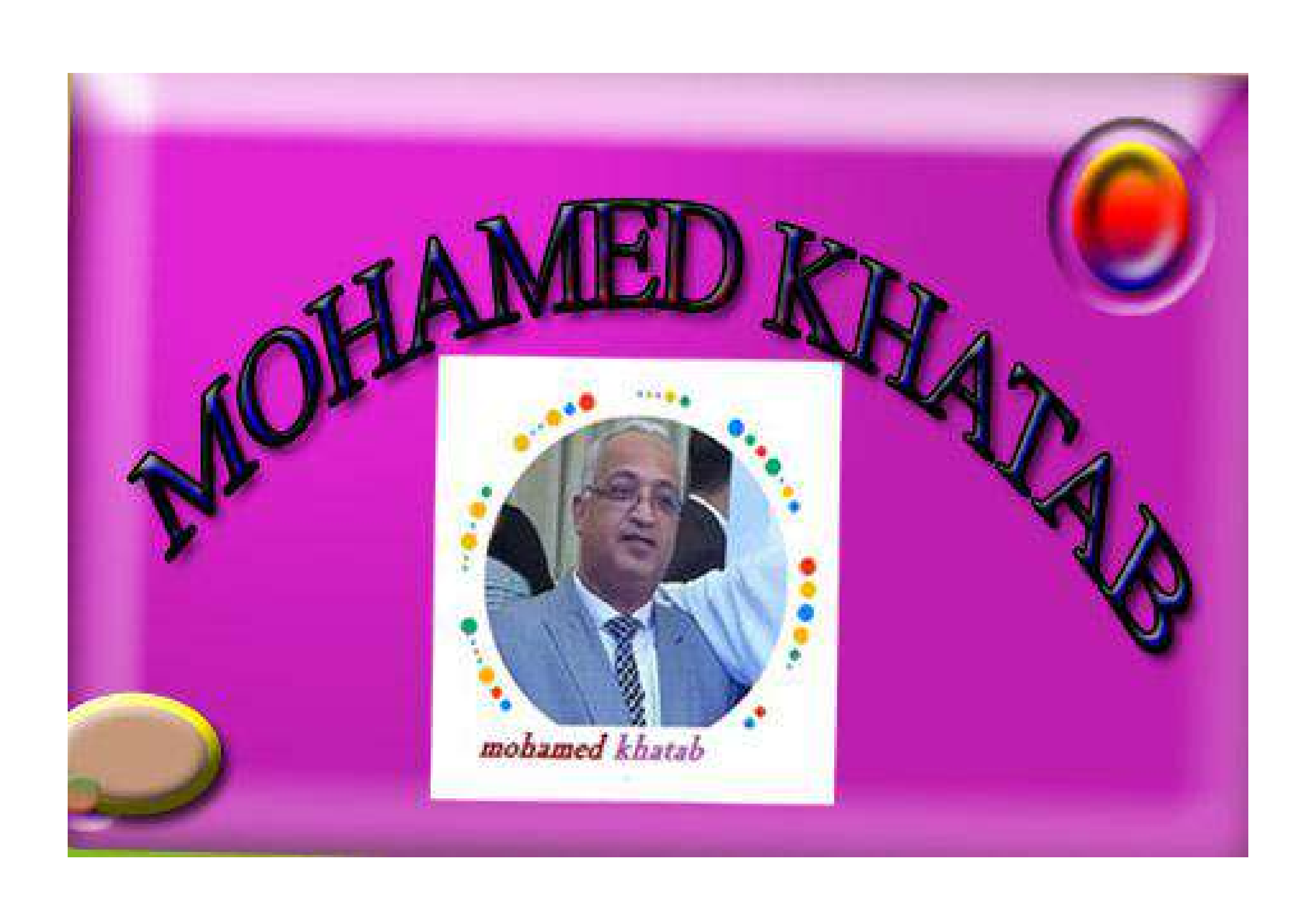


ريتشارد هيجوت

نظرية التنمية السياسية

ترجمة :
أ. د. حمدي عبد الرحمن
د. محمد عبد الحميد


MOHAMED KHATAB
mohamed khatab

ريتشارد هيجوت

نظريّة التنمية السياسيّة

ترجمة :
أ. د. حمدي عبد الرحمن
د. محمّد عبد الحميد



المركز العلمي للدراسات السياسية
ص.ب:٢٣٥١ عمان، ١١٩٥٣ الأردن .
فاكس:٥٥١٩١٠٧ .
البريد الإلكتروني: acps@acps.edu.jo

الطبعة الأولى مارس ٢٠٠١

مطبعة الجامعة الأردنية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٠/٣/٨٦٢)

Richard A. Higgott

Political Development Theory
The CONTEMPORARY DEBATE

ROUTLEDGE International Series
in Social and Political Thought

ROUTLEDGE, London, reprinted 1989 .

المحتويات

توطئة الترجمة العربية

ليس بخاف أن حقل التنمية السياسية قد نشأ وترعرع في أحضان علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة. وحُمّل مفهوم التنمية السياسية منذ البداية بدلالة قيمية وآيديولوجية حيث استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث. ليس بمستغرب إذن أن ينظر إلى التنمية السياسية كما حددها روبرت باكنهام، باعتبارها "مشروعاً مناهضاً للشيوعية ومواليًا لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي".

ونظراً لأن المفهوم استخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية فإنه عانى من الغموض وعدم التحديد حتى أضحى تعريف التنمية السياسية يمثل إحدى الإشكالات المنهاجية الكبرى التي تعترض الباحث في هذا الحقل المعرفي. وليس أدل على ما نقول من أن لوشيان باي، و هو من أبرز رواد حقل التنمية السياسية في تقاليده الأمريكية، قد أحصى تعريفات عشرة متمايزة لنفس المفهوم وذلك على النحو التالي:

- أنها تمثل مطلباً سياسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تبني سياسة المجتمعات الصناعية.
- التحديث السياسي.
- فعالية الدولة القومية.
- التنمية الإدارية والقانونية.
- المشاركة والتعبئة الجماهيرية.
- بناء الديمقراطية.
- الاستقرار والتغير المنضبط.
- التعبئة والقوة.
- أنها تمثل أحد أبعاد عملية التغير الاجتماعي.

وفي مرحلة لاحقة نادى البعض بالتخلي عن مفهوم التنمية السياسية وطرحه جانباً واستخدام بديل أكثر حياداً. حيث أقترح صمويل هنتنجتون مفهوم التغير السياسي. وقد انتقد هنتنجتون الاستخدامات المختلفة والمتعددة لمفهوم التنمية السياسية باعتبارها تفرغ المفهوم من مضمونه وتجعله غير وظيفي.

ومن الملفت للنظر حقاً أن حقل التنمية السياسية لم يستطع أن يتخلص من هذه الأزمة المفاهيمية رغم الانتقادات التي وجهت إليه بهذا الخصوص. لقد أحصى البروفيسور رجز Riggs من خلال مراجعته لمفهوم التنمية السياسية ما لا يقل عن خمسة وستين استخداماً له.

إن الأزمة المعرفية الحقيقية التي عانى منها هذا الحقل تتمثل في أن كلمة التنمية أضحت بمثابة قوة سحرية في حد ذاتها Power Word حيث يأتي تعريفها في مرتبة ثالثة من حيث الأهمية لاستخدامها كشعار أو مجرد لافتة.

وإذا تجاوزنا إشكالية التعريف فإن القراءة الواعية لأدبيات التنمية الغربية تفصح بجلاء عن وجود التزام آيديولوجي، تعبر عنه منظومة من القيم المحورية التي تنطوي عليها نظرية التنمية السياسية، تجاه الرأسمالية سواء على الصعيد الدولي أو بحسبانها أنموذجاً للتغيير الاقتصادي والاجتماعي ينبغي على الدول النامية أن تحتذيه. أما الديمقراطية وإن كانت تمثل في أدبيات التنمية السياسية ضرورة إلا أنها تبدو في الوقت نفسه بالنسبة للكثير من منظري هذا الحقل مستحيلة. وللتأكيد على ما نقول يكفي الاستدلال بما كتبه أحد الرواد الأوائل في حقل التنمية السياسية وهو جوزيف لابالومبارا حيث يقول: "ينبغي التفكير في القول باستحالة أن تحتل المطالب الخاصة بإقامة تنمية سياسية وديمقراطية نفس مكانة التغير الاقتصادي.

إننا ينبغي أن نعطي اهتماما أقل للخطط الكبرى الخاصة بالتنمية الاقتصادية في نفس الوقت الذي نولي فيه التنمية المحلية اهتماما أكبر وهو الأمر الذي يدفع بقوى المشاركة السياسية المحلية إلى ساحة العمل. يعني ذلك أيضاً أن تكون أداةً لتشجيع تطور نمط من القطاع الاقتصادي الخاص، والذي يعمل بدوره على تشكيل طبقة

وسطى وليدة تُوازن بشكل تدريجي قوة البيروقراطية المركزية. إنني أؤمن يقيناً أنه ليس من قبيل الصدف التاريخية أن تسبق الليبرالية الاقتصادية ظهور الليبرالية السياسية في الغرب. وعليه ينبغي تشجيع نفس هذا النمط من التطور في الدول النامية".

ويظهر التحليل الأبستمولوجي لنظرية التنمية السياسية أنها ركزت بشكل أساسي على مقولات وافتراضات نظرية التحديث. لقد عول كتاب التنمية الأوائل في سعيهم لتجاوز مشكلات التنمية السياسية في الدول النامية على مفهوم التحديث باعتباره عملية طويلة الأمد من الرشادة والعلمنة والتمايز البنائي. وقد انطوى هذا الفهم على ثنائية حدية تميز بين النظم السياسية الغربية والنظم السياسية غير الغربية، وبين ما هو "تقليدي" وما هو حديث. ومفهوم التحديث يعني من منظور تاريخي طبقاً لأيزنستادت "عملية التغير صوب تلك الأنماط من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن السابع عشر وحتى القرنين التاسع عشر والعشرين".

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرض لها حقل التنمية السياسية سواء من جانب بعض الكتاب الليبراليين أو من جانب ما أطلق عليه إجمالاً أسم النظرية الراديكالية التي اشتملت على المدارس الماركسية الجديدة وفكر التبعية بتنوعاته المختلفة إلا أنها تعبر جميعاً عن قواسم مشتركة للمشروع الحداثي الغربي بشقيه الليبرالي والراديكالي. ويقوم هذا المشروع، كما هو معلوم، على فكرة الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية بالغرب. وقد ظهر ذلك جلياً عندما انتهت الظروف الدولية والإقليمية التي دفعت إلى طرح المشروع التنموي. إن الذي تغير هو المسمى لكن المبادئ والأهداف ظلت في مجملها باقية.

وإذا كان النسق المعرفي الغربي يتسم في عمومه بالتحول فإن ذلك لايعني التخلي عن منطلقاته وأركانه، يعني ذلك أن التحول إلى ما بعد الحداثة أو ما بعد السلوكية أو حتى ما بعد البعديات على حد تعريف نصر عارف إنما يهدف إلى إقامة مجتمع

ما بعد رأسمالي غير اشتراكي يتم من خلاله تجاوز منظومة الدولة القومية ذات السيادة بمعناها التقليدي.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه التحولات المعرفية من حولنا يتعلق بموقع العرب والمسلمين وبما لديهم من نسق معرفي حضاري يرتكز على الوحي (قرآناً وسنة) ويسعى إلى تحقيق رفاهية الإنسان وعبوديته في آن واحد؟ إن فهم الآخر يعد شرطاً لازماً للتعامل معه. وفي هذا السياق تأتي أهمية كتاب هيجوت، الذي نقدم له، عن نظرية التنمية السياسية نظراً لأنه ينطلق من مدخل علم اجتماع المعرفة. فالكتاب يعرض في سياق من التأريخ الفكري والنقدي لأهم مدرستين في أدبيات التنمية والتخلف، وهما مدرسة التحديث والمدرسة الراديكالية. ونظراً لأن الكتاب يعتمد على الأسلوب الأبستمولوجي التحليلي فإنه يفترض، وباعتراف الكاتب نفسه، معرفة مسبقة بأدبيات التنمية. وهنا تكمن أهمية الكتاب الذي نقدمه للقارئ بلغة الضاد، إذ أنه يسعى وبحق إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الفكر الاجتماعي الوضعي الذي أرسى تقاليده أوجست كونت والفكر الاجتماعي الماركسي الذي يستند على كتابات كارل ماركس. أضف إلى ذلك فقد حاول هيجوت متأثراً بمفهوم النموذج المعرفي Paradigm كما قدمه توماس كون أن يعالج عبر صفحات الكتاب المراحل الزمنية التي تطور من خلالها فكر التنموية Developmentalism. فعملية التحول نحو النموذج المعرفي التنموي بدأت أولاً برفض مجموعة الأفكار التي كانت تمثل رؤية قديمة. ثم ثانياً قبول الأفكار الجديدة وتأثيرها. وأخيراً إخضاع هذه الأفكار الجديدة للتقويم النقدي.

ويطرح الفصل الأول من الكتاب نموذجاً بديلاً للتحليل حيث يقترح اعتبار دراسة التنمية والتخلف نقطة التقاء للعلوم الاجتماعية وكذلك النظر إلى المدرستين الفكريتين، موضوع النقاش، باعتبارها برامج بحثية لدراسة الاقتصاد السياسي للتنمية.

أما الفصل الثاني فانه يطرح بشكل نقدي الأدبيات الحديثة في حقل التنمية السياسية منذ مرحلة السلوكية، أي منذ منتصف الخمسينات وطيلة أعوام الستينات، وحتى مرحلة ما بعد السلوكية والتي يؤرخ لها هيجوت تحديداً بعام ١٩٧١. على أن أهمية هذا الفصل تكمن في طرحه ومن منظور نقدي لأهم الانتقادات المنهجية التي أظهرها التراث السياسي الخاص بالعالم الثالث.

وقد خصص الفصل الثالث لمناقشة ما أسماه الكاتب النظرية الراديكالية للتنمية بوصفها برنامجاً بحثياً. وعلى الرغم من أن منهج التحليل لا يختلف عن الفصلين السابقين فإنه ركز على الجوانب السسيولوجية لعلم اجتماع التخلف موضحاً جوانب القصور التي عانت منها مقتربات الدولة والتبعية والماركسية.

ويحاول هيجوت في الفصل الرابع ، وكما يظهر من عنوانه، البحث عن أرضية مشتركة تجمع بين اتجاه السياسة العامة في التنمية والنظرية الراديكالية. حيث يخلص إلى القول بأن التعويل على أي منهما لا يكفي في حد ذاته وإنما ينبغي أن يؤخذ كل منهما بعين الاعتبار.

وتحقيقاً للهدف المرجو من وراء ترجمة هذا الكتاب فقد أضفنا إليه فصلاً خامساً عن نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة كتبه الدكتور نصر عارف. وهو باحث مجد معني بإشكاليات النهضة في مجتمعاتنا استنادا إلى ما تمتلكه من مقومات وركائز تقوم في عمومها على النسق الحضاري المعرفي الإسلامي.

وهو يطرح رؤية "الآخر" المستهدف سواء في مرحلة المشروع الحداثي أو ما بعد الحداثي. وهو يرى بأن نظرية التنمية في طورها الحديث- ما بعد الحداثة- تستبطن نفس الالتزام الآيديولوجي وتقوم على كثير من ركائز ودعائم النسق المعرفي الغربي. فهل يعني إيماننا بخصوصيتنا الحضارية رفض الآخر وعدم الاعتراف به؟.

لا أعتقد أن ذلك هو غاية التحليل والدراسة التي ندعو إليها. إنما نسعى إلى تحقيق القدرة على الفهم، وهي عملية مستقلة ينبغي أن تسبق أي قرار واعٍ يهدف إلى التعامل مع الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أننا ارتأينا، تعميماً للفائدة وتسهيلاً على القارئ، أن نضمّن الكتاب ثبتاً بأهم المصطلحات والمفاهيم التي وردت في النص الإنجليزي. واعتمدت في ذلك على عدد من الموسوعات والمؤلفات العربية والأجنبية المعتمدة في هذا المجال.

ونأمل أن يحقق هذا الكتاب الهدف المرجو منه بحيث يمثل إضافة، ولو متواضعة، للمكتبة العربية في مجال العلوم السياسية.

والله الموفق

د. حمدي عبد الرحمن
أستاذ العلوم السياسية
بجامعة القاهرة

تمهيد

تبدو كتابة التاريخ الفكري، أو حتى التحليل التاريخي المتواضع، نوعاً من النشاط المغامر والطموح. وربما يحسن بالمرء أن ينجز هذا النوع من النشاط في المراحل المتقدمة من حياته الأكاديمية. والواقع أنني عندما بدأت هذا المشروع، لم أكن أنوي أن يخرج في شكل كتاب. وعندما بدأت، منذ خمس سنوات مضت * في تدريس مقررات التنمية السياسية، واجهتني صعوبة بالغة في مساعدة الطلاب على اجتياز الفجوة الواسعة بين أكبر منظورين فكريين سائدين**، حول التغير السياسي والاجتماعي، داخل بلدان العالم الثالث. وكان من المربك حقاً، أن أحاول تفسير الأسباب التي تدفع الباحثين في المجالات البحثية الواحدة، إلى تبني مواقف وصفيُة وإرشادية مختلفة. وبلغ فضول معظم الطلاب، وحبهم للبحث، حداً جعلهم لا يلقون بالاً إلى الرأي الذي يذهب إلى أن هذه المواقف تعد مجرد "أيديولوجيات" بديلة أو "رؤى للعالم" – على الرغم من أن ذلك يعد جزءاً من الإجابة. ولم أكن مهيأ لأن أقوم بتدريس ما أظنه أنا "حقيقة" وأن أنحي جانباً بقية المنظورات الفكرية الأخرى بوصفها " أيديولوجيا". لأن الإقدام على ذلك يعد نوعاً من عدم الأمانة الفكرية. وبعيداً عن ذلك، فإن قناعتي بأن فضيلة منظور فكري ما، أو مدخل نظري بعينه، لا تكفي مبرراً لرفض المداخل أو المنظورات الأخرى

* أي في النصف الثاني من السبعينيات، حيث صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٩٨٣ – المترجمان. (سيشار إلى المترجمين في بقية حواشي الكتاب بالحرف "م").

** يقصد المؤلف منظور مدرسة التحديث، ومنظور المدرسة الراديكالية، والذي يحاول جاهداً في هذا الكتاب أن يصل إلى الأرضية المشتركة التي تجمع بينهما. انظر وراجع الملحق الوارد في نهاية الكتاب بأهم المصطلحات والمفاهيم "م".

كافة. وربما لأنني لم أحل المشكلة بأن أقــترح على الطلاب أن "الحقيقة" توجد فـــي مكان ما بــين نمطي التــفكير السائدين، فقد كنت في وضع لا أحسد عليه.

بناءً على ذلك شرعت في كتابة سلسلة من المحاضرات حول التطور التاريخي لكــل مدرسة فكرية. ومع توافر كم هائل من الأدبــيات الثانوية، لم يكن صعباً أن نؤطـــر كل مدرسة فكرية داخل منظور اجتماعي- تـــاريخي مـــا بعينـــه؛ لكــي نعــرض بالتــفصيل تــنوع المفكرين المعاصرين، وتــنوع أفكارهم، وتأثيرهم فـــي دراســـة التــنمية السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، بدا أن توضيح مكونات كل مدرسة فكرية غير كاف. حيث يظل أننا لــــم نفسر أسباب تطور هذه المدارس الفكرية، بالطريقة التي آلت إليها، هذا من ناحيـــة. وعلى المرء أن يتجاوز، من ناحية أخرى، مجرد الســـرد البســيط، ويقــدم بعــض الافتراضات الخاصة باستــشراف مستــقبل هذا التطور.

ومن هنا كان هذا الكتاب، الذي يــبدو محاولة مختصرة، قابلة للتطور، فـــي تــفسير الطبــيعة المتــشعبة لدراسة التــنمية السياسية. كما أنه محاولة وإن كـــانت لا تطمح إلى اقتراح إطار نظري تركيبي (Synthesis) يجمع بـــــين المنظوريــن الفكريــين السائدين، فإنها تطمح، وبشكل أكثر تواضعاً، إلى التــفكير في المنـــاطق (الفكرية) التي تــشكل أرضية مشــــتركة، يمكــن أن تـــفيد هذيــن المنظوريــن الفكريــين محل الاهتمام.

مقدمة

تبدو دراسة الدول النامية، بطرائق مختلفة، بمثابة الصخرة التـي تحطمـت عليها النظرية الاجتماعية والسياسية Political and Social Theory، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويصدق ذلك، بشكل خاص، إذا ما وافقنا علـى وجهـة النظر التي ترى أن البحث والتدريس فـي العلـوم السياسـية يعكـس الأولويـات والمصالح السائدة داخل المجتمع الأوسع. بناءً على ذلك، وعلى العكس من التوقعـات المبكرة، فان خيـبة الأمل التي نـتجت عن أداء بلدان العالم الثالث تـزايدت بحـدة بعد فترة التـفاؤل المفرط التي سادت في أواخر الخمسـينيات وأوائـل السـتينيات. وخلال العقد الأول من تطور الأمم المتحدة، تـزايدت التوقعات المرتبطـة بقـدرة العالِم الاجتماعي "حلاَّل العقد" على التخطيط لرخاء بلدان العالم الثالث، والقول بـأن معظم المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان تعد مشكلات تـقـنية بالأساس.

وإذا كان غالبـية الناس يتـفـقون، في الوقـت الحـالي، علـى مظـاهر التخلف؛ فإن القلة منهم تـتـفـق على أسباب هذه الظاهرة. وبـدأ هـذا الخـلاف بالتبلور التدريجي، خلال الخمسينيات والستينيات، حول مدرستين فكريتين. وبسـبب نزعتهما الأيديولوجية الواضحة، فإن ثمة ميلاً إلى تصور أن إحداهما يمكن أن تحـل محل الأخرى. وقد أفضى التحديد الواسع وغير المحدد لهاتين المدرسـتين_ اللتيـن يمكن أن نطلق عليهما (فـي هـذه المرحلـة مـن البحـث): مدرسـة التحديـث Modernization والمدرسة الراديكالية Radical (١). أقـول أن التحديـد الواسـع وغير المحدد لهاتين المدرستين أفضى إلى مزيد من الصعوبة في دراسة التـنمية والتخلف، أو في الدراسات اللاحقة التي اهتمت بهاتين القضيتين.

أضف إلى ذلك، أن التركيز على "المنظورات الأيديولوجية المتـنافسة" أو "النماذج التحليلية المتـنافسة" أو المـدارس البرجوازيـة فـي مقـابل المـدارس

الراديكالية ... إلخ كان يعني توجيه قليل من الجهود نحو النظر إلى هاتين المدرستين من منظور تكاملي. والواقع أن الميل إلى افتراض أن إحدى هاتين المدرستين (الفكريتين) يمكن أن تحل محل الأخرى، وأن على المرء، من ثم، أن يتبنى إحداهما، أو أن ينحاز إلى هذا المعسكر (الفكري) أو ذاك، يعتمد على الميول الأيديولوجية والفكرية والمنهجية.

وبالطبع، يمكن لإحدى هاتين المدرستين أن تحل محل المدرسة الأخرى. لكنهما _وهذا ما سنوضحه عبر صفحات هذا الكتاب- تنطويان على العديد من الملامح المشتركة. خاصة إذا تأملنا أصولهما الفكرية. وربما يقتضي ذلك تقديم إطار فكري يجمع بينهما. لكن ذلك ليس مقصد هذا الكتاب، كما أن هذا المسعى لن يفضي إلا إلى ما سماه بعض الباحثين "التأمل الذي ليس له معنى". (سارتوري Sartori ١٩٧٠: ١٠٥٢). لذا يسعى هذا الكتاب إلى تقديم تفسير لتطور دراسة التخلف والتنمية، مع الأخذ في الاعتبار أننا لن نركز على أشكال التباين بين الفلسفات المتعارف عليها، والاختلافات التي يمكن أن توجد بين هذه الفلسفات فقط؛ بل سنحاول، في الوقت نفسه، إبراز أوجه الاتفاق أو التشابه التي تجمع بين هاتين المدرستين الفكريتين، اللتين هيمنتا على دراسات التنمية حتى الوقت الحالي. ومن هذا المنطلق نميل إلى القول بأن دراسة التنمية قد أصبحت، بدءا من الثمانينات، أكثر تعقيدا من أي وقت مضى؛ وذلك على عكس ما كان يشاع خلال الفترة السابقة.

ولا شك أن إنجاز هذا الهدف، الذي يسعى إليه هذا الكتاب، يمكن أن يتم بشكل أفضل في سياق من التأريخ الفكري الذي يستند إلى منهج قوي ينطلق من علم اجتماع المعرفة. ذلك لأن هذا الكتاب ليس محاولة في تحليل مشكلات التنمية والتخلف بحد ذاتها، بل هو محاولة تطمح لأن تكون إسهاما في تطور النظرية السياسية والاجتماعية الغربية الحديثة. ونحن نستخدم مفهوم "النظرية" هنا بأوسع

معانيه. فليس ثمة نظرية في التــــنمية تحتــوي علـــى "فرضيــات Hypotheses" بالمعنى السائد، يمكن التحقــق من صدقها بطريقة منظمـــة، عــن طريــق البحــث الإمبريقي. علاوة على ذلك، فإن هذا الكتاب يحتوي علـــى مناقـــشات للظـــروف الاجتماعية والاقــتصادية والسياسية السائدة داخل بلدان العالم الثالث، فـــي الوقــت الحالي. لذا فإن فهم طبــيعة التوصيفات، المترتبة على هذه المناقـــشات، كمـــا أن القراءة الواعية لهذا الكتاب، تــفترض وجود معرفة أصيلة بدراسات التــنمية.

ثمة تراث معرفي حول التغير الاجتماعي والسياسي، يمكن النظر إليه بشــكل مناسب، من الناحية التاريخيــة، بوصفــه أفكـــارا تـــتعلق بالتــــقدم Progress، والتـــنمية Development، والتطور Evolution. وهذه الأفكـــار تعــد، بشــكل أو بآخر، جزءا من الفكر السياسي والاجتماعي الغربي. غير أن محاولة تــتبع جـــذور هذه الأفكار تخرج عن نطاق اهتمامنا، فضلا عن أن هذا التـــتبع يلزمنا بالدخول فـي مناقشة كل أشكال الفكر بدءا من عصر الإغريق والرومان، حتــى الوقــت الحـــالي (٢). بناء على ذلك يهتم هذا الكتاب بالأفكار التي سادت خلال فترة ما بعد الحـــرب العالمية الثانية، وتطبــيق هذه الأفكار على دراسة الدول الناميـــة. مـــن ثـــم تكفـــي الإشارة هنا إلى تأثر هذه الفترة –فترة ما بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة– بـــالتراث المعرفي الخاص بالفكر السياسي والاجتماعي الذي بدأ منذ الثـــورة الصناعيـــة فـــي أوروبا، وانــــتـقال التـــفكير من طور التـــفكير الديني –الميتافزيقي– في تـــــفسير "الطريقة التي يسير بها العلم". إلى التصور القائم على أهميـــة العلـــم والتكنولوجيـــا والعقلانية. فقد شهدت هذه الفترة، التي أعقبـــت الثـــورة الصناعيـــة، نمـــوا "للعلـــم الاجتماعي"، ذلك العلم الذي كان بمثابة نتيجة منطقية للثورة العلمية والتكنولوجية، إذ أنه بدأ معها وواكبها.

ويظل لهذا الرأي حجيته، حتى إذا ما وافقنا على الرأي المقـــنع الذي يذهـــب إليـــه آلفن جولدنر Alvin Gouldner، والقائل بوجـــود انقســـام ثـــــنائي داخـــل الفكـــر

الاجتماعي الغربي، منذ منتصف القرن العشرين، بين الماركسية، وما تفرع عنها من ناحية، والعلم الاجتماعي "الوضعي Positivist"، الذي ينتسب إلى أوجست كونت Auguste Comte، من ناحية أخرى (انظر جولدنر Gouldner ١٩٧٠). ذلك لأن "المنهج العلمي" يبدو أساسيا بالنسبة "للوضعيين"، على حد سواء. لكن كوننا مدافعين عن الاشتراكية العلمية أو عن الرأسمالية، ملنا –بسبب مواقفهما الفكرية المتباينة– إلى تجاهل التشابهات الأبستمولوجية بين العلم الاجتماعي الماركسي والعلم الاجتماعي الوضعي. (انظر: هايدن Hyden ١٩٨٠: ٢٤٥).

وإذا ما وافقنا على أهمية هذه البدايات الفكرية لنظرية التحديث ونظرية التنمية الراديكالية، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فإن هذا الكتاب سوف يوضح أوجه الشبه التي توجد بين الأصول الأبستمولوجية لكل من هاتين النظريتين، والتي تمثل دفاعا عن رؤاهما الفكرية ضد العدو الفكري المشترك. أعني نظرية التبعية، التي ظهرت أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

وباختصار، يحاول هذا الكتاب أن يقدم تفسيرا لنظريات التنمية كما تجلت داخل التراث الأكاديمي الواسع، خلال العقدين الماضيين. ومن ثم فهو يهتم –بشكل ثانوي فقط، أي بالقدر الذي يخدم التحليل– بمناقشة نجاح أو فشل عملية التنمية في بلدان العالم الثالث. ويهمني في هذا الصدد أن أوضح نقطتين أساسيتين: الأولى؛ أن الدراسة الأكاديمية للتنمية والتخلف في الغرب محكومة إلى حد كبير بالاهتمامات النظرية. وذلك للأسباب التي أوضحتها في الفصل الأول من الكتاب. أما النقطة الثانية؛ فهي أن المعرفة النظرية الفاعلة داخل بلدان العالم الثالث، لا زالت –شئنا أم أبينا– وكما أوضح بول ستريتن Paul Streeten (١٩٧٤) معرفة وافدة من الخارج. ويهتم الفصل الأول من الكتاب بكون الدور الأساسي الذي تلعبه النظرية في دراسة العالم الثالث يتمثل في وصف الحقيقة وليس التوجه صوب دعم الأوضاع بالصورة التي هي عليه . "

من المحتمل أن نكون في تلك المرحلة الحاسمة مـــن مراحــل التــاريخ السياســي والفكري التي تستجــير بذلك المبدع النظري العبقري الذي يمتلك موهبـــة الإبــداع النظري الخلاق.

إننا في وقت أكثر ملاءمـــة لتجــاوز الأيديولوجيــات والنمــاذج المعرفيــة الصارمة، وتأسيس نماذج وأيديولوجيات أكثر إقناعا وثراء. إنه لو عادت الحياة مــرة أخرى إلى أي من هوبز Hobbes أو لوك Locke أو روسو Rousseau أو ماركس Marx، واختبأ في أحد أزقة التاريخ فلن يكتــشفه أحد. ولمـــا كـــان ذلـــك المبـــدع النظري الخلاق لم يأت بعد، فعلينا أن نتصــــرف فـــي ضـــوء الحقـــائق الجزئيـــة التـــقريـــبـــية". (باكينهام Packenham ١٩٧٣: ٣٥٧).

الفصل الأول

العلوم الاجتماعية والتــنمية:

نموذج مقــترح للتحليل

يمكن القول أن التــنظير المعني بالتــنمية السياسية، منذ الحــرب العالميــة الثانية، سواء كان ماركسياً Marxist أم وضعياً Positivist، قــد ركــز، بطرائــق مختلفة، على الفكر وذلك على حساب الحياة المادية. حيث تم النظــر إلــى الأفكــار بوصفها خالقة أو محددة لمجرى التاريخ الذي حدث في بلدان العالم الثــالث. وســاد اعتــقاد مؤداه أن مشكلات العالم الثالث يمكن حلها من خلال التطبــــيق المباشــر للمكونات النظرية المستمدة من التطور التاريخي للغرب. وعندمــــا تحــول اهتمــام المنظرين الاجتماعيــين والسياسيــين والاقــتصاديــين، في الغرب، إلى الاهتمــام بمشكلات العالم النامي، الساعي إلى التحرر، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فــإن التغيرات السياسية والاقــتصادية التي تعوقها، سواء ما يتعلق بالمســتويات الأعلــى من الإنتاجية الاقــتصادية، أو المرتبطة بالعقلانية أو العلمانيــة، تــم النظــر إليــها بوصفها ناتجة عن معرفتــنا المتــزايدة والسريعة عن العالم، ســواء كــان العــالَم الفيزيقي أو العــالَم الاجتمــاعي (انظــر: بــلاك Black ١٩٦٧: ٧، إيزنســتادت Eisenstadt ١٩٧٣: ٢٣١، بولدنج Boulding ١٩٦٥: ٢٧-٥٣).

وإذا ما اعتبرنا أن الاهتمامات النظرية الأساسية "لدراسات التــنمية"، خــلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تــتركز بشكل عام، حول "النمو"، و"التحديـــث"، و"التــقدم"، و"التــنمية"؛ فإنه يمكن القول -في النهاية- أن الدراسات الأكاديمية قـــد أحرزت تــقدماً يفوق التــقدم الذي أحرزه الموضوع المدروس ذاته، أعني البلـــدان

النامية ذاتها. فلو كان التـقدم، والنمو، المتـزايد في عدد الباحثين الذين اهتموا بدراسة العالم الثالث (خلال الستينيات خصوصاً) يعبر عن تـقدم بلدان العالم الثالث، لكانت هذه البلدان أكثر تـقدماً.

لذا فلا يجب أن نفسر الإخفاق المعاصر لدراسات التـنمية في ضوء عدم قدرة هذه الدراسات على الاستـقلال، بل يجب أن نفسر، هذا الإخفاق، في ضوء الإنجازات المحدودة لنظرية التـنمية ذاتها، سواء على المستوى العملي أو المستوى النظري.

وإذا افترضنا عجز نظرية التـنمية، فان هذا الافتراض لا يمكن التدليل عليه من خلال التـناقص في حجم التراث المعني بقضايا التـنمية؛ بل من خلال انعدام أي فائدة جوهرية يقدمها هذا التراث للقضية التي يهتم بدراستها. ويبدو أننا في مرحلة تـتسم بالتـشاؤم، يـبدو فيها أي نوع من التركيب أو التأليف (النظـوي) Synthesis، يتجاوز ما تم إحرازه خلال العقدين الماضيين، أمراً بعيد المنال. ومن الصعب، إذن، أن تـنمو الأفكار الجديدة الخلاقة. كما أن التطورات التي حدثت في مجال التـنظير خلال العقدين الماضيين تعد، إلى حد كبير، إما نتاجاً للانكفاء على نظريات قديمة تم تجريبها كثيراً -أو تـنويعات على هذا المصدر. وتبرز في هذا الصدد تلك المحاولات التي تبنت، مرة أخرى، النظريات الكلاسيكية، الماركسية والليبرالية، في دراسة المشكلات المطروحة. إن العجز الكائن في دراسات التـنمية يرتد في جزء كبير منه، إلى القبول المتـزايد للقول بأن "الحلول" شبه المؤكدة لمشاكلنا تبدو بعيدة المنال. فالعديد من الحلول الإصلاحية الجزئية لا يتم الموافـقة عليها أو قبولها في ظل مناخ سياسي واقـتصادي دولـي، ذي طابع عدائي لا يرحم، وتـنمو فيه النزعة المحافظة بشكل مطرد.

ليس قصدي من ذلك أن أنفي وجود تـقدم في بناء نظرية خلال العقد الأخير. لقد حدث تـقدم بالفعل، لكنه تـقدم يعود بنا إلى نقطة البداية الأولى. فنحن

ندرك الآن أن المشكلات تبدو أكثر تعقيداً بشكل يفوق بكثير ذلك التعقيد الذي كانت تبدو عليه حينما حاولنا حلها للمرة الأولى، خلال الخمسينيات وبداية الستينيات -تلك الفترة التي كان يملأها التفاؤل في عملية التحرر من المستعمر- بدءاً من عقد التنمية الذي تولته الأمم المتحدة. ولم تكن فرضياتنا النظرية الأولية انعكاساً لواقع العالم الثالث سواء على المستوى المحلي أو على مستوى وضع العالم الثالث في السياق السياسي والاقتصادي العالمي. وربما يكون الشيء الجيد الذي فعلناه هو أننا ركزنا على فهم واقع العالم الثالث من الناحية الوصفية. لكن نقطة الخلل الأساسية، في ذلك، تمثلت في أنه نتيجة لهذا الوصف، ذي الطابع العام، فإننا أصبحنا أكثر تأخراً عما كنا عليه حينما بدأنا التنظير حول التنمية بعد الحرب العالمية الثانية. إن إدراكنا لمدى تعقيد ظاهرة التنمية والتخلف يعني أننا أصبحنا أقل بصيرة. كما أن معرفتنا بأن العديد من الأسئلة أصبحت ذات طابع شائك ومعقد -جعلتنا نسأل الآن، أسئلة أقل طموحاً، تأتي على هوى صانع السياسة.

وعلى الرغم من أن دراسات التنمية تتسم بالتنوع الشديد، وتتقاطع عبر تخصصات علمية متنوعة، فإنها كانت محملة بنزعة التفاؤل -ذاتها- التي سادت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلك النزعة التي تؤكد على طبيعة المنفعة المتبادلة للعلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، كما تؤكد على إمكانية نقل المعرفة من العالم الأول (المتقدم) إلى العالم الثاني (المتخلف). وأن نظام الدعم الأيديولوجي هذا لن يعطي مبرراً لعملية التحرر السياسي فقط، بل يعطي، في الوقت نفسه، مبرراً لملاءمة وفاعلية غرس الثقافة والنظم والتكنولوجيا الغربية.

الواقع أنني على ثقة من أن القارئ لن يعتبر أنه من قبيل التشاؤم أن نقر بتعقد هذه المشكلة، والوهن الحقيقي في أسلحتنا النظرية الكفيلة بالتغلب عليها. ومن ثم فإن النزعة الغيرية Altruism التي نلمحها (في القول بالمنفعة المتبادلة

بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، وملاءمة وفاعلية غرس الثقافة والنظم والتقنية الغربية ... إلخ) لم تكن نزعة أصيلة أو حقيقية.

لقد بزغت دراسات التنمية في فترة إعادة بناء نصف الكرة الشمالي، خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية -ولم تكن فترة أزمة اقتصادية مستفحلة مصحوبة باعتقاد في عدم حيادية وعدم الاعتماد المتبادل، للعلاقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، داخل النظام العالمي الذي ساد خلال المناخ الحالي منذ أوائل الثمانينات. وثمة تحول واضح في ذلك القسم الذي كان مختلاً خلال المراحل الأولى من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقام بتنميته رواد تأثروا بنموذج التنمية الكنزي Keynesian (نسبة إلى كنز Keynes)،كما أن لدينا، في قسم آخر، الاتجاه الكلاسيكي الجديد Neo-classical، الذي يمكن التعبير عنه، بشكل مختصر، في نقد السياسات التدخلية والذي قام به بعض المؤلفين مثل بيتر بوير Peter Bauer (١٩٧٦ و ١٩٨١)، وعند أصحاب النزعة التحليلية الذين أطلق عليهم روبرت كوكس Robert Cox أصحاب "المنظور المؤسسي Establishment Analysis" (كوكس Cox ١٩٧٩).

أما فيما يختص باليسار، فلدينا تحليل ماركسي نشيط. لكن ثمة مفارقة أساسية، تتمثل في أن الاتجاهات النقدية التي طورها الباحثون من أنصار الاتجاه المؤسسي أو الباحثون الماركسيون ذوو النزعة البنائية الراديكالية، و منظرو مدرسة التبعية الذين اهتموا بظاهرة التخلف، تبدو في جوهرها اتجاهات واحدة، على الرغم من اختلاف منظوراتها الأيديولوجية.

بعض القضايا المنهجية

ثمة حقيقة أساسية أصبحت واضحة خلال العقدين المنصرمين، مفادهـا أن ليس ثمة نموذج للأقطار النامية تجسده دولة بعينها. لذا يجب علينـا، مـن الناحيـة المنهجية، أن نكون في غاية الحذر عند جمع البـيانات، أو فيما يتعلـق بالمعرفـة والأفكار الخاصة بالعالم الثالث. إن الدراسـات التـي تمـت خـلال الخمسـينيات والستينيات افترضت تجانسا بـين بلدان العالم الثالث، وهو ما أفضى إلى تعميـم أدى إلى تـشويه الواقع. وظهر ذلك داخل معظم المدارس الفكريـة المختلفـة. وتمثـل مدرسة التحديث المثال الأوضح في هذا الصدد، حيث كانت هذه المدرسـة، مولعـة بثـنائية التـقليدي/الحديث. (انظر برايس Price ١٩٧٥).

ولا شك أن بناء النظرية يجب أن يهتم اهتماما كبـيرا بالمشكلات المرتبطـة بإمكانية التعميم الخاص بالظروف والاحتمالات المستـقبلية، أو الاختـلاف بـين الدول مثل البرازيل، والأرجنتين، وتايوان أو نيكاراجوا من ناحيـة، ودول أخـرى، مثل بنغلادش أو دول غرب إفريقيا، مثل مالي، بوركينا فاسو *، أو تـشاد، مـن ناحية أخرى.

لقد كان بناء النظرية يرتكز في الماضي على فرضيات ذات طابع ثـنائي سواء كانت هذه الثـنائيات تـتمثل في الأنمـاط المثاليـة الغيريـة أو المحـاولات الراديكالية التي تحاول تـقديم تـفسير للتخلف يستـند إلى التعميـم الـذي صاغـه أندريه جندر فرانك Andre Gunder Frank حول الاستـقطاب، الذي يحدث فـي كل زمان ومكان، بـين المركز والأطراف– لكن ذلك يعني إغفـال التـفاوتات أو الاختلافات الإقليمية والزمانية. وخطورة مثل هذا التحليل الثـنائي يتمثل فـي أنـه

---

* أوردها المؤلف في المتن باسم فولتا العليا ولكننا آثرنا أن نكتب الاسم الرسمي المعمول به حاليا وهو: بوركينافاسو "م".

يجعل الواقع خاضعا للنظرية. ويمكن القول من ناحية أخرى ، وكما يذهب سكارو Scarrow (١٩٦٩: ٣٣)، أن التعميمات تعد ميزة لكل محاولة علمية، وأنه يجب أن نصل لمثل هذه التعميمات. من ثم يجب على هذا الكتاب -الذي يحاول أن يقدم مراجعة للتاريخ الفكري لنظرية التنمية- أن يسمح لنا بمثل هذا المنحى التعميمي.

لكننا نوافق على أن المفاهيم السوسيولوجية الكبرى تخفي الكثير من جوانب الواقع السوسيواقتصادي للعالم الثالث، مثلما يخفي جمع البيانات والإحصاءات الفشل الحقيقي لنظرية التنمية في تحسين أحوال البشر داخل بلدان العالم الثالث، ومثلما يفضي التركيز على المستوى القومي أو حتى الإقليمي، إلى تجاهل العديد من جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم على مستوى الوحدات الأصغر.

إن ثمة مشكلات منهجية أساسية في دراسة العلماء الاجتماعيين لمشكلة التخلف، بحاجة لأن تثار في هذه المرحلة بالذات. تتمثل المشكلة الأولى في الميل نحو التخصص. فعلى الرغم من أهمية التراث الأكاديمي الخاص بعالم الاجتماع والإنثربولوجيا الاجتماعية، لكن هذا التراث غير كاف بحد ذاته. وينطبق الأمر نفسه، بالطبع، على المادة المتخصصة التي يقدمها عالم الاقتصاد أو عالم السياسة.

إن الوقائع المرتبطة بالتنوع الأكاديمي، وما يترتب على ذلك من تنافس يتصل بهذا التخصص أو ذاك، يجب ألا يجعلنا نتجاهل أهمية المدخل متعدد التخصصات. ذلك لأن تجاهل هذا المدخل يؤدي إلى ظهور مشكلة أساسية تتمثل في أننا نتعامل مع الموقف بشكل يؤدي إلى صعوبة أن تكون الحلول منبثقة عن تفاعل جملة التخصصات العلمية المتنوعة من العلوم الاجتماعية:

"تتمثل المشكلة الجوهرية في أن العلوم الاجتماعية لا ترتبط فيما بينها من خلال نظرية واحدة مشتركة، بقدر ارتباطها من خلال تناولها لموضوع مشترك. فإذا كانت التخصصات العلمية تتناول قضايا مختلفة أو مجالات

مختلفة، لكنها ترتبط فيما بينها بأساس نظري مشترك (مثل الكيمياء العضوية والهندسة الميكانيكية واعتمادها على مجموعة من أفكار مشتركة تتصل ببنية الذرة والجزيئيات الذرية) تصبح مشكلة التطبيق المشترك أكثر سهولة عما إذا كانت التخصصات العلمية تتناول موضوعا واحدا لكن من زوايا وأسس فكرية متنوعة (مثل الكيمياء العضوية والتحليل النفسي على سبيل المثال)" (كومبر Cumper ١٩٧٣: ٢٤٨).

وتتصل المشكلة الثانية بالعلاقة بين العلوم الاجتماعية والمجتمع. فعلى عكس التخصصات العلمية الأخرى، تبدو العلوم الاجتماعية بوصفها انعكاسا للظروف التي أفضت إلى نشأتها، فإذا كان المجتمع هو موضوع الدراسة، فإن هذه العلوم تحدد، في الوقت نفسه، طبيعة واتجاه القضايا التي تثار. وإذا ما وافقنا على هذا الافتراض، فإننا سنفترض، على طول صفحات هذا الكتاب، أن التطورات المختلفة في دراسات التنمية تعكس، إلى حد كبير، مراحل التفاؤل والتشاؤم، الاستسلام والسخرية، التي وسمت مراحل بعينها في دراسة ظاهرة التخلف.

وإذا ما حاولنا كتابة هذا التاريخ الفكري، يجب أن يكون واضحا في أذهاننا أن الأفكار الجديدة في نظرية التنمية (وربما الأفكار الجديدة بشكل عام) تمر عبر ثلاث مراحل: الأولى، تتمثل في المقاومة والعداء المنظم لمجموعة من الأفكار تبدو بمثابة رؤية قديمة تتحداها هذه الأفكار الجديدة. الثانية، قبول هذه الأفكار الجديدة وتأييدها. الثالثة، إخضاع هذه الأفكار للتقويم النقدي، من الناحية الفكرية والعملية. وسوف يوضح الفصل الثاني والثالث، من هذا الكتاب، كيف تعاقبت هذه الفترات داخل نظرية التنمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد اتسمت المرحلة الأولى بتزايد معدل النقد الذي وجه إلى نظرية التحديث، لأن روح التفاؤل التي سادت، داخل هذه النظرية، خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات ، بدأت تذبل. واتسمت المرحلة الثانية، التي بدأت منذ أواخر

الستينيات حتى أوائل السبعينيات، ببداية بزوغ بديل راديكالي غير ناضج، في أعمال منظري التبعية من بلدان أمريكا اللاتينية، وقبوله في العديد من البلدان. أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت منذ عام ١٩٧٤ بإعادة التقويم النقدي لأفكار نظرية التبعية من اليمين واليسار على السواء. وأسفر ذلك عن تزايد الجدل حول طبيعة وأسباب التخلف. واتخذ هذا الجدل مظهرين: تمثل أولهما في إثارة الأفكار الماركسية الجديدة حول طبيعة التكوين الطبقي في دولة ما بعد الاستعمار، والدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الدولة، في بلدان العالم الثالث. وهذه القضية هي موضوع الفصل الثالث. أما المظهر الثاني فقد تمثل في إعادة إحياء النظرية الليبرالية، كما هو الحال في نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الإجماع.

إن جدية هذه المراجعة لا تكمن في أصالتها فقط، بل تكمن، في الوقت نفسه، في تناول التاريخ الفكري الحديث لنظرية التنمية بشكل شمولي. بالطبع ثمة دراسات فردية للنظرية الراديكالية والنظرية المتزمتة (الأرثوذكسية). لكن نادرة هي الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين هاتين النظريتين عبر المراحل المختلفة لتطور الفكر.

بيد أن الحديث عن مراحل التطور هذه لا يعني أن ننظر إلى هذا التحقيب بوصفه نوعا من تغير النموذج الكوهني (نسبة إلى توماس كوهن T. Kuhn). فعلى الرغم من العلاقة الجدلية بين مدارس الفكر المتنافسة، فثمة تطور "داخلي" يتم داخل كل مدرسة بمعزل عن تأثرها بالمدارس الأخرى. لذا يفترض الفصل الأول، على سبيل المثال، أن الاستجابة للأزمة التي حدثت داخل نظرية التحديث لم تكن وقوعا في البديل الثوري الذي قدمته الماركسية الجديدة، بل كانت إعادة بناء لنظرية التحديث ذاتها. لذا وجدنا أن علماء السياسة، على سبيل المثال، الذين حافظوا على تراثهم الفكري، وأخذوا في اعتبارهم عيوب النظرية السلوكية، قد اعتمدوا اعتمادا كبيرا على الاقتصاد السياسي، ليس الاقتصاد السياسي كما

تطرحه الماركسية الجديدة، بل الاقتصاد السياسي الذي يستخدم نماذج الاختيار الرشيد، ومناهج اتخاذ القرار ومناهج التحليل السياسي، في دراسة السلوك السياسي داخل بلدان العالم الثالث. وهذا يشبه إلى حد كبير ما حدث داخل النظرية الراديكالية، وسوف نوضح ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب. حيث ظهر، داخل هذه النظرية، جدل حول مدى صحة المداخل المتنوعة التي نمت داخل التحليل الماركسي الجديد. ويبدو أن كل المدارس الفكرية تتطور عبر خطوط متوازية، ولا تؤثر في بعضها إلا بقدر يسير.

لذا من المهم أن نلقي نظرة مختصرة، في هذه المقدمة، على ذلك المنحى الذي يحاول أن يطبق "أفكار" توماس كوهن T. Kuhn، المتعلقة بتطور النظرية، على دراسة ظاهرة التخلف. وظهر هذا المنحى لدى العديد من المؤلفين خلال الفترة الأخيرة.

ونستخدم كلمة "أفكار" هنا بشكل فضفاض، نظرا لأن هؤلاء المؤلفين يمثلون نسبة ضئيلة من العلماء، داخل العلوم الاجتماعية، الذين يشايعون أفكار توماس كوهن، ويعملون على نشرها كي يبرروا تزايد استخدام النماذج المعرفية Paradigms * داخل العلوم الاجتماعية. (بيري Perry ١٩٧٧) حيث حاولت سوزان بودنهيمر Susanne Bodenheimer (١٩٧١)، على سبيل المثال، أن تطور نقدا أيديولوجيا لنظرية التحديث، سمته "النموذج الأمريكي البديل لدراسات أمريكا اللاتينية American Paradigm Surrogate for Latin America Studies". كما استعان فوستر كارتر Aidan Foster-Carter (١٩٧٦) بأفكار كوهن في بحثه المعنون "من روستو إلى جندر فرانك: النماذج المتصارعة في

* يعني النموذج المعرفي طبقا لاستخدام توماس كوهن وجود مجموعة من القيم والمعتقدات والنظريات والقوانين والأدوات التي يؤمن بها أعضاء مجتمع علمي ما وتمثل تقليدا بحثيا عاما او مرشدا ودليلا للباحثين في حقل معرفي معين – "م".

تحليــل ظــاهرة التخلــف From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment". ويرى ريمونــد دوفــال Raymond Duvall (١٩٧٨) أن المفاهيم الخاصة بالتبعية والتخلف تعبر عن نماذج نظرية، ذلك لأنها تمثل رؤى تصورية متمايزة، كما تمثل أسسا منهجيــة. ويوضــح هذا العمل انتــشار أفكار كوهن بــين دراسات التــنمية والتخلف، ويــرى أن ثمــة حاجة ملحة، في هذه المرحلة، لتوضيح مدى ملاءمة، أو عدم ملاءمة، هذه الأفكــار لدراسة التــنمية.

وربما تعد القضية الأولى الجديرة بالتأمل، والتي لاقــت انتــشارا، هــي تصور كوهن الذي يرى أن العلوم الاجتماعية توجد في مرحلة ما قبل النموذج. مــن ثم فإن دراسة التــنمية أو التخلف لن تؤسس، بناء على هذا التصور، علما بــالمعنى الكوهني؛ كما أن مدارس الفكر التي تهتم بهذه القضية (التــــنمية والتخلــف) لــن تؤسس شيوعا يفضي إلى تأسيس علم صحيح وأصيل.

ومن الأفكار الأكثر ارتباطا بهذا النوع من التحليل التأريخي، والتي نقدمـــها في هذا الكتاب، فكرة لاكاتوش Imre Lakatos عن "برنامج البحـــث Research Programme" (لاكاتوش وموســيريف Lakatos and Musgrave ١٩٧٠)، فــي مقابل النموذج الكوهني الأكثر انتــشارا. فهذا المفهوم، كما يرى مؤلف آخـــر فــي سياق مختلف، يتيح لنا "أن نــتخذ موقعا وسطا بين مطرقة نسبــية كوهن وســندان الوضعية الشكلانية" (بول Ball ١٩٧٦: ١٥٢). إن جدوى أفكار كوهن ولاكــاتوش، حينما نؤلف بــينهما، هي أنها تساعدنا على رؤية التــغيرات التــي تحــدث داخــل النماذج النظرية وداخل النظريات التي لم تصل بعد إلى مرحلة النمـــاذج، وبرامــج الأبحاث، بوصفها عمليات سوسيولوجية ومنهجية.

وإذا ما استعنا بأفكار لاكاتوش لاختبار تماسك كل من نظرية التحديث ومــا يسمى بشكل عام النظرية الماركسية، فإن هذا الكتــاب يــرى أن أيــا مــن هذيــن

المقتربين النظريين لم يقض نحبه بعد، (أو لم يثبت زيفه). وإذا ما نظرنا إليهما بوصفهما برنامجين بحثيين لتحليل البلدان النامية، فإن الماركسية ونظرية التحديث يبدوان وكأنهما يقفان على أرضية صلبة. إنهما أشبه "بسبَّاحَيْن ماهرَيْن" تمكنا من البقاء على قيد الحياة وسط محيط متلاطم من الغياهب. إن كليهما بوصفه برنامجاً للبحث قد مر بأوقات صعبة كادت أن تفضي إلى تفسخه أو انحسار أفكاره (بول ١٩٧٦: ١٦٥)، ولا سيما في تلك الأوقات التي شهدت ذروة انتشار نظرية التبعية، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ومع ذلك فقد أظهرت السنوات الأخيرة، كما سنوضح في هذا الكتاب، مدى قدرة هاتين النظريتين على الاستمرار. إنهما لن تختفيا من دراسات التنمية في المستقبل المنظور. وربما يعزى ذلك إلى أنهما تطرحان برنامجين للبحث على قدر كبير من المصداقية وليس لمجرد استعداد كل منهما للقبول بالآخر، أو مجرد القول بمثل هذه التفسيرات التي طرحها بول في دراسته لعلم السلوك السياسي، حيث يقول:

"إنه بغض النظر عن تسرب الماء إليه فمن المفترض أن لا يغرق هذا البرنامج البحثي، وأن لا يُتخلى عنه حتى يأتي برنامج آخر أكثر قدرة على المقاومة من البرنامج القديم". (بول ١٩٦٧: ١٦٥-١٦٦).

وعلى الرغم من أن نظرية التحديث، وكذا النظرية الماركسية، قد تعرضتا لنقد مرير، بوصفهما برنامجين للبحث، فان أياً منهما لم يخب نجمه حينما ظهرت نظرية التبعية. فقد ظل كل منهما، بطرائق مختلفة، قوياً. ويرجع ذلك، في جانب كبير منه، إلى رؤيتهما المشتركة، بغض النظر عن المواقف المعيارية المتصارعة للطبيعة التقدمية للرأسمالية في بلدان العالم النامي. هذه الرؤية المشتركة، حافظت عليهما بعيداً عن مختلف البدع والأهواء سريعة الزوال. وهذا التشابه والقوة في الرؤية المشتركة تجعلنا بحاجة إلى تجاوز ما سماه لاكاتوش "نزعة التشويه الدوجماتي Dogmatic Falsificationism".

يوضح التحليل التاريخي التماسك الأساسي للاتجاهات في نظرية التحديث والاتجاهات الماركسية ويدعو إلى الحاجة لمزيد من التسامح حول القضايا النظرية. (بول ١٩٧٦: ١٧١) وبدون التورط في نزعة التشويه الدوجماتي. فنحن بحاجة إلى أفق أكثر حرية لبرنامج البحث في موضوع ما زال غضاً، هو موضوع دراسات التنمية. ربما يجب، كما سأحاول أن أؤكد على ذلك في خاتمة هذا الكتاب، على هاتين النظريتين المتناقضتين (نظرية التحديث والنظرية الماركسية) أن لا تزدري كل منهما الأخرى بشكل "ميكانيكي"، كما كان يحدث في الماضي.

إن التحليل التاريخي، بوصفه عمليةً من إعادة البناء، يمكّننا أيضاً، من تفسير أنواع التكيف التي حدثت في المحيط الوقائي للأساس النظري الداخلي للنظريتين.

وتمثل التعديلات التي جرت على نظرية لينين Lenin حول الإمبريالية، والتي قام بها منظرو نظرية التبعية أمثال فرانك A.G. Frank، وبول باران Paul Baran ومنظرو نظرية النظام العالمي أمثال إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein، وسمير أمين، تمثل دراسة حالة نموذجية لهذا الشكل من التحليل. وقد تناولت هذه العملية بصورة مفصلة في الفصل الثالث. كما أن التحليل التاريخي لنظرية التحديث، في الفصل الثاني، يمكننا من إبراز التعديلات التي جرت على برنامج البحث الذي تطرحه هذه النظرية. ويؤدي هذا النهج في التحليل إلى تضييق الفجوة، غير الحقيقية، التي ظهرت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بين المكون المعياري للنظرية الاجتماعية والسياسية ومكونهما الإمبريقي. فقد اتضح أن المحاولات التي بذلت لتقليل المكون المعياري لم تعد ذات جدوى كما لم تلق، خلال فترة الثمانينات، القبول نفسه الذي كانت تتمتع به في أوج المحاولات التي سعت إلى تأسيس علم اجتماعي متحرر من القيم، خلال أوائل الستينيات.

إن النتيجة الأساسية التي تنشأ عن التحليل التاريخي لدراسة الأقطار النامية هي: أنه على الرغم من أشكال النقد التي تنطوي عليها كل نظرية، فإن مفاهيم بعينها، مثل التحديث والإمبريالية تعد مفاهيم جوهرية، لا غنى عنها لأي تحليل يسعى لأن يكون تحليلاً ذا معنى. ومثل هذه النتيجة تمكننا من القول بأن برنامج البحث الذي يطرحه كل من هاتين النظريتين يعد ذا أساس متين. فلا يمكن لأي نظرية اجتماعية أو سياسية أن تنتشر أو تلقى قبولاً وتأييداً دون أن تحتوي على عنصر ما من عناصر الصدق. لذا من المستحيل أن تختفي كل النظريات الاجتماعية المهمة (انظر: جرو Grew ١٩٨٠). كما أن جوهر النظرية الذي "يبدو حقيقياً" يميل إلى الظهور في شكلٍ أو في صياغةٍ جديدة، وهذا هو الاقتراح الذي أنوي أن أتناول بناء عليه نظرية التحديث والتنوعات المختلفة داخل نظرية "الإمبريالية".

ولا شك أن التحليل التاريخي يعد مكوناً أساسياً من مكونات علم اجتماع المعرفة. وإذا ما انطلقنا من هذا المدخل، مدخل علم اجتماع المعرفة، وليس من منظور وضعي بوبري (نسبة إلى كارل بوبر K. Popper)، كطريقة لفهم نظرية التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك يمكننا من إعطاء وزن أكبر لتأثير عوامل البيئة الخارجية على وجهة نظر فكرية معينة في وقت معين، خصوصاً الرؤية الفكرية السائدة خلال الفترة التاريخية موضع التحليل. وكما كتب شلدان فولن Sheldon Wolin "لقد ظهرت العديد من النظريات، في الماضي، استجابة لأزمة في العالم، وليس استجابة لأزمة داخل مجتمع المنظرين. فالأزمة هي التي دفعت أفلاطون بأن يلزم نفسه بالواقع المعاش *Bios Thereotikos*. إنها أزمة الدولة الأثينية ... والأمثلة على هذا الأمر أكثر من أن تحصى. إن النماذج النظرية التي صاغها مكيافللي Machiavelli، وبودان Bodin، وهوبز Hobbes، ولوك Locke، وتوكفيل Tocqueville، وماركس Marx جاءت نتيجة اعتقاد جازم،

لدى هؤلاء المنظرين، بأن العالم أصبح أكثر تشوشاً. (فولن Wolin ١٩٦٨: ١٤٧-١٤٨).

إن دراسة ظاهرة التنمية والتخلف تحتاج إلى النظر إليها من منظور سوسيولوجي، حيث نجد على سبيل المثال أن نظرية التنمية التي ظهرت خلال الخمسينيات والستينيات (وهي نظرية التحديث)، تطورت بوصفها أملاً مثالياً يسعى لمواجهة العالم الجديد. وانطوى هذا الأمل على اعتقاد مفاده أن التكنولوجيا والنظام العالمي الكريم لا يهدف سوى إلى إفادة بلدان العالم الثالث. لذا يجب نقل المؤسسات السياسية اللازمة للديمقراطية الليبرالية إلى هذه البلدان.

على العكس من ذلك نجد أن النظرية الراديكالية، التي نمت أواخر الستينيات، قد اكتسبت مصداقية وفاعلية في ظل أزمة الليبرالية الأمريكية. تلك الأزمة التي اتسمت بنزعة التشاؤم. حيث شهدت فترة أواخر الستينيات اعترافاً بفشل مجتمعات العالم النامي في تحقيق ما كان متوقعاً لها على المستوى النظري.

وعندما تضافر ذلك مع التدخل الأمريكي في فيتنام، بدت هذه الروح التشاؤمية تمثل تحدياً صارماً لنظرية التحديث، كما بدت تمثل تحدياً لشباب العلماء العلميين والسياسيين. فقد كانت معارضة الحرب بداية تحول أساسي وصعب في التوجه الفكري المتمثل في زيادة عدم القناعة بالعجز العلمي وكذا التصووات الأيديولوجية لنظرية التنمية الليبرالية. (بيرمان Berman ١٩٧٨: ٢٠٨).

ويبدو أن كلمات بيرمان تعج بفكرة التحول (كوهن ١٩٧٠: ١٥١) التي تواكب رفض نموذج معرفي ما. حتى لو استطاع النموذج المعرفي الجديد إثبات أنه أفضل من النموذج القديم. وسوف أحاول أن أقدم في الفصل الثالث، اقتراحاً مفاده أن النموذج المعرفي الجديد، بالمعنى الكوهني، لم يكن موجوداً في الكتابات المبكرة لمنظري النظرية الراديكالية الذين تأثروا بأطروحات جندر فرانك.

علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من تنامي التأييد المستمر "للبديل الراديكالي"، بديلاً عن نظرية التحديث، لم يترتب على ذلك تحول الباحثين جملةً من المدرسة الأرثوذكسية، إلى المدرسة الراديكالية لنظرية التبعية.

بناء على ذلك، فإن الفكرة المثيرة للنقاش التي يقدمها هذا الكتاب تتمثل في أنه من الصعوبة بمكان أن ننظر إلى الأطروحات الحالية داخل نظرية التنمية بوصفها تحولاً في النموذج النظري. لا بسبب الردة التي حدثت لبعض الليبراليين فقط، بل بالإضافة إلى ذلك، بسبب وجود مشكلات هائلة تحول دون الاعتراف بنموذج نظري ماركسي جديد (New-Marxist Paradigm)، هذا على الرغم من أن فوستر- كارتر يرى عكس ذلك. (١٩٧٦ و١٩٧٣).

وعلى الرغم من الأصول الفكرية المشتركة، ذات الطابع الغربي، بين المدرستين الفكريتين اللتين نهتم بهما، وعلى الرغم أيضاً من تأثير كل منهما بشكل ثانوي في الأخرى، فإننا يجب أن نتناول كل مدرسة منهما، بشكل مستقل. لأن التراث الفكري الغربي انشغل بالمشكلات الخاصة بهاتين المدرستين، كما انشغل بالحوار الداخلي بينهما. وثمة خطر إضافي يظهر من جراء هذا الوضع، يجب أن نضعه في الاعتبار وهو: أن تناول نظرية التنمية بناء على فكرة النموذج (برنامج البحث) يفضي إلى اختزال التعقد والتشعب الهائلين داخل هاتين المدرستين. ويجب علينا أن نحرص على إيضاح الطبيعة المتقطعة للتطور العلمي، وعدم الوقوع في شرك التقليل من شأن عناصر التشعب أو عناصر الاستمرارية الموجودة داخل أو بين المدارس المتنافسة.

إن التحليل التاريخي الذي نتبناه في هذا الكتاب. يمكننا من التحديد الواضح لعناصر الاتصال والانفصال في تطور نظرية التنمية. وإذا ما التزمنا بفكرة "برنامج البحث" أو النموذج كإطار للعمل يوجهنا ويحدد لنا مجال البحث؛ فإن هذه الفكرة تصبح ذات جدوى في فهم نظرية التنمية. والواقع أن التأريخ الفكري من

هذا النوع يجب أن يضع في اعتباره: "أنه لا يوجد عالم يهتم بأفكار كيفما اتـــفق، إن العالم يجب أن يستوعب هذه الأفكار، وإذا افترضنا فعلاً أن هـــذا العـــالم اهتـــم بأفكار كوهن ولم يقرأ كتابه، فإنه يستخدم هذه الأفكار دون أن يكـــون واعيـــاً بمـــا يترتب على هذه الأفكار" (ريتـــشي Ricci ١٩٧٧: ٢٢).

ومن هذا المنطلق تـــتضح أهمية الأعمـــال المبكـــرة لبودنـــهيمر (١٩٧١)، وباكينهام (١٩٧٣)، في أنها توضح لنا الطابع الجمعـــي لـــ"أيديولوجيـــا النزعـــة التـــنموية Ideology of Develop mentalism" التي شكلت أساس نظرية التحديث. كما توضح لنا أن الوعي بالدوافع الأيديولوجية للنظرية الراديكالية يجعلنا على وعـــي بطبـــيعة الاختلاف بـــين هذه الدوافـــع والدوافـــع الخاصـــة بأيديولوجيـــا النزعـــة التـــنموية. إننا نجد داخل الاتجاه الحديث الذي يطلق عليه جولدنـــر (١٩٧٠) "علـــم الاجتماع الأكاديمي Academic Sociology"، إن علم اجتماع المعرفـــة المرتبـــط بالنظرية الراديكالية يعد أكثر إحكاماً ويصحح نفسه باستمرار أكثر من علم اجتمـــاع المعرفة الأكاديمي المنغلق.

وتبقى قضيتان منهجيتان ذواتا علاقة بالدور العام للنظرية بحاجة إلى مناقشة.

القضية الأولى؛ يقدم التحليل التاريخي لنا رؤية تـــقليدية في بناء النظرية، تـــرى أن الأفكار يتم تبسيطها واختبارها من دون أساس يمكننا من فهم هذه الأفكـــار. ومـــن الملائم أن ننظر إلى نمو نظرية التـــنمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانيـــة بوصفه "تعاظماً" تدريجياً للأفكار، أي عملية من تعاظم المعرفة خضع فيها المكـــون العلمي للمناخ السوسيولوجي السائد، كما خضع" للموضـــات " الفكريـــة والحاجـــات الأيديولوجية.

أما القضية الثانية؛ فتـــتصل بأننا يجب أن نكون على وعي بالخطر الكامن فـــي أي دراسة لتاريخ الأفكار، محاولة تحقيق أعلى قدر من التماسك والتـــتابع للأفكار التـــي تهتم بها الدراسة.

ولهذا السبب يبدو أن مصطلح "التعاظم Accretion"، يعد أكثر ملاءمة لوصف عملية النمو Growth، أفضل من مصطلح "التطور Development". إن الحديث عن تطور نظرية التنمية يتضمن عملية من الاختيار والرفض الصريح لجوانب من هذه النظرية بناء على معيار منظم لا نجده في التحليل التاريخي. لذا فإن التصور الأفضل لنظرية التنمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو ذلك التصور الذي ينظر إلى هذه النظرية بوصفها مجموعة من الاستجابات لسلسلة من المثيرات، مثل انحسار موجة التفاؤل واتساع موجة التشاؤم خلال فترة ما بعد الستينيات، على سبيل المثال. حتى أن نظرية التحديث تعرضت لانتقادات ليس فقط بسبب عدم مصداقيتها -إذ نجد أن "الوقائع" التي تتم داخل العالم النامي أو المتخلف بعيدة كل البعد عن معيارية ووضعية نظرية التحديث- بل بسبب فشل بعض الاتجاهات التي توهمت، في أواخر الستينيات أن الجهود التي بذلتها العلوم الاجتماعية أفضت إلى الانتقال من مجال "الميتافيزيقي" إلى مجال "التحرر من القيمة". من ناحية أخرى، نجد أن الشعبية المتزايدة للنظرية "الراديكالية" في صورتها الأولية، كما تجلت في نظرية التبعية، يجب أن نفهمها بوصفها تحولاً من التوجه الفكري الذي لم يرتبط فقط بعدم الكفاءة العلمية للنظرية التي سادت خلال الفترة السابقة، بل بسبب الاعتراف بعدم قبول أو رفض هذه النظرية، والاعتراف بافتراضاتها المعيارية. وفي ضوء ذلك، يحاول الفصل الثاني والثالث من هذا الكتاب أن يتناول نظرية "التحديث" والنظرية "الراديكالية" بطريقة مقارنة. وسوف نركز على التحولات التي طرأت على هاتين النظريتين عبر الوقت، والتأثيرات الفكرية التي تركت بصماتها عليهما أثناء ذلك، وأشكال الإبداع أو التجديد النظري الذي حدث داخلهما خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالذكر أن هذه الفصول لا تهتم بطبيعة التـــنمية والتخلــف بحــد ذاتهما، بل تهتم بقضية طبيعة وجذور الأفكـــار والنظريـــات المرتبطـــة بالتـــنمية والتخلف.

ويقــتصر الفصل الثاني على عرض نظرية التحديث. وعلى الرغـــم مـــن إدراكنا بأن نظرية التحديث تجمع بـــين تخصصات العلوم الاجتماعية -خاصة علـــم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة- فإن هذا الفصل يركز علـــى علم السياسة، وأن هذا التركيز تم لعدد من الأسباب أولاً: أن علم السياســـة المعنـــي بدراسة التـــنمية السياسية يستطيع بمفرده أن يمدنا بالخلفية الضرورية التي تمكننـــا من دراسة الأصول الفكرية الأوسع والأسس الأيديولوجية لنظرية التحديـــث بشـــكل عام.

ثانياً؛ إن علم السياسة يقدم لنا طائفة من المفكرين، كما يقـــدم لنـــا تراثـــاً واضحـــاً استطاع أن يكسب الطابع المؤسسي بجهود لجنة السياسة المقارنة داخـــل المجلـــس الأمريكي للبحوث الاجتماعية American Social Science Research Council Committee on Comparative Politics.

ويكمن السبب الثالث في أن التغيرات التي تعرض لها هذا العلم تعكـــس إلـــى حـــد كبـــير الاتجاه العام الذي ظهر داخل العلوم الاجتماعية خلال العقد الأخـــير، وهـــو إعادة اكتـــشاف أهمية علم الاقتصاد.

تسسهم دراسة التـــنمية والتخلف كنقطة التـــقاء للعلوم الاجتماعية ، إلى حد كبـــير في تعظيم الاستـــفادة من الاقـــتصاد السياسي. ليس الاقـــــتصاد السياســـي الـــذي ينجذب إلى منظري التـــنمية المتـــزمتين، بل الذي يقدم نوعاً من البديـــل التكـــاملي للعلوم الاجتماعية السابقة.

ويمكننا القول إن مشكلات العالم النامي حفزت العودة الأكاديمية لنوع من الاقتصاد السياسي الذي ساد خلال القرن التاسع عشر -يسبق بدايات عملية تقسيم العلم الاجتماعي إلى تخصصات متعددة، تلك العملية التي يرى جولدنر أنها حدثت منذ عدد من السنين. (جولدنر Gouldner ١٩٧١؛ وجارسون Garson ١٩٧٨: ٢٠٤). فلا يوجد تخصص من التخصصات التي تهتم بدراسة البلدان النامية لا ينظر إلى الاقتصاد السياسي بوصفه علماً مستقلاً يجب تحليله بمعزل عن غيره من المتغيرات الاجتماعية-السياسية أو الثقافية. وعلى الرغم من أن "الكل أصبح عالم اقتصاد سياسي" فان الهدف الأساسي لهذا الكتاب هو توضيح أن علماء الاقتصاد السياسي ليسوا كتلة متجانسة. ومن ثم يجب، أولاً، ألا ننظر إلى مجمل الاقتصاد السياسي بوصفه متعارضاً بالضرورة مع نظرية التنمية الليبرالية بشكل خاص، ولا مع النظرية الليبرالية بشكل عام. علاوة على ذلك فإن الاقتصاد السياسي الراديكالي لا يعد النقيض للعلم الاجتماعي الليبرالي، لذا فإن تحليل التشعبات التي حدثت بين "التنوعات" داخل علم الاقتصاد السياسي يعد أمراً حيوياً لفهم تنامي شيوع هذا العلم. ولا شك أن الأصول الفكرية للاقتصاد السياسي المتزمت والراديكالي تتداخل إلى حد كبير، لكن التجديدات النظرية الحديثة تقدم الأرضية الأساسية للتفرقة بينهما.

وكما يوضح الفصلان الثاني والثالث، فإنه من المبرر أن نفترض بأن المدرستين الأساسيتين اللتين نهتم بهما هنا في هذا الكتاب، تمثلان "برامج بحث" في الاقتصاد السياسي للتنمية، هذا على الرغم من أنهما ينشغلان بفرضيات مختلفة إلى حد كبير. (٣)

الفصل الثاني

من نظرية التحديث إلى السياسة العامة: الاستمرار والتغير في حقل التـــنمية السياسية

ذكرنا في الفصل الأول أن دراسة التخلف قد اتخذت طابعـــاً استـــقطابـــياً بـــين مدرستين فكريتين كبيرتين. وعلى الرغم من وعينا بطبـــيعة الضعـــف الـــذي يسم مثل هذا التـــقسيم الثـــنائي، فإن هذا المدخل، في التـــقسيم، يمكننا من مناقـــشة أشكال الحوار الموجودة بين هاتين المدرستين، كما يمكننا في الوقت نفسه من

مناقـــشة أشكال الحوار الموجودة داخل كل منهما، ومناقشة،وهذا هو الأهم ،أشـــكال التحول التي خبرتها كل مدرسة من هاتين المدرستين عبر الوقت.

بناء على ذلك يركز هذا الفصل على عرض ونقد للتراث الحديث غير الماركســـي الخاص بسياسات التـــنمية. في محاولة لتوضيح أشكال الارتباط الموجـــودة بـــين نظرية التحديث التي ظهرت خلال فترة الستينيات وتلك الأعمال التي ظهرت خـــلال فترة السبعينيات، والتي حاولت أن تركز على الاتجاه العام والتحليل السياســـي مـــن منطلق السياق الأوسع "لعلم الاقتصاد السياسي الجديد". واتساقاً مع شـــكل التحليـــل الذي أوضحته في الفصل الأول يمكن القول: ١- إن الأعمـــال أو الأبحـــاث التـــي ظهرت خلال فترة السبعينيات تعكس شكلاً كبيراً من أشكال الاستمرار (سواء علـــى المستوى المفاهيمي أو المنهجي) مع الأعمال التي سبقـــتها، ٢- إن الجـــهود التـــي سعت إلى تعديل أو تطوير العيوب التي ظهرت داخل نظرية التحديث لم تـــنجح فـــي ذلك، ٣- إن الكثير من الدراسات الحديثة تكشف عن مشكلات تعـــاني منـــها هـــذه

الدراسات. وليس من الضروري هنا، ولا من الممكن، أن نستعرض نظرية التحديث بالتفصيل، حيث اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث بتوضيح الملامح العامة لهذه المدرسة ونقدها، ومن هذه الدراسات، على سبيل المثال (بيرنشتاين Bernstein ١٩٧١؛ وفرانك Frank ١٩٧١؛ وتبس Tipps ١٩٧٣؛ وهيجوت Higgott ١٩٧٨).

لذا فإننا سنهتم باستعراض التراث الحديث، الذي ظهر داخل علم السياسة في شمال القارة الأمريكية واهتم بالتنمية السياسية، بغض النظر عن تحديده لهذا المفهوم. لأن هذا التركيز سيمكننا من تحديد معالم النقد، وكذا ردود الأفعال والتحولات التي تعرضت لها نظرية التحديث خلال العقدين الأخيرين.

بناء على ذلك يحاول القسم الأول من هذا الفصل أن يؤسس استناداً إلى أعمال روبرت باكينهام (١٩٧٣) ورونالد روجوفسكي Ronald Rogowski (١٩٧٨) تصنيفاً ثلاثياً بسيطاً لعلم السياسة وهو: علم السياسة القانوني الشكلي Legal Formalism وعلم السياسة السلوكي Behaviouralism وعلم السياسة في مرحلة ما بعد السلوكية Post-Behaviouralism. وسيكون تركيزنا على المرحلة الثانية وطبيعة التحولات التي أسهمت في الانتقال إلى المرحلة الثالثة. ومن المحتمل أن نحتاج، لأغراض المناقشة، إلى تقسيمات إضافية.

فالتراث المعني بالتنمية السياسية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من علم السياسة السلوكي، ينقسم إلى قسمين هنا: التراث الذي ظهر بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، والتراث الذي ظهر بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات.

ويركز القسم الثاني في هذا الفصل على مرحلة ما بعد عام ١٩٧١، وهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها "مرحلة ما بعد السلوكية". وكانت هذه المرحلة نتاجاً جدلياً للعداء بين النزعة المؤسسية والنزعة السلوكية. حيث بدأ علم السياسة

في التركيز بشكل أكبر على التصور التجريبي والاقتصادي للتـنمية السياسية، كمـا حاول أن يضبط مصطلحاته الخاصة بدراسة السياسات التي شاعت بشكل فج وغـير ناضج داخل العلوم السياسية، في محاولة لتأسيس ما أسميه "السياسة العامة للتـنمية "Public Policy of Development".

أما القسم الثالث من أقسـام هـذا الفصـل فيحـاول أن يسـتعرض أهـم الانـتـقادات الأولية التي شابت هذه السياسة العامة للتنمية. ومن ذلك يمكن التركيز على جوانب بعينها منها: فشل البحوث ذات التوجه السياسي فـي إيضـاح جوانـب الغموض التي أصابت "علم السياسة" و"التحليل السياسي" و"الدراسات السياسية" التـي ركزت على نماذج الاختيار المتاحة لمتخذي القرار داخل العالم الثالث بوصفـها أداة لتركز القوة والمحافظة على النظام (بغض النظر عن طبـيعة هذا النظـام)، وعـدم الوعي المنهجي بطبـيعة التراث السياسي الخاص بالعالم الثـالث، ونقـل أشـكال التحليل التي تطورت في سياق المجتمع الصناعي الغربي، إلـى سـياق مختلـف، والجدوى المحدودة لقيمة صنع القرار بشكل خاص؛ وميل الاتجاهات السياسية إلـى لعب دور التبعية البنائية Structural dependence في المناخ الاقتصادي العـالمي بوصفها عاملاً أساسياً في الاقتصاد السياسي للدول الجديدة.

علم السياسة: التحديث والتـنمية السياسية ١٩٥٤-١٩٦٤

اتسمت دراسة التـنمية السياسية خلال تلك الفـترة بهيمنـة أعمـال لجنـة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية تحت رئاسة جـبرائيل ألموند Gabriel Almond في الفترة من ١٩٤٥-١٩٦٣. وشاع تأثير هذه اللجنـة على نطاق واسع (هولـت وتـيرنر Holt and Turner ١٩٧٥؛ وملنـي Milne ١٩٧٢)، كما لاحظ ذلك روبرت باكينهام، أضف إلى ذلك فـقد حـاولت بعـض الجماعات الأكاديمية الرسمية وضع نظام للتدريس في العلوم الاجتماعية مثلما فعلـت هذه اللجنة. (باكينهام ١٩٧٣: ٢٢٥).

وكان تأسيس اللجنة انعكاساً لحالة التــفاؤل التي سادت خلال فترة ما بعــــد الحرب العالمية الثانية، وترى بأن نمو العلم الاجتماعي "العلمي" سوف يشكل أساســاً للممارسة العقلانية (الرشيدة) للهندسة الاجتماعية. وبحلول الخمسينيات ساد شـــعور داخل أوساط العلم الاجتماعي بأن أغلب المشكلات الاقتصادية التـــي يعــاني منـــها المجتمع الصناعي، هي مشكلات تحت السيطرة: حيث تــناقصت معـــدلات الفقــر المطلق والنسبي، وانخفضت معدلات البطالة، وأدى التعليم والرفاهية إلـــى تــسقليل حدة الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الصناعي (انظر على سبيل المثــــال ســيرز Seers ١٩٧٢). أما المشكلات التي لم يتم التــغلب عليها، فقد اعتــبرت مشــكلات يمكن أن تحل من خلال تــنامي الخبرة التقنية. ولم يتم النظر إليها بوصفها مشكلات لها جوانبها المعيارية والفلسفية. واتجهت العلوم الاجتماعية إلـــى محاولـــة تحســين تــقــنياتها المنهجــية.

لكن هذا النجاح بحاجة إلى أن ننظر إليه في سياق النجاح الذي حقــقـــــته الديمقراطية الليــبرالية في مقابل الفــشل الذي منيت بــــه الفاشــية فـــي الحـــرب، وخيـــبة الأمل التي أصابت الماركسية نتيجة لفشل النموذج الستاليني. وتم النظر إلــى المجتمع الصناعي بوصفه مجتمعاً مثالياً يمكن للبلدان المستَعْمَرة (بفتـــح الميـــم) أن تحذو حذوه. ومثلت هذه الخلفية خلفية أساسية في تــنامي دراسة البلدان النامية. بناء على ذلك تم النظر إلى عملية التحديث بوصفها:

"عملية انـــتـــقال نحو الأنماط أو النظم الاجتماعية والاقـــتصادية والسياسية التي تطورت داخل غرب وشمال أمريكا بدءاً من القرن السابع عشر وحتى القرن التاســـع عشر، وانـــتـــشرت داخل الأقطار الأوروبـــية الأخرى، ثم انـــتـــقلت، خلال القـــون التاسع عشر والعشرين إلى قارات أمريكا الجنوبـــية وآسيا وإفريقيـــا. (إيزنســتادت Eisenstadt ١٩٦٦: ١).

تقع كلمات إيزنستات في القلب من المدخل الثنائي، ذلك المدخل الذي هيمن على كل أعمال منظري التحديث. وتأسيساً على أعمال منظري نظرية التطور، صاغ منظرو نظرية التحديث مخططاً يعتمد على مقارنات ترتبط بمتغيرات النمط المثالي للتقليدية والحداثة (٤). وكان هذا هو حال علم السياسة الذي يوضحه ألموند:

"إن نظريتنا تؤسس عملية بناء النظرية والتنميط بشكل ثنائي بسيط عبر الاستفادة من أعمال ماكس فيبر Max Weber، وفيرديناند تونيز Ferdinand Tonnies، وتالكوت بارسونز Talcott Parsons ... وغيرهم من علماء الاجتماع المجددين... في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة". (ألموند وآخرون Almond *et al.* ١٩٧٣: ١).

باختصار يفصح هذا الموقف عن نمو جوهري للمدخل الثنائي في دراسة التنمية السياسية، ذلك المدخل الذي تأسس بناء على أعمال منظري نظرية التطور خلال القرن التاسع عشر، حيث يتم مقارنة المتغيرات الخاصة بالنمط المثالي المرتبط بالتقليدية / الحداثة. وهنا يمكن الحديث عن أهمية "النظرية الكبرى Grand Theory" في علم الاجتماع (ألموند ١٩٧٠: ٢٧٤-٢٧٥) بالنسبة لأعمال لجنة السياسة المقارنة. وثمة شكلان من أشكال التأثير خبرهما تراث التنمية السياسية خلال هذه المرحلة الأولى. التأثير الأول، وهو الذي أطلق عليه باكينهام (١٩٧٣) "أيديولوجيا الليبرالية الأمريكية American Liberal Ideology". والتأثير الثاني هو ما أطلقت عليه بودينهيمر (١٩٧١) "أيديولوجيا النزعة التنموية Ideology of Developmentalism".

وأدى هذا الاتساع الحاصل في الخلفية الفكرية إلى نمو حجم الدراسات المعنية بالتنمية السياسية، خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، بتأثير مباشر أو بتحفيز، من لجنة السياسة المقارنة. وكانت هناك ثلاثة أنواع من الدراسات:*

١- دراسة الحالة ذات التوجه النظري، ومن أمثالها الدراسات التي أجراها أبتر Apter على غانا (١٩٥٧)، وكولمان Coleman على نيجيريا (١٩٥٨)، وباي Pye على بورما (١٩٦٢).

٢- المجلدات التي نشرتها مطبعة جامعة برنستون Princeton University Press، التي أنجزتها لجنة السياسة المقارنة فيما يتصل بالتنمية السياسية والتي ألفها:

كولمان Coleman 1965؛ وارد ورستو Ward and Rustow 1963؛ لبالومبارا Lapalombara١٩٦٣؛ باي Pye ١٩٦٣؛ Pye and Verba 1965 باي وفيربا ؛ Lapalombava and Weiner1966 لبالومبارا و وينر.

وآخر مجلد في هذه السلسلة ألفه بايندر وآخرون Binder *et al.* (1971)

٣-الأعمال النظرية التي نشرت في سلسلة Little Brown، ومن أهمها أعمال باي Pye ١٩٦٦، الموند وبارل Almond and powel 1966، الموند وفيربا Almond and Verba 1966،

وشكلت هذه الأعمال انقطاعاً عن الأعمال التي أطلق عليها باكينهام وغيره "النزعة القانونية الشكلية". حيث مثلت الأعمال التي قدمتها المدرسة السلوكية تحولاً في المنهج، بمعنى التحول من التركيز على المتغيرات القانونية والمؤسسية إلى التركيز على المتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية (باكينهام ١٩٧٣:

* انظر بيان هذه الدراسات بشكل مفصل في قائمة المراجع الواردة في نهاية هذا الكتاب. "م"

٢٠٠). لذا يمكن النظر إلى تطور نظرية التحديث خلال الفترة الأولى من المرحلة السلوكية بوصفه وسيلة من وسائل تسهيل إرساء معالم الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة.

لكن تركيز علم السياسة على الانتقال صوب الديمقراطية الليبرالية لا يمثل سوى جانبٍ واحد من جوانب نظرية التحديث. فالتقسيم الثنائي للمجتمعات (تقليدي / حديث) يتأسس في واقع الأمر بناء على التصور الفيبري Weberian View للمجتمع التقليدي بوصفه مجتمع "ما قبل الصناعة" أو "ما قبل العقلانية" أو مجتمع "ما قبل الدولة". وتعرضت هذه الرؤية للنقد حتى قبل إن تختبر على أرض الواقع. فالاعتقاد، الذي كان وليد مرحلة التفاؤل خلال الخمسينيات، بأن الانتقال من التقليدية إلى الحداثة يعد مشكلة تقنية، لم تثبت مصداقيته، بل إنه اختفى بناء على الأداء الهزيل للدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وخلال منتصف الستينيات تم الاعتراف بأن المحاولات التبسيطية التي صنفت المجتمعات بناء على متغيرات نمطية بعينها، لم تعد تمثل شكلاً مقبولاً من أشكال التحليل. وعلى نفس الشاكلة تم رفض الافتراض الخاص بالانتقال من التقليدية إلى الحداثة باعتبارها مجرد عملية تعاقب خطي.

وتعرضت نظرية التحديث لانتقادات عديدة، خاصة فيما يتعلق بتصورها الخطي لعملية التحديث وفهمها التقني (القاصر) لهذه العملية. (كوثاري Kothari ١٩٦٨؛ وجوسفيلد Gusfield ١٩٦٧؛ وبندكس Bendix ١٩٦٧). ويعد إسهام صموئيل هانتنجتون Samuel Huntington (١٩٦٥) من أهم الإسهامات. وسوف تشكل معالم النقد التي قدمها هانتنجتون هادياً لي في مناقشتي التي سأقدمها للتراث المعني بالتنمية السياسية خلال فترة الستينيات. حيث كان للتراث الذي ظهر بعد منتصف الستينيات، اهتمامات فكرية مختلفة عن ذلك التراث الذي ساد خلال الفترة الأولى.

الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٧١

وجه هانتنجتون نقده الأساسي خلال النصف الثاني من الستينيات إلى الفكرة التي سادت داخل نظرية التحديث والخاصة بالتصور الخطي لعملية التحديث، وركز في هذا النقد على الدور المحدود للقضايا التي صاغها الرواد الأوائل، خاصة إزاء الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث. وفي مقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي، وعدم الالتفات إلى جوانب الصراع. نظر هانتنجتون إلى التنمية السياسية بوصفها عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية. ويعد هانتنجتون من أوائل الذين جسدوا المحاولات الأولى التي سعت خلال منتصف الستينيات إلى الانتقال من التركيز على "الديمقراطية" إلى التركيز على "النظام Order". ذلك التحول الذي تجلى أيضاً عند أوبريان O'Brien (١٩٧٢) في مناقشته التقليدية للتنمية السياسية خلال فترة الستينيات. فقد حاول أوبريان أن يقدم مناقشات مستفيضة للتحول من "الديمقراطية" إلى "النظام"، وكيف يعد هذا التحول بمثابة تحول معياري للتراث المعني بالتنمية السياسية. ورأى أن هذا التحول قد انعكس على عضوية لجنة السياسة المقارنة، خاصة تعيين لوسيان باي Lucien Pye في منصب الرئيس عام ١٩٦٣، وهانتنجتون Huntington و زولبرج A. Zolberg أعضاء في اللجنة عام ١٩٦٧. وكان لوسيان باي وهانتنجتون من أهم المنظرين الذين حاولوا تقديم تقنيات بحثية جديدة، كما كانت أعمال هانتنجتون (١٩٦٨) و زولبرج (١٩٦٦) من أهم الأعمال التي ركزت على النظام السياسي في الدول الجديدة.

وعلى الرغم من الرؤى المشتتة التي سادت دراسات التنمية السياسية خلال النصف الثاني من الستينيات، فإن مفهوم "النظام" أصبح مفهوماً محورياً داخل هذه الدراسات خلال تلك الفترة. ويوضح لنا دو صولا بول Ithiel de Sola Pool هذا

النوع من الدراسات بقوله: "من الواضح أن النظام يعتمد إلى حد ما على فرض فئة أكثر تعبئة تحاول التخلص من جوانب السلبية والانهزامية التي ظهرت خلال عملية التحديث. وتحتاج المحافظة على النظام، على الأقل بشكل مؤقت، إلى تقليل التوقعات المستجدة وتقليل مستويات النشاط السياسي" (بول Pool ١٩٦٧: ٢٦).

ويمكننا أن نعثر على مناقشات مشابهة للعلاقة بين النظام والتنمية السياسية عند أبتر Apter (١٩٦٥: ٦٧)، وهالبرن Halpern (١٩٦٥)، وفاينر Weiner (١٩٦٧: ٢)، وهانتنجتون Huntington (١٩٦٨: ٥-٥٥).

وعلى أية حال، فإن الدراسات التي ارتكزت على مفهوم النظام قد جسدت الواقع السياسي المتغير خلال عقد التنمية الذي قادته الأمم المتحدة، كما جسدت التعارض بين نزعة التفاؤل التي سيطرت على الباحثين الأوائل مثل ألموند، والمشاركة المتشائمة لمن جاؤوا بعده. (أوبريان ١٩٧٢: ٣٥٧).

وظهر الإنجاز البارز خلال المرحلة الثانية، في المجلد الأخير الذي نشرته لجنة السياسة المقارنة، وحمل عنوان "أزمة التنمية السياسية وتبعاتها "Crisis and Sequences in Political Development (بايندر وآخرون Binder *et al.* ١٩٧١).

وتبدو أهمية هذا العمل في أنه يعكس الدفع الفكري لهذه اللجنة، كما يقدم الدليل على أشكال الارتباط بين المرحلة الثانية (المرحلة السلوكية) والمرحلة الثالثة (ما بعد السلوكية). وتبدو الرابطة بينه وبين المرحلة الثانية في التركيز على مفهوم النظام، كما تبدو الرابطة بينه وبين المرحلة الثالثة في تركيزه على قدرة الحكومة على الاستجابة لمطالب بعينها أو قمع هذه المطالب. وتم النظر إلى التنمية السياسية بوصفها تجسد قدرة النظام السياسي على التعامل/ أو التكيف مع خمس مشكلات أساسية هي: الشرعية، والهوية، والمشاركة، والقدرة على التغلغل penetration والتوزيع distribution. (بايندر وآخرون ١٩٧١: ٦٥).

وتـشير المقدرة الحكومية هنا إلى النخب الحكومية بشكل خاص، كمـــا أن هذه الأزمات يتم النظر إليها من منظور مدى تهديدها ووضع هذه النخب وأهميتـــها في المحافظة على النظام. وتـتضح هذه القضايا في الفصول التي كتبها لوسيان بـاي عن الشرعية، وفاينر عن المشاركة السياسية، ولابالومبـــارا LaPalombara عــن المقدرة الحكومية والتـغلغل (انظر: بايندر وآخرون ١٩٧١: ١٤١-٢٧٣).

ويمكن للاستراتيجيات التي يقدمها هذا الكتاب، أن تستخدم من جانب نخـــب يمينية أو نخب يسارية، فهذه مسألة ثانوية. لكن الأكثر أهمية، وكمـــا لاحـظ أحـد المعلقين "أن مصلحة النخب العليا في المحافظة على النظام لها أولوية منطقية علـــى مصلحة النخب الدنيا في العدالة الاجتماعيـــة". (ســاندبروك Sandbrook ١٩٧٦: ٨٠-١٨١).

ويجسد كتاب "أزمة التـنمية وتبعاتها" العديد من الأفكار التي صاغها هانتــــنجتون (١٩٦٨) والمتصلة بقدرة النخب الحاكمة على استمرارية النظام والمحافظة عليـــه، خاصة عندما نقارن أفكاره مع أفكار بايندر الخاصة بأزمة الإدارة. ويعكس كل مـــن هذين الرأيــين تـغايراً في تراث علم الاجتماع الأمريكي الأكثر تـقليدية، الـــذي ينظر إلى النظام السياسي بناء على الرؤية البارسونزية الخاصة بالإجمـــاع القيمـــي "Parsonian Value Consensus". وحسبما أشار كيسلمان Kesselman (١٩٧٣)، في عرضه لعمل بايندر وزملائه، فإن الرغبة في المحافظة علـــى وضـــع النخـــب الحاكمة، أدت إلى أن ميل الدراسات المعنية بالتـنمية السياسية إلى تأيـــيد الـــرؤى المناصرة للنظام بوصفه غاية، وليس وسيلة من وسائل إرساء مجتمع جيـــد، الأمـــر الذي أفضى إلى عدم التــفات نظرية التحديث إلـــى التبعـــات التـــي تـقـــتضيها المحافظة على النظام.

باختصار، تعرضت نظرية التحديث بشكل عام، ونظرية التـنمية السياســـية بشكل خاص، إلى نقد مرير بسبب طابعها الأيديولوجي وتمركزهـــا حـــول الـــذات

الأوروبية (برنشتاين Bernstein ١٩٧١)، هذا بالإضافة إلى مدخلها القائم على "التصنيف الوظيفي Functional Category" وتركيزها على المفهوم البارسونزي للنظام القائم على فكرة الإجماع القيمي. وثمة جانبان من النقد غاية في الأهمية لا بد من التركيز عليهما نظراً لأهميتهما في تحقيق أهداف هذا الفصل. أولهما: أن نظرية التحديث، خلال الستينيات، لم تأخذ في اعتبارها أن مشكلات التنمية تحتاج إلى تضافر العديد من التخصصات، ومال العديد من علماء الاجتماع والسياسة إلى التحليل اللاتاريخي (كون Kon ١٩٧٥: ٦٤-٦٥)، وتزامن مع ذلك ميلهم إلى تجاهل علم الاقتصاد بوصفه متغيراً أساسياً في قضية التنمية:

"إن العواقب الوخيمة لجهل علماء الاجتماع بمبادئ التحليل الاقتصادي لم تظهر في أي مجال من مجالات البحث الاجتماعي مثلما ظهرت في علم اجتماع التنمية. فقد عانى هؤلاء من ضيق أفق إزاء القضايا التي يهتم بها علم الاقتصاد علاوة على ازدرائهم الشديد للتاريخ. لقد وقعوا تحت إغراء تشبيه والت روستو Rostow للاقتصاد المتخلف بوصفه أشبه بطائرة تستعد "للإقلاع"، ذلك التشبيه الذي يقدم مبرراً للنزعة التاريخية غير المترابطة، التي ميزت الدراسات التي تهتم بالعامل الاجتماعي في النمو الاقتصادي (أوكسال وآخرون Oxaal *et al.* ١٩٧٥)

ثانياً: فشلت نظرية التحديث في فهم التوزيع غير المتكافئ للثروة بين من "يملكون" ومن "لا يملكون". بمعنى أن هذه النظرية لم تستطع تفسير النمو المطرد للفجوة بين الأقطار الصناعية المتقدمة في الغرب وغالبية الدول (الجديدة) من بلدان العالم الثالث. (برات Pratt ١٩٧٣: ٨٨ف ف).

وعبر السنوات التالية التي سادت فيها نزعة التشاؤم خلال عقد التنمية الأول، تم النظر إلى نظرية التحديث بوصفها نظرية محملة بالأيديولوجيا، وتعاني من قصور منهجي، وغير فعالة من الناحية السياسية.

وفي أواخر الستينيات تعاظمت حدة النقد "الراديكالي" الذي وجّه لدراسات التنمية، وتبدو الانتقادات التي قدمها ماكليلاند McClelland (١٩٦١)، وهاجين Hagen (١٩٦٢) وتركيزهما على دوافع الإنجاز Achievement Motivation، وهانتنجتون وتركيزه على مستويات التطور المؤسسي Institutionalization، وبايندر وتركيزه على قدرة الحكومة والبيروقراطية، تبدو هذه الانتقادات هامشية إذا ما قورنت بطبيعة علاقات التبعية العالمية والنظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان بإمكاننا أن نتحدث عن "دراسات التنمية" بشكل عام، فإن نظرية التحديث احتلت خلال تلك الفترة وضعاً متدنياً بالقياس إلى النمو والقبول المتزايد الذي حققته الدراسات الماركسية الجديدة التي تزعمها باران Baran، وفرانك Frank، وسمير أمين، ووالرشتاين Wallerstein، وكاي Kay، وليز Leys، وهذا ما سنناقشه في الفصل القادم.

لذا سنخصص الجزء الثاني من هذا الفصل لمناقشة قضية أساسية مفادها أن نظرية التنمية "الراديكالية" كانت ذات تأثير محدود على نظرية التنمية السياسية التي ظهرت داخل التيار الأساسي لعلم السياسة الأمريكي. حيث نجد أن الاستجابة للنقد خاصة حول قضايا المنهج قبعت داخل الاستجابات الأوسع للعيوب التي شابت النزعة السلوكية، ولم تستطع هذه الاستجابات، في رأيي، أن تعبر عن نفسها بشكل واضح، بل جاءت خليطاً من التحليل السياسي والسياسة ذات الطابع الرشيد Rationalist Politics، والسياسة العامة، بحيث يمكننا أن نضعها، لأغراض التصنيف، تحت عنوان "الاقتصاد السياسي الجديد".

التنمية السياسية خلال فترة السبعينيات: من نظرية التحديث إلى السياسة العامة

فشل علم السياسة خلال الستينيات في تأسيس "نظرية كبرى" في التحديث، تستطيع أن تتعامل بكفاءة مع مشكلات العالم الثالث سواء على مستوى الوصف أو التحليل، أو على المستوى السياسي. وليس من الغريب، من ثم، أن يفضي ذلك إلى بداية محاولات سعت إلى تأسيس نظرية أكثر امبريقية Empirical، وأكثر بعداً عن التجرد. وأثمر ذلك عن تأثير ذي طابع مزدوج. أولاً، مال علماء السياسة إلى الاهتمام بقضايا سياسية تتسق مع أعمالهم. وقد عبر عن ذلك بشكل واضح ديفيد إيستون David Easton، في خطابه الرئاسي أمام الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام ١٩٦٩ (١٩٦٩: ١٠٥٦-١٠٥٧). ثانياً، أدى ذلك، فيما يتصل بالمنهج، إلى إعادة اكتشاف أهمية التحليل الاقتصادي: ذلك التحليل الذي يرى جولدنر على سبيل المثال (١٩٧١: ٩٢-٩٤) أنه تحليل متمايز عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى من مائة وخمسين عاماً.

وبشكل عام فان إعادة اكتشاف علماء السياسة للاقتصاد أدى إلى النمو المتزايد لأهمية نظرية السلوك الرشيد. كما أدى، على مستوى السياق الأضيق، إلى نمو "الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية"، الذي ساد أوائل السبعينيات، وتطور إلى مدخل السياسة العامة في أواخر السبعينيات.

لقد افترضت، في النصف الأول من هذا الفصل، أن التنمية السياسية تحتاج أن ننظر إليها في سياق الاتجاهات المهيمنة داخل علم السياسة بشكل عام، وإذا صح ذلك، فان هذا الاتجاه أصبح واضحاً خلال فترة السبعينيات. حيث شهدت هذه الفترة استخداماً متزايداً لنماذج السلوك الرشيد في تحليل السلوك السياسي. لقد

كانت فترة السبعينيات هي الفترة التي أطلق عليها أحد الباحثين "الثورة الرابعة الكبرى داخل علم السياسة" (روجوفسكي Rogowski ١٩٧٨: ٢٩٦)، كما اعتبرها باحث آخر "المنتج النهائي للنظرية السوسيولوجية" (بلوندل Blondel ١٩٧٨: ١١٩-١٢٦).

ومع الأخذ بالاعتبار استمرار القضايا الأساسية داخل علم السياسة، تلك القضايا التي من نوع "من يكسب ماذا، وعلى حساب من" فمن الصعوبة أن نتصور أن مدخلاً يركز على المفاضلة والاختيار يمكن أن يكتسب شعبية في فترة تتسم بالتحول من السوسيولوجي إلى الاقتصادي. ويهتم روجوفسكي Rogowski بهذا التحول، كما يهتم بما سماه "التحول الحاسم" داخل التخصص. ويرى أن منظري نظرية السلوك الرشيد، أمثال داونز Downs، وأولسون Olson، وأرو Arrow، وشيلنج Schelling، وبولدنج Boulding، وغيرهم "إن لم يكونوا قد أحاطوا بالحقيقة كاملة ... [فإنهم] ... قد شكلوا، على الأقل، تحدياً لا يمكن لأي باحث جاد أن يتجاهله" (روجوفسكي ١٩٧٨: ٢٩٧-٢٩٨). وعلى نحو مشابه يهتم وليم جينكنز William Jenkins (١٩٧٨) في عمله الذي يعد امتداداً لرؤى إلكن Elkin (١٩٧٤)، وميتشل Mitchell (١٩٦٩)، بقضية الاستخدام المتزايد للمفاهيم الاقتصادية من جانب علماء السياسة. والأكثر أهمية من ذلك، حسبما يرى جينكنز، هو الغزو الذي حدث لنظرية السياسة العامة من جانب نظرية الاختيار العام. ويمكن النظر إلى ذلك بوصفه جانباً من جوانب نمو "الاقتصاد السياسي الجديد" حيث حاول بعض المؤلفين، أمثال وادي وكيري Wade and Curry، في كتابهما "منطق السياسة العامة Logic of Public Policy" (١٩٧٠) أن يطورا "نظرية معيارية للسياسة العامة A Normative Theory of Public Policy" (جينكنز ١٩٧٨: ١٣٨).

لكن ما يدافع عنه، وادي وكيري، لا يقل في درجة أهميته عما يرفضانـــــه، أعنـــي مدى اقتناعهما بالجدوى التحليلية للمقولات السوسيولوجية والتاريخية:

"إن تـقيــيم الاقتصاد السياسي المعاصر يحتاج إلى التخلي التدريجي عـــن مثل هذه المقولات ... والالتـــزام الصارم بالمنطق" (واد وكيري Wade and Cury ١٩٧٠: ٣).

إن رفض التركيز على المقولات السوسيولوجية بحاجة إلى فهمه في ســياقه الأوسع، الخاص بنمو روح الكراهية بــين علماء السياسة، خـــلال فـترة مـــا بعــد السبعينيات، للنظرية السوسيولوجية الكبرى. لكن كراهية التحليل التـــاريخي تحتـــاج إلى تــفسير مختلف. "فالاقتصاد السياسي الجديد" مثله فــــي ذلــك مثــل المرحلــة السلوكية خلال الستينيات، لم يعتمد على التاريخ بوصفه متــغيراً تـفسيرياً. وهـــذا هو الفارق الأساسي بــين هذا النوع من الاقتصاد السياسي، والاقتصـــاد السياســـي الذي نما داخل المدرسة الراديكالية. حيث ركزت هذه المدرسة على التاريخ، خاصــة في سياق التخلف الذي لعبت فيه المرحلة الاستعمارية الدور البارز.

وعلى الرغم من الدعاوى التي يطلقها البعض، أمثال ألموند، حول ضـــرورة الاهتمام بالمعالجة التاريخية، فإن الدراسات غير الماركسية، في التـــنمية السياســـية، لم تهتم بالتحليل التاريخي. وتوضح المقالات التي جمعها ألموند مـــع اثـــنين مـــن الباحثين الشبان (ألموند Almond، وموند Mundt، وفلاناجان Flanagan ١٩٧٣)، في مؤلف بعنوان: "الأزمة، والاختيار، والتغير: دراسات تاريخيـــة فـــي التـــنمية السياسية Crisis, Choice and Change: Historical Studies of Political Development". توضح هذه المقالات، خاصة مقالتي ألموند ومنـــد، احتـــفاءهما بأهمية القبول المتـــزايد لنظريات الاختيار الرشيد داخل علم السياسة. إن جوهر هـذا العمل الذي تم عرضه من وجهة نظر مناوئه (انظر على سبـــيل المثـــال: بـــاري ١٩٧٧) يـــبدو أقل أهمية في هذه المناقــشة. لكن الأهم هو وضعه داخل الصـــورة

العامة داخل دراسة التنمية السياسية. إن ألموند الذي كان في مقدمة من يدافعون عن ضرورة اتساع أفق الدراسات السياسية المقارنة كي تأخذ في اعتبارها التصورات والمفاهيم الأنثربولوجية والسوسيولوجية، خلال أوائل الستينيات، أصبح في مقدمة المدافعين عن ضرورة تضمين المفاهيم والتصورات الخاصة بنظرية الاختيار الرشيد، داخل الدراسات السياسية.

وتبدو أهمية هذا العمل، بالنسبة للدراسات التي نناقشها في الصفحات التالية، في أنه يمثل شكلاً من أشكال الانقطاع مثلما يمثل في الوقت نفسه، شكلاً من أشكال الاستمرارية لأعمال نظرية التحديث التي ظهرت قبل ذلك. حيث لعب ألموند وغيره من أمثال ديفيد أبتر David Apter، لعبوا دور القوابل(Midwives) في مرحلة الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة.

وتعد الصرامة المتزايدة في نماذج السلوك الرشيد التي يستخدمها علماء الاقتصاد، من أهم الأسباب الأساسية الكامنة وراء تزايد الانجذاب نحو علماء السياسة (روجوفسكي ١٩٧٨: ٢٩٨). لكن الوجه الآخر من العملة يوضح أن علماء الاقتصاد أعادوا النظر، بشكل جديد، في أعمال علماء السياسة. حيث أدى تعاظم دور الدولة في التخطيط، وفي أشكال التدخل الأخرى في السوق، إلى التعطيل الجذري للإمكانيات التنبؤية للنظرية الاقتصادية التقليدية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما ترتب على ذلك من تداخل بين الاقتصاد والسياسة وبين السياسة والاقتصاد:

"فكلما تزايد اهتمام علماء الاقتصاد بالقضايا ذات الطابع السياسي،أصبحوا أقل تأثراً بالقواعد المنهجية العلمية" (ألموند وجينكو Almond and Genco ١٩٧٧: ٥١٦).

وبشكل عام يمكن النظر إلى الاقتصاد السياسي الجديد، الــذي ظــهر فــي أوائــل السبعينيات، بوصفه مرحلة وسطى من مراحل الانــتــقال من نظرية التحديث إلــى نظرية السياسة العامة.

الاقــتصاد السياسي الجديد للتــنمية

يجب أن نكون على وعي، في البداية، بأنه ليس ثمة علاقــة بــين هــذا الاقتصاد السياسي الجديد وبــين "الاقتصاد السياسي للتخلف". حيث ظهر هذا الأخير من واقع الاتجاه البنيوي الراديكالي الذي تــزعمه اقــتصاديو اللجنة الاقــتصادية لأمريكا اللاتينية "إكلا ECLA"* ، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تطور من واقع أعمال منظري نظرية التبعية، الذين طوروا، بدورهم، ونقحوا من المدخــل الذي حكم توجه اقتصاديي إكلا، ومن واقع دراسة أغلب الماركسيــين المتــزمتين.

أما الاقتصاد السياسي الجديد في التــنمية، الذي نركــز عليــه هنــا، فــهو الاقتصاد السياسي الذي جاء نتاجاً لاعتراف علماء السياسة بحاجتهم الجوهرية إلــى التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقــتصادية (ألمونــد ١٩٧٠: ٢٨٧). لكــن لا يجب تصنيف هذا الاقتصاد السياسي بوصفه نظرية ما بعد الليــبرالية لسبب بســيط مؤداه أنه ظهر استجابة لنواحي القصور التي شابت النظرية الليــبرالية والنظريــة السلوكية. والقضية المحورية التي تركز عليها هذه المناقــشة هي أن هذا الشكل مــن الاقتصاد السياسي يقع في القلب من الاتجاه الفكري الليــبرالي. حيث ترتد أصولــه الفكرية إلى ريكاردو Ricardo، وسميث Smith، وميل Mill ومارشال Marshall، في مقابل ماركس وأتباعه. وجاء توجهه السياسي، بشكل مباشر، مــن الإســهامات المبكرة في دراسة التــنمية السياسية.

* Economic Commission for Latin America. (م)

ويـبدو من المفيد لكي نوضح الحاجة إلى نمو، وطبـيعة تطور الاقتصـاد السياسي الجديد، أن نستعرض بعض الأعمال الدالة على ذلك. فهناك العديـد مـن الكتب والمقالات التي ظهرت خلال فترة التحول الحرج، أواخر السـتينيات وأوائـل السبعينيات، لا توضح أشكال الاستمرار داخل نظرية التحديث فقط، بل توضح فـي الوقت نفسه أشكال التغيّر التي خبرتها هذه النظرية.

ويعد كل من وارن أبهوف Warren Uphoff ونورمان الخمـلن Norman Ilchman اللذين كتبا "الاقتصاد السياسي للتـغير The Political Economy of Change" عام ١٩٦٥، وقاما بتحريـر كتـاب -"الاقتصـاد السياسـي للتـنمية The Political Economy of Development" ، عام ١٩٧٣، من علماء السـياسة وليس الاقتصاد.

أضف إلى ذلك فقد أصابتهم خيـبة الأمل في وضع علم السياسة. لذا نجـد أنـهما يصفان عملهما الأول بأنه:

"احتجاج ضد الوضع الحالي للعلم الذي يـهتم بدراسـة الأقطـار الناميـة، وضـد الاختيارات السياسية السائدة داخل هذه الأقطار... إنه احتجاج ضد فشـل البـاحثين داخل العلوم الاجتماعية غير الاقتصادية في تجاوز أشكال التحليل القائمـة... إنـه احتجاج أيضا ضد فشل علماء الاقتصاد في فهم موضوعهم في سياقه السياسي".

(الخمان وأبهوف Ilchman and Uphoff ١٩٦٩: Viii - Vii) ويعكس هذا العمـل اعتـقاداً متـزايداً في عدم جدوى نظرية التحديث من الناحية السياسية، هـذا مـن ناحية، كما يعكس، من ناحية أخرى، الاعتـقاد بعدم جدوى النمذجة الشـكلية التـي يستخدمها علماء الاقتصاد المهتمين بالعالم الثالث، مثل روسـتو Rostow (١٩٦٠)، وكيندل برجر Kindle berger (١٩٥٨).

إن ما يريد أن يؤكد عليه كل من الخمان وأبهوف هو أن نظرية التحديث، بوصفها نظرية عامة، أو نظرية في علم السياسة، على وجه الخصوص، عجزت عن حل المشكلات كما عجزت عن توجيه السياسة لأنها تبنت "منظوراً يبعد عن عملية الاختيار أو عن تشعب النشاط السياسي المتعين. ذلك لأن المداخل التحليلية الكلية Macro التي تنظر إلى المجتمع من منظور كلي، لا تستطيع الإحاطة بالاختيارات المتاحة لرجال الدولة وغيرهم من النشطاء السياسيين". (الخمان وأبهوف ١٩٦٩: ٨).

ويمكن القول بأن العديد من الاعتراضات التي يسوقها هذان الباحثان تماثل تلك التي وجهت إلى النزعة السلوكية داخل علم السياسة الأمريكي.

ويمكننا ان نلاحظ في عمل هذين الباحثين، طبيعة التغير الذي طرأ على لغة السياسة في مرحلة التحول. حيث توارت مفاهيم كانت شائعة، مثل" النسق"، و "الوظيفة"، وغيرها من المصطلحات البارسونزية القائمة على الثنائيات، توارت هذه المفاهيم، لتحل محلها مفاهيم أخرى، مثل "السياسة" و"القرارات" و "الاختيار"... الخ.

وكرد فعل لما حدث خلال فترة الستينيات كان الخمان وأبهوف في مقدمة الباحثين الذين نظروا إلى الاقتصاد بوصفه علم الاختيار "كما نظروا إلى الاقتصاد السياسي بوصفه تحليلاً لـ" التأثير السياسي للقرارات الاقتصادية (الخمان وأبهوف ١٩٧٣: ٢-٣). لكن ظهور قضية الاختيار بوصفها قضية محورية داخل الاقتصاد السياسي الجديد، ليس بغريب، وذلك في ضوء التأثير المبكر لمنظري نظرية التحديث. حيث استخدم هذا المفهوم داخل الدراسات التي ظهرت في منتصف الستينيات، من دون أي توضيح، أو حتى قبل إن يستقر كمفهوم. ففي عام ١٩٦٥ أشار ديفيد أبتر في كتابه "سياسات التحديث Politics of Modernization" إلى الحاجة إلى ضرورة "تحسين ظروف الاختيار، وانتقاء أفضل الآليات الملائمة

للاختيار (أبتر ١٩٦٥: ٩-١١) كما حاول ألموند (١٩٦٦) أن يبحث عما سماه "نماذج الاختيار الرشيد للنمو السياسي.. التي تجعل النظرية السياسة أكثر صلة بالسياسة العامة" (ألموند ١٩٦٦: ٨٧٧).

ويمثل عمل أبتر أهم رابطة تربط بين المرحلة الثانية والثالثة، ففي كتابه الذي ظهر عام ١٩٧١، بعنوان "الاختيار وسياسات التخصيص Choice and the Politics of Allocation" ربط (أبتر) بين أهم فكرتين وهما النظام والاختيار. وكان هدف الكتاب، "تحديد أنساق النظام كي لا تعوق التنمية واتجاه التنمية التي لا تعوق النظام... إن نقطة انطلاقنا هي الاختيار (أبتر ١٩٧١: ٦). ومن خلال السؤال حول كيفية استمرارية النظام في الوقت الذي تتسع فيه فرصة الاختيار، قدم أبتر تزاوجاً بين نظرية التحديث المتمركزة حول مفهوم النظام، والاقتصاد السياسي المتمركز حول مفهوم الاختيار. لقد أسهم أبتر، مثله مثل الخمان وأبهوف، في تطور السياسة العامة للتنمية في النصف الأخير من السبعينيات – خاصة في تحديد ومناقشة الأولويات (بالمعنى الواسع) التي تضعها حكومات الدول الجديدة.

السياسة العامة والتنمية

لا شك أن ثمة غموضاً يحيط بمصطلح تحليل السياسات (أندرسون Anderson ١٩٧٥: ٢١٩)، مثلما يحيط بالكثير من المفاهيم التي ناقشناها خلال هذا الفصل. فالمنظرون المعنيون بالتنمية السياسية يستخدمون المفاهيم بشكل احتفالي، دون أن يحددوا المقصود بمفاهيم علم السياسة، والدراسات السياسية، والتحليل السياسي، والعملية السياسية أو السياسة العامة. ويُستخدم مفهوم "السياسة" عند دراسة الدول النامية بالمعنى الواسع، أي بالمعنى الذي يشير إلى القيم والنتائج الاجتماعية، كما يشير إلى العمليات والاختيارات. علاوة على استخدامه بشكل

يرادف "أداء الدولة" (فيلدمان Feldman ١٩٧٨: ٢٨٨-٢٨٩) وأدى ذلك إلـــى أن أصبح لهذا المفهوم جاذبـــية لدى من يهتمون بتحليل الدول الجديدة، نظـــراً للـــدور البارز الذي تـــقوم به الدولة داخل أغلب هذه المجتمعات.

وتبدو أهمية مدخل تحليل السياسة العامة، بالنسبة للاقتصاد السياسي الجديد، في أنه يمثل النـــقيض للمدخل السلوكي الذي ساد داخل علم السياسة خـــلال فـــترة الستينيات. حيث ركزت المرحلة التي إتسمت بسيادة النزعة القانونية الشكلية علـــى أهمية دور الدولة والمؤسسات، كما ركزت المرحلة التي اتســـمت بســـيادة النزعـــة السلوكية على النظام السياسي ومدخلاته، مثـــل التـــنشئة السياســـية، والثـــقافة السياسية وأنساق المعتـــقدات - أي ركزت علـــى المحيـــط السوســـيو-ســـيكلوجي Socio-Psychological للنظام السياسي (هيكلو Heclo ١٩٧٢: ٨٧). أما تـــزايد انـــتـــشار وشعبـــية مدخل السياسة العامة فيرتد إلى كونه النـــتاج الجدلي لنزعـــات العداء بـــين النزعة المؤسسية والنزعة السلوكية، داخل علم السياسة.

ويمثل تحليل السياسات تحولاً جذرياً في تركيز علماء السياسة، ذلك التحـــول الذي اتخذ مظهرين: الأول؛ هو الانـــتـــقال من التركيز على مدخلات النظام، الـــذي ساد خلال الستينيات، إلى التركيز على مخرجات النظام؛ أما المظهر الثـــاني فإنـــه يتمثل في التحول من التركيز على السياسة ذات الطابع الكلي Macro إلى نوع مـــن التحليل السياسي الجزئي Micro ذي الطابع التجريـــبي والمحدد السياق (أندرســـون ١٩٧٥: ٢٢٢). إنه انـــتـــقال من التركيز على النظام الذي تمارس فيه السياســـة، إلى التركيز على استراتيجية للنـــــشاط السياســـي. ويقـــتضي التركـــيز علـــى الاستراتيجية ضرورة النظر إلى السياسة العامة في سياق حل المشكلات وفي ســـياق الاختيار العام، وذلك على النـــقيض من المدخل الذي ينظر إليها بوصفها نـــــتاجاً لنظام سياسي بعينه. وعلى الرغم من هذا التحول المبرر، في أنماط التـــفكير؛ فإنـــه يمكن القول أن كثيراً من الإرهاصات الدالة على هذا التحول كانت موجـــودة فـــي

الأعمال المبكرة التي اهتمت بالتنمية السياسية. فإذا نظرنا إلى أفكار هارولد لاسويل Harold Lasswell الخاصة بإمكانيات علم السياسة (٥)، نجد أنه على الرغم من أن هذه الأفكار لم تتضح، في سياق دراسات التنمية بشكل جلي، فإنها توجد في المقدمة التي كتبها ألموند عام ١٩٦٠ لكتاب "السياسة في المناطق النامية The Politics of Developing Areas".

ولا شك أن اقتراب علماء السياسة من أشكال التحليل الاقتصادي وكذا تنامي أهمية التحليل السياسي تعد بحق عملية مترابطة ، إذ أن انشغال علماء الاقتصاد بشكل مستمر بالتحليل السياسي ساعد على النظر إلى علم الاقتصاد بوصفه أكثر العلوم الاجتماعية استقراراً وتقدماً، فيما يتصل بنظرية التنمية السياسية. ويرى بعض الباحثين من أمثال الخمان وأبهوف، أن الدقة والتركيز على قضايا السياسة والاختيار، من منظور اكثر تحديداً يجب أن تستبدل بنزعة التجريد التي سادت خلال مرحلة الستينيات. فالنظرية الكبرى التي سادت خلال الستينيات كانت تهتم بتغطية عدد كبير من الحالات على حساب قوتها التفسيرية؛ أما المداخل ذات التوجه السياسي المستجد، التي ظهرت خلال السبعينيات، فكانت بمثابة محاولة لتقديم شكل من أشكال التحليل يحاول أن يهتم بحالات أقل، بحيث يكون قادراً على تفسيرها بشكل أفضل. وهذا ما حاوله أبهوف والخمان، حيث مهدا الطريق، فيما يتصل بدراسة الأقطار النامية، لتبني أهدافٍ محدودة على أمل الوصول إلى معدلٍ أعلى من الإنجاز لم يستطع أن يحققه من سبقوهم، "إن العلم الاجتماعي ذا التوجه السياسي يتبنى أنواعاً ومستويات من التفسير يستطيع أن يختبرها ويتحقق من مصداقيتها على محك الاختيار العام" (أبهوف والخمان ١٩٧٢: ١٢). وليس هذا مقام التدقيق في مثل هذه الرؤية. لكن القضية التي تحتاج إلى أخذها في الاعتبار هنا هي كيف أن هذه المداخل تمثل استجابة واضحة للفرضيات المنهجية لنظرية التحديث.

إننا نتحدث هنا عن نمو الدراسات السياسية بشكل عام فقط. لكني أريد أن أوضح هنا أن استخدام هذه الدراسات، فضلاً عن تطورها داخل الأقطار النامية متأخر جداً عن استخدامها داخل المجتمعات الصناعية. مع ملاحظة أنني أعلق هنا على علم السياسة في هذه المرحلة، لا على إمكانية التطبيق الناجح للعلوم السياسية على بلدان العالم الثالث. فهذه قضية أخرى، يمكن أن نناقشها بعد ذلك.

لقد ذكرت فيما سبق أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد ماهية المؤلفين الذين يدخلون في عداد محللي السياسات. فثمة خلاف حول تحديد معالم تحليل السياسات والمسار الذي يتوقع أن يتطور عبره، كما أن هناك خلافاً في الرؤى التي حاولت التأريخ لتحليل السياسات (هيكلو ١٩٧٢؛ روز Rose ١٩٧٣؛ فيلدمان ١٩٧٨) لذا فإن محاولة توضيح تأثيره على دراسة التنمية والتخلف، ستكون محاولة غير محمودة العواقب. وقد أوضح أحد دارسي السياسة العامة المشكلات المحتملة التي تحدث في مجال التنمية السياسية حيث يقول:

(فيما يتعلق بطبيعة الأحكام النظرية فإن المرء يشك في إمكانية تحقيق هذا الهدف، فكلما كان العمل الذي يتم إنجازه عملاً جيداً، بدا المجال أكثر انفتاحاً من الناحية النظرية. وهذه ليست خبرة جديدة بالنسبة للعلماء الاجتماعيين المهتمين بالموضوعات السياسية والبيروقراطية). إن محاولة الوصول إلى نظرية للتنمية السياسية، من زاوية السياسة المقارنة ثبت أنها غير ذات جدوى. وطالما أن مجال الدراسات السياسية يشبه مجال الدراسات السياسية المقارنة، فلا بد أن نكون على وعي بأهمية هذه الخبرة. (سميث Smith ١٩٧٧: ٢٥٩).

باختصار ثمة تشابه بين نوعية المشكلات التي واجهت الباحثين خلال فترة السبعينيات والمشكلات التي واجهتهم خلال فترة الخمسينيات والستينيات. فالدراسات السياسية تعد دراسات مفتوحة النهاية إلى حد كبير. ويرى البرت

هيرشمان A. Hirschman، الذي يمكن اعتباره واحداً من رواد تحليل السياسات في بلدان العالم الثالث، أن دراسة السياسة العامة تعد، في الواقع، طريقة أخـــرى مـــن طرق التركيز علـــى العلاقـــة بـــين الدولـــة والمجتمـــع والسياســـة (هيرشـــمان Hirschman ١٩٧٥) وهي رؤية أدعمها بقوة في الفصل الرابع.

استـــناداً إلى ما سبق فإنني أرى أن التحول من نظريـــة التحديـــث خـــلال الستينيات إلى الاستخدام المتـــزايد لمداخل السياسة العامة في دراســـة دول العـــالم الثالث يتأسس على أدلة قوية. وتـــنـــقسم هذه الأدلة إلى نوعين: الأول، عبارة عـــن قضايا عامة حول التحول في دراسة علم السياسة في عمومـــه. والثـــاني، قضايـــا خاصة حول انصهار الاقتصاد والسياسة في بوتـــقة ما ســـماه الخمـــان وأبـــهوف، الاقتصاد السياسي الجديد. وسأحاول فيما تبقى من هذا الفصل أن أناقـــش بشـــكل جوهري النمو الفعلي لتحليل السياسات في بلدان العالم الثالث، وسيكون دليلـــي فـــي ذلك بعض الأعمال المهمة التي ظهرت خلال السنوات الأخـــيرة. وإذا كـــان هـــذا التحليل صحيحاً؛ فإن خلافي الأساسي يتركز حول إمكانية تـــنامي هذا النـــوع مـــن التحليل في السنوات القليلة القادمة. وسأحاول أن أستجمع جوهر هذا الخـــلاف فـــي نقطتين: الأولى؛ توضيح جوانب الاتصال والاستمرارية بـــين الـــتراث الحديـــث والتراث الخاص بنظرية التحديث. وتكمن النقطة الثانية في إثارة بعـــض الأســـئلة حول جدوى تطبـــيق هذا النوع من التحليل على مجتمع غير صناعي.

وربما يعد العمل الذي قدمه جبرائيل ألموند G. Almond وبـــينجهام بـــاول B. Powell، حول "السياسة المقارنـــة (١٩٧٨) Comparative Politics" مـــن أفضل الأعمال التي توضح أشكال الاتصال والانفصال، أو الاستمرارية والتـــغير التي نعنيها هنا. فقد كان العنوان الفرعي لهذا العمل في طبعتـــه الأولـــى (١٩٦٦) هو: مدخل تنمـــويA Developmental Approach؛ لكـــن الطبعـــة الثانيـــة جاء عنوانها الفرعي دالاً، هو: النظام، العملية، والسياسة System, Process and

Policy؛ أضف إلى ذلك أن هذه الطبعة الثانية (المنقحة) احتوت على جزء جديد، في نهاية الكتاب حمل عنوان "السياسة العامة"، كما احتوى هذا الجزء على فصل كبير بعنوان "الاقتصاد السياسي للتنمية". وهذه التغيرات التي تجلت في واحد من أهم الأعمال في علم السياسة خلال فترة الستينيات، عبر عنها المؤلفان بنفسيهما، حيث يقولان:

"لقد ركزنا في الطبعة الأولى على اتجاه التحليل السوسيولوجي والانثربولوجي والسيكولوجي. لكن نظراً للتطورات الفكرية التي حدثت، حاولنا في الطبعة الثانية أن نهتم بشكل أوسع بالسياسة العامة. وقادنا هذا الاهتمام بالسياسة العامة، وما يترتب عليها، إلى تبني مدخل الاقتصاد السياسي (ألموند وباول Almond and Powell ١٩٧٨: vi).

وثمة أعمال أخرى تفيدنا في سياق المناقشة التي يبلورها هذا الفصل، ومنها ذلك العمل الذي نشره دونالد روتشيلد Donald Rothchild بعنوان "الندرة، والسياسة العامة والاختيار في إفريقيا الوسطى" (Scarcity, Choice and Public Policy in Middle Africa).

كما يعد دونالد روتشيلد واحداً من علماء السياسة الذين لهم خبرة بإفريقيا. كما قدم روبرت كوري Robert L. Curry، عالم الاقتصاد الذي تعرضنا له بالمناقشة فيما سبق، إسهاماً واسعاً في مجال نظرية السياسة العامة (وادي وكوري ١٩٧٠).

ويمثل هذا العمل واحداً من المحاولات التي سعت إلى تطبيق مدخل السياسة العامة على تحليل السلوك السياسي في بلدان العالم الثالث. حيث يرى المؤلفان أن الاقتصاد السياسي الجديد يمدنا عبر تركيزه على قضية الاختيار في علاقتها بالموارد الاقتصادية والسياسية، بأفكار تحليلية حول تعبئة الموارد وتوزيعها.

ويحدد هذان المؤلفان جوهر "الاقتصاد السياسي الجديد" بشكل جيد في مقدمة الكتاب. حيث ينظران إلى هذا المدخل بوصفه: "أداة تحليلية ملائمة للتعامل مع ديناميات التغيير الاجتماعي التي تحتاج إلى صياغة وترتيب للأولويات، كما تحتاج إلى تطوير وتطبيق للبدائل السياسية. إن تحليل السياسات يجمع بين تخصصين جوهريين بالنسبة لعملية التحول الحاصلة عبر قارة إفريقيا في هذه الآونة وهما علم السياسة والاقتصاد" (روتشيلد وكوري Rothchild and Curry ١٩٧٨: ٤-٥).

إن التأكيد على إقتراب السياسة في المجتمعات غير الصناعية يرتبط أساساً بحل المشكلات والإدارة والمحافظة على النظام، بيد أن ذلك الاستخدام يتم في سياق محدود . ويعكس ذلك تفاؤلاً زائفاً ساد أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وعلى الرغم من التأكيد على قضية الملاءمة ، والتي بات واضحاً أنها تتناقض تماماً مع أعمال عقد الستينيات ، فإن هناك درجة عالية من الاستمرارية داخل أدبيات نظرية التحديث . وينبغي أن يؤثر ذلك على الطريقة التي نفهم إقترابات السياسة العامة الجديدة الخاصة بالدول النامية.

منتجات قديمة ومسميات جديدة؟

يمكن توضيح طبيعة العلاقة بين نظرية التحديث ومدخل السياسة العامة بشكل جيد من خلال عمل روتشيلد وكوري. أولاً: إنَّ هذين المؤلفين يعتمدان إلى حد كبير على عمل بايندر الذي أنجزه ضمن سلسلة لجنة السياسة المقارنة، والذي تعرضنا له بالمناقشة فيما سبق. ويتضح اعتمادهما على هذا العمل، بشكل خاص، في القضية المرتبطة بتحديد ستة أزمات للتنمية السياسية "لا بد لأي مجتمع أن يتعامل معها بشكل ناجح كي يصبح دولة قومية حديثة". وعلى الرغم من جوانب القصور التي شابت نظرية التحديث، من حيث نواقصها المنهجية وتمركزها حول الذات الأوروبية؛ وهي العيوب التي أشرنا إليها فيما سبق، نقول على الرغم من

هذه العيوب، فإن روتــشيلد وكوري يؤكدان على أن "نظرية التحديث تمثل نبراســاً لمحاولتــنا وضع أهداف النظام" في أغلب البلدان الإفريقية (روتـــــشيلد وكــوري ١٩٧٨: ٩٥).

لكن روتــشيلد وكوري لم يأخذا في اعتبارهما، عنــد مناقـــشة العوامــل الخارجية للتخلف، لا من قريب ولا من بعيد، التراث "الراديكالي" الخاص بعلاقـــات التبعية الدولية. ذلك التراث الذي نما في أواخر الســـتينيات وأوائــل الســبعينيات. لكنهما، بدلاً من ذلك استــندا إلى عمل ذلك النــــفر مــن داخــل علــم السياســة الأمريكي، الذي حاول من منطلق سلوكي صياغة مدخل علمي لدراســـة السياســة الدولية، خاصة عمل جيمس روزنو James Rosenau، وفكرته الخاصة "بالنظـــام السياسي القـــادر علـــى التـــغلغل Penetrated Political System" (روزنــو Rosenau ١٩٧١).

وعلى الرغم من عملية التحول العاصف، فإن روتــشيلد وكوري، اختــزلا أزمة التــنمية السياسية في ستة أهداف أساســـية أو "مــهام جمعيــة Collective Tasks" للنظام، تبدو مهمة لمتخذي القرار وهي: ضمــــان البقــاء أو الاســتمرار؛ تأسيس هوية قومية؛ تكامل المجتمع؛ تأسيس نظام معقول للسلطة؛ تعبئـــة وتوزيــع الموارد؛ الحفاظ على الحرية من أي اعتداء خارجي. وبناءً على هذه الأهداف الستة صــاغ روتــشيلد وكوري ثلاث استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف هما: المواءمــة أو التكيف، وإعادة التــنظيم، والتحول.

والجدير بالذكر أنني ركزت على المدخـــل الــذي تــزعمه روتــــشيلد وكوري، بشيء من التــفصيل لأنني مقــتـنع بأن هذا المدخـــل لا يعــد مدخــلاً جديداً، بل يمكننا أن نعثر على ما يشبهه من أعمال المنظرين الأوائل داخل نظريـــة التحديث.

فالاستراتيجية الخاصة بالتكيف وإعادة التنظيم من ناحية، والاستراتيجية الخاصة بالتحول من ناحية أخرى، تتشابه إلى حد كبير مع تصنيف "أبتر" الخاص بـ: تعبئة النظام/ قدرة النظام على التكيف (أبتر،١٩٦٥،الفصلين ١٠-١١) وبما تشبه تصنيف كولمان Coleman و روزبرج Rosberg الذي يركز على النظام التعددي البرجماتي Pragmatic-Pluralist في مقابل النظام الثوري المركزيRevolutionary-Centralising. و (كولمان وروزبرج ١٩٦٦،وروزبرج١٩٦٣) وترتبط القضايا التي طرحها روزبرج Rosberg عام ١٩٦٣، فيما يتصل بالتفرقة بين التعبئة و التكيف، ترتبط بثلاث خصائص للدولة هي: (١) طبيعة ونمط السلطة الشرعية؛ (٢) طبيعة توزيع القوة داخل المجتمع (خاصة الحزب الحاكم)؛ (٣) قيم النظام وأهدافه وقدرته على حل المشكلات خاصة الفجوة بين الطموحات اللازمة لعملية التحديث السريع، وندرة الموارد المتاحة لإنجاز عملية التحديث (روزبرج ١٩٦٣).

ولا شك أن الأسئلة التي طرحها روتشيلد وكوري عام ١٩٧٨، تشبه إلى حد كبير تلك الأسئلة التي طرحها روزبرج عام ١٩٦٣. ويمكننا أن نعثر على وضع مشابه فيما يتصل بطبيعة الإجابات التي قُدمت لهذه الأسئلة على مستوى النظرية. حيث قدم لنا روزبرج (١٩٦٣: ٣٢-٤٥) مجموعة من الخصائص التي تسم النظم القادرة على التعبئة والنظم القادرة على المواءمة. وفرضت هذه التصنيفات نفسها على العمل الذي قام به روتشيلد وكوري عام ١٩٧٨ (انظر روتشيلد وكوري ١٩٧٨: ١٤). وما يهمنا في هذا الصدد هو طبيعة الارتباط (أو الاستمرار) بين الأعمال التي ظهرت في كلتا هاتين الفترتين (فترة الستينيات وفترة السبعينيات).

ولكي نكون موضوعيين، فإن تصنيف روتشيلد وكوري لا يعد نسخة "كربونية" من التصنيفات السابقة عليهما، لكنه استفاد من مختلف الاختيارات

المتاحة أمام متخذي القرار. وحسبما يرى روتشيلد وكوري فإن القرارات تصاغ بشكل يتجاوز كل المواطنين، أي لا تكون لصالح فئة بعينها، حتى لو كانت هذه الفئة هي النخبة الحاكمة، أو الصفوة التي تتخذ هذه القرارات (روتشيلد وكوري ١٩٧٨: ١٤٦).

ومع أن هذا الافتراض مثير للجدل، فإنه يوضح لنا أساس الارتباط الثاني بين نظرية التحديث والمداخل الجديدة داخل السياسة العامة. فالتركيز على النظام وعلى النخب يشكل قاسماً مشتركاً بين كلا النوعين من التحليل (التحليل الذي تقدمه نظرية التحديث، والتحليل الذي تقدمه مداخل السياسة العامة). فالتعديل على الدور الأساسي للنخب التي تتخذ القرار، يعد شكلاً من أشكال التركيز على، أو الدفاع عن النظام، سواء على المستوى الداخلي (العلاقة بين النخب داخل المجتمع)، أو على المستوى الخارجي (العلاقة بين النخب داخل المجتمع وغيرها من النخب على المستوى الدولي). وفي هذا السياق تتشابه رؤى روتشيلد وكوري مع الرؤى التي يطرحها روبرت روزشتاين Robert Rothstein في كتابه: "الضعيف في عالم القوة: الأقطار النامية والنظام العالمي "The Weak in the World of the Strong: Developing Countries and the International System(١٩٧٧).

وعلى الرغم من أن كتاب روزشتاين يتناول داخل بلدان العالم الثالث مشكلات تختلف عن تلك التي يتناولها كتاب روتشيلد وكوري، فإن هذين الكتابين يتشابهان في المنهج: فكلاهما يهتم بمناقشة وتحليل اتخاذ القرار والسياسة العامة داخل بلدان العالم الثالث، كما أن كليهما يؤكد على أهمية النظام وأهمية دور النخب الحاكمة في عملية السياسة العامة. لذا فكلاهما يتشابه إلى حد كبير مع أغلب التراث المعني بالسياسة العامة داخل بلدان العالم الثالث. ويهتم روزشتاين بكيف يمكن لمتخذي القرار في بلدان العالم الثالث أن يحصلوا على

أفضل ما في النظام الاقتصادي العالمي الموجود من دون أن يترتب على ذلك تبديل جوهري للسياق الذي يحدث فيه اتخاذ القرار. ويركز هذا الكتاب، بشكل جوهري، على قدرة بلدان العالم الثالث على التصرف، أو تحسين الوضع التفاوضي لهذه البلدان، خصوصاً في ظل دول ذات طابع فردي، في مقابل الدول ذات الطابع الجمعي. ويمكن حل هذه المشكلات عن طريق تحسين القدرة على اتخاذ القرار وتحسين كفاءة النخب، داخل هذه البلدان، في تنفيذ السياسات. ويرى روزشتاين أنه كلما استمرت هذه النخب في وضع آمن نسبياً، وكلما كان لديها منظور (استراتيجي) طويل المدى، كانت أكثر قدرة على تنفيذ برامج ذات نفع على المدى البعيد. (روزشتاين ١٩٧٧: ٣٣).

ولا شك أن تركيز التراث الخاص بمدخل السياسة العامة في التنمية على استقرار النخبة، بهذا الشكل، يفضي إلى التركيز على ضرورة الحاجة إلى حكومات على درجة عالية من المركزية. وفي هذا السياق كان لمجهود هانتنجتون Huntington الخاص بالتطور المؤسسي Institutionalisation داخل الدول الجديدة أثر فعال في هذا الصدد خلال فترة السبعينيات، حيث يرى هانتنجتون أن المعيار الأساسي للحكومة يتوقف على قدرتها (أو عدم قدرتها) على تنفيذ السياسة (هانتنجتون ١٩٦٨: ١-٢) وتم استخدام هذه التفرقة من جانب العديد من محللي السياسة العامة خلال فترة السبعينيات، من أمثال جويل ميكدال Joel Migdal.

ويستلزم المدخل الذي انطلق منه ميكدال Migdal في دراسة العالم الثالث، تركيزاً للقوة. لقد هيمن على دراسة السياسة العامة ما سماه أحد الباحثين "وهم الإيمان المطلق بالبيروقراطية والتكنوقراطية" (ليهمان Lehmann ١٩٧٤: ١٨).

وبالطبع فإن هذا الوهم غير شائع داخل دراسات التنمية. لكن دفاع الدراسات التي تتبنى منحىً سياسياً في دراسة بلدان العالم الثالث عن ضرورة

المركزية البيروقراطية أصبح منتشرا، هذا على الرغم من المشكلات المعترف بها التي صاحبت هذه المركزية البيروقراطية داخل البلدان الصناعية. أضف إلى ذلك اعتراف العديد من الباحثين بطبيعة المشكلات المترتبة على المركزية البيروقراطية، التي تواجه أغلب بلدان العالم الثالث، تلك المشكلات التي أوضحها العديد من الباحثين أمثال روث فيرست Ruth First (١٩٧١: ١٠٥-١١١) وعيسى شفجي Issa Shivji (١٩٧٦: ٦٣-٩٩).

ولكننا نجد أن ميكدال، بعد أن أُوضح سلسلة الإخفاقات السياسية التي عانت منها العديد من بلدان العالم الثالث يرى أن هذه الإخفاقات تعزى إلى "فشل الجهود الرامية إلى تحقيق مركزية سياسية" (ميكدال ١٩٧٧: ٢٤٥).

ولكي تكون المركزية ناجحة يرى ميكدال أنه لا بد من تدخل الدول الواسع في مجال الاقتصاد والسياسة؛ لكن التدخل الزائد عن الحد يؤدي إلى الفشل. ويمكن الحيلولة دون وقوع هذا الشكل من التحكم، حسبما يرى ميكدال، عن طريق ثلاثة عوامل: التنافس بين النخب القومية، ذلك التنافس الذي يكبح قدرات النخبة الحاكمة (المحلية) متخذة القرار؛ والتنافس بين النخب المحلية، التي لم تنجح النخبة الحاكمة، متخذة القرار في إدماجها تحت سيطرتها؛ والمقاومة السلبية النابعة من الجوانب التقليدية، التي تؤدي إلى مشاركة الجمهور وانخراطهم داخل مؤسسات الدولة (ميكدال ١٩٧٧: ٢٤٥). وهذه المقاومة لأفعال الحكومة على المستوى المحلي، سواء كانت موقفا إيجابيا من النخب أو سلبية جماهيرية، هي التي تؤدي إلى صعوبة التطبيق الناجح للسياسة.

والواقع أنني لا أسعى هنا إلى توضيح كيف أن ميكدال قد جانبه الصواب، في تحليله هذا، فثمة جوانب للصدق في بعض ما قال. لكن تبقى قضيتان أساسيتان بحاجة إلى توضيح. الأولى أنه لم يتخلص من القصور السلبي لنظرية التحديث، فيما يتصل بتصورها للتقليدي Tradition وقد حاول في أعماله التي

ظهرت عام ١٩٧٣، أن يتـــناسى كل ما كتبه خلال السنوات العشرة السابقة، واهتـم بجوانب القصور الكائنة في الثـــنائية التي أسستها نظرية التحديـــث الخاصـــة بــــ التـــقليدي /في مقابل/ الحديث. ويرى أن أي محاولة لتحسين السياق المحيط بصنـــع القرار لا بد أن تـــتأسس على تحطيم المؤسسات الاجتماعية والثـــقافية التـــــقليدية، لأنها هي التي تجسد التـــقليدية. وثمة تمركز حول الذات نلحظه هنا، فــــي الرؤيــــة التي تـــنظر إلى عملية تحسين صنع القرار بوصفـــها نمـــوا متـــــزايدا للتمركـــز البـــيروقراطي والتحكم التكنولوجي. فهذه قضية يجب أن تؤخذ بنظرة شـــــمولية لا تـــنظر لأهمية مثل هذه العوامل بوصفها نـــتاجا لطبــــيعة سياســـة بعينـــها أو أن نقيض السياسة يجب أن يتأسس بشكل عقلاني باعتباره نقيضا نابعا مــــن التأيــــيد الأعمى للتـــقليدي.

لكن إلى أي حد اهتمت الدراسات المعنية بالسياسة العامة داخل بلدان العـــالم الثالث، بقدرة المركز على ممارسة القوة والتحكم السياسي والإداري، وربما بشـــكل تعسفي على الهوامش (الأطراف). ليس ثمة اهتمام بهذه القضيـــــة داخـــل نظريـــة التحديث التي تـــنطلق من مفهوم النظام، ويـــبدو أن الفرق بـــين الدراســـات التـــي تمت خلال الستينيات، وتلك التي تمت خلال السبعينيات، يتمثـــل فـــي أن منظـــري نظرية التحديث مالوا خلال المرحلة الأولى، إلى القول بوجود قوة مركزية، وهو مـــا لا نجده عند منظري مرحلة السبعينيات، الذين استـــندوا إلى حـــد كبـــير، علـــى أعمال هانـــتـــنجتون وبايندر.

وفي سياق التركيز المتـــزايد على مفهوم النظام والمركزية خـــلال أواخـــر الستينيات وأوائل السبعينيات، ليس من الغريب بعد ذلك أن نجد تركيزا موازيا علـــى مداخل اتخاذ القرار، ومداخل صنع السياسة، على العكس من التركيز على التخطيط طويل الأجل. ويوضح روزشتاين كيف أن التركيز على الاختيارات المشوهة للنخبة التي تميل نحو المشروعات قصيرة الأجل، يهدف إلـــى المحافظـــة علـــى النظـــام

(روزشتاين ١٩٧٧: ١٨٤). لكن الدليل على أن النخب الآمنة لديها فرصة أكبر من النخب غير الآمنة، في دعم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، يعد دليلاً غامضاً، حسبما أقر روزشتاين (١٩٧٧: ١٩٧) فثمة ميلٌ للمحافظة على استمرارية النخبة كأولوية أولى. على الرغم من أن الغموض يحيط بتاريخها الحديث، نتيجة لنزعة التشاؤم التي غمرت نظرية التنمية السياسية خلال السبعينيات. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، حدث إخصاء ثوري للجيل الثاني من النخب، بالإضافة إلى أن هذه النخب أدركت بناء على خبرات من سبقوها، مدى تعاظم مشكلات التنمية. إن النخبة في إفريقيا اليوم لا تملك أدوات رمزية أو روحية، كتلك التي كانت تحت تصرف النخب السابقة، والتي مكنتهم من تعبئة النظام أثناء فترة التفاؤل والنشاط التي أعقبت رحيل الاستعمار.

لذا فإن هذا الجيل الثاني كان يعمل في ظروف مختلفة عن تلك الظروف التي كان يعمل فيها الجيل الأول. ويمكننا أن نعثر على مواقف مشابهة إذا ما قارنا النظرية بالممارسة، حيث نجد أن فترة أوائل الستينيات اتسمت بسيادة نظرية تستحوذ عليها أفكار تعبئة النظم والسلطة الكارزمية. في مقابل ذلك، اتسمت فترة السبعينيات بسيادة أفكار أكثر محافظة وأكثر واقعية، تركز على سياسة الآلة والسلطة المرتكزة على نظم فاسدة ذات طابع أبوي (٦). ويرى هنري بينين H. Bienen أن إفريقيا أصبحت تشبه إلى حد كبير الوضع الموجود في أمريكا اللاتينية، حيث تقف نخبها الحاكمة ضد الشعب، في شكل من النظم الفاسدة (والتي تعمل في ظل موارد جد محدودة).

ومع التسليم بأن النخب، في بلدان العالم الثالث،ليست كلها متشائمة إزاء مستقبل بلدانها؛ يرى روزشتاين، مثله مثل منظري نظرية التحديث الأوائل مثل هانتنجتون وفاينر وبول Huntington ،Weiner, Pool، أن السلبية والاعتدال أو المعدلات الأدنى من التقدم الاجتماعي والاقتصادي تعد متطلباً ضرورياً للحفاظ

على النظام واستمرارية النخبة. لقد أدى إحساس نخب العالم الثالث بالعبث إلى تشجيعهم على نهب المال والهرب (تخطف وتجري!) – أو ينهبون المال ثم يحتمون بالجيش أو بالشرطة. (روزشتاين ١٩٧٧: ١٩٩). لذا يؤكد روزشتاين على ضرورة ابتكار أنظمة لصنع السياسة لبلدان العالم الثالث لا تهدد أمن الأنظمة الموجودة بل تسمح بالاستفادة على المدى الطويل. وأدى هذا التركيز إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المؤشرات المرتبطة بمكانة النخبة، والنخبة الفرعية في بلدان العالم الثالث: بمعنى وضع متميز لجماعة يُشار إليها بوصفها "شبه برجوازية" Pseudo Bourgeoisie (سمير أمين ١٩٧٣: ٦٣) و "الطبقة المرتقبة" Intendant Class (كوهين Cohen ١٩٧٢: ٢٤٩)، أو يشار إليها بشكل عام بوصفها "البرجوازية الكمبرادور Comprador Bourgeoisie" (ايك Ake ١٩٧٦: ٧). وتم النظر بشكل عام إلى هذه الجماعة بوصفها تحتل الدور الأساسي في عملية صنع القرار داخل المجتمع. وتصيغه بشكل يخدم مصلحتها الداخلية والخارجية.

وإذا ما نظرنا إلى تحليل السياسات بوصفه دراسة الطريقة التي تحاول من خلالها هذه الجماعات أن تحسن من الوضع الموجود (أو أن تبذل قصارى جهدها) سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك من واقع هيمنتها على مؤسسات الدولة والمؤسسات التي توجد على هامش الدولة؛ فإن التركيز على كيفية تغير دور هذه الجماعات داخل مجتمع ما يصبح أمراً ثانوياً. إن تركيز الدراسات ذات التوجه السياسي على القرارات واتخاذ القرارات أدى إلى فشلها في الإحاطة بأهم المشكلات الجوهرية المثارة حديثاً داخل السياسة في الدول الجديدة. أعني دور الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار Post-Colonial State . فمداخل السياسات تهتم بالدولة بشكل مجرد، من دون أن تنظر لهذه الدولة داخل إطار تحليلي أوسع. وسوف أحاول خلال الفصل الرابع، من هذا الكتاب، أن أوضح كيف يمكن تلافي هذا القصور.

إن السلطة السياسية – الإدارية هي الوسيلة الرئيسية للوصول إلى السلطة الاقتصادية والثروة الشخصية داخل بلدان العالم الثالث. من ثم فإن التحليل السياسي يمكنه عبر طرائق عديدة، أن يمثل أداة مساعدة للنخبة الحاكمة في تحسين وضعها. ويصدق ذلك بشكل خاص من ارتباطه بالسياق الخارجي. إذ العملية السياسية داخل الدول الجديدة مخترقة من جانب المصالح الخارجية، وربما ينكر ذلك عدد محدود من الناس سواء كانت هذه المصالح مرتبطة بالعلاقات الاستعمارية السابقة، أو مرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية الحديثة. وفي وضع كهذا يصبح الهدف الأساسي لمعظم النخب هو محاولة لتحسين والحفاظ على وضعها ضد العناصر الدخيلة، كما تحاول الإبقاء على الأبنية الموجودة. وفي هذا السياق يمكن فهم الحاجة إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد. إذ تُلقي معظم نخب العالم الثالث باللائمة على بنية العلاقات الاقتصادية الدولية، غير العادلة، الموجودة خارج السياق المحلي. فهي السبب – حسبما يتصورون – في معظم المشكلات والعلل التي تعاني منها مجتمعاتهم. وإذا كنا لا نستطيع أن "نلوم" تحليل السياسات؛ فإننا نلوم التركيز على قواعد اللعبة، على حساب اللعبة ذاتها.

ولما كنا نناقش جوانب القوة وجوانب الضعف الموجودة في نظرية التبعية، أو نماذج التبعية البنيوية، في الفصل التالي، يكفي أن نؤكد هنا على أن الاتجاهات السياسية داخل بلدان العالم الثالث لم تستفد من هذا التراث. ويمكن أن يعزى تجاهل المحللين السياسيين لوضع التبعية البنيوية لبلدان العالم الثالث إلى الأصول الفكرية ذات الطابع الغربي. وطالما أن التحليل السياسي تطور للاستخدام داخل الأقطار الغربية، خاصة شمال أمريكا، فلا يهم التركيز على العوامل الخارجية. فتأثير الميراث الاستعماري، والمساعدات الخارجية (سواء في شكل نقود أو مساعدات شخصية) والتأثير الطاغي للعلاقات الدولية متعدية القومية Multinational، كل هذه عوامل تنفرد بها بلدان العالم الثالث. لكن الدراسات

ذات التوجه السياسي لا تُلقي بالاً إلى الطريقة التي تـتم بها عملية اتخـاذ القـرار داخل بلدان العالم الثالث، وكيف أن هذه العملية ما زالت محكومة باستمرار الهيمنـة الثـقافية للسلطة الاستعمارية السابقة. بل إن بعض الباحثين، أمثال ألموند وغـيره، حاولوا، أوائل الستينيات، نشر مفاهيم من قبـيل الثـقافة السياسية الدوليـة" التـي نشأت عن طريق انتقال الأفكار والقيم والمؤسسات الغربـية. وعلـى النخـب فـي بلدان العالم الثالث أن تـتشرب العديد من جوانب الثـقافة السياسية الغربـية، لأنها "ثـقافة التـنظيمات التي يحكمها البـيْروقراط الذين يؤمنون بقيمة النظام والقـدرة على التـنبؤ والتـفكير العقلاني الرشيد" (بـيرمان ١٩٧٤: ١٠).

وعلى الرغم من سيادة الاعتـقاد بأن عملية الانـتـشار الثـقافي هـذه ستمتد تدريجياً، إلى جموع السكان من بلدان العالم الثالث، فإن نزعة التـشاؤم التـي سادت خلال فترة الستينيات، والتركيز على النظام، الذي حل محل التركـيز علـى الديموقراطية كقيمة مهيمنة، أدى إلى أن تصبح هذه العملية محدودة القيمـة. كمـا أصبح إرساء دعائم النخب الحاكمة أمراً كافياً. ويمكن القول، في هـذا السـياق، أن التركيز على استمرارية النخب داخل الدراسات الحديثة المعنية بالسياسة العامة، يعـد ابناً شرعياً لنظرية التحديث.

السياسة العامة للتـنمية: نقد منهجي

لما كان الفصل الرابع من هذا الكتاب يناقـش المشكلات العامـة لمدخـل السياسة العامة، وعلاقـته بغيره من المدارس الفكرية؛ فمن الملائم أن ننـهي هـذا الفصل بإثارة بعض المشكلات المنهجـية المحددة، قبل إن ندخل في مناقـشة ذات طابع عام (في الفصل الرابع). وأول هذه المشكلات، التي تحتاج إلـى مناقـشة، حيث إنها مشكلة متواترة داخل دراسة العالم الثالث، هي: مشكلة نقل مناهج التحليـل التي نمت داخل المجتمع الصناعي الغربي إلى مجتمع غير صناعي (غير غربـي). لقد أزعجت هذه المشكلات علم السياسة خلال الخمسينيات والستينيات، ويـبدو أنـه

لا يوجد سبب يفسر اختفاءها المحير خلال السبعينيات والثمانينات. وليس قصدي هنا أن أقول باستحالة نقل مناهج صنع السياسة إلى بلدان العالم الثالث؛ بل أقول أنه نظراً لخيبة الأمل خلال فترة الستينيات، فالأمر بحاجة إلى التحذير من تبعات التطبيق و التي تتجلى في الرغبة المحمومة لدى نخب العالم الثالث في "استيراد الحلول" من الغرب الرأسمالي الصناعي المتقدم (هيرشمان ١٩٧٥: ٣٩٥). لكن ثمة عوامل متنوعة، تحد من إمكانية النقل، وهذه العوامل بحاجة إلى الملاحظة.

أولاً: إن التحليل السياسي للأسس الفكرية التي يقدمها نموذج إيستون Easton، لا تتلاءم مع النظم داخل بلدان العالم الثالث، تلك النظم التي تتسم بالوهن، سواء وهن المؤسسات أو وهن الأبنية أو وهن الحكومات. لقد تم التركيز في الغرب على مدخلات النظام (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، ووظائف تجميع وتكتيل المصالح Articulation and Aggregation Functions) وذلك على حساب مخرجات النظام. لكن الوضع مختلف، في بلدان العالم الثالث، حيث يصعب تحديد الوظائف التجميعية، كما يستحيل أن نحدد مدخلات النظام بشكل واضح (سميث ١٩٧٣: ٢٤٥).

أما المشكلة الثانية المهمة، التي تحد من إمكانية التطبيق الناجح للاتجاه ذي التوجه السياسي على المجتمعات غير الصناعية، فتنبع من اتساع المدخل بشكل فضفاض، ذلك الاتساع الذي يرتبط بالطابع التعددي لعلم السياسة. وثمة رؤية تقع في القلب من هذه الاتجاهات، مفادها أن السياسة تم صياغتها بناء على عملية من التفاوض السياسي كما تمثل مواءمة بين مطالب الجماعة المتنافسة والضغوط. ويترتب على مثل هذه الرؤية الاعتقاد بأن السياسة لا يتم التعجيل بها، كما لا يمكن تغييرها تغييراً جذرياً، لكن يمكن تعديلها فقط. وتم تأطير هذه الفكرة مفهومياً داخل علم السياسة، حيث نظر إليها (ليندبلوم Lindblom ١٩٥٩) بوصفها "نزعة تدرجية Incrementalism". لكن هذه الفكرة لا تمثل فكرة

محورية داخل عموم التحليل السياسي حيث حاول درور Dror (١٩٦٨) على سبيل المثال، أن يطور نموذجا للتحليل السياسي كان له تأثير على نظرية الإدارة، لكنه – أي هذا النموذج – لم يعتمد بشكل جوهري على فكرة التدرج (٧). وليس بخاف أن التركيز على هذه الفكرة يحتاج إلى أن نفهمه بوصفه انعكاسا لدورها داخل الدراسات المعنية بصنع السياسة داخل بلدان العالم الثالث.

ولا شك أن فكرة التدرج تتكامل مع فكرة التخطيط. حيث كان التخطيط صنوا لأية محاولة تسعى للإمساك بمشكلات التنمية، وكان هذا واضحا خلال عقد التنمية الأول الذي تزعمته الأمم المتحدة؛ وكان لكل دولة من دول العالم الثالث "خطتها التنموية" بغض النظر عن كونها خططا واسعة جدا، وذات طابع سياسي. هذا الولع بالتخطيط ميز المراحل الأولى من دراسات التنمية عندما ساد الاعتقاد بفاعلية التخطيط، عبر سيطرة النظرية الكبرى، وتوقع التغير الاجتماعي والاقتصادي الشامل والسريع. عندئذ ساد الاعتقاد بأن التخطيط يجب أن يكون شاملا ويجب كذلك أن يكون تدريجيا، ولأنه يعول على المفاضلة والاختيار بين مصالح الجماعات المختلفة، فلا حيلة له بالمستقبل سوى الالتزام الإشكالي Problematic Commitment بهذا المستقبل.

لكن أمورا كثيرة قد تغيرت خلال العقد الأخير. وثمة ميل إلى القول بأن التخطيط والتدرج لا يتكاملان داخل السياسة في بلدان العالم الثالث. لقد تبنى روتشيلد وكوري وروزشتاين موقفا مشجعا نحو فكرة الإصلاح التدريجي Utility of Incrementalism، وعلى الرغم من أن هذا الوضع يختلف عن الوضع الذي كان موجودا خلال مرحلة الستينيات، فإنه يتشابه مع نزعة التشاؤم "والحس الواقعي" الذي ساد داخل معظم دراسات التنمية خلال السبعينيات. لقد استمر وجود الالتزام بالتخطيط، لكنه أصبح أكثر محدودية في مجاله وفي التوقعات المحتملة له، بشكل يختلف عن الوضع الذي كان خلال الستينيات. حيث

يرى روزشتاين، على سبيل المثال، أن التخطيط لا يعد مجرد ظاهرة تقنية، لكنه يعد جزءا من عملية سياسية. لذا يجب أن يكون مرتبطا بقضايا النخبة والمحافظة على النظام (روزشتاين ١٩٧٧: ٢١٠-٢١٢). ويمكن للقرار الذي تم اتخاذه للأجل القصير أن يتحول إلى شكل من أشكال التخطيط "المساعد" طويل الأجل - أي ذي طابع غير مباشر لكنه مؤثر في تحديد الأهداف العامة (روزشتاين ١٩٧٧: ٢١١). لكن استخدام فكرة الإصلاح التدريجي داخل بلدان العالم الثالث يشوبها الغموض، ويحتاج الأمر إلى مناقشة عدة قضايا وأخذها بعين الاعتبار.

وتأتي المشكلات المرتبطة بالنسبية الثقافية على رأس أية مناقشة، خاصة في ضوء الأصول التعددية، التي أشرنا إليها فيما سبق. لقد تعرضت التعددية بشكل عام، ونزعة الإصلاح التدريجي بشكل خاص، إلى نقد شديد من أمريكا الشمالية خلال العقد الأخير. فعلى النقيض من الاعتقادات السابقة في الصراع المحدود الذي يتم من إطار اتفاقي (إجماعي) ويصون مختلف الجماعات داخل المجتمع، ساد اعتقاد بأن الأقليات لا يتم تمثيلها بشكل ملائم أو مناسب. فإلى أي حد تتلاءم النظرية السياسية وهذه التعددية، التي تمثل أساسا للنزعة الإصلاحية؛ بمعنى إلى أي حد تعد (هذه النظرية) أداة تحليلية مناسبة لدراسة البلدان الصناعية؛ ناهيك عن دراسة البلدان النامية؟

إن النقد الأساسي الذي وجه للنظرية التعددية خلال العقد الأخير، هو تركيزها على السلوك السياسي المباشر (الذي يمكن ملاحظته) ولم تأخذ في اعتبارها القضايا الأساسية المولدة للصراع مثل قضية "تعبئة التحيز "Mobilization of Bais و "اللاقرارات "No-Decisions (باشراش وباراتز Bachrach and Baratz ١٩٧٠).

فإذا كان فهم صناعة السياسة داخل المجتمع الصناعي يأخذ في اعتباره "اللاقرارات" جنبا إلى جنب مع قضية "القرارات"، فإن هذا الموقف أكثر ملاءمة لبلدان العالم الثالث.

وإني على اقتناع بأن قضية "تعبئة التحيز" و "اللاقرارات" ظهرت في دراسات العلاقات الدولية بين دول العالم الثالث، كما ظهرت داخل دراسات أخرى مثل دراسة كرينسون Crenson حول سياسة تلوث الهواء في المدن الأمريكية (١٩٧١)، أو دراسة باشراش وباراتز Bachrach and Baratz (١٩٧٠)، حول العلاقة بين الفقر والسلالة في بالتيمور Study of Race and Poverty in Baltimore، كما أوضحت تريزا هايتر Teresa Hayter (١٩٧١) كيف يتم "تعبئة التحيز" عن طريق التأثير المؤسسي وذلك عندما اهتمت بدراسة عمليات النفوذ التي يستخدمها صندوق النقد الدولي مع غيره من الهيئات الدولية عندما تتعامل مع بلدان العالم الثالث. فالنخب الحاكمة، في بلدان العالم الثالث، عادة ما تميل إلى التصرف بشكل يهدف إلى الاستفادة، سواء كانت تتعامل مع مؤسسات دولية أو مع القوى الاستعمارية القديمة. من ثم يجب أن نلتفت إلى العوامل التي تؤدي إلى القصور وعدم الفاعلية، داخل العلوم السياسية. ولا يستطيع أي دارس من دارسي السياسة العامة للتنمية أن يتجاهل الانتقادات التي تطورت داخل التيار العام لهذا العلم. حيث أكدت الدراسات الحديثة، على خلاف ما ذهبت إليه أعمال كرينسون وباشراش وباراتز داخل الولايات المتحدة، على ضرورة أن يرتبط فهمنا لقضية "اللاقرار" بمفهوم نقدي قابل للتطبيق داخل الدراسات السياسية لبلدان العالم الثالث. وتبدو أهمية ذلك في أنه يفضي بالمحلل السياسي المهتم بدول العالم الثالث إلى عدم النظر إلى النظام، سواء كان نظاما محليا أو عالميا، بوصفه حقيقة معطاة. لذا يجب على مدخل السياسة العامة أن يهتم بالتغيرات التي توجد داخل السياق المحيط بالنظام، ذلك السياق الذي يمكن النخب

– متخذة القرار – من تحقيق أقصى فائدة في ظل الظروف الموجودة. كمـا يجـب الاهتمام بالاخـتلافات السياسية وصنع السياسة، داخل بلدان العالم الثالث، من سياق خضوع هذه البلدان لعوامل خارجية. وإذا لم يستطع التحليل السياسي المعني ببلـدان العالم الثالث أن يتجاوز القضية المرتبطة بفاعلية الحكومة، التي تـقاس بالمركزيـة والمحافظة على النظام، فسوف يتحول (هذا التحليل) إلى شكل من أشـكال التحليـل "النفعي والتكنوقراطي" (لوي Lowi ١٩٧٠: ٣١٨-٣١٩).

وتـتمثل القضية الأساسية في أنه إذا تـم الاسـتخفاف بالإجمـاع القيمـي والوصول إلى اتخاذ القرار في سياق الشمال الأمريكي، فإنه سيكون من العبـث أن نـتوقع حدوث مثل ذلك في سياق بلدان العالم الثالث، خاصة عندما تصبح قضيـة الإجماع القيمي والقومي داخل هذا السياق، قضية أكثر إشكالية. إذ ليس ثمة اتـفاق على القواعد التي تحكم عملية اللعبة السياسية داخل العديد من بلدان العالم الثـالث، حيث يتم النظر إلى الممارسة السياسية Politics، من جانب الجماعات المتـنافسة، بوصفها مباراة صفرية . كما أن الموارد بالمعنى العام جـد محـدودة ولا تـفي بالحاجات المتـنافسة داخل الاقتصاد والسياسة، كما أن جماعـات الصفـوة التـي تـتخذ القرار هي التي تـتحكم في النـشاط السياسي داخل هـذه البلـدان، وذلـك حسبما أوضح روزشتاين وروتـشيلد وكوري. ويصبح من الغريب، مـن ثـم، أن نـتصور كما فعل روزشتاين وغيره (انظر على سـبيل المثـال: ملنـي Milne ١٩٧٢a) أن النموذج التدرجي لصنع السياسة، القائم على التوفيق بـين مصـالح الجماعات المتـنافسة، يصلح للاستخدام داخل بلدان العالم الثالث. فهل يصلح هـذا النموذج داخل بلدان تحكمها نخبة واحدة؟. أعتـقد أن هذا سؤال مهم، خاصة عندمـا ينظر المرء إلى تـنامي التعددية داخل علم السياسة، بوصفه (أي هـذا التـنامي) تصورا نـقيضا لنظريات القوة المرتكزة على مفـهوم النخبـة. وتدعيمـا للرؤيـة التدرجية من الإصلاح يؤسس روزشتاين دفاعه عن هذه الرؤية على أساس الطـابع

التدرجي والتطوري لعملية التـغير، من ثم تصلح هذه الرؤية بوصفها اسـتراتيجية جـيدة، قادرة على "التكيف" (روزشتاين ١٩٧٧: ٢١٥-٢٢١). ونظـرا لأن هـذه الاستراتيجية تـتسم بانخفاض مستوى التوقع، فإنها تحول دون ظـهور التوقعـات التي سادت خلال أوائل الستينيات.

لكن النزعة التدرجـية قد تجدي في بعض الـدول، ويعتمـد ذلـك علـى طبـيعة الظروف الاجتماعية، والاقـتصادية والسلالية السائدة. حيث ترحـب بـها بعض النخب، في بعض الدول، خاصة عندما تكون النخبة الحاكمة غير متجانسـة، من أجل التغلب على عوامل الفرقة والانـقسام. وهنا تصبح المداخل ذات الطـابع التدرجي Gradualist أساسية. وتـقدم لنا نيجـيريا، في ظل الحكم المدني خـلال الثمانينات حالة جديرة بالنظر، في هذا الصدد. ولا شك أن نزعة الإصلاح التدرجـي تكون صعبة داخل تلك الدول التي يمثل الالتـزام بالأيديولوجيا الراديكاليـة مطلبـا أساسيا – على الأقل على المستوى النظري، إن لم يكن على المسـتوى العملـي – للتـغير الاجتماعي والاقتصادي السريع. لذا فإن نزعة الإصلاح التدرجـي تـقع على سبـيل المثال، على الطرف النـقيض من النزعات الاشتراكية، المتـنوعة داخل الدول الإفريقية، بوصفها أيديولوجيا للتـنمية؟.

لكن ما الذي يحد من انـتـشار التحليل السياسي، ومن فاعلية المداخل ذات النزعة التدرجـية والمداخل الخاصة باتخاذ القرار، بـين علماء السياسة المـهتمين بدول العالم الثالث؟

ثمة أسباب أخرى تكمن وراء ذلك، تضاف إلى الأسباب المتعلقـة بأشـكال الاتصال والانـفصال داخل علم السياسة، والتي أوضحنا جانبا منـها فيمـا سـبق. وثمة سبب جدير بالمناقـشة، وهو السبب المرتبط بالتوجه المتغير نحـو القضايـا المعيارية Change Attitude Towards the Normative Questions المحيطـة بالتـنمية. فلا يكفي أن نطرح هذه القضايا جانبا، مثلما حدث خلال فترة السـتينيات.

فــثمة خلاف، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، حول طبــيعة القيم الملائمــة للتــنمية. حيث يمكن حل مشكلات التــنمية، كما أوضح أبتر (١٩٧١: ١١) عـــن طريق "زيادة المخرجات"، لكننا ندرك الآن مدى صعوبة زيادة المخرجـــات، علـــى عكس ما كان متصورا في بداية العقد الأول للتــنمية. وفي هـــذا الســياق تصبــح قضايا "الاختيار" و "اتخاذ القرار"، بمثابة قضايا سياسية نسبــية / متــسـغيرة، بــدلا من كونها قضايا مطلقة و/أو متغيرة (روزشتاين ١٩٧٧: ٣٢-٣٣). من ثم يصبــح الوصول إلى اتــفاق حول القواعد والمعايــير قضية في منــتهى الأهميـــة لبلـــدان العالم الثالث. فالارتــقاء الإنساني يجب أن يكون حاضرا في القلب مـــن التحليـــل السياسي، وإلا انــتــفى الغرض الأساس لمثل هذا النوع من التحليل.

على أن مفاهيم من قبـيل "الارتــقاء الإنســاني Human Bettermet"، أو الإنجاز الفردي Man's Fulfilment... الخ، تــثير العديد من المشكلات المعقـــدة. فعلى الرغم من الوعي بأهمية المشكلات المعيارية، فمن الصعوبة بمكان أن نصـــل إلى حل سهل لهذه المشكلات ويمكن أن تــفسر لنا هذه المعضلة جانبا من جوانـــب التــغير الذي تعرضت له الدراسات خلال الستينيات، والسبعينيات، كما تــفسر لنـــا تــنامي أهمية تحليل السياسات. فخلال الستينيات اهتمت نظرية التحديث بالتــــنمية بوصفها مجموعة من الأهداف المنــشود إنجازها، أما في فــترة السبعينيات لم يعـد ثمة تركيز على الناتج النهائي (لعملية التــنمية) حيث يتم النظر، الآن، إلى التـــنمية بوصفها سلسلة من العمليات.

ترتب على ذلك زيادة الميل نحو التــفرقة بــين القيم العليا للنظـــام، التـــي تــتخذ طابعا شبه روحي ديني وبــين الأهداف التي يمكن إنجازها على الأقل عــبر مقياس ما، وحاول أبتر (١٩٦٥) أن يؤسس تــفرقة بــين ما ســماه القيــم "الكليــة Consummatory" والقيم "(الأدائية) Instrumental" ، أو قيم النظام ذات الطــــابع الأكثر تحديدا Lower-Order Values، والتي تــتجسد بشـــكل أكــثر وضوحـــا.

واستمرت هذه التفرقة، بشكل أكثر عملية، لدى المحللين السياسيين في أواخر السبعينيات حيث استمرت على سبيل المثال، في تحديد روزشتاين للإصلاح التدرجي الذي يتم إنجازه داخل السياق الأوسع، الذي يصعب تحديده، للتخطيط. ولا شك أن ثمة علاقة جدلية، غير مستقرة، بين المستويات المختلفة التي يهتم بها هذان التصوران. حيث يقبل المحللون بإمكانية إنجاز الهدف الأعلى للنظام، مثل الحفاظ على أمن النخبة، على حساب القيمة العليا للنظام، مثل تحقيق أكبر قدر من العدالة. ويرتبط هذا التفضيل بنزعة التشاؤم السائدة.

إن وضع حلول لمشكلات التنمية المعاصرة عملية تحتاج إلى كثير من التأهيل. فنحن نعيش في مرحلة يبدو فيها أن حل أي مشكلة داخل بلدان العالم الثالث عملية غاية في الصعوبة؛ لذا اتجه البحث إلى التركيز على أنماط التحليل Modes of Analysis التي يمكن تعميمها (من ثم بدت هذه الأنماط أكثر تخصصا مما كانت عليه نظرية التبعية خلال فترة الستينيات). وفي سبيل تجاوز القضايا المعقدة المرتبطة بالقيم العليا للنظام في مقابل الأهداف الأكثر تحديدا، اتجهت الدراسات السياسية الحديثة المعنية ببلدان العالم الثالث، إلى التركيز على قضايا السياسة العامة وصنع السياسة.

وعلى الرغم من أن تحليل السياسات أكثر و أشد التزاما بالسياسة من نظرية التحديث؛ فإن عمل محلل السياسات يميل إلى التعميمات. حيث جاء التركيز على طبيعة عملية صنع السياسة على حساب الفهم النوعي لخصائص هذه العملية، حسبما تجلت من واقع التاريخ والثقافة الإفريقية والآسيوية والأمريكية. لذا أعتقد أن هناك شكلا من أشكال الاستمرارية توجد بين المنهجية الحديثة لتحليل السياسات ونظرية التحديث. فلا زال هذا التحليل يسعى إلى البرهنة على النظريات أو النماذج النظرية بناء على العوامل التاريخية والثقافية، بدلا من استخدام البيانات المتاحة التي تؤدي إلى بناء هذه النظريات أو النماذج. إن

التحليل السياسي لبلدان العالم الثالث خلال السبعينيات، كان أكثر اهتماما بالمشكلات، بشكل يفوق اهتمام نظرية التحديث خلال فترة السبعينيات، لكن هذا الاهتمام لا يختلف كثيرا عن الاهتمام الذي وجد داخل علم السياسة خلال المرحلة السلوكية. فما زلنا مغرمين بالتعميم على بلدان العالم الثالث، على الرغم من عدم وجود بيانات يمكن التعويل عليها، أكثر من اهتمامنا بهذه القضية داخل المجتمعات الصناعية، حيث تتوافر البيانات بشكل أفضل.

ملاحظات ختامية

ثمة فرضية ضمنية في هذا الفصل، تتصل بأهم جوانب الضعف التي تسم مدخل السياسة العامة، بغض النظر عن قصوره المنهجي على المستوى الداخلي، مفادها: أن هذا الاتجاه لم يهتم - خلال أوج تطوره في منتصف السبعينيات - بقضايا العلاقات الدولية بين من يملكون ومن لا يملكون داخل المجتمع العالمي. كما لم يهتم بطبيعة دور الدولة، وطبيعة التكوين الطبقي داخل بلدان العالم الثالث. ولما كنا سنناقش هذه القضايا في الفصل القادم، وسنناقش قضية الإطار النظري الذي يجمع Synthesis بين المداخل المتنافسة خلال الفصل الرابع وفي الخاتمة؛ فسوف أحاول في هذه الخاتمة، أن أقدم تفسيرا لتجاهل مثل هذه القضايا الحيوية من جانب مدخل السياسة العامة في التنمية، خلال فترة السبعينيات.

وسوف أحيل القارئ هنا إلى المدخل التحليلي الذي اقترحته في الفصل الأول، خاصة فيما يتعلق بأهمية وجدوى استخدام علم اجتماع المعرفة والتحليل التاريخي، بوصفه مدخلا ملائما لفهم تطور النظرية في العلوم الاجتماعية. واستنادا إلى هذا التحليل يمكننا فهم كيف أن علم السياسة المعني بالتنمية السياسية لم يستطع الخروج من معطف نظرية التحديث، أو أن يأخذ في اعتباره التراث الخاص بنظرية التنمية "الراديكالية"، أو التراث الخاص بنظرية التخلف،

التي اكتسبت رواجا وشعبية خلال السبعينيات. إن علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية لم يشهد تحولا في الولاء كالذي أوضحه كوهن (١٩٦٢: ١٥١) يفضي إلى "تحول" في النموذج المعرفي. وفي الوقت الذي شهدت فيه النظرية "الراديكالية" مرحلة من النشاط والفاعلية، خلال السبعينيات، نجد أن علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية، لم يستطع تجاوز تخوم المؤسسة الأكاديمية. وقد ألمح ريتشي Ricci إلى دور ما سماه "هوس التخصص Professional Image" لدى الأكاديميين. وأعتقد أن خلق هذا الهوس والمحافظة عليه داخل دراسات التنمية السياسية، أفضى إلى تبني اتجاهات شائعة داخل علم السياسة. ويعني هذا بحد ذاته تبني الاتجاهات المنهجية الأساسية التي سادت مرحلة ما بعد السلوكية داخل علم السياسة، وليس إلى تبني أي شكل من أشكال التحليل "الراديكالي البديل"، وهي البدائل التي سنركز عليها في الفصل القادم.

ويمكن التأكيد هنا على إمكانية النظر إلى الاتجاهات التي تطورت داخل نظرية التنمية بوصفها اتجاهات ذرائعية (نفعية) Paradigmatic توهمت أن ثمة تكاملا بين العلماء داخل العلوم الاجتماعية، يمكنهم من العمل سويا داخل برنامج بحث، يمكن تحديده بشكل فضفاض، هذا على الرغم من الطابع الخاص والمتنوع لهذا البرنامج، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن الاعتراف بهذا الشكل من التحليل السوسيولوجي، في مقابل التحليل البوبري Popperian الأكثر وضعية، أدى إلى فهم تطور علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسة بوصفه "تاريخا معاصرا" لا بوصفه "علما موضوعيا". ويرى ريتشي أن المثال الأوضح على هذه العملية، داخل علم السياسة بشكل عام، تجلى في أعمال منظري التنمية داخل لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس البحوث الاجتماعية (ريتشي ١٩٧٧: ٢٩). حيث تحكم عجزهم عن الفكاك من براثن التحيز الثقافي و/أو المهني في سير برامج البحث. وهذا العمل لا يعد حسبما أوضح ريتشي عملا علميا، بالمعنى

ا. بري، بل يعد عملا أيديولوجيا بالمعنى الكوهيني (نسبة إلى كوهين). لقد تحيزوا إلى النموذج الثقافي الليبرالي الأمريكي المتزمت. وقد أوضح روبرت باكينهام طبيعة القضايا الأساسية التي ينطلق منها هذا النموذج وهي:

١-إن التغير والتنمية عملية سهلة.

٢- إن الأشياء الجميلة تسير بغير انقطاع.

٣- إن الثورة والنزعات الراديكالية تعد أمورا غير مرغوب فيها.

٤- إن توزيع القوة أفضل من تركزها.

ولا شك أن هذه القضايا تعكس، كما أوضحت فيما سبق، التشاؤم الذي ساد المراحل الأولى داخل علم السياسة المعني بالتنمية السياسية.

إن الأمور تبدو متشابهة إلى حد كبير، منذ بداية الستينيات وحتى الثمانينات. لذا فإن علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية، بحاجة إلى أن ننظر إليه بوصفه نوعا من التزمت السوسيولوجي، لا بوصفه تخصصا فرعيا من علم السياسة يحاول أن يصل إلى قضايا قابلة للتحقق الإمبريقي. علاوة على أنه لا زال يرفض معظم الجهود التي تبذل خارج التخصص. ومع الأخذ في الاعتبار نزعة التشاؤم التي تزامنت مع الواقع السياسي المتغير داخل بلدان العالم الثالث، فإن القضية التي نحاول التأكيد عليها في هذا الفصل هي أننا بحاجة إلى تعديل القضايا الأربعة التي أوضحها باكينهام، التي تتوقع حولها علم السياسة المعني بالتنمية السياسية. وإنني لعلى اقتناع بأن علم السياسة المعاصر، المعني بقضية التنمية السياسية (السياسة العامة للتنمية) يجب أن يأخذ في اعتباره أن: التغير والتنمية ليسا عملية سهلة؛ فالأشياء الجميلة قد تسير بشكل منتظم داخل التنمية الغربية، لكنها لا تسير بالشكل نفسه داخل بلدان العالم الثالث المعاصر. بل يمكن أن تكون على النقيض داخل هذه البلدان. فالثورة والنزعات

الراديكالية قد تكون أمورا غير مرغوب فيها؛ من ثم فإن تراكم القـــوة (للمحافظـــة على النظام، والذي يعتبر في الرؤية المعيارية بمثابة غياب للصراع) يصبح أكـــثر أهمية من توزيع القوة.

إن قبول هذه الفرضيات يؤدي إلى تحديد نوع الأسئلة التي تـــــثار حـــول طبـــيعة التخلف. كما أن القضية الأولى والثالثة والرابعة (التي حددهــــا باكينـــهام) تساعد على تحديد الخيارات الخاصة بحـــل المشـــكلات. ومـــن أمثلتـــها الـــبرامج التـــنموية المناهضة للفـــقر التي يتولاها البنك الدولي. كما أن هذه القضايا تســـاعد على استـــقرار النخبة والمحافظة على النظام. كما تؤدي – في الوقت نفسه – إلـــى كسر حدة التساؤلات الجوهرية المتصلة بالعلاقات البنائية القائمة.

الفصل الثالث

نحو تجاوز علم اجتماع التخلف: نظرية التبعية، والماركسية، والدولة

افترضت في الفصل الثاني أن نظرية التحديث، أو علم السياسة المعني بقضية التنمية السياسية على وجه التحديد، قد شهد تحولا فكريا تم بمعزل عن نظرية التنمية "الراديكالية". لكني لا أستطيع أن أزعم، في هذا الفصل، أن تطور النظرية "الراديكالية"، خلال العقدين الماضيين، كان تطورا مشابها. ذلك لأن الميراث الفكري الذي يحكم منطلقاتها الفكرية يختلف اختلافا أساسيا عن ذلك الذي حكم نظرية التحديث. لأن النظرية "الراديكالية" تمثل إطارا جمع بين التراث الفكري المستمد من علم الاجتماع الأكاديمي عند الفن جولدنر Alvin Gouldner (١٩٧٠) من ناحية، والماركسية (بتنوعاتها المختلفة) من ناحية أخرى، ولهذا السبب فإني أميل إلى استخدام المصطلح العام " النظرية الراديكالية " بدلا من مصطلح "الماركسية الجديدة " (انظر فوستر كارتر Foster-Cartert ١٩٧٣) ذلك

لأن معظم الاتجاهات التي تنضوي تحت النظرية الراديكالية لا تدخل في عداد الماركسية على الرغم من أنها تستعير بعض مصطلحاتها. كما أن النظرية "الراديكالية" لا تلتزم بأفكار واحدة، بل تعكس تنوعا كما سنرى في المداخل والاتجاهات، منها ما يرتبط بقضايا الصراع، ومنها ما يرتبط بقضايا الإجماع.

وتأسيسا على المناقشة التي أوضحناها في الفصول التمهيدية، سنحاول أن نركز هنا على جوانب القوة وجوانب الضعف في نظرية التنمية الراديكالية لنوضح إلى أي حد يمكن النظر إليها بوصفها برنامج بحث.

تحتوي هذه النظرية (الراديكالية) على تراث جوهري ينطلق من أساس فكري مختلف عن الأساس الذي تنطلق منه نظرية التحديث. حيث بدأ تأثير العلم الاجتماعي ذي النزعة السلوكية، يخبو لدى الجيل الأصغر من دارسي التنمية السياسية، وذلك على حساب تزايد التأثر بالنظرية "الراديكالية" التي ترى أنه " ثمة علاقة جدلية، لا انفصام لها، بين التنمية والتخلف، وبين التقليدية والحداثة، وبين كل الظواهر بشكل عام." (فوستر كارتر ١٩٧٦: ١٧٤)

ويمكننا أن نؤكد أيضا، على الرغم من اللغة المختلفة التي تستخدمها النظرية "الراديكالية". فهذه اللغة المختلفة، التي سماها بوتر بيرجر Boter Berger "المفاهيم العنقودية " Clue Concepts (بيرجر Berger ١٩٧٦: ٢٧)، تمثل طريقة مفيدة في التفرقة بين كلتا المدرستين (التحديث، والنظرية الراديكالية). والواقع أننا نلاحظ، في هذا الفصل، مفاهيم مختلفة عن المفاهيم التي لاحظناها في الفصل السابق. فمفاهيم الفائض، والطبقة، والتبعية، والإمبريالية، وأنماط الإنتاج، كل هذه مفاهيم تختلف عن تلك المفاهيم التي تستخدمها نظرية التحديث (مثل مفاهيم بناء الدولة، تكامل النسق، الوظيفة، العملية ....الخ).

لكن هذه المفاهيم المشتركة والتي شاعت داخل النظرية الراديكالية وقبول فكرة العلاقة الجدلية بين التنمية والتخلف لا تكفي سببا للقول بأن، هذه المدرسة تمثل نموذجا معرفيا Paradigm ويقدم لنا كوهن Kuhn عام ١٩٨٧ تعديلا لرؤيته الإنسانية في تغير العلم. فالنموذج لا يستخدم حسبما يرى للإشارة إلى مجموع العناصر المشتركة داخل المدرسة الفكرية، والتي يتم التسليم بها وإقرارها بشكل غير خلافي. بل يشير النموذج إلى "المصفوفة النظامية Disciplinary Matrix" التي تتأسس من النماذج الفرعية. (كوهن ١٩٧٨: ٢٩٨) . وعلى أية حال فإن النظرية الراديكالية لا تشبه طائرا صغيرا في مهب الريح، كما أنها ليست علما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فهي تحتوي على الكثير من جوانب التشوش. خاصة خلال منتصف السبعينيات (فوستر كارتر ١٩٧٦: ١٧٥). وعلى الرغم من ذلك فمن المشروع أن ننظر إليها بوصفها برنامج بحث.

وتحتوي النظرية الراديكالية على اتجاهات متنوعة (اعترف بها فوستر كارتر عام ١٩٨٧) تنطلق فرضيتها الأساسية من أن مشكلات التخلف تعد جزءا لا يتجزأ من الاندماج في النظام الرأسمالي، ويجسد لنا التطور الفكري لفوستر كارتر، عبر كتاباته خلال السبعينيات والمكانة التي اكتسبها بوصفه شارحا ومؤرخا للنموذج المعرفي الماركسي الجديد، طبيعة التنوع الحاصل داخل هذه المدرسة (انظر فوستر كارتر ١٩٧٤، و١٩٧٦، و١٩٧٨، وخصوصا ١٩٨٠) لذا يجب علينا أن نكون على وعي بالخطورة الكامنة في " خلق " مدرسة فكرية، حسبما يحذرنا تايلور Taylor (١٩٧٤: ١٧). لسبب بسيط مفاده أننا عندما نهتم بنصوص ذات اهتمام بقضايا متشابهة وتستخدم مصطلحات متشابهة، فإننا نستطيع أن نصل إلى نوع من التصنيف، حتى إذا لم يكن هدفنا تحديد مدى تجانس المدرسة الفكرية (الواحدة) فإننا نستطيع أن نقدم عرضا تاريخيا لتطور النظرية بشكل يوضح أشكال الاختلاف والتشابه بين النظريات الموجودة. وهذا هو المنهج الذي

اعتمدت عليه في الفصل الثاني، وسوف يكون هو نفسه، في هـــذا الفصـــل. لكـــن يـــبقى اختلاف وحيد، هو أنني ركزت على العرض التاريخي، لكني أســـعى، فـــي هذا الفصل إلى التركيز على توضيح الاختلافات الفكرية بشكل أكبر مما تـــم فـــي الفصل الثاني.

وتأسيسا على التصنيف الذي قدمه فوستر كـــارتر (١٩٧٤: ٦٩) يجـــب أن نفرق بـــين المنظرين والنشطاء السياسيـــين. لذا سوف نركز، فـــي هـــذا الفصـــل على أعمال اندريه جندر فرانك A.G.Frank وبـــول بـــاران P.Baran وأريجـــي ايمانويل A.Emmanual وبـــيل وارن Bill Warren وســـمير أميـــن وايمـــانويل والرشتاين I.Wallerstein وجوفري كاي G.Kay وكولن ليز C.Leys (وذلـــك بغض النظر عن كم التـــنوع في رؤى هؤلاء المفكرين). في مقابل ذلك لن نـــهتم، على الأقل بالقدر نفسه، بأعمال المنظرين النشطاء سياسيا أمثـــال فرانـــز فـــانون F.Fanonوريجس دو بريه R.Debray وتشي جيفارا Che Guevara وماوتســـي تونج Mao tse Tung وأميلكار كابرال A.Cabral . فمثل هذا التحديد يمكننا مـــن توضيح أشكال الاختلاف بـــين مختلف الباحثين وكيف تجلت أشكال الجـــدل التـــي واكبت هذا الخلاف عبر العقدين الماضيـــين. بناء على ذلك يسعى هذا الفصل عـــبر عملية التأريخ وإعادة البناء النظري، إلى تـــناول القضايا الثلاث التالية وهي:-

١- التطور التاريخي لنظرية التبعية، بدءا من أصولها البنائيـــة الراديكاليـــة حتـــى إعادة إحياء الاهتمام بنظريات الإمبريالية القديمة.

٢- الجدل الذي نشأ كرد فعل للشعبـــية المتـــزايدة لتـــنظير جندر فرانـــك A. G. Frank ومشايعيه حول التـــنمية والتخلف.

٣- تطور الجدل خلال مرحلة السبعينيات حول طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار Post Colonial Society ، ذلك الجدل الذي نبع من الوعي بجوانب الضعف داخل نظرية التبعية.

وتحاول المناقشة أن تقدم المفاهيم المختلفة بشكل تتابعي، وليس القصد من ذلك أن هذه المفاهيم غير معروفة مسبقا لمن يقرأها. لكن تقديمها بشكل متتابع، داخل المناقشة ينبع من كونها تؤرخ لأهميتها في تطور الجدل خلال فترة بعينها من الزمن. فليس القصد في هذا الفصل مثلا أن نهتم بدور التكوين الطبقي أو طبيعة مجتمعات ما بعد الاستعمار، بل إننا نهتم بهذه المفاهيم بوصفها انعكاسا للطريقة التي تطور من خلالها الجدل الذي ساد خلال فترة السبعينيات.

التطور الفكري المبكر لنظرية التنمية الراديكالية

نبع الدافع الأساسي لتطور نظرية التبعية، كما هو معروف الآن، من عدم الاقتناع المتزايد بالدور الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية (ECLA)، خاصة بعد فشلها، خلال العقد الأول للتنمية التي تزعمته الأمم المتحدة، في فهم ما سماه راؤول بريبش Raoul Prebisch، الوضع البنائي للتنمية الاقتصادية (بريبش Prebisch ١٩٦٣؛ لف Love ١٩٨٠). وعلى الرغم من أن هذه القضية كانت واضحة منذ عام ١٩٥٠ (بريبش ١٩٥٠)، أو قبل ذلك، كما يرى البعض، عام ١٩٤٥، في عمل ألبرت هيرشمان . A .O Hirschmann في عامي ١٩٤٥ و١٩٧٨، فإن هذه القضية لم تكتسب قبولا عاما إلا عندما ظهر عمل جندر فرانك في منتصف الستينيات. حيث كان فرانك أول من أرسى دعائم الرؤية التي مفادها أن دراسات التنمية، خلال الخمسينيات

والستينيات، كانت لا تعدو كونها دراسات تدافع عن شكل الاستعمار الجديد Neo-Colonialism خاصة في تأكيدها على أن التخلف كان ظرفا أصيلا (نابعا من طبيعة الأبنية التي تتسم بها بلدان العالم الثالث، ولا دخل للاستعمار في هذا التخلف) وأنه يسبق الاستعمار الرأسمالي، ومن ثم فإن الاستعمار غير مسؤول عن هذا التخلف. والى جانب بول باران صاحب كتاب "الاقتصاد السياسي للنمو Political Economy of Growth" الذي لم يكن مؤثرا حتى منتصف الستينيات، مع أنه منشور منذ عام ١٩٥٧، أرسى فرانك أسس الرؤية التي ترى أن الأبنية الإنتاجية الموروثة داخل بلدان العالم الثالث هي التي "أعاقت" التطور الرأسمالي.

ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تفنيد الرؤية التي تنظر للتخلف بوصفه ظرفا أصيلا. وحاولت الدراسات التاريخية التي قدمها فرانك[٨] وجريفين Griffin (١٩٦٩)، حول أمريكا اللاتينية، والدراسات التي قدمها وولتر رودني W. Rodney (١٩٧٢) وسمير أمين حول إفريقيا، حاولت هذه الدراسات أن توضح كيف أن الاختراق الرأسمالي هو المسؤول عن تخلف بلدان العالم الثالث. واكتسب التركيز على التاريخ جاذبية خاصة لدى الدراسات البنائية التي تمت داخل أمريكا اللاتينية واستطاعت أن تقدم هاديا منهجيا Methodological ومقارنا Comparative للدراسات التاريخية في المجالات الأخرى (انظر إهرينسافت Ehrensaft ١٩٧١)، خاصة عندما نقارن هذه الدراسات بتلك التي أنجزت داخل نظرية التحديث. ورأى البعض أن نظرية التبعية، خاصة في ثوبها المتزمت، خلال السبعينيات، ركزت بشكل مبالغ فيه على التاريخ (هوبكنز Hopkins ١٩٧٦). وكانت هذه الانتقادات إلى جانب أسلوبها الثوري (كاي ١٩٧٥: ١٠٣) سببا أساسيا من أسباب تسمية نظرية التبعية بالنظرية الماركسية أو الماركسية الجديدة، على الرغم من أن رواد هذه المدرسة كانوا علماء اقتصاد راديكاليين، من داخل لجنة "إكلا" ECLA أمثال بريبش

Prebisch (أوكسال وآخرون .Oxall *et.al* ١٩٧٥: ١١). وثمة سبب آخر يفسر أهمية فرانك، وهو أنه كان مسؤولا عن امتداد نظرية التبعية والنقد البنائي إلى الدراسات التي تقع خارج مجال علم الاقتصاد (انظر على سبيل المثال نوف Nove ١٩٧٤).

لقد انتقد فرانك أشكال التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وصاغ -بناء على ذلك - أطروحته الخاصة بـ "تنمية التخلف Development of Underdevelopment". وأوضح فرانك ومعاصروه (أمثال دوس سانتوس Dos Santos ١٩٧٣) كيف أن أمريكا اللاتينية كانت بلدا "متخلفا" قبل الاختراق الرأسمالي (الغربي)؛ لكنها أصبحت أكثر تخلفا بعد هذا الاختراق. وأصبح الارتباط بين التنمية والتخلف ارتباطا سببيا؛ فالتنمية التي تمت داخل الغرب الصناعي المتقدم كانت تتم على حساب تخلف بلدان العالم الثالث. والقضية الأساسية التي ركز عليها هؤلاء المنظرون هي أن التنمية التي تتم داخل بلدان العالم الثالث تعد تنمية تابعة، أو تخلفا، وهذه التنمية التابعة تعد نتاجا لتوسع الدول الاستعمارية وربط (وإخضاع) الاقتصاد المستعمر لحاجاتها، التي تكون في الغالب عكس حاجات الاقتصاد التابع. ويشبه فرانك هذه العلاقة بالعلاقة بين التابع والمتبوع، أو العلاقة بين المركز والأطراف (الهوامش)؛ حيث يحاول المركز (المتروبولى) أن يحافظ على علاقة التبعية بينه وبين الهامش، تلك العلاقة التي تعني استنزاف الفائض من الهوامش لصالح المركز. ولم يكن هذا الوصف قاصرا على فرانك وحده، بل إنه يقع في القلب من نظرية التبعية[٩].

ودون الدخول في تفاصيل حول الإسهامات الفكرية لباحثي أمريكا اللاتينية، في نظرية التبعية، يمكننا أن ننهي هذه المناقشة باستنتاج مفاده أنه بحلول أواخر الستينيات استطاع فرانك وغيره من الباحثين، من أمثاله، أن يفند وهم

التصور الذي يرى أنه ليس ثمة علاقة بين التنمية والتخلف، وهو التصور الذي ساد داخل نظرية التنمية حتى ذلك الحين.

ويذكرنا فرانك ومعاصروه بذلك الاتجاه الذي كان يعول كثيرا على أهمية الاقتصاد السياسي الذي أفاد -على الرغم من إدعاء نوف Nove بأنه اقتصاد سياسي فقير- الاتجاهات المختلفة التي كانت تنضوي بشكل عام، تحت نظرية التحديث خلال فترة الستينيات.

وإذا كانت المناقشة قد اقتصرت على تطور نظرية التبعية؛ فإن الجدل الأساسي الذي ظهر خلال فترة الستينيات، اهتم بما إذا كان ماركس كان على وعي بطبيعة العلاقة بين "التنمية والتخلف" أم لا. ويرى فوستر كارتر (١٩٧٣)، و أفينيري Avineri (١٩٦٩)، على سبيل المثال، أن ماركس كان ينظر إلى المجتمعات "المتأخرة Backward" (حسب المصطلح الذي كان يستخدمه) بوصفها مجتمعات "غير نامية Undeveloped"، وليست مجتمعات "متخلفة Underdeveloped". لكن ثمة بعض الآراء الحديثة التي تحاول التأكيد على أن ماركس كان على وعي بفكرة "تنمية التخلف"، عندما أكد على الدور الذي لعبته الرأسمالية البريطانية داخل الهند. لكن البعض الآخر يرى أن هذه الرؤية رؤية تبسيطية، ويجب علينا من ثم أن نفرق بين مرحلتين أساسيتين في أعمال ماركس وهما: مرحلة الأربعينات (١٨٤٠) والخمسينيات (١٨٥٠)، من ناحية، ومرحلة ما بعد ١٨٦٠ من ناحية أخرى، خاصة كتاباته حول الهند وايرلندا التي اتضح فيها إدراكه لعملية "تنمية التخلف" في ايرلندا. (موهري Mohri ١٩٧٩: ٣٧).

لكن ماركس لم يرس دعائم الأطروحة الخاصة بـ "تنمية التخلف" بشكل واضح،و حتى المنظرين الذين كان لهم الفضل في إرساء معالم هذه الأطروحة، مثل فرانك، لم يعولوا تعويلا أساسيا على عمل ماركس في تأسيسهم النظري لهذه

الأطروحة. لذا ينزعج بعض الماركسيين من أتباع ألتوسير Althusser، أمثال تايلور Taylor (١٩٧٩) أو الماركسيين المتزمتين أمثال كاي (١٩٧٥)، من مجرد التفكير بأن ماركس كان منظرا لهذه الأطروحة. وإذا كان عمل موهري Mohri مفيدا؛ فإن هذه الإفادة لا تنبع من كونه يمثل عملا يعطي صك البراءة لتوجهات ماركس نحو ظاهرة التخلف، بل إن جوانب النقد التي قدمها تذهب إلى أنه فشل في فهم الدور الذي قامت به التجارة البريطانية في تخلف ما أصبح يسمى بالعالم الثالث (انظر على سبيل المثال: باران Baran ١٩٥٧: ١٤٠ ؛ وكيرنان Kiernan ١٩٧٤: ١٩٨؛ وسوتكليف Sutcliffe ١٩٧٢: ١٨٠-١٨١؛ وبارات براون Barratt-Brown ١٩٧٠: xli). إن الأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن عمل ماركس لم يكن ذا تأثير فاعل في تطور نظرية التبعية خلال الستينيات، باستثناء الاستخدام المجازي لبعض مصطلحات ماركس. والمهم بالنسبة لنا هنا هو فهم طبيعة التأثير الذي مارسه المفكرون الذين اهتموا بظاهرة الإمبريالية، أوائل القرن العشرين، أمثال لوكسمبرج Luxemburg (١٩١٣)، وهيلفردنج Hilferding (١٩١٠)، وبوخارين Bukharin (١٩١٧)، ولينين Lenin (١٩١٧)، وهوبسون Hobson (١٩٠٢). وكان لعمل لينين تأثيره المهم، على عكس التأثير الذي كان لعمل هوبسون (الليبرالي). وقد أوضح ماكفيرلين McFarlane (١٩٧٨)، إسهامات هؤلاء المفكرين في نظرية الإمبريالية.

لكن غالبية هذه الأعمال كانت تتسم بالتمركز حول الذات الأوروبية. فلينين Lenin، المثال البارز في هذا الصدد، لم يول أهمية تذكر لحل مشكلات الأقطار النامية.

حقيقة لقد اهتم لينين بفكرة أساسية مفادها أن الإمبريالية تؤدي إلى الصراع السياسي العسكري بين القوى الرأسمالية كلما خبت جوانب المنافسة الاقتصادية (انظر أريغي Arrighi ١٩٧٨: ١٤-١٥). بناء على ذلك يبدو دور لينين في

تطوير نظرية الامبريالية ملغزا فهو حقيقي وغير واقعي في ذات الوقت. وثمة تشوش، أو غموض، حول ما إذا كان الكتاب الماركسيون، عندما يتحدثون عن الإمبريالية، يهتمون بالنظام الرأسمالي العالمي في عمومه، أم أنهم يهتمون فقط بالتخلف، والأبعاد الدولية للرأسمالية (انظر أوين وسوتكليف Owen and Sutcliffe ١٩٧٢: ٣١٢-٣١٥). حقيقة أن هناك توظيفا ما للنظرية الماركسية، داخل المناقشات الخاصة بظاهرة الإمبريالية، لكن ذلك لا يعني أنها نظرية ماركسية. وقد أوضح أريغي (١٩٧٨: ١٧)، على سبيل المثال، كيف اتضح ذلك في عمل ماكدوف Magdoff (١٩٦٩) و أوكنور O'Connor (١٩٧٠).

ومع الأخذ في الاعتبار هذا الغموض والتبجيل الذي حكم علاقة الكتاب الأوائل بالنظرية الماركسية؛ فإن السؤال الواجب طرحه، في هذا العرض التاريخي، هنا هو: هل تعتبر نظرية التبعية، التي أصبحت نظرية مهيمنة خلال أوائل السبعينيات، مدينة بأي دين فكري للكتابات الماركسية الأولى؟

لقد ركزت كتابات فرانك بشكل أساسي، على العلاقة بين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وبلدان العالم الثالث، بينما اهتم المنظرون الماركسيون الأوائل بهذه القضية بشكل عام. فقضية الاستعمار كانت تمثل بالنسبة للينين أحد جوانب الإمبريالية. كما أن الإمبريالية كانت تعني عنده "رأس مال يسعى إلى الربح داخل المناطق المستعمرة". وهذا فارق أساسي بين الكتابات الأولى حول الإمبريالية وبين تراث نظرية التبعية الذي نما بعد الحرب العالمية الثانية (ماكفرلين McFarlane ١٩٧٨: ٢). كما أن عدم التفات فرانك وأتباعه إلى طبيعة الخلاف بين مختلف المنظرين الذين اهتموا بظاهرة الإمبريالية، يعطى مثالا يوضح هذه القضية. فلينين ، على سبيل المثال، ينظر إلى المستعمرات بوصفها مكانا لاستثمار رأس المال من جانب الدول الاستعمارية. أما لوكسمبرج فتنظر إلى المستعمرات بوصفها أسواقا لتصريف المنتجات المصنعة داخل هذه

الدول الاستعمارية[١٠]. وترى لوكسمبرج أن ذلك يؤدي إلـــى التصنيـــع والتطـــور الرأسمالي داخل البلدان المستعمرة، بغض النظر عن كونه تطـــورا غـــير متســـاو (لوكسمبرج ١٩٥١: ٤١٩). ولاشك أن أطروحة فرانك الخاصة بتـنمية التخلـف لا تـتسق وهذه الرؤية لأن أطروحة تـنمية التخلف ترى أن الاختراق الاســـتعماري (الرأسمالي) هو المسؤول عن التخلف. وعند هذه النقطة يتضح الخـلاف الجـذري بـين النظرية الماركسية ونظرية التبعية. أضف إلى ذلـك أن أطروحـة "تـــنمية التخلف" لا تـتسق مع تصور ماركس الذي يرى أن "البلد الأكـثر تـــقدما يقـدم صورة مستـقبلية لما ينبغي أن يكون عليه البلد الأقل تــــقدما". كمـا أن النظـام الرأسمالي يعد بالنسبة لماركس ، على الرغم من أشكال اللامساواة المتولـدة عنـه، قوة تـقدمية. كما أن نمط الإنـتاج الرأسمالي أكثر تـقدما من أنماط الإنـتاج مـا قبل الرأسمالية.

نخلص من ذلك إلى أن أطروحة فرانك الخاصة بتـنمية التخلف تــــنطلق من رؤية على طرف نقيض، وهذا هو أهم فارق نظري بـينه وبـين الماركسية.

إن الشعبـية الكاسحة التي اكتسبتها نظرية التبعية خلال الســتينيات تديـن بالفضل إلى علماء اقتصاديات التــنمية الذين اهتموا بالجوانب العالمية للاستـــغلال الاقـتصادي، ولا تدين بهذا الفضل إلى ماركس ولا إلى الكتاب الماركسيـين الذيـن اهتموا بظاهرة الإمبريالية لدرجة أن البعض أمثال هوبكـــنز Hopkins (هوبكـنز ١٩٧٦) يذهب إلى أن نظرية التبعية تعد نوعا من "الاقتصاد النيوكلاسيكي المعـــدل Neo-Classical Refinement".

ولا شك أن هذا التـقديم الموجز للكتابات الماركسية الأولى حول التـــنمية لا يعد لغوا أو حشوا في هذه المناقـشة، ذلك لأن كتابات ماركس والماركسيـــين حول الإمبريالية تحتل أهمية قصوى في تحليل أشكال النقد وأشكال الاستجابات التـي تطورت داخل نظرية التبعية خلال فـترة الستينيات، أكثر من أهميتـها فـي فـهم

تطور هذه النظرية. والواقع أن هذا التأثير سار في اتجاه معاكس، فنظرية التبعية شكلت بطرائق مختلفة، دافعا لتأسيس استجابة ماركسية واضحة. وشهدت فترة السبعينيات نهاية للعقم الذي ميز طابع الجدل حول قضية التنمية خلال الستينيات. ولم يكن هذا الجدل نزاعا بين الأيديولوجيا العقيمة من ناحية، وفرانك ومن تبعه من منظري نظرية التبعية، من ناحية أخرى، فيما يجب أن يفكروا فيه. بل إن الشعبية الكاسحة التي اكتسبتها أطروحة تنمية التخلف، وتأكيدها على أن الرأسمالية أدت إلى ظاهرة التخلف، دفعت منظري التنمية الماركسيين، وأصحاب الأيديولوجيات العقيمة، إلى الالتفات إلى نظرية تتعارض مع الافتراضات العقيمة التي ينطلقون منها.

نظرية التبعية: رؤية من اليمين

ثمة تداخل بين أشكال النقد الراديكالي والنقد اليميني لنظرية التبعية، حيث نلحظ تشابها في الانتقادات التي يقدمها كل منهما لنظرية التبعية. لكن هذه الانتقادات تنبع ويتم صياغتها من توجهين مختلفين، لذا آثرت أن أعرض لكلى منهما بشكل منفصل.

فيما يتعلق بالنقد اليميني (المتزمت) نجد أن هذا النقد تركز حول الهجوم على الغموض والتعميم الذي حكم أطروحة تنمية التخلف. ويرى هذا النقد أن جوانب القوة أو الجاذبية في أطروحة فرانك الخاصة بثنائية المركز/ الأطراف (أو الأفلاك/ التوابع) تعد في الوقت نفسه أهم جوانب ضعفها. لأن هذه الثنائية – التي طورها فرانك – لا تختلف كثيرا عن الثنائية التي شاعت داخل نظرية التحديث الخاصة بـ "التقليدية/ الحداثة". من ثم فإن نظرية التبعية تشبه نظرية التحديث. فكلاهما يصعب تفنيده على المستوى الكلي Macro، كما يصعب تطبيقه على النطاق الأضيق الجزئي Micro (انظر على سبيل المثال هوبكنز ١٩٧٥: ١٦). ويذهب هذا النقد (اليميني) إلى صعوبة التفرقة بين التبعية

وبـين الاعتماد المتبادل، أو بـين عملية التبعية ونظرية التبعية. ولا توجـد دولـة حسبما يذهب هذا النـقد، تستطيع أن تعيش بمفردها في جزيرة منعزلة. فكل الـدول المتـقدمة والمتخلفة على السواء، تعتمـد علـى التجـارة الخارجـية، وعلـى الاستـثمار، و"التكنولوجيا"... الخ، لذا يجب أن ننظر إلى التبعية بوصفـها مقياسـاً متدرجاً تحتل الدول الرأسمالية الغنية قمته بـينما تـقع الدول المتخلفة الفقيرة فـي القاع. كما أن النمو التابع ليس صفة فريدة تـنفرد بها بلدان العالم الثالث، بل تعـد ملمحاً شائعاً داخل النمو الرأسمالي فـي عمومـه (لال Lall ١٩٧٥: ٨٠١-٨٠٨؛ ونوف Nove ١٩٧٤؛ وراي Ray ١٩٧٣).

ولكي يبرهن هؤلاء المنظرين (اليمينيـين) على أفضلية الاهتمـام بفكـرة الاعتماد المتبادل وليس التبعية، حاولوا قياس التبعية بشكل إمـبريقي، سـعياً إلـى تـقويض الدعائم التي تركز عليها أطروحة "تـنمية التخلف"، وأن الرأسمالية هـي التي تسبب التخلف. ومن أمثلة هذه الأعمال المقايـيس التي قدمها كوفمان وآخرون Kaufman *et.al.* (١٩٧٥)، ومـاكجوان McGowan (١٩٧٦)، ومـاكجوان وسميث McGowan and Smith (١٩٧٨)، وسميث Smith (١٩٧٩)؛ كما اتجـه الاقتصاد السياسي الدولي إلى التركيز على النزعة "الكوكبـية" متعـددة الجنسـيات (Transnationalism) التي أصبحت تميز عالم السياسـة والاقتصـاد (انظرعلـى سبـيل المثال برجستين وكروز Bergsten and Krause ١٩٧٥، وكيوهان ونـاي Keohane and Nye ١٩٧٣ و١٩٧٦).

ولا شك أن هذه الأعمال تعد مؤشراً يدل على أن علم السياسة التقليدي وجد أنه من الضروري – بحلول منـتصف السبعينيات –أن يأخذ نظرية التبعية مـأخذ الجد، على عكس ما كان حاصلاً (من تجاهل هذه النظرية) خلال أواخر السـتينيات وأوائل السبعينيات. بل إن بعض هذه الأعمال الإمبريقية – التـي اهتمـت بنـقد نظرية التبعية –تجاوزت نقد أطروحة تـنمية التخلف؛ وحاولت التـأكيد علـى أن

الدول التي لديها استعداد أكبر للاندماج داخل الاقتصاد العالمي، هي تلك الدول التي تشهد معدلات نمو اقتصادي أعلى.

لكن يجب ألا ننظر مع ذلك، إلى ظاهرة التبعية بوصفها ظاهرة عامة بين كل الدول، فثمة اختلافات كيفية - لا كمية- بين الدول التابعة. ويلفت جيمس كابوراسو J. Caporaso نظرنا إلى ضرورة التفرقة بين الاعتماد المتبادل أي "التعويل على عوامل خارجية" و "بين التبعية - أي عملية إدماج الدول الأقل تقدماً في النظام الرأسمالي العالمي" وما يترتب على ذلك من "تشوه بنيوي Structural Distortions" (كابوراسو Caporaso ١٩٧٨: ١). كما أن التبعية ليست قضية كمية يمكن اختزالها إلى شكل من أشكال التحليل الإمبريقي، فهي ظاهرة غير متجانسة الأغراض (دوفال Duvall ١٩٧٨). إن التفرقة بين الاعتماد المتبادل والتبعية ليست قضية تتصل بعلم الدلالة Semantics، لكنها تشويه يمكن تفسيره من واقع حاجة العلم الاجتماعي الوضعي إلى الاستجابة للتحدي المفروض عليه من جانب النظرية الراديكالية خلال العقد الأخير. ولا أقصد من ذلك التهوين من أهمية محاولة الاختبار الإمبريقي لنظرية التبعية، حسبما يرى دوفال (١٩٧٨: ٧١)؛ بل أقصد أن هذه القضية لم تشغل بال منظري التبعية، علاوة على ذلك فإن دراسة ظاهرة التخلف اكتسبت خلال السنوات الأخيرة، دفعة قوية من واقع الجدل الراديكالي حول مدى صلاحية نظرية التبعية، وليس من واقع هذا النقد التقليدي المحدود حول طبيعة الاعتماد المتبادل. ويمكن لهذا النقد أن يكون أكثر جدوى إذا ما استطاع أن يتكامل مع الجدل الأوسع الذي يهتم بطبيعة التطور الرأسمالي التابع Dependent Capitalist Development داخل بلدان العالم الثالث، وتأثير ذلك على طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة، داخل هذه البلدان. إن الطابع الاختزالي Reductionism في التحليل الاقتصادي الذي يسعى إلى الاختبار الإمبريقي أدى إلى تجاهل جوانب أخرى (يمكن تحديدها) لظاهرة

التبعية، مثل طبـيعة البناء الاجتماعي، والمصالح الطبـيعية، والتكويـن الطبقـي، والميراث الاجتماعي والسياسي للتجربة الاستعمارية. وهذه القضايا هي التي شـغلت بال النـقاد اليساريـين لنظرية التبعية.

نحو تجاوز علم اجتماع التخلف: رؤية من اليسار

إذا كنا لا نستطيع أن نؤيد وجهة نظر فوستر كارتر (١٩٧٦) التي تـرى أن نظرية التبعية أصبحت تمثل نموذجاً معرفياً جديداً، فإننا لا نستطيع أن نقلـل مـن الدور الذي لعبته هذه النظرية، حيث إنها شغلت نقطة انطلاق أساسية فـي نظريـة التـنمية الراديكالية. لقد سعت التطورات الحديثة داخل هذه النظرية إلـى تجـاوز نظرية التبعية. ويمكننا أن نميز داخل هذه التطورات بـين تيارين أساسيـين:-

التيار الأول: ويمثله أولئك الكتاب الذين حاولوا أن يعدلوا ويطـوروا مـن تركيز نظرية التبعية على أشكال التبادل غير المتكافئ بـين العـالم الأول والعـالم الثالث. ويمكـن أن نطلـق علـى هـذه الجماعـة "أصحـاب نظريـة التبـادل Circulationists".

التيار الثاني: ويمثله أولئك الكتاب الذين ركزوا، مـن منظـور ماركسـي متـزمت، على أهمية المادية التاريخية وأنماط الإنتاج. ويمكن أن نطلق على هـذه الجماعة اسم "أصحاب نظرية أنماط الإنتاج Productionists".

والرابط الأساسي بـين هذين التيارين هو أنهما سعيا إلى تطوير نظريتـهم بناء على سلسلة من الانـتقادات التي وجهها كل منهما إلى نظريـة التبعيـة، تلـك النظرية التي اكتسبت شعبـية جارفة، خلال النصف الثاني من السـبعينيات. وقـد ظهر أول هذه الانـتقادات في أوائل السبعينيات (١٩٧١) عندمـا اشـتبك إرنسـتو لاكلاو E. Laclau في نقاش حاد مع فرانـك حـول تصـوره لطبـيعة النظـام الرأسمالي. ويرى لاكلاو أن تحديد فرانك لطبـيعة النظام الرأسمالي جـاء تحديـداً

غاية في الاتساع. وأدى فشله في التفرقة بين أنماط الإنتاج المختلفة داخل هذا النظام، إلى تصور أن أي نمط إنتاج يُنتج للسوق يحتوي بالضرورة على وجود نظام اقتصادي رأسمالي. والمشكلة في تركيز فرانك على طبيعة الاختراق الذي حدث لبلدان العالم الثالث، من جانب السوق الرأسمالي العالمي، هي أنه لم يترك أي فرصة لتفسير تعايش أنماط الإنتاج سواء داخل العالم الرأسمالي أو داخل العالم اللارأسمالي، على المستوى الدولي، أو القومي، أو المحلي (لاكلاو Laclau ١٩٧١؛ ولونج Long ١٩٧٧: ٨٤-٨٧) ومن الانتقادات الأخرى التي وجهت لنظرية التبعية، تفسيرها الدائري (المغلق) لأسباب التخلف. فمن الصعوبة بمكان التدليل على وجهة النظر التي ترى أن التنمية التي حدثت داخل العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم، ما كان لها أن تحدث لولا الاستغلال الذي مارسه هذا العالم (الرأسمالي) على دول الأطراف. إذ لاشك أن تجارة الرقيق واستعمار الهند، مثلاً، أسهما جزئياً في النمو الرأسمالي، لكن ثمة عوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار (باران Baran ١٩٥٧: ١٤٤-١٥٠؛ فرانك Frank ١٩٦٩؛ رودني Rodney ١٩٧٢).

وأدى ذلك إلى أن أصبحت أطروحة "تنمية التخلف" أطروحة يصعب تطبيقها على المستوى العالمي. كما أوضح إهرنسافت (١٩٧١) أن الاختراق الرأسمالي لم يؤدِ دائماً إلى تحطيم الوحدات التي لم تكن مستعمرة، بل إن هذا الاختراق ساعد، في بعض هذه الوحدات، على التثوير الرأسمالي لأبنية ما قبل الرأسمالية. أضف إلى ذلك أن تركيز نظرية التبعية على الاستعمار بوصفه المصدر الأساسي للتغيير، أدى إلى تجاهل أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية التي تعوق، أو تساعد على هذا التغير. وسعى بيل وارن Bill Warren (١٩٧٣) إلى نقد الرؤية المشوشة لنظرية التبعية للنظام الرأسمالي. ويرى أن الضعف الأساسي في هذه الرؤية يكمن في أن نظرية التبعية تنظر للرأسمالية بوصفها سبباً

للتخلف. ويؤدي هذا التصور إلى تجاهل التنمية التي حدثت داخل بلدان العالم الثالث في سياق النظام الرأسمالي. وأكد وارن، من خلال البيانات التي جمعها، أن النمو السكاني داخل بلدان العالم الثالث يفوق معدل نمو الدخل الفردي. كما أن هذه الدول لا تشهد بشكل مطلق كما يذهب منظرو نظرية التبعية، عملية "نمو بدون تنمية Growth without Development".

فالتفاعل الاقتصادي بين المجتمع الصناعي المتقدم وبلدان العالم الثالث يمكن أن يشجع التنمية الاقتصادية، وهذا ما حدث بالفعل. فالتصنيع، الذي يعتبره وارن محكاً للنمو الاقتصادي، قد حدث بمعدل أعلى داخل العديد من البلدان على عكس ما يدعي منظرو نظرية التبعية، وسوف يؤدي هذا الوضع – حسبما يرى وارن من منطلق ماركسي متزمت – إلى حدوث الرأسمالية، التي تؤدي بدورها إلى الثورة البروليتارية.

إن ما يريد وارن قوله هنا، على خلاف ما يذهب إليه منظرو نظرية التبعية، وجود دول نامية تحتل منطقة وسطى بين العالم الأول والعالم الثالث. وهذا يهدم أساس التصور الثنائي للعالم في ضوء فكرة المركز والأطراف.

وتعرض وارن إلى نقد قاس، خاصة من جانب ايمانويل Emmanuel (١٩٧٤)، وماكميتشل McMichael ، وبتراس ورودس Petras and Rhodes (١٩٧٤). وتركز نقد هؤلاء على خطورة الطابع الانتقائي في الإحصاءات التي جمعها واعتمد عليها وارن، من دول على قدر كبير من التنوع والاختلاف، مثل سنغافورة وتايلاند من ناحية، وأشباه دول فقيرة في إفريقيا من ناحية أخرى. لكن هذا الجدل يخرج عن نطاق اهتمامنا، على الأقل في سياق هذه المناقشة.

وبغض النظر عن الدقة المنهجية لمثل هذه الانتقادات؛ فإن عمل وارن مع لاكلاو، مثّل بداية بديل ماركسي لأطروحة "تنمية التخلف". أيضاً وبغض النظر

عن جوانب النــقد التي ساقها وارن حول الطبــيعة غير العادلة لنمــط التـــنمية، فإنه قوض دعائم الرؤية التي يؤكد عليها الكثير من منظري التبعية، التي مفادهــا أن الاستقلال السياسي الشكلي، أي التحرر من الاستعمار، لم يكن له تأثير يذكر علـــى عملية التــنمية داخل بلدان العالم الثالث. ويرى وارن أن بعــض دول الأطــراف ، استطاعت أن تحقــق نمواً، واستطاعت من ثم، أن تحسن من وضعها البنائي داخــل الاقــتصاد الدولي (وارن ١٩٧٣: ٢٠، وكاردوسو ١٩٧٣).

وثمة اتــفاق عام على أن التصنيع داخل بلدان العالم الثالث يقــتصر علـــى المناطق الحضرية، وأنه تصنيع أحادي الجانب (غير متوازن) Lop-sided، وهـــذا يؤدي إلى عدم التساوي في توزيع ثمار هذا التصنيع. والقضية الأساسية التي نـــود التركيز عليها هنا هي أن وارن أثار العديد من القضايا حول نظرية التبعيـــة، كــان لزاماً على الاتجاهات الراديكالية أن تأخذها في الاعتبار خلال النصف الثــاني مــن السبعينيات. حيث اتسمت هذه المرحلة، التي تجاهلها منظرو التبعية الذين انشـــغلوا بأفكار جندر فرانك G. Frank، بتــزايد الاهتمام بطبــيعة التكوين الطبقي في بلدان العالم الثالث، والدور الذي لعبته الدولة في مرحلة ما بعد الاســتعمار فــي عمليــة التــنمية. وأدى ذلك أيضاً إلى عدم النظر إلى العالم الثالث بوصفه عالماً "متجانســاً" وهو التصور الذي ساد خلال أوائل السبعينيات. وترتب على القبـــول المتـــزايد، والوعي بفكرة وجود دول "شـــبه طرفيـــة" Semi-peripheral، التـــفرقة بـــين مجموعة الدول التي استطاع نظامها أن يكتسب قوة اقتصادية، وتلك الدول التي لـــم يؤدِ التصنيع فيها إلى أي تأثير يذكر. عند هذا الحد يمكننا أن نعرض بإيجاز لملامح المناقــشة التي قدمناها في السطور السابقة.

لقد تركز النــقد الراديكالي لنظرية التبعية، في منـــتصف الســبعينيات - حول دور الرأسمالية في خلق نمو رأسمالي داخل دول الأطراف، في مقابل تركـــيز منظري التبعية على الركود الاقتصادي داخل هذه الدول، وانتـــزاع الفــائض (١١)

من دول العالم الثالث – والأهم تصور طبـيعة الآليات mechanisms التي حكمت توليد هذا الفائض، ومنها؛ التجارة، والمسـاعدات الاقتصاديـة، والتحكـم المـالي، ونـقل الأرباح، وخدمة الدين، الخ.

وتعد دراسة بيـير جالي Pierre Jalee المعنونة بـ "نهب العـالم الثـالث *The Pillage of the Third World*" (١٩٦٨) ، ودراسة هاري مـاكدوف Harry Magdoff "عصر الإمبريالية *The Age Emperialism*"، بالإضافة إلـى أعمـال فرانك ؛ أمثلة دالة على هذا النوع من الدراسات.

من ناحية أخرى حاول بعض الماركسيـين الانطلاق من رؤيـة مخالفـة، تمثل تحدياً لمنظري التبعية، كما تمثل نقـداً لأطروحـة "تـنمية التخلـف"، لأن الأطروحة تـتجاهل التأثير الإيجابي لرأس المال والتكنولوجيا الدوليـة. وحسـبما يعبر عن ذلك كاي في عبارته الشهيرة التي يقول فيها: "سعى النقـد الراديكـالي أن يحدد الأسس الأيديولوجية الكامنة، وراء وجهة النظر التي ترى أن التخلـف يعـد نـتاجاً للرأسمالية. لقد تصور منظرو التبعية هذه القضية، على النحـو التـالي: إن الرأسمالية أدت إلى تخلف بلدان العالم الثالث لا بسبب أنها استـغلت هذا العالم، بـل بسبب أنها لم تستـغله كما ينبغي". (كاي Kay ١٩٧٥: x؛ و روبنسون Robinson ١٩٧٦: ٤٦؛ وايمانويل Emmanuel ١٩٧٦: ٧٦٠).

ويمكن القول، في هذا السياق، إن بعض الكتـاب، مثـل وارن ، وكـاي، وإيمانويل، قد تأثروا بالتراث الخاص بنظرية الإمبريالية، كمـا تجلـت عنـد روزا لوكسمبرج وغيرها من الكتاب، على عكس فرانك وغيره من منظري التبعيـة إنـه ينبغي الإقرار بأن معدلات نمو التصنيع في "حوانيت الحلوى"بجنوب شرق آسيا قـد فاقت تلك الموجودة في بعض المجتمعات الثورية، وذلك على الرغم مـن صعوبـة قبول ذلك من قبل بعض المؤمنين بالمعتقد الثوري (أنظـر يـنزاس :291:١٩٧٥، ووارن:16١٩٧٣). وبناء على ذلك سعى هؤلاء الكتاب، أمثال وارن وآخرين، إلـى

تأسيس "انـقطاع أيديولوجي" مع نظرية التبعية، تلك الأيديولوجية التي لم تسـتطع أن تؤسس فهماً لقضية التخلف يختلف عن فهم نظرية التحديث لقضية التحديث. إن أصول نظرية التبعية، التي نبعت من داخل أمريكا اللاتينية، وتركيزها على استغلال "المجتمعات الهامشية Agromineral Societies" (بتراس ١٩٧٥: ٢٩٢) لا تعبر إلا عن رؤية جزئية لبلدان العالم الثالث، ولا تصلح لفهم العديد من الأقطار الأخرى، خاصة جنوب شرق آسيا، والعديد من الدول الإفريقية. لقد تجاهلت نظرية التبعية، خاصة في صياغتها الأولى ذات النزعة العالمية، العوامل الداخلية المرتبطة بطبيعة العوامل الجيو-سياسية، وتأثيرها على درجة الاختراق الرأسمالي لبلدان بعينها.

ولاشك أن هذه الرؤى المبكرة، وغير الدقيقة لنظرية التبعية، تعرضت لتعديلات مهمة حاولت أن تأخذ في اعتبارها هذه الانتقادات، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى التحول من نظرية التبعية إلى موقف ماركسي متزمت. وكان أريغي ايمانويل، و والرشتاين وسمير أمين من أكثر الباحثين فاعلية في هذا السياق. حيث سعوا إلى تأسيس نظرية في التبادل أكثر دقة، تتجاوز إسهامات جندر فرانك.

أصحاب نظرية التبادل، وأصحاب نظرية أنماط الإنتاج

- **أصحاب نظرية التبادل Circulationism**

شهدت نظرية التبعية شكلاً من أشكال الاستمرارية، إذ غذاها عمل فيرناند بروديل F. Braudel من مدرسة الحوليات Annales الفرنسية (هوكي- كابلان Hockey-Kaplan ١٩٧٨: ٩). ولم يكن لنظرية النسق العالمي التي صاغها والرشتاين التأثير نفسه الذي أحدثه عمل فرانك. لقد حاول والرشتاين أن يطور بعض أطروحات نظرية التبعية، لكن نظرية النسق العالمي انطلقت من ذات الرؤية

التي انطلقت منها نظرية التبعية، حيث نظرت إلى التـــنمية الرأســمالية بوصفـــها عملية عالمية تُفضي إلى إنتاج وإعادة إنتاج أشكال اللامساواة بــــين دول العـــالم، وداخل هذه الدول[١٢]. أضف إلى ذلك أن والرشتاين، مثله مثل سميرأمين، يشـــترك مع نظرية التبعية في رفض الرؤى التي طورها المنظرون الماركسيون، فيما يتعلـق بظاهرة الإمبريالية. حيث نظر والرشتاين إلى عملية تدفق رأس المال من الــهوامش إلى المركز بوصفها عملية من التبادل اللامتكافئ. وتختلف هذه الرؤية، إلـــى حـد كبـــير عن الرؤية اللينينية التي تـــنظر إلى التوسع الإمبريالي بوصفه عملية لازمـــة لتحقيق فائض القيمة داخل المركز. ومن ثم ينشأ التوسع الإمبريــــالي، عنـــد لينيـــن و روزا لوكسمبرج، نـــتيجة العجز عن تحقيق فائض القيمة داخل المركز، الأمــــر الذي يفضي إلى التوسع الإمبريالي بهدف إيجاد أسواق للتصدير. لذا يمكن أن نطلـق على والرشتاين وسمير أمين، "أصحاب نظرية التبادل". بمعنى أنهما ركــــزا علـــى علاقات التبادل. ولاشك أنهما قد تأثرا، إلى حد كبـــير، بفكــــرة أريغـــي ايمـــانويل الخاصة بالتبادل اللامتكافئ "Unequal Exchange " (إيمانويل ١٩٧٢) وكان تـــأثير هذا الأخير على الجدل الراديكالي تأثيراً واضحاً يستحق أن نـــتوقف عنده.

يرى ايمانويل وسمير أمين، ووالرشتاين، أن عملية التجارة تحقـــق وظيفـــة تختلف جذرياً عن الوظيفة التي اعتـــقدها لينين و روزا لوكسمبرج. فـــرأس المـــال يتدفـــق من دول الأطراف إلى دول المركز. كمـــا أن تدفـــق رأس المـــال الـــذي ينـــتـــقل من دول المركز إلى دول العالم الثالث لا يتم بغرض الاستـــثمار. وترتبـط عملية التبادل اللامتكافئ بـــين دول المركز ودول الأطـــراف بتـــــفاوت الأجـــور. حيث يسهل معدل الأجور المنخفض داخل دول الأطراف، من عمليـــة استـــــنزاف أكبر قدر من الفائض، الذي يعاد توظيفه داخل دول المركز.

ولا شك أن هذه الرؤية تمثل تطويراً مهماً لفكرة "انـــتـــزاع الفائض"، تلـــك الفكرة التي شاعت داخل أعمال منظري التبعية الأوائل، لكنها كانت غير ناضجة.

ويعزى تطوير ايمانويل لهذه الفكرة إلى عدم موافقته على التشخيص الأولي لتدهور شروط التجارة والذي طرحه منظرو التبعية وبالطريقة التي أوضحها منذ البداية إقتصاديو إكلا ECLA أمثال بريبش. يقول ايمانويل: "إن الفهم المشوه لعملية التجارة، خاصة تجارة المنتجات الأولية، يؤدي إلى خداع بصري، يطابق بين صادرات البلدان الغنية وتصدير البضائع المصنعة، كما يطابق بين صادرات الدول الفقيرة، وتصدير المنتجات الأولية (إيمانويل ١٩٧٢: xxx).

إن ايمانويل لا ينكر أن صادرات الدول الفقيرة تقوم أساساً على تصدير المواد الأولية، لكنه يرى أن التأثير المشوه لهذه العملية لا يرتد إلى المنتجات الأولية فقط، بل يرتد إلى الدول الفقيرة بشكل عام. لذا يرى ايمانويل أن قضية البضائع أو المنتجات الأولية قضية ليست مهمة، بل المهم هو أن هذه القضية ترتبط بعملية "التبادل اللامتكافئ" بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ويحتل العامل المرتبط بتفاوت معدل الأجور بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة أهمية بارزة في هذا الصدد.

لاشك أن نظرية ايمانويل تمثل تحدياً لفكرة ريكاردو Ricardo التي ترى أن التجارة الدولية عملية تفيد جميع الأطراف المشاركين فيها. وعلى الرغم من أن نقد هذه النظرية، من منظور مقارن، قاده والرشتاين (١٩٧٨)، وسمير أمين (١٩٧٦: ١٨) فإن النقد الأساسي لنظرية ايمانويل جاء من جانب النقاد الماركسيين المتزمتين[١٣].

ولم يوجه هذا النقد لايمانويل وحده؛ خذ على سبيل المثال الاعتراض الأساسي على تصور والرشتاين للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تسلك فيه كل الدول مسلكاً رأسمالياً، حتى لو كانت دولاً "اشتراكية"، داخل سوق عالمية واحدة. ويرى والرشتاين أن ثمة تقسيماً دولياً للعمل يسيطر عليه نمط إنتاج واحد – هو نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي– لكنه يحتوي على أجزاء فرعية (ثانوية) تمثل

أنماطاً بديلة "من التحكم في العمل"؛ حيث يوجد داخل التقسيم الدولي للعمل تفاوت في خصوصيات إقليمية تربط الاقتصاد العالمي بعملية السوق (والرشتاين ١٩٧٤: ٦٧-١٢٩و١٩٦٤ب: ٣٩٠)، أي أن الرأسمالية العالمية تتسم بالإنتاج السلعي الذي يسعى للربح داخل السوق العالمية وأن هذا النمط من الإنتاج يحتوي على أشكال متنوعة من استغلال العمل داخل سياق من العلاقات غير المتجانسة بين الدول القوية والدول الهامشية (والرشتاين ١٩٧٤: ١٢٦-١٢٧) وعلى الرغم من أن والرشتاين يفضل مصطلح "الرأسمالية التابعة" dependent capitalist بدلاً من مصطلح الدول المتخلفة في الهوامش؛ لكنه يوافق على طبيعة العلاقة الجدلية بين التنمية والتخلف. لكنه مع ذلك، أضاف بعداً جديداً لفكرة المركز/ الأطراف أو الأقطاب/ التوابع، حيث يقر بوجود دول شبه طرفية Semi Peripheral توجد بين المركز والأطراف. وبدلاً من النظر إلى هذه الدول (شبه الطرفية) بوصفها إما أنها تؤدي إلى تناقص دول المركز أو إلى زيادة دول الأطراف، فإن والرشتاين (رغبة منه في تجاوز أطروحة تنمية التخلف) ينظر إلى هذه الدول بوصفها دولاً تحول دون حدوث الاستقطاب العالمي (انظر والرشتاين ١٩٧٤) حيث تمثل حاجزاً بين الدول المستغَلة والدول المستغِلة.

وينطلق تصور والرشتاين من التركيز على علاقات التبادل في مقابل علاقات الإنتاج. ولاشك أن الأصول الفكرية لهذا التصور لا ترتد إلى الماركسية. حيث يوضح كرمبتون Crompton وجوبي Gubbay، أن الاتجاه الذي يركز على علاقات التبادل اتجاه يرتد إلى أصول فيبرية (جوبي وكرمبتون Gubbay and Crompton ١٩٧٧: ٥-١٩) كما حاول البعض الآخر أن يوضح العلاقة بين عمل والرشتاين وبعض الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل آدم سميث Adam Smith، خاصة في تركيزه على تقسيم العمل المرتبط بالتجارة (برينر Brenner ١٩٧٧: ٣٨).

لذا نجد أنه على الرغم من التطورات التي أحدثها مدخل والرشتاين فإنه لــم يكتسب الشعبــية ولا القبول لدى الماركسيــين التي وصل إليها لاكـــلاو Laclau، عندما صاغ نقده لفرانك، من زاوية علاقات الإنتاج، عام ١٩٧١. كما وجــه دبــي وفيتــزجيرالد Depuy and Fitzgerald (١٩٧٧)، النقد نفسه إلى والرشتاين. لقــد تعرض والرشتاين إلى النقد من جــانب اليميــن (ســميث Smith ١٩٧٩: ٢٥٢-٢٥٧)، واليسار (ترمبرجر Trimberger ١٩٧٩: ١٢٨) على حد ســواء بســبب الطابع التعميمي (المبالغ فيه) وبسبب رغبته في دراسة المجتمــع دون أي اعتبــار لخصوصيته التاريخية. حتى أولئك الذين تحمسوا للتحليل الوالرشتايني (نســبة إلــى والرشتاين) كانوا يدركون أن نقطة ضعفه الأساسية تكمن فــي الطــابع التعميمــي لمنهجه (هوكي-كابلان ١٩٧٨: ١٥).

ويعتبر سمير أمين من أهم المفكرين الذين يركزون على علاقــات التبــادل ويحتاج منا إلى وقــفة. وعلى الرغم من أن كتاباته كــانت ســابقة علــى كتابــات والرشتاين فإنه لم يكتسب أهمية حتى تم ترجمة أهم أعماله النظريـــة إلــى اللغــة الإنجليزية في منــتصف السبعينيات. خاصة كتابــيه "التراكم على الصعيد العــالمي *Accumulation on a World Scale*" (١٩٧٤)، "التطور اللامتكـــافئ *Unequal Development*" (١٩٧٦). ولعب سمير أمين دوراً مهماً في تجاوز رؤى فرانــك و والرشتاين على مستويات متعددة. أولاً: أنه استطاع أن يحقق ما فشل فـــي تحقيقــه هذان المفكران، أعني كسر حدة الطابع الشمولي لنظرية النسق الرأسمالي العـــالمي (نظر ليفر Leaver ١٩٧٩). ثانياً: أنه سعى إلى توسيع معرفتــنا بالاتجاهات التــي انطلقت من نظرية التبادل أو نظرية أنماط الإنتاج؛ عبر استـــــفادته مـــن أعمـــال ألتوسير Althusser وبولانتــزاس Poulantzas، خاصة في تــــفسيراته للطبقــة الاجتماعية، واستــفادته من أعمال الإنثربولوجيــين الماركسيــــين الفرنسيــــين، أمثــال راى Rey، وتــيري Terray، ومياســو Meillassaux، وفيدروفيتــــش

Coquery-Vidrovitch، في مناقشته لقضية أنماط الإنتاج (انظر على سبيل المثال سمير أمين ١٩٧٦: الفصل الأول).

وتعد فكرة "التراكم على الصعيد العالمي" فكرة محورية داخل أعماله. وتعنى تحويل الفائض من أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية إلى أنماط الإنتاج الرأسمالية. ويبدو هنا تأثره الواضح بفكرة إيمانويل الخاصة بالتبادل اللامتكافئ بين المركز والأطراف. ويرى سمير أمين أن نمط التراكم العالمي يشهد نمطين مختلفين من أنماط التنمية داخل المركز وداخل الأطراف. حيث تتسم التنمية الاقتصادية – داخل المركز– بتلبية حاجات المستهلكين. لكن النشاط الاقتصادي، داخل الأطراف، يتسم بإنتاج السلع الترفيّة (أو استيراد هذه السلع) لصفوة محدودة العدد من ناحية؛ كما يتسم، من ناحية أخرى، بإنتاج المنتجات أو المواد الأولية بغرض التصدير (سمير أمين ١٩٧٤)، وهنا يتفق مع فرانك ووالرشتاين، في أن فهم ظاهرة التخلف (فرانك) أو الرأسمالية التابعة (والرشتاين) يحتاج إلى الاعتراف بالهيمنة الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً يحتوي على علاقات عالمية للتبادل تفضي إلى عملية التراكم. هذا بالإضافة إلى أن سمير أمين يتفق مع فرانك و والرشتاين حول الفكرة الخاصة بـ "التنمية المحجوزة Blocked Development"، وقد ظهرت هذه الفكرة في أعماله الأولى(انظر سمير أمين ١٩٧٣ و١٩٧٤).

لكن سمير أمين يختلف مع فرانك و والرشتاين في قضيتين غاية في الأهمية وهما:-

أولاً: أنه يرفض الأهمية المركزية لعملية "انتزاع الفائض Sucking out of Surplus" من الأطراف إلى المركز.

ثانياً: أنه يرفض أفكارهما الخاصة بوجود نمط إنتاج واحد، هو نمط الإنتاج الرأسمالي. حيث يرى سمير أمين أن النظام الرأسمالي العالمي (في شكله النقي

داخل المركز) يحتوي على عدد من أنماط الإنتاج الرأسمالية، كما يحتوي على أنماط إنتاج لا رأسمالية (وإن كانت بشكل مشوه) وأن أنماط الإنتاج اللارأسمالية - التي توجد داخل الأطراف - تفضي إلى وجود تكوينات اجتماعية Social Formationsمختلفة. وتعد فكرة تنوع التكوينات الاجتماعية داخل الأطراف من أهم الأفكار التي قدمها سمير أمين، لهذا فإن مصدر قوتها يعد -في الوقت نفسه- مصدر ضعفها. وإنه لمن المفيد حقاً في هذا السياق مقارنة أفكار أمين التي أوردها بشكل مفصل في كتابه (التبادل اللامتكافئ عام ١٩٧٦) لإثبات تنوع التكوينات الاجتماعية داخل الأطراف بأفكار فرانك الخاصة بالتفرقة بين المركز والأطراف. وهذه التفرقة المكانية في أعمالهما، يمكن أن تتقابل مع التفرقة الزمانية. لكن سمير أمين، ووالرشتاين، كانا في طليعة جماعة المفكرين الراديكاليين الذين دعوا إلى الحاجة إلى ضرورة "تحقيب" مراحل تطور الرأسمالية ، على عكس تحليل فرانك الذي تصور وجود مرحلتين فقط هما الإقطاع والرأسمالية. وتساعد هذه الرؤية في فهم أشكال الصراع الممكنة، على عكس تصور فرانك الذي يؤكد على الاستمرارية. لكن سمير أمين، على الرغم من تجاوزه لتصور فرانك البنائي الصارم، فإنه لم يقدم تصنيفاً ملائماً للتنوع والتعقد الهائلين في العلاقات الممكنة داخل دول الأطراف. مع ملاحظة أن هذا النقد لا يقلل أبداً من محاولات سمير أمين الحقيقية التي سعت إلى تقديم تصنيف للتنوع داخل التكوينات الاجتماعية (انظر سمير أمين ١٩٧٦: الفصل الخامس). أضف إلى ذلك الصعوبة الشديدة التي تكتنف هذه المحاولة، حيث يمكن للمرء أن يشك في إمكانيتها أصلاً، لأن التنوع الزماني والمكاني الهائلين يسمحان بإمكانية تصنيفات لا نهائية.

إن أهمية عمل سمير أمين، فيما يتصل بالتكوينات الاجتماعية، تكمن في أنه حاول أن يُجسِّر الفجوة بين أصحاب نظرية التبادل (وتركيزهم على النظام الرأسمالي العالمي) وأصحاب نظرية أنماط الإنتاج (وتركيزهم على تمفصل العديد من أنماط الإنتاج داخل دول الأطراف).

• أصحاب نظرية أنماط الإنتاج Productionism

ثمة غموض شديد يحيط بالأفكار الخاصة بنمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي. ذلك أن ماركس نفسه، وإن كان قد حلل نمط الإنتاج الرأسمالي بالتفصيل، لم يهتم بتحليل أنماط الإنتاج اللارأسمالية. وتولى هذه المهمة الماركسيون المعاصرون في مرحلة ما بعد الاستعمار، خاصة الإنثربولوجيين الاقتصاديين الماركسيين الفرنسيين، أمثال تيري Terray (١٩٧٢) ، وجودلييه Godelier (١٩٧٧) ، ومياسو Meillassoux (١٩٧٢)، وعالم الاجتماع الإنجليزي تايلور Taylor (١٩٧٩).

وتأثرت هذه المحاولات تأثراً كبيراً، بالاتجاه البنيوي عند ألتوسير، وأطلق عليها عدة مسميات وصفت جميعها بأنها التصور الميتافيزيقي للماركسية، لكنه مسكون بأبنية مشيأة * "Reified Structures" (علوي Alavi ١٩٧٩: ٥) أو بنيوية وظيفية تلتحف بلحاف مفاهيم ماركسية (فوستر-كارتر ١٩٧٨: ٥٦) واتسم الجدل حول فكرة أنماط الإنتاج بالتنوع والضبابية (انظر لو Law ١٩٧٨) ويمكننا أن نعثر، داخل هذا الضباب، على الفكرة الأساسية؛ وهي التفرقة بين أنماط الإنتاج والتكوينات الاجتماعية، مع ملاحظة أن توضيح هذه الفكرة يدين بالفضل إلى مفكرين من خارج التيار البنيوي (الألتوسيرى) (انظر علوي Alavi ١٩٧٩ وموزيليس Mouzelis ١٩٨٠).

---

* المقصود هو إضفاء الطابع المادي على أشياء مجردة. (م).

ويعد روبرت كوكس Robert Cox من أهم النشطاء الماركسيين المهتمين بظاهرة التخلف، الذين حاولوا – عبر الرجوع إلى أفكار ماركس – أن يقدموا أكثر الأفكار وضوحاً فيما يتصل بالتفرقة بين نمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي عند ماركس. يقول في ذلك: "لقد كان مفهوم نمط الإنتاج –لدى ماركس– مفهوماً استدلالياً مكنه من توضيح خصائص وديناميات أنماط الإنتاج الرأسمالية –وبصورة أقل– أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية، وذلك حسبما ظهر في كتابه رأس المال. أما مفهوم التكوين الاجتماعي فقد كان بمثابة الخلفية التي استعان بها لتحليل التفاعل المتبادل بين أنماط الإنتاج والطبقات الاجتماعية في ظرف تاريخي بعينه –مثل المجتمع الفرنسي عقب ثورة ١٨٤٨– حسبما ظهر في كتابه الثامن عشر عن لويس بونابرت. (كوكس Cox ١٩٧٩: ٢٩٠-٢٩١).

وحاول حمزة علوي أيضاً أن يقدم من وجهة نظر ناقدة لرؤى أصحاب نظرية أنماط الإنتاج ذوي الخلفية الألتوسيرية، تفرقة بين مفهومي نمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي حيث يقول: "يعد مفهوم التكوين الاجتماعي مفهوماً وصفياً يشير إلى الكينونة المجتمعية الواقعية، بما في ذلك خصائصها، والتطورات التي تعرضت لها في الماضي، وعمليات إقامة الأبنية Structuration وإعادة إقامة الأبنية، وتأثير الأحداث، ومدى اعتمادها على ميراث الماضي، وإمكانات تطورها المستقبلي. ويشير هذا المفهوم بحد ذاته – إلى كيان مجتمعي، تاريخي، مرتبط جغرافياً، وله موارده وتنظيمه الاقتصادي والسياسي، وملامحه الثقافية الخاصة... لكن مفهوم نمط الإنتاج يشير إلى مفهوم مختلف تماماً، حيث لا يشير إلى خصائص متعينة لكيان اجتماعي (مجتمع)، بل يشير إلى الانتظامات البنائية التي يرتكز عليها هذا الكيان... فنمط الإنتاج لا يعد –من ثم– جزءاً من التكوين الاجتماعي، بل يعد جزءاً من بناء هذا التكوين" (علوي ١٩٧٩: ١١).

إن نمط أو أنماط الإنتاج تعطي عبر تمفصلها، شكلاً بعينه للتكوين الاجتماعي. ولا يوجد نمط الإنتاج من ثم بمفرده في شكل مادي منعزل. حيث "لا يمكننا أن نتحدث عن "حدود" أنماط الإنتاج بالطريقة نفسها التي نتحدث بها عن حدود التكوين الاجتماعي" (علوي ١٩٧٩: ١٢).

لذا نجد أن ثمة اهتماماً بفكرة تمفصل Articulation أنماط الإنتاج الرأسمالية مع أنماط الإنتاج اللارأسمالية في دراسة ظاهرة التخلف، هذا على الرغم من التشوّيش الذي يحيط بهذه الفكرة. فمن المهم مثلاً، أن نتساءل عن كيفية تمفصل نمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن داخل الأطراف، مع نمط إنتاج لا رأسمالي -سلعي بسيط في الغالب- من قوة العمل؛ لقد تأسس نقد لاكلاو لفرانك على أساس أن أنماط الإنتاج الرأسمالية وأنماط الإنتاج اللارأسمالية يمكن على عكس ما يذهب فرانك، أن توجد بشكل متجاور، وأن هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي لا تعني تلقائياً زوال أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي. بل إن هذه الأنماط تتعايش معاً (لاكلاو ١٩٧١)

لكن على الرغم من أهمية نقد لاكلاو، فإنه لم ينل حظه من الاهتمام. فما كان لنظرية التبعية ذات الطابع الفرانكي، التي كان همها خلال أوائل السبعينيات أن تصحح النظرية السائدة، ما كان لها أن تهتم بمثل هذه الانتقادات، واستلزم الأمر بضع سنوات كي تعترف بجوانب ضعفها. لذا نجد أن نقد لاكلاو على الرغم من قوته - وهي حقيقة يؤكدها الاعتماد المستمر على عمل لاكلاو من جانب نقاد نظرية التبعية (انظر على سبيل المثال علوي Alavi ١٩٧٩؛ وتايلور Taylor ١٩٧٩؛ وبيرنشتاين Bernstein ١٩٧٩؛ و روكسبورو Roxborough ١٩٧٩) لم يتم الاعتراف به حتى منتصف السبعينيات، عندما شاعت الانتقادات المشابهة له، حول تصور فرانك للاختراق الرأسمالي داخل الأطراف. كما تأخر الوقت الذي تم

فيه التأكيد على نصيحة ريتـشي Ricci التي تحض على ضرورة الاهتمام بنظرية التـنمية من منظور تاريخي.

لقد رفضت نظرية أنماط الإنتاج، بوصفها استجابة ماركسية على نظرية التبعية وعلى نظرية النسق العالمي، أطروحة والرشتاين التي تقبل بوجود نمط إنتاج رأسمالي عالمي. وعبر تركيز هذه النظرية - نظرية أنماط الإنتاج- على فكرة تمفصل (حول مناقشة هذا المفهوم انظر فوستر-كارتر ١٩٧٨) أنماط الإنتاج داخل دول الأطراف أو داخل التكوينات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، تم إرساء دعائم رؤية أكثر تعقيداً للعلاقة بين التـنمية والتخلف. لكن مصدر قوتها على المستوى الواقعي، كان (هو ذاته) مصدر ضعفها على المستوى النظري.

إن المحاولات التي بذلت "لتوضيح" نظرية أنماط الإنتاج من دون أي إطار نظري، يتم من خلاله هذا التوضيح، تبدو محاولات مشوشة ومائعة (١٦). مثل تلك المحاولات التي ظهرت كرد فعل مبالغ فيه على الأطر النظرية التحليلية ذات الطابع الواسع لنظرية النسق العالمي أو على نظرية التبعية. إن نظرية أنماط الإنتاج ليس لديها شيء تقوله بصدد التأثيرات البنائية للإمبريالية، على عكس نظرية التبعية التي اهتمت بهذا الجانب اهتماماً فائقاً. كما أن التبسيط المبالغ فيه أدى إلى خلق مشكلة تتصل "بمستويات التحليل"، حيث لم تـفلح نظرية أنماط الإنتاج أن تكون بمثابة الأداة التحليلية التي يستطيع من خلالها المنظرون الراديكاليون، كما كانوا يطمحون (انظر كلامر Clammer ١٩٧٥) أن يربطوا بين مستويات التحليل المحلية والقومية والإقليمية والدولية. والواقع أن محاولة البحث عن نظرية للتخلف أدى إلى شيوع نغمة من خيبة الأمل داخل أعمال بعض المؤلفين البارزين في هذا المجال، (انظر على سبيل المثال بيرنـشتاين ١٩٧٩: ٩١-٩٧، وفوستر-كارتر ١٩٧٨: ٥٥).

لكن ما هي النتيجة الإجمالية للجدل بين أصحاب نظريـــة أنمــاط الإنتــاج ونظرية التبادل؟ ألم يفضي هذا الجدل (على الرغم من جوانب الضعف التي تــتسم بها كل من النظريتين) إلى نوع من التركيب (أو التأليف) Synthesis لنظري المفيد بين هاتين النظريتين؟ أعتقد أنه قد حدث ذلك، وأن هذا الجدل قــد مكّــن نظريــة التــنمية الراديكالية من تجاوز أهم عثراتها، على الأقل التي كــانت موجــودة فــي النصف الأول من السبعينيات، وربما كانت أهم مشـــكلة موجــودة خــلال أوائــل ومنتصف السبعينيات هي التــنوع الأيديولوجي لأطروحة نظرية التبعيــة الخاصــة بتــنمية التخلف. لقد استطاعت نظرية التبعية أن تقوض على المســتوى المنــهجي والأيديولوجي فرضيات نظرية التحديث، كما استطاعت أن توضــح الطــابع غــير المتكافئ للتطور الرأسمالي على المستوى العالمي. لــذا أصبــح الحــل المنطقــي لمشكلات التخلف يتمثل في زوال الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً من التبادل غــير المتكافئ. وتبدو الخطوط الفاصلة لزوال هذا النظام بين الدول الرأسمالية بوصفــها دولاً قامعةً ومسيطرة، ودول العالم الثالث بوصفها دولاً خاضعةً ومسيطراً عليــها. لكن هذه الخطوط الفاصلة توضح، في الوقت نفسه، جوانب الضعف الأساسية فــي نظرية التبعية، أعني فهمها القاصر وتجاهلها لدور الطبقة والتحليــل الطبقــي فــي دراسة التخلف. حيث ترتب على تركيز نظرية التبعية ونظرية النســق الرأســمالي العالمي على علاقات التبادل اللامتكافئ بين المركز والأطراف، أن بدت الطبقات لا تعدو كونها مجرد أعراض لكيانات جغرافية، وأن مشكلات اللامســاواة والحرمــان التي تــشكل أساساً لأي تحليل طبقي مفيد، لا تدخل في حسبانها. لكن مــع ظــهور نقد أصحاب نظرية أنماط الإنتاج لنظرية التبعية بشكل عــام ولتــفاهة التصنيــف الطبقي الذي قدمته بشــكل خــاص. (انظــر علــى ســبيل المثــال: روكســبورو Roxborough ١٩٧٦؛ ولوتون Luton ١٩٧٦؛ وفيلبس Phillips ١٩٧٧؛ ولــيز Leys ١٩٧٧؛ وبيرنــشتاين Bernstein ١٩٧٧).

ويكمُن الإسهام الأساسي الذي قدمته نظرية أنماط الإنتاج -للنظرية المعاصرة- في توضيحها طابع التعقد والتنوع الهائل للعلاقات الممكنة في ظل الرأسمالية العالمية. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن نظام العلاقات الطبقية أكثر تعقيداً من القول بأن البرجوازية التابعة داخل بلدان العالم الثالث، ذات علاقة "كمبرادورية" Comprador برأس المال العالمي، كما ذهبت معظم الدراسات الراديكالية ذات النزعة البنائية خلال النصف الأول من السبعينيات.

التخلف والتكوين الطبقي والدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار

اهتمت دراسات التخلف بالقضايا المرتبطة بالتكوين الطبقي ودولة ما بعد الاستعمار، تلك القضايا التي تم تجاهلها من جانب الاتجاهات السابقة. وكان الهدف من ذلك توضيح مدى التصنّع الذي لازم الجدل الذي تم داخل نظرية التبعية حتى منتصف السبعينيات. حيث ترتب على اهتمام هذه النظرية بقضايا محدودة، الحيلولة دون مناقشة هذه القضايا مناقشة مثمرة، لكن النقد الذي وجهه أصحاب نظرية الإنتاج لأطروحة نظرية التبعية الخاصة "بتنمية التخلف" أفضى إلى إمكانية تحليل طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار بطريقة أكثر عمقاً تتمايز عن تلك الطريقة التي قدمتها النزعة الراديكالية البنائية ذات الطابع الاقتصادي الحتمي. فمع تنامي أوجه النقد التي قدمها أصحاب نظرية الإنتاج، لم يعد من الملائم أن نؤكد على أن الطبقات المهيمنة داخل التكوينات الطرفية تتشكل فقط داخل إطار "كمبرادوري". ذلك لأن تحليل التكوين الطبقي داخل البلدان الطرفية أصبح مشروطاً بفهم الظروف التاريخية المرتبطة بخصوصية الاختراق الرأسمالي. وقد حال الانتشار الذي حققته نظرية التبعية خلال النصف الأول من السبعينيات، دون الإدراك الحقيقي لوجهة النظر هذه. وقد لعبت عوامل مختلفة دوراً فاعلاً في فتح الطريق أمام تطور الحوار المعني بالتكوين الطبقي ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار. ومن أهم هذه العوامل :

أولاً: إن الاتجاهات الماركسية المعنية بقضية التخلف تأثرت إلى حد كبير بالتغيرات التي حدثت داخل التفكير الماركسي. لذا نجد أن الاهتمام المتنامي بدور الدولة وبالطبقة داخل الأطراف (الهوامش) قد اكتسب قوة دافعة من محاولات إعادة إحياء البحث الماركسي حول الدولة التي تشكلت داخل المجتمعات الصناعية، خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، خاصة تلك المحاولات التي سعت إلى إعادة تأسيس رؤية ماركسية حول التحليل اللاطبقي للبيروقراطية والسلطة السياسية، ذلك التحليل الذي شاع داخل الرؤى الفيبرية Weberian والتعددية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (فرانكل Frankel ١٩٧٨: ١٧). واكتسب الحوار الماركسي المعني بالدولة الرأسمالية مزيداً من الدقة من خلال الحوارات المستمرة بين ميليباند Miliband وبولانتزاس Poulantzas (بولانتزاس Poulantzas ١٩٦٩، وميليباند Miliband ١٩٧٠، ولاكلاو Laclau ١٩٧٥). وانعكس ذلك بشكل واضح على دراسة ظاهرة التخلف. إن نجاح نظرية التحديث يعزى في جزء منه إلى سطحية وعمومية الكتابات الماركسية الأولى حول المجتمعات المتأخرة (على سبيل المثال باران ١٩٥٧) كما يعزى إلى الطبيعة السلبية للنظريات الماركسية عن الإمبريالية إبان عملية التحرر من الاستعمار. وكان للتصورات السطحية - اتضحت مثلاً في أطروحة تنمية التخلف -أثرها الفاعل في دفع المفكرين الماركسيين نحو تأسيس نقد جوهري يتحدى مثل هذه التصورات. وأسفر ذلك عن تبلور أشكال من الحوار الذي اهتم بطبيعة الطبقة ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار.

وقد أوضحنا فيما سبق أن تصور نظرية التبعية للطبقة والدولة أفضى إلى النظر للجماعات الحاكمة داخل بلدان العالم الثالث - سواء كانت هذه الجماعات تجارية/ صناعية، أو بيروقراطية/ سياسية، أو عسكرية - بوصفها أدوات للهيمنة

الأجنبية. وانطلاقاً من هذه الرؤية الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي الحتمي مال الاتجاه البنائي الراديكالي إلى النظر لبلدان العالم الثالث بوصفها بلداناً لم تستطع أن تؤسس طبقة مهيمنة محلية لا تكون أداة للهيمنة الأجنبية. لذا يتحدث أندريه جندر فرانك عن "البرجوازية الرثة والتنمية الرثة *Lumpenbourgeoisie: Lumpen-development*" (١٩٧٢). كما يتحدث سمير أمين عن "التطور اللامتكافئ" ١٩٧٦ (ويجب أن نلاحظ أنه نشر في فرنسا للمرة الأولى عام ١٩٧٢)؛ وينظر جيمس بتراس J. Petras إلى التكوين الطبقي في فترة ما بعد الاستعمار، بوصفه ناتجاً عن "تراكم رأسمالي، قائم على انتزاع الفائض، الموجه للخارج" (بتراس ١٩٧٥: ٣٠٠). ومتسما بتطور طبقة حاكمة وسيطة تتحكم في عملية التراكم لصالح المصالح الخارجية من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة.

لكن تصور الدولة الذي نما بمعزل عن نظرية التبعية السائدة، وجد تجليه المبكر في إسهام حمزة علوي عن النمو "المتضخم Overdeveloped" لدولة ما بعد الاستعمار Post - Colonial State ، ويؤسس هذا العمل رؤية للدولة بوصفها حلقة بين رأس المال الدولي والتكوينات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث. ومثلت هذه الرؤية أولى مراحل الجدل الحديث. ولم تكن أعمال حمزة علوي وجيمس بتراس هي المعبرة فقط عن هذه المرحلة الأولى، بل إن هذه المرحلة وجدت صداها داخل أعمال جون سول John Saul (١٩٧٤)، وعيسى شفجي Issa Shivgi's(١٩٧٦) التي اهتمت بتنزانيا، واسهام كولن ليز Colin Leys المبكر والمؤثر حول كينيا (١٩٧٤).

فهذه الدولة – دولة ما بعد الاستعمار – ذات استقلال نسبي (انظر ميليباند Milband١٩٧٧: ١٠٦) عن البناء الطبقي المحلي بحد ذاته، كما أنها – في الوقت نفسه–تتحكم في عملية الإنتاج. من ثم تصبح الدولة – بناء على هذا التصور –

وسطاً بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي كما تصبح أداة من أدوات رأس المال الدولي."What Petras refers to as the state's "enforcer role

(1975:302) ويرتبط النمو المتضخم لدولة ما بعد الاستعمار بطبيعة الأجهزة العسكرية والبيروقراطية الإدارية الهائلة، التي ورثتها هذه الدولة من المرحلة الاستعمارية، المسئولة عن استخدام والاستيلاء على جانب أساسي من الفائض الاقتصادي للدولة (انظر ايك Ake ١٩٧٦). ويفضي هذا النوع من النشاط حسبما يرى شفجي إلى أن الأفراد القائمين على أمر أجهزة الدولة والمنوط بهم تحقيق وظائفها يطورون مصالح طبقية خاصة بهم. ويمثلون طبقة قيد التشكيل، يسميها شفجي"البرجوازية البيروقراطية". (شفجي ١٩٧٦) وتتكون هذه الطبقة من المدراء ذوي الرواتب العالية، وضباط الجيش ومسئولي الأحزاب أو من يتحكمون في عملية الإنتاج، بشكل يمكنهم من تكوين رأس مال خاص بهم. وبوصفها طبقة؛ فإن البرجوازية البيروقراطية من مصلحتها استمرار دورها الولائي لرأس المال الدولي.

وتمثل المناقشة السابقة الصورة الأولية من تصور الطبقة والدولة الذي ظهر أثناء ذروة الانتشار الذي حققته نظرية التبعية. ولسنا بحاجة إلى القول بأن ردود الأفعال التي تحققت تجاه نظرية التبعية، التي أوضحناها في السطور السابقة، خلفت ردود أفعال مشابهة تجاه تصورات هذه النظرية حول الطبقة والدولة. ويعد كولن ليز من أكثر النقاد الذين اعترفوا، من منطلق النقد الذاتي، بتأثير مثل هذه الرؤى في أول أعماله (ليز ١٩٧٨: ٢٥١) حيث ركز ليز، مع كثير غيره، مثل سكلار Sklar (١٩٧٩) على ضيق أفق مثل هذه الرؤى المحددة بنائياً لدور الدولة وطبيعة التكوين الطبقي. ذلك لأنها - أي هذه الرؤى - لا تأخذ في اعتبارها استقلال المستوى "السياسي" عن المستوى "الاقتصادي" لذا مالت نظرية التبعية إلى فهم سياسة الطبقة، داخل بلدان العالم الثالث، بناء على المستوى

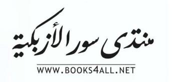
الاقتصادي. ولاشك أن هذا الفهم يعد ذا طابع اختـزالي Reductionist (جولبورن Goulbourne ١٩٧٩: ١٧، وليز Leys ١٩٧٧: ٩٥). وفي سياق هذه الانتقادات وجدنا أن النقاد الماركسيين يتفقون، مع النقاد المتزمتين مثل نوف وهوبكنز، على أن نظرية التبعية، أو علم اجتماع التخلف بشكل عام، تعد بمثابة اقتصاد سياسي فقير جداً.

لقد أدت هذه الانتقادات إلى نمو المحاولات التي رجعت إلى مناقشة الطبقة ودور الدولة كما استقرت داخل التيار الفكري الماركسي. وظهر ذلك واضحاً في أعمال كولن ليز (١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩) خلال النصف الأخير من السبعينيات. ويجب أن نكون على وعي هنا، بأن أصول هذا النقد ظهرت قبل ذلك بسنوات (وارن ١٩٧٣: ٣٩). وإذا ما وافقنا على أطروحة وارن التي ترى أن الإمبريالية لم تحّل دون انتشار تطوير رأسمالي محلي داخل التكوينات الطرفية، وذلك على عكس ما تذهب نظرية التبعية، فسوف يقتضي منا ذلك أن نرفض أطروحة نظرية التبعية التي ترى أن تزايد الاستقلال السياسي – أي التحرر الشكلي من الاستعمار، لا يؤدي إلى تسهيل عملية التطور الرأسمالي (وارن ١٩٧٣: ١٠-١١). ويترتب على رفض هذه الأطروحة – منطقياً – أننا سنرفض الموافقة على الأطروحة التالية – التي تقدمها نظرية التبعية، والتي مفادها أن الطبقة الحاكمة في أي بلد من بلدان العالم الثالث، تعد طبقة "كمبرادور" وذات علاقة من الولاء لرأس المال الدولي، وكما أوضح ريتشارد سكلار، فإن مثل هذه النظرة للطبقة، خاصة الأفكار المتعلقة بنمو برجوازية بيروقراطية بوصفها طبقة بنائية ذات وظيفة محددة، تعد "نظرة ضيقة تعجز عن الفهم الشامل للطبقة المهيمنة داخل البلدان النامية بوصفها طبقة لها مشروعاتها الخاصة بها؛ بالإضافة إلى قطاع هائل من الأشخاص ذوي المهنة المتخصصة. ومن الناحية النظرية، لا يمكن لأية صفوة وظيفية (أو ذات وظيفة بعينها، أن تتشكل، بحد ذاتها –صفوة– طبقة). فهذه

الحالة لم تحدث - حسب علمي- في أي مكان في العالم. ذلك لأن العنصر الوظيفي يعد، داخل كل المجتمعات، جزءاً من مقومات الطبقة الاجتماعيـــة، لكنـــه لا يعـد مقومها الأوحد. (سكلار ١٩٧٩: ٥٤٤-٥٥٥)

ولا يوجد باحث من الباحثين، المشاركين في هذا الجدل الحـــاصل داخـل السياق الإفريقي لا يرى أن القوى المهيمنة الفاعلة داخل أفريقيا تعد قوى خارجيـة. لكن هؤلاء الباحثين لم يكونوا مهيأين، مع ذلك، لقبول الرأي الذي يذهب إلى القـول بمحدودية التحليل الطبقي الذي يرتكن إلى نمو برجوازية محددة بنائياً، سواء كـانت برجوازية "بيروقراطية" أو من أي نوع آخر. ذلك لأن هذا التصور يصرفنا حسـبما يرى ليز (١٩٧٦: ٤٨) عن إثارة الأسئلة الأكثر أهمية، والمتعلقة بالطبقة الحاكمـة وعلاقتها بدولة ما بعد الاستعمار؛ وعما إذا كانت هذه الطبقة تسعى إلى تـــقويض، لا تدعيم، المصالح الخارجية. وهنا يرى ليز في عمله الموسوم "التخلف في كينيـا *Underdevelopment in Kenya*" (١٩٧٤) أنه بدلاً من أن ننظر إلى قـوة الميـل التاريخي الذي يكمن وراء نشوء البرجوازية الإفريقية، فقد كنت معنياً بالتـفكير فـي الحجم الضئيل نسبـياً، والوهن التـقني لرأس المال الإفريقي فـي مواجهـة رأس المال الدولي، وفي شكل الدولة التي لا تعدو كونها معبراً عن هذا اللاتوازن العـام؛ وليس التـفكير في حواجز رأس المال و التكنولوجيا بوصفها تعبـيراً عـن القـوة المحركة لرأس المال المحلي في محاولته التغلب على هذه الحواجز (لـيز ١٩٧٨: ٢٥١-٢٥٣).

إن ما يريد ليز وغيره من المهتمين بكينيا (سوانسـون Swainson ١٩٧٧) هو قلب Reversing الرؤية الخاصة بدور الدولة التي تطورت خلال النصف الأول من السبعينيات. فالطبقة المهيمنة داخل دول العالم الثالث أو الشرائح المكونـة لـها يمكن أن تستخدم سلطة الدولة لخدمة مصالحها الخاصة وليس لمصلحة رأس المـال الدولي. ويبدو هذا التـفسير، إذا ما تأملناه، تـفسيراً بدهياً، لكن الموافقة على هـذا



الرأي لا تفضي، بالضرورة إلى الموافقة على أن الطريق مهيأة لتـنمية متمركـزة حول النزعة الاقتصادية الوطنية لبرجوازية ناشئة.

وتـنبهنا آن فيلبس Anne Phillips (آن فيلبس ١٩٧٧: ٨)، علـى سـبيل المثال، إلى أن كل ما نراه هو نمو أشكال من التخلف داخل إفريقيا يمكن أن نقارنـها بتلك الأشكال الحاصلة في أمريكيا اللاتينية. وتضيف آن فيلبس أن مثل هذه العمليـة يمكن أن تكون مقصورة على مناطق بعينها داخل إفريقيا. لكـن يجـب أن نكـون حذرين بصدد التعميمات التي يمكن أن نتوصل إليها من أعمـال لـيز وسوانسـون وآخرين Swainson *et al.* حول كينيا. فعمليات تراكم رأس المال (وإمكانيات هـذا التراكم) تـتأسس بناء على عوامل طبـيعية، كما أن درجة الاخـتراق (التغلغـل) الاستعماري تختلف من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن هذه العملية تختلف فـي دول مثل كينيا، ساحل العاج، زامبيا، أو أشباه الدول داخل إفريقيا الفرانكفونيـة سـابقاً. بناء على ذلك يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا تـنوع مراحل التـنمية الناتجـة عن تـنوع العوامل الطبـيعية وتـنوع درجات الاختراق الاستعماري. وقد ألمـح (ليز ١٩٧٨: ٢٦٠) إلى بعض مزايا الاستعمار الذي حدث لكينيا، وما ترتب علـى ذلك من وضع كينيا داخل مجتمعات شرق إفريقيا، ذلك الوضع الذي مهد الطريـق نحو مبادرات تصنيع مبكرة قل وجودها في دول أخرى من القـارة. كمـا أن رأس المال الموجود في كينيا حال دون حدوث تغلغل رأس المال الدولي، بشكل نسـبي وليس مطلقاً؛ مثلما حدث داخل دول أخرى. لكن إحلال طبقة وطنية مهيمنة ناشـئة محل الطبقة الموجودة، في السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، حدث في بعـض الدول مثل زيمبابوي، وكان له آثاره في حدوث مستويات عاليـة مـن الاخـتراق الدولي.

وثمة بعض الدول الإفريقية الأخرى التي تـفصح عـن وجـود فـترات متضافرة "ذات طابع منظم" بتعبـير ليز، ممـهدة للانتقـال إلـى نمـط الإنتـاج

الرأسمالي. (ليز ١٩٧٨: ٢٦١) كما أن هناك عدداً من الدول التي يوجد بها، على النقيض من كينيا، وزيمبابوي أو ساحل العاج (كامبل Campbell ١٩٧٨) قطاعات استثمارية متخصصة صغيرة إلى حد كبير، وتفصح عن عمليات متدنية أو سلبية من النمو، ويترتب على ذلك أن برجوازية الدولة لا تشكل شريحة (فئة) بل تتكون من الغالبية العظمى من الأفراد الذين يمكن أن نطلق عليهم الطبقة المهيمنة، حيث نجد على سبيل المثال، في بعض الدول الإفريقية الفقيرة أنه لا سبيل، في هذا الظرف الخاص، لنمو طبقة مهيمنة خارج ما يمكن أن نسميه برجوازية الدولة (هيجوت Higgott ١٩٨٠)، وأكثر من ذلك، ربما يكون من الملائم في مثل هذه السياقات، أن نقلل من دور الدولة بوصفها القائد المحرك لرأس المال الوطني في مقاومتها لرأس المال الدولي، وذلك لصالح الرؤية التي تنظر إلى الدولة بوصفها "معبراً عن عدم التوازن العام" بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي.

يتعين علينا، بناء على ذلك، أن نكون على وعي بالتأثير المتغاير للظروف السوسيو اقتصادية والتاريخية على الدول الهامشية المختلفة وهذه النتيجة تصل بالحوار إلى مرحلة يصعب فيها أن نصل إلى أية تعميمات على الإطلاق، ولا إلى أي درجة من درجات اليقين، بصرف النظر عن الحاجة إلى فهم الطبقة المهيمنة من منظور شمولي (برغم اعترافنا بفئاتها المختلفة) وذلك في مقابل فهم الطبقة المهيمنة من منظور بنائي من حيث كونها جماعة وظيفية ذات طابع خاص، وهي الرؤية التي انطلق منها الإطار البنائي لمنظري التبعية خلال منتصف السبعينيات.

لكن الإلحاح على هذا المنحى الشمولي في فهم الطبقة المهيمنة لا يعني، مع ذلك، أننا نؤكد على طريقة واحدة لا اختلاف عليها في تحليل التكوين الطبقي لبلدان العالم الثالث. ذلك لأن تحليل طبيعة هذا التكوين، ودور دولة ما بعد الاستعمار بحاجة إلى استخدام مستويات بعينها من التحليل. فالحديث عن طبقة مهيمنة

تتفاعل مع مناخ دولي يحتاج إلى منظور في التحليل يختلف عن ذلك المنظور الذي يركز على تحليل طبيعة الطبقة المهيمنة المحلية داخل تكوين طبقي بعينه. ففي هذه الحالة الأخيرة تبدو الطبقة أقل هيمنة من تلك الحالة التي تبدو عليها داخل عملية التفاعل الدولي. وكما أوضح هايدن (١٩٨٠) ثمة دول من بلدان العالم الثالث ليس لديها القدرة على ذلك كما في حالة تونس على سبيل المثال. حيث عجزت الطبقة المهيمنة على إخضاع قطاعات "الفلاحين الطلقاء" تحت سيطرتها. إن الطبقات داخل بلدان العالم الثالث بشكل عام ذات طبيعة أكثر تعقيداً (وأكثر انقساماً) وأضعف وغير مكتملة (في عمليات التكوين) عن تلك الطبقات الموجودة داخل المجتمع الصناعي المتقدم، كما أن سلوكها مشروط بتفاعلها مع غيرها من الطبقات الموجودة داخل نظام اجتماعي معين في مرحلة تاريخية بعينها (روكسبرو ١٩٧٩: ٧٢، ٨٧-٨٨).

وينطبق ما قلناه عن الطبقة، على دور دولة ما بعد الاستعمار: فنحن بحاجة إلى فهم تنوع مراحل التطور ومدى الخيارات المتاحة، التي تسترتب على هذا التطور. إن دولة ما بعد الاستعمار ليست نتاجاً محدداً للأوضاع الاقتصادية، كما أنها ليست نتاجاً تلقائياً للأوضاع السياسية. فالبناء الاقتصادي قد يلعب دور العامل المحدد، لكنه لا يعوق الدولة، ولا حتى إدارة الدولة التي قد تستمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال النسبي في المجال السياسي والأيديولوجي. إن الخطر الواجب تجنبه من جانب أية محاولة يبذلها دارس التخلف هو صياغة نوع من الفرضيات ذات الطابع التعميمي حول طبيعة الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار، ويكمن الخطر في خلق نموذج أو نموذجين مجردين "للدولة بشكل عام"State-in-general. لكن هذا الخطر لم يتم تلافيه من جانب منظري التبعية، ويبدو أن من اللغو المنهجي أن نصيغ تعميمات حول دولة ما بعد الاستعمار في الوقت الذي تبدو البيانات والمعرفة، المرتبطة بالوظيفة التي تمارسها هذه الدولة

داخل حالات متـــنوعة، أقل بكثير من تلك البـــيانات والمعرفة المتوفرة حول دولـــة المجتمع الصناعي المتـــقدم.

ملاحظات ختامية

حاول هذا الفصل، عبر استخدامه لشكل من التحليـــل يشـــبه ذلـــك الشـــكل الـــذي استخدمناه في الفصول السابقة، أن يقدم مشهدا للجدل الراديكالي الذي تطور حـــــول ظاهرة التخلف خلال فترة السبعينيات بوصفه عملية لا يتم فهمها من منظور الرؤيـــة البوبرية لتطور العلم ولا بوصفها عملية من التـــفاعل الجدلي، بل يتم فهمـــــه مـــن منطلق سوسيولوجي بوصفه عملية من التجاوز أو التـــنامي. ومن المهم من ثـــم ألا ننظر إلى الإبداعات (التجديدات) الحديثة باعتبارها تـــقويضا شاملا لنظرية التبعيـــة -أو "للبنائية الراديكالية" أو لعلم اجتماع التخلف، لقـــــد افـــترض أن التبعيـــة تعـــد مجموعة خصائص تجاوز أطروحة "تـــنمية التخلف" لكن هذه الأطروحة شكلت فـــي بداية تطور هذه النظرية محور الاهتمام وكانت بمثابة التصور الفعال الـــذي يكمـــن وراء أي نقد لنظرية التحديث. ويمكن الاستدلال على تأثير هذه الأطروحـــة، علـــى عموم جيل الباحثين من واقع قائمة المراجع Bibliography الملحقة بنهايـــة هـــذا الكتاب، حيث ركز العديد من الكتب، بشكل أو بـــآخر، علـــى أطروحـــة تـــنمية التخلف. وليس من المستغرب أن نجد أن الانتـــقادات الأولى لهذه الأطروحـــة لـــم يكن لها تأثير مباشر يذكر على شيوعها، وربما تمثل الفترة الزمنية التـــي تـــفصل بـــين نـــشر عمل لكلاو و وارن، واحتلالهما وضعا جنينيا بالنسبة لأولئـــك الذيـــن كانت لديهم الرغبة في نقد نظرية التبعية، أقول ربما تمثل هذه الفترة مبررا لأهميـــة التحليل التاريخي.

إن الفترة الزمنية التي تـــفصل بـــين القبول العام لمجموعة ما من الأفكـــار والتطور اللاحق لعملية تـــقيـــيمها النقدي تعد خصيصة شائعة في تـــاريخ العلـــم. وعلى الرغم من أن العملية الثانية من هاتين العمليتين (الخاصة بتطور التـــقيـــيم

النقدي للأفكار) تعد، من الناحية الفكرية العملية الأكثر جدوى؛ فإنـــها تمثــل فيمــا يتصل بالتأكيد السوسيوسيكلوجي – العملية الأكثر إحباطاً. لكن إعادة التأكيد هذه لــم تكن هدفاً من أهداف هذه الفصل. وإذا كان بإمكاننا بناء على ذلك، أن نصـــل إلـــى نتيجة مؤداها أن وضع النظرية الراديكالية في أواخر السبعينيات لم يُــبشر بأنـــها ستصبح نظرية ذات تــفسير نظري خاص بها. وإذا كانت هذه النظريـــة أمدتـــنا بوسائل تساعدنا على التغلب على العديد من المشـــكلات المرتبطـــة بالاهتمامـــات الضيقة لنظرية السياسة العامة في التــنمية التي ناقــشناها في الفصل الثاني؛ فـــإن النظرية الراديكالية نفسها تحتوي على العديد من جوانب القصور. ولمـــا كنـــت لا أنوي خلال الفصل التالي، أن أقترح بأن حل المشكلات يمكن أن يتـــم بنـــاء علـــى التأليف النظري بين هاتين المدرستين الفكريتين؛ فإنني سأحاول أن أقترح أن هنـــاك مجموعة من القضايا لا يمكن أن نفهمها حق الفهم إلا عبر استخدام مفاهيم نابعة من كلتا هاتين المدرستين.

الفصل الرابع

البحث عن أرضية مشتركة: السياسة العامة والدولة في العالم الثالث

يمكن النظر للفصلين السابقين باعتبارهما محاولة لإعادة تـنظيم الجـدل النظري داخل دراسات التـنمية السياسية. ويُعزى تبرير مثل هذه المحاولـة إلـى التأثير المعتبر الذي حظي به هذا الجدل على كل من الممارسين وصانعي القـرارات سواء بشكل ايجابي أو سلبي. وقد حظيت هذه الأعمال بتأثير، كما أقر بذلـك عـدد كبـير من الباحثين (انظر على سبـيل المثـال باكينـهام ١٩٧٣، وأبـتر ١٩٨٠) خلال المرحلة الأولى من دراسات التـنمية. إذ تم التعويل عليها مثلما كان الوضـع عليه بالنسبة لعملية توزيع السلع المتوقعـة Delivering the Expected Goods خلال فترة التـفاؤل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ومـن الجلـي أن معظـم الأشخاص، سواء كانوا من علماء الاقتصاد أو السياسة أو ما شـاكل ذلـك، قـاموا بأداء مهامهم على محمل الجد. بـيد أن هؤلاء لم يشتركوا مباشـرة، كمـا اقـترح بعض الكتاب الساخرين (بوير Bauer ١٩٨١)، في عملية بنـاء الإمبراطوريـة أو التبجيل الذاتي، وإن كانت النتيجة الملموسة في عدد من الحالات تؤكد عكس ذلـك. ويتمثل أحد الأهداف التي يسعى إليها هذا الكتاب في التأكيد علـى العلاقـة بـين النظرية والسياسة. وعليه يكون من الملائم لهذا الفصل أن يطـرح ولـو بصـورة جزئية وجود أو غياب المضامين المختلفة للسياسة والذي أظـهره تحليـل الأطـر المعرفية النظرية في الفصلين الثاني والثالث.

إن الأمر الذي أضحى واضحاً وبشكل متـزايد خلال العقود الثلاثة الأولـى لنظرية التـنمية هو عدم إمكانية النظر إلى التـنمية أو التخلف باعتبارهما عمليـات ذات طبـيعة عالمية، وهو الاعتقاد الذي آمن به بالأساس منظرو التحديث والتبعية.

فالأشكال المتعددة والمعقدة للتراكم الرأسمالي والتطور السياسي – الاجتماعي في مختلف التكوينات الاجتماعية الطرفية أضحت اليوم واقعا حياتياً، كما أن محاولات بناء نظريات عالمية نظر إليها باعتبارها ضرباً من الالتزام الأيديولوجي بالأساس.

وبالقطع فإن المكون الأيديولوجي لمختلف الإبداعات النظرية يعد أمراً هاماً. فلا يخفى أن الهجوم الأيديولوجي لنظرية التبعية على نظرية التحديث هو الذي مكننا من فهم الأسس المعيارية التي تقوم عليها نظرية التحديث. وبالمثل فإن الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية أسهمت بدورها في فهم أسسها المعيارية وركائزها المنهاجية المشابهة لتلك الموجودة في نظرية التحديث. وطبقاً لهنرى بيرنشتاين Henry Bernstein فإن نظرية التبعية "تكرر فكرة دوران أنماط التحديث وتعبر عنها في شكل سلسلة من الثنائيات المفاهيمية: متقدم/ متخلف؛ الفلك/ التابع؛ المركز/ الهامش؛ نمو متمحور حول الذات/ نمو متجه كلياً إلى الخارج، سيطرة/ تبعية". (انظر بيرنشتاين ١٩٧٩ : ٩٤، وأيضاً تايلور ١٩٧٩: ٩٢-٩٨). وربما تكون المحصلة النهائية لنظرية التنمية هي التخلف في مواجهة التنمية إلا أنها تجسد نوعاً من الحتمية الخطية تماماً مثلما تفعل نظرية التحديث.

وكما أسلفنا القول في الفصل السابق فإن نجاح نظرية التبعية استمر لفترة وجيزة حينما فُتح الباب واسعاً أمام الهجوم المضاد سواء من جانب نظرية التحديث المعدلة أو الماركسية، حيث اتحد كل منهما للدفاع عن النفس. وباعتبارهما من الأنماط المثالية فقد دحضت كل من الماركسية ونظرية التحديث مفهوم التخلف. وفي البداية اتخذ هذا الموقف الدفاعي على المستوى النظري من خلال التشكيك في منطقية مقولة تنمية التخلف (انظر لاكلاو ١٩٧١) كما أنه أثير في وقت لاحق على المستوى الإمبريقي حينما ركز منظرو التحديث والماركسيون على ظاهرة الدول الآخذة في التصنيع حديثاً باعتبارها دليلاً قاطعاً على إمكانية التصنيع

الرأسمالي في العالم الثالث. لقد استغرق التحليل بعض الوقت - وهو الأمر الذي يعكس مزاج التشاؤم المصاحب لدراسات التنمية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وذلك لتقدير الأهمية السياسية والأيديولوجية التي تنطوي عليها معدلات النمو المرتفعة التي حققتها بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، وإلى حد ما الفلبين والبرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق أضحت تعديلات الأنساق الدولية World Systems Modifications التي أدخلت على نظرية التبعية (على سبيل المثال والرشتاين وسمير أمين) وتحليل التنمية المستقلة (كاردوسو Cardoso ١٩٧٣، وايفانز Evans ١٩٧٩) والانتقادات الماركسية الأكثر صرامة، وإحياء بعض جوانب نظريات الإمبريالية، أضحت جميعها بمثابة إبداعات نظرية على جانب كبير من الأهمية.

ولا شك أن هذه القيمة تتجاوز مجرد نقد نظرية التبعية بحسبانه جزءاً من الحوار الراديكالي. إنها مثلت كذلك تياراً تصحيحياً أفضى إلى أنماط من التحليل أكثر صرامة وهو ما أسلفنا عنه القول في الفصل الثاني.

ولم يستطع أحد غير ديفيد أبتر أن يوضح تلك القضية حيث يقول: "إن الصياغة النظرية للماركسية، ولا سيما ديناميات الاستقطاب والعملية الجدلية والتكوين الطبقي والصراع، كانت أكثر أهمية مما ظهرت عليه في التيار الرئيسي للتحليل السياسي... وباعتقادي فإن نظرية الاختيار العام Public Choice Theory تعد محورية وهامة لفهم السياسة الديمقراطية. بيد أنها تهمل أشياء كثيرة ولا سيما النتائج السلبية لعملية التنمية وهو ما مثل محور تحليل النظرية الماركسية والماركسية الجديدة" (أبتر ١٩٨٠: ٢٧٠-٢٧٢).

إن صفوة القول لدى أبتر والتي يستحق عليها التقدير هي أن كافة المدارس الفكرية المتنافسة سواء كانت ليبرالية أو ماركسية جديدة لا تقوى

وحدها على تحقيق العدالة لعملية التـنمية المعقدة. وعليه فإن أي برنامج بحثـي لا يستطيع الزعم بأنه عام وشامل. إن نظرية التحديث لم تمت بعـد. كمـا أن تعـدد الآراء داخل المدرسة الراديكالية يعتبر ظاهرة صحية على الرغم من فشـلها فـي الحصول على دعم مؤسسي كبـير مقارنة بذلك الدعم الذي حصلت عليـه نظريـة التحديث في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات.

ومن المثير للدهشة حقاً أن تعاني هذه المدرسة من نقص واضح في الدعـم على الرغم من القبول الضمني لكثير من مقولاتها المحورية لـدى المحلليـن ذوي النزعة غير الماركسية. على أن الفشل في الحصول على الدعم ربما يعـزى إلـى الطبـيعة التـشاؤمية للكثير من الحلول التي تطرحها ولا سيما تأكيدها على عـدم جدوى جهود الإصلاح إذا تمت في ظل عدم توافـر أي إمكانيـات لتغـير ثـوري حقيقي. إن ضعف الحلول الراديكالية الموصوفـة علـى النقيـض مـن مقدرتـها التـشخيصية العالية قد فتح المجال واسعاً أمام إجراء تعديلات واقعية على السياسـة العامة داخل نظرية التحديث.

يعني ذلك أن النظرية الراديكالية أضحت بمثابة نوع من التحـالف العقيـم والذي يمثل "المعارضة الرسمية"، في برلمان تهمين عليه وزارة تقود عملية تجديـد وإصلاح السياسـة العامـة للتـنمية. وطبقـاً لديفيـد جولـد سـورثي David Goldsworthy في إشارته للمدرسة الراديكالية فإن: "نمط الأدبـيات الـذي نحـن بصدده ينطوي على نوع من الإنكار الذاتي حينما يتعلق الأمـر بقضايـا تـقديم "الوصفة" العلاجية. وعليه ينبغي علينا أن نتوقع أن القوة الأساسية لنظرية التبعيـة وغيرها من التحليلات الراديكالية تكمن في عمليـة التـشخيص". (جولدسـورثي David Goldsworthy، د. ت، ٢١).

إن التأكيدات المتكلفة حول ضرورة التغيـير الثوري واجتـثاث النظـام القائم ليست "وصفات" سياسية يكون بمقدورها اجتذاب اهتمـام جماعـات النخـب

الحاكمة في العالم الثالث. وربما تكون هذه الجماعات الحاكمة مصممة على إعـــادة هيكلة النظام العالمي القائم بشكل يؤدي إلى تعزيز قوتهم، بـــسيد أنــه مــن غــير المنطقي أن تــتوقع من هؤلاء تأيــيد إعادة هيكلية النظام المحلي بشكل يدفع بـــهم، كما أكد على ذلك أميلكار كابرال Amilcar Cabral إلى الانتحار الطبقي. (كــابرال Cabral ١٩٦٩: ٥٩). ولا شك أن هذا الموقف يمثل معضلة حقيقيـــة لأي بــاحث يكتب عن العالم الثالث.

وعلى الرغم من التحليل الوظيفي المعقد لمواطن الخطأ في العالم الثـــالث، فإن النظرية الراديكالية عادة ما تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة لإقترابات صنع السياســـة والتي بسبب محدودية التساؤلات التي تطرحها تعد أكثر جاذبـــية للنخب الحاكمـــة. أو للجماعات المحتمل وصولها إلى الحكم في الغالبـــية العظمى من بلـــدان العــالم الثالث. فالنخب الحاكمة، وكما أسلفنا القول في الفصـــل الثـــاني، تســتريح بدرجــة معقولة للطبــيعة الإصلاحية التدريجية التي ينطوي عليها تحليل السياسة العامة.

هل نحن إذن أمام طريق مسدودة يفصل بــين هذين الاقترابـــين، حيــث يهتم أحدهما بإعادة الهيكلة بشكل جوهري في حين يهتم الآخر بتحســـين الأنظمــة القائمة؟(١٧) ربما تكون الإجابة هي "نعم".

ومع ذلك ليس من المفيد القبول بمثل هذا المأزق والعمل في إســـار القيـــود التي يفرضها كل برنامج بحثي على حدة. فالكتاب الذي يتضمن، ويحاول أن يُبنـــى على مناقــشة مثل هذين الاقترابــين المختلفين يجلب على نفسه خطر الهجوم مـــن الأعضاء الحانقين في كلتا المدرستين. بــيد أنه ينبغي علينا، على الأقل من الناحيــة النظرية، القبول بإمكانية تــنظيم التحليل حول مجموعة مشـــتركة مــن المفــاهيم. وسوف نكرس بقية هذا الفصل للقيام بمثل هذا العمل.

إن نقطة الانطلاق تــتمثل في إمكانيـــة رؤيـــة عمليـــة منظمـــة تـــشمل افتراضاتـــنا المبكرة ذات الطابع الكلي والمتعلقـــة بـــالمراحل الأولـــى لدراســات

التنمية ولذلك التوجه ذي الطابع الجزئي الأكثر تحديداً. ولاشك أن هذا الاتجاه يعد غاية في الوضوح في كلتا المدرستين. ففي حين كانت نظرية التحديث في صياغتها الأولى ذات طبيعة اجتماعية عامة فإن اقترابات السياسة العامة الأكثر حداثة تعد ذات توجه اقتصادي جزئي. وإذا كانت الصياغة المبكرة للنظرية الراديكالية هي بشكل مطلق ذات طابع اجتماعي عام - ومن الملاحظ أن الثنائيات الكبرى لنظرية التبعية لا تختلف كثيراً عن تلك الخاصة بنظرية التحديث - فإن الصياغة الأكثر حداثة للنظرية الراديكالية ولا سيما التحليلات الخاصة بدور الدولة وطبيعة التكوين الطبقي والسلوك الطبقي هي أكثر تحديداً من الناحية التاريخية والجغرافية. ومع بداية الثمانينات لم تعد النظرية الكبرى تشكل مطمحاً لأي من هاتين المدرستين الفكريتين. ولا شك أن تحليل الطريقة التي يتم من خلالها تمفصل أنماط مختلفة للإنتاج في تكوين اجتماعي طرفي معين قد سيطرت على ألباب المنظرين الراديكاليين بشكل يماثل تأثير اقترابات السياسة العامة في نظرية التحديث.وفي هذا السياق يمكن لأي من المدرستين تقديم شيء ما. فالتركيز على الخصوصية التاريخية والجغرافية قد دفع بهاتين المدرستين خلال السنوات القليلة الماضية إلى بذل مزيد من الاهتمام بدور الدولة في العالم الثالث وذلك مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات العشرين الماضية.

وقد أسهم ذلك، وربما لأول مرة، في تقديم أرضية مشتركة للمقارنة وكذا إطار نظري يجمع بين جوانب معينة في الاقترابين. وبهذا المعنى فإن الفصلين الثاني والثالث لم يركزا على مقارنة الجوانب المتشابهة وإنما أعطيا أهمية كبيرة للاهتمامات المختلفة في المدرستين. ومع ذلك لم تكن هذه هي القضية مع بداية أعوام الثمانينات.

حالة العلم أو علم الدولة:

وأياً كان الأمر فإن عدم الاتفاق بين المحللين من أي اتجاه فكري والراغبين في التعرف على طبيعة ووظيفة الدولة في العالم الثالث يبدو محدوداً في حالة سعيهم لفهم أسس عملية صنع السياسة.

وثمة تأكيد واضح على دور الدولة حتى في إطار التيار الرئيسي لعلم السياسة. ونظراً لأن الوضع لم يكن على هذه الحالة خلال معظم سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن الحاجة تبدو ملحة لمزيد من الإيضاح.

لقد أظهر الفصل الثاني بشكل ضمني، وإن لم يكن بشكل علني، أن حقل التنمية السياسية في إطار علم السياسة لم يهتم بدور الدولة ولا بهياكلها المؤسسية في حد ذاتها، وبالأحرى فقد انحصر جل اهتمام هذا الحقل في التفسيرات السيكو-سوسيولوجية Psycho-Socioligical للسلوك السياسي في العالم الثالث كما أنه تعامل مع الدولة بالمفهوم التعددي العام باعتبارها حكماً محايداً. على أن هذا الاعتبار الذي حظيت به الدولة كان كفيلاً بإظهار مكامن الضعف في مؤسساتها العديدة. وانطلاقاً من هذه الزاوية، ومنذ أيام ازدهار نظرية التحديث، لاحظنا تحولاً صوب التركيز على النظام والاستقرار السياسي، الأمر الذي يفضي إلى دعم الدولة. وبناء عليه يمكن ملاحظة تزايد دور الدولة في العالم الثالث خلال مرحلة ما بعد الاستعمار. بيد أن المشكلة الكبرى تمثلت في تباطؤ علماء السياسة في الاعتراف بهذا الدور ليس فقط في العالم الثالث ولكن أيضاً في المجتمعات الصناعية المتقدمة. وكما أشار إلى ذلك بحق الفريد ستيفن Alfred Stephan: "إنه في الوقت الذي تنامى فيه دور الدولة وتم الاعتراف به في ميادين عدة نجد أن علم السياسة يمثل أحد المناطق القليلة التي شهدت أفول الدولة" (ستيفن ١٩٧٨: ٣) وكما أوضحنا في الفصل الثالث فقد كان هناك تركيز واضح على دور الدولة وذلك على حساب فهم المتغيرات الأخرى للعملية السياسية.

وقد كان هذا هو الوضع خلال فترة إيناع نظرية التبعيـــة فـي صياغتـها الأولية على الرغم من أن رد الفعل هذا المبالغ فيه، وكما ذكرنا في الفصل الثـالث ،أفضى إلى سلسلة من الجهود المنضبطة للتحليل التصحيحي.

إنه بغض النظر عن الأسس المعيارية المختلفة ولغة الخطاب المتباينة فـإن كلا من الماركسيـين وغير الماركسيـين يعبرون اليوم عن آراء متـشابهة إزاء سلوك الدولة الاقتصادية والسياسية. ولاشك أن الاختلافات بـين المدرسـتين هـي ذات طبـيعة معيارية ومعرفية بالأساس. إذ يرى محللو السياسة العامة للدولة علـى أنها العمود الفقري الذي يسهم في المحافظة على النظام وتطوره أمـا الماركسـيون فإنهم يرونها بمثابة جهاز للقمع والسيطرة على الفائض.

وإذا كانت الدولة أكثر تدخلاً في النظرية الليـبرالية بشكل يفوق مـا كنـا عادة نؤكد عليه، مثلما أشار إلى ذلك ستيـبان Stepan في دراسة حديثة له، فـإن الأمر ربما يتجاوز ذلك في البلدان النامية. ولعل البرازيل، كما يؤكـد علـى ذلـك ستيبان، تعطي المثال الواضح – إذ كان يعتقد على نطاق واسع أنها بمثابة نمـوذج مصغر للتنمية الاقتصادية الرأسمالية ذات الطابع الليبرالي. وتظهر في نفس الوقـت درجة كبيرة من تدخل الدولة في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (ستيبان ١٩٧٨: ٩).

ويمكن القول بأن المفهوم الليـبرالي الأساسي الخـاص بسـمة التـنظيم الذاتي للدولة والذي سيطر على علم سياسة التـنمية في صياغته المبكرة لا يمـارس نفس التأثير على اقترابات السياسة العامة الحديثة في دراسة النشاط السياسي داخـل البلدان النامية. إن بحث نظرية التحديث عـن المؤثـرات السـيكو-سوسـيولوجية والنشاط السياسي التعددي قد صرف اهتمامنا عن التعرف على العوامـل السياسـية المهمة كتلك الخاصة بإمكانية استقلال جهاز الدولـة. وإذا رجعنـا بـالذاكرة إلـى الوراء، وليكن على سبـيل المثال فترة قيام ألموند وباول بإرسـاء تقـاليد البنائيـة

الوظيفية في الطبعة الأولى من كتابهما عن السياسة المقارنة (عام ١٩٦٦) فإن جل اهتمامهما انصب بالأساس على وظائف المدخلات (مثل التعبير عن المصالح وتجميعها والاتصال... الخ) وذلك مقارنة بوظائف المخرجات مثل تلك الخاصة بالقدرات التنظيمية والقمعية للدولة. وإحقاقاً للحق فإن ألموند نفسه كان قادراً ومنذ البداية على الاعتراف بقصور هذا المنظور الذي قدمه (ألموند ١٩٦٦ : ٥٥). بيد أن هذا الإهمال للمخرجات لحساب المدخلات قد أضحى سمة عامة لجل الأدبيات التي سارت في فلك لجنة السياسة العامة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (مونتجمري Montgomery ١٩٦٩).

على أن هذه التوجهات جوبهت بهجوم من قبل التحليل الراديكالي وإن كان تأثيره محدوداً خلال أعوام السبعينات. ويمكن القول أن هذا الانتقاد الراديكالي يشكل، مع ذلك، أساساً راسخاً لنمط عام من التحليل المسيطر طيلة عقد الثمانينات.

إن الأمر الذي لا مفر منه، وكما يعكسه هذا الكتاب، هو أن التحليل يستخدم دائماً نفس مصطلحات هاتين المدرستين. ففي حين تركز إحدى هاتين المدرستين على الجماعات الحاكمة، (النخب) التي تسيطر على عمليات صنع القرار في الدولة فإن الأخرى تركز على أن هذه الجماعات (الطبقات) تسيطر على مؤسسات الدولة استناداً إلى نمط الإنتاج المهيمن في ظل تكوين اجتماعي معين. ومع ذلك فإن ثمة قضيتين توفران لغة مشتركة وتظهران إمكانية تحقيق مزيد من الفهم. وتتعلق القضية الأولى بنطاق البحث حول الاستقلال النسبي للدولة والذي مثل بشكل أو بآخر مضمون الحوار الماركسي الذاتي. أما القضية الثانية فإنها تشمل التحليل الوثيق للخصائص الكوربوراتية العضوية Organic Corporatist للدولة عوضاً عن تلك الخصائص التقليدية سواء في التحليل الماركسي أو الليبرالي.

واستناداً إلى القضية الأولى فإننا في وضعية اليوم تمكننا من تحديد طبيعة نشاط الدولة، إذ أنه ليس ذا طبيعة حتمية من الناحية الاقتصادية ولا

تطوعية من الناحية السياسية. وفي معالجته القيمة للتحليل الماركسي الخاص باستقلال الدولة يطرح إيريك نوردلنجر Eric Nordlinger (١٩٨١) تفسيراً قاطعاً للإمكانيات الواقعية التي تحقق الاستقلال النسبي في الدولة الصناعية الديمقراطية. وعلى الرغم من تركيزه على المجتمع الصناعي فإن نوردلنجر يطوح تحليلاً موازياً للدولة في العالم الثالث. إنه يرى أن النظرية الديمقراطية وفقه دراسات السياسة العامة المرتكزة عليها هي بالأساس ذات توجه مجتمعي. وليس بخاف أن التحليل التقليدي لعلاقات الدولة بالمجتمع، سواء ذلك الذي أطلق عليه نوردلنجر التعددية والتعددية الجديدة والكوربوراتية الاجتماعية أو حتى التحليل الماركسي، يركز على رجحان جملة من العوامل المجتمعية التي تقوض استقلال الدولة. ويعد التحليل الماركسي، من وجهة نظره ملغزاً حيث يرى بأن الدولة مجرد أداة في يد البرجوازية (أي أنها مقيدة اجتماعياً وبنيوياً) ومن المفترض والحالة هذه أن تتمتع بالاستقلال النسبي. بيد أنه مع تعدد المقتربات الغربية التي طُرحت لفهم الدولة الديمقراطية فإن الماركسية (ولا سيما مع مناظرات بولانتزاس وميليباند)، مثلت المقترب الوحيد الذي اعترف بوجود نمط يعتد به لاستقلال الدولة. وعليه فإن الفضل ونحن إزاء عملية تأريخ كهذه لابد وأن يُعزى إلى التحليل الماركسي الذي ترك تأثيراً واضحاً طيلة عقد السبعينيات.

ويقدم نوردلنجر تحليلاً رائعاً حول توجه معظم المقتربات المجتمعية نحو التقليل من إمكانية استقلال الدولة الديمقراطية في عملية صنع السياسة، وهو الأمر الذي أفضى إلى قيام مقترب السياسة العامة طيلة عقد السبعينيات بتطوير مفهوم غير ملائم للدولة، وإن كان لم يهمل أهميتها بشكل مطلق. ويمكن القول بأن تحليل نوردلنجر يحمل دلالتين هامتين بالنسبة لمناقشة الدولة في الأقطار النامية. وتتمثل الدلالة الأولى، كما أسلفنا القول في الفصل الثاني، في أن اقتراب السياسة العامة الذي طرح لدراسة السياسة في البلدان النامية يُعزى بشكل أساسي إلى الأدبيات

ذات التوجه السياسي والتي هيمنت على التيار الرئيسي في علم السياسة خلال عقد السبعينيات. يعني ذلك أنه يرتبط فكرياً باقتراب المحدد المجتمعي Societal Constraint لدور الدولة والذي يتضمن في جوهره، وأكرر ذلك مرة أخرى، تركيزاً على الضعف النسبي للدولة. ولاشك أن هذه التوجهات بدورها تمثل بعداً محورياً لأدبيات السياسة العامة الحديثة في الدول النامية. وقد أفضى الاعتماد المطلق على الدراسة الأخيرة (التي قدمها بايندر وآخرون في سلسلة لجنة السياسة المقارنة (بايندر وآخرون ١٩٧١) وكذلك دراسة هانتنجتون (١٩٦٨) إلى التأكيد على الهشاشة المؤسسية Institutional Fragility وعدم المقدرة السياسية Policy Incapability في بلدان العالم الثالث.

أما الدلالة الثانية التي نستخلصها من دراسة نوردلنجر فيمكن أن نطلق عليها "الارتداد المعياري Normative Reversal". ففي النظرية الديمقراطية الحديثة يلقى اقتراب المحدد المجتمعي لنشاط الدولة تأييداً واسعاً. ويقيناً فقد نُظر إلى هذا الاقتراب بحسبانه حجر الزاوية في الفكر الديمقراطي الحديث. وعلى صعيد آخر فإن تحليل السياسة العامة في ميدان التنمية يجد سنده وركيزته في رفض الموقف المعياري. فقد انصب التركيز أساساً على ضرورة خلق مؤسسات مركزية للدولة تكون قادرة على تحقيق السيطرة والمحافظة على النظام وإدارة عملية صنع السياسة. ونظراً لتجاهل مفهوم المساءلة الديمقراطية وعدم الترحيب بالقيود المجتمعية على أنشطة الدولة في البلدان النامية فقد أفضى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

إن هذا الارتداد المعياري في تطبيق الفكر الديمقراطي على العالم الثالث يمكن العثور عليه كذلك في كثير من الأدبيات المتعلقة بدور الدولة الصناعية الحديثة. وتعد معارضة هانتنجتون لما يعتقد بأنه إفراط في المحددات المجتمعية

والمطالب المتـزايدة للدولة الصناعية الحديثة (وهي الولايات المتحدة) على جـانب كبـير من الأهمية من وجهة نظر عملية التأريخ التي نحن بصددها.

ففي دراسته عام (١٩٧٥) عن اللجنـة الثلاثـيTrilateralCommisson ، عـاد هانتـنجتون مرة أخرى إلى القول بوجود حاجة إلى النظام ومزيد من السيطرة مـن قبل الدولة. على أن الأهمية التي نؤكد عليها هنا تـتمثل في أن الاهتمام المتـزايد بدور الدولة الاقتصادي والسياسي في المجتمع ليست مجرد ظاهرة في دراسة العـالم الثالث. فقد اعترف كثير من الدارسين كذلك علـى مختلفـا اقتناعاتـهم الفكريـة، بالمشكلات التي تواجه الدولة الصناعية الحديثة. وعلى سبـيل المثال فإن أصحـاب النزعة المحافظة يتساءلون عن إمكانية إفلاس الحكومـات وكيفيـة تعاملـهن مـع مشكلات الضغوط المتـزايدة المفروضة عليهن (انظر روز وبـيترز Rose and Peters ١٩٧٧ وبريتان Brittain ١٩٧٥).

أما الماركسيون ومن على شاكلتهم من الراديكاليـين ، فقد انصب تحليلـهم على مشكلات الشـرعية (هابـيرماس Habermas ١٩٧٦)، والقضايـا الماليـة (أوكونور O'Connor ١٩٧٣) أو التـناقضات بـين وظائف الشرعية والتراكم في الدولة الصناعية الحديثة (وولف Wolfe ١٩٧٧). ويمكـن الإشـارة كذلـك إلـى مناقشات هؤلاء الدارسين من شتى المشارب الذين بحثـوا فـي إمكانيـات تطـور الكوربوراتية في الدولة الحديثـة (انظـر شـميتر Schmitter ١٩٧٤، و وينكلـر Winkler ١٩٧٦، وبانيتـش Panitch ١٩٧٧ و١٩٨٠، وكاوسـون Cawson ١٩٧٨).

على أن قيمة مثل هذه التحليلات الخاصة بالدولة الصناعية ليست مباشـرة في هذا السياق، كما أنها من جهة أخرى ليست ذات أهمية ثانوية، حيث إنها تركـت تأثيراً لا يمكن إنكاره على دراسة الدولة في العالم الثالث، كما هو الحال في دراسـة ميليـباند وبولانتـزاس. وقد اقترحت دراسات عدة لاحقة أهمية استخدام المنظـور

الكوربوراتي في دراسة الدولة في العالم الثالث (انظر ستيـــــبان Stepan ١٩٧٨، وإيفانز Evans ١٩٧٩، وهيجوت Higgott ١٩٨٣، وهيجوت وروبسون Higgott and Robinson ١٩٨٣). وتعد هذه هي القضية الثانية التي تستحق مـــن وجهـــة نظري مزيداً من التحليل استـــناداً إلى مناقشة ضرورة الاعتراف بإمكانية تحقيـــق استقلال الدولة.

وفي أحدث محاولة لتطبـــيق هذا المنظور على الدولة في بـــيرو انطلـــق آل ستيـــبان Al Stepan من هذا المنظور الكوربوراتي على الرغم من توصيفـــه لـــه بأنه "منظور الدولة العضوية Organic Statism" وطبقاً لتحليل ستيـــبان فإن الدولة تـــتصف بالقوة والقدرة على التدخل وتـــــظهر درجـــة مـــن الاســـتقلال النســـبي (ستيـــبان ١٩٧٨: ٢٦-٤٠).

وتـــتمثل خصائص هذا المنظور، كما يوضحها ستيـــبان، في وجود درجـــة عالية من الاهتمام بالاستقرار السياسي مصحوبة في بعض الأحيان باتجاهات ملغـــزة للتدخل الراديكالي بغرض إحداث تغير هيكلي يحقق ما يعتقد بأنه الصـــــالح العـــام. وليس بخافٍ أن بنية معظم بلدان العالم الثالث تجعلها أكثر اقتراباً من هذا النمـــوذج العضوي/ الدولاتي (نسبة إلى الدولة) بشكل يتجاوز كلا من المنظور الليـــــبرالي/ التعددي والمفهوم الماركسي للدولة.

وربما يعزى ذلك إلى سببـــين: يتمثل أولهما في أن غالبـــــية دول العـــالم الثالث تـــفتقر إلى الإمكانيات المادية اللازمة لتـــشغيل النظام التعددي، كمـــــا هـــو الحال في التطبـــيق الكلاسيكي له في أمريكا الشمالية. وتـــفتقد هذه الـــدول كذلـــك وجود طبقة مهيمنة حقيقية كتلك التي يؤكد عليها التحليل الماركســـــي. ولاشـــك أن غياب مجموعات قوية قادرة على فرض قيود مجتمعية على الدولة، وهي القضيـــــة المحورية في التحليل الديموقراطي الذي طوره نوردلنجر، وذلك في نفـــس الوقـــت الذي لا توجد فيه طبقة مهيمنة مقارنة بالبرجوازية في التحليـــل الماركســـي حيـــث

تصبح الدولة مجرد أداة في يد هذه الطبقة، فإن ذلك كله يدفع يقيناً إلى تمتع الدولة بدرجة من الاستقلال. وتكمن النتيجة المنطقية والحالة هذه في ظهور نمط من الكوربوراتية العضوية يتسم بعدد من الخصائص التي يسهل التعرف عليها في غالبية بلدان العالم الثالث. وعلى سبيل المثال فإن ستيبان يشير إلى رغبة الحكومات في تأسيس قواعد وبنية أساسية من أجل اقتصاد السوق (١٩٧٨: ٤١) على أن درجة السيطرة على أمور الحكم والاقتصاد قد تتخطى وتتجاوز النموذج الأمثل. وربما يشمل هذا النموذج تنوعاً واضحاً يتراوح ما بين وجود نظام اقتصاد السوق بالمفهوم الليبرالي التقليدي من جهة ونظام الاقتصاد مركزي التخطيط الذي يسعى لتحقيق الاشتراكية في أي من معانيها من جهة أخرى.

على أن ستيبان يرى بأن هذه ليست نماذج حقيقية وإنما هي مجرد تصورات تجريدية يمكن من خلالها تصنيف الدول بشكل تقريبي.

ويتسم النموذج الكوربوراتي بمقدرته على تغطية كثير من البلدان المتمايزة ابتداءً من دول جنوب شرق آسيا السائرة في طريق التصنيع حديثاً وانتهاءً بالدول الإفريقية مثل كينيا وساحل العاج. ويأخذ الانحراف عن النموذج، كما يؤكد ستيبان ، أحد طريقين أو كليهما كما هو الحال في كثير من الحالات. أولهما على المستوى الاقتصادي حيث يوجد اتجاه نحو مزيد من السيطرة. والثاني على المستوى السياسي حيث يوجد اتجاه نحو مستوى متدنٍ من السيطرة. يفضي ذلك إلى تأسيس نمط من الكوربوراتية التسلطية التي تتخذ إجراءات صارمة ضد الغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث في نفس الوقت الذي توفر فيه درجة معقولة من الحرية لطبقة رجال الأعمال والمقاولين في الدولة – ولاشك أن هذه السمات تظهر بشكل جلي في تلك الدول التي يمكن تصنيفها من الناحية

تصبح الدولة مجرد أداة في يد هذه الطبقة، فإن ذلك كله يدفع يقيناً إلى تمتع الدولـــة بدرجة من الاستقلال. وتكمن النتيجة المنطقية والحالة هذه في ظـــهور نمـــط مـــن الكوربوراتية العضوية يتسم بعدد من الخصائص التي يسهل التعـــرف عليـــها فـــي غالبـــية بلدان العالم الثالث. وعلى سبـــيل المثال فإن ستيـــبان يشير إلـــى رغبـــة الحكومات في تأسيس قواعد وبنية أساسية من أجل اقـــتصاد الســـوق (١٩٧٨: ٤١) على أن درجة السيطرة على أمور الحكم والاقـــتصاد قـــد تـــــتخطى وتـــــتجاوز النموذج الأمثل. وربما يشمل هذا النموذج تـــنوعاً واضحاً يتراوح ما بـــين وجـــود نظام اقـــتصاد السوق بالمفهوم الليـــبرالي التقليدي من جهـــة ونظـــام الاقـــــتصاد مركزي التخطيط الذي يسعى لتحقيق الاشتراكية في أي مـــن معانيـــها مـــن جهـــة أخرى.

على أن ستيـــبان يرى بأن هذه ليست نماذج حقيقيـــة وإنمـــا هـــي مجـــرد تصورات تجريدية يمكن من خلالها تصنيف الدول بشكل تقريبي.

ويتسم النموذج الكوربوراتي بمقدرته على تغطية كثير من البلدان المتمـــايزة ابتداءً من دول جنوب شرق آسيا السائرة في طريق التصنيع حديثاً وانتهاءً بـــــالدول الإفريقية مثل كينيا وساحل العاج. ويأخذ الانحراف عـــــن النمـــوذج، كمـــا يؤكـــد ستيـــبان ، أحد طريقين أو كليهما كما هو الحال في كثير من الحالات. أولهما على المستوى الاقـــتصادي حيث يوجد اتجاه نحو مزيد من الســـيطرة. والثـــاني علـــى المستوى السياسي حيث يوجد اتجاه نحو مستوى متدنٍ من السيطرة. يفضـــي ذلـــك إلى تأسيس نمط من الكوربوراتية التسلطية التي تـــتخذ إجـــراءات صارمـــة ضـــد الغالبـــية العظمى من شعوب العالم الثالث في نفس الوقت الذي توفر فيـــه درجـــة معقولة من الحرية لطبقة رجال الأعمال والمقاولين في الدولة – ولاشـــك أن هـــذه السمات تظهر بشكل جلي في تلك الـــدول التـــي يمكـــن تصنيفـــها مـــن الناحيـــة

بالبيروقراطية وعملية صنع السياسة في العالم الثالث تميل إلى تجاهل العلاقة بين الدولة وطبيعة القوة الطبقية. وعلى العكس من ذلك فقد اتجهت معظم تحليلات الدولة والتكوين الطبقي لتأخذ طابعاً اجتماعياً بدرجة كبيرة ولم تبذل أي جهد في دراسة حالات بعينها لعمليات صنع وتنفيذ السياسات. ويمكن التأكيد، بشيء من المبالغة، على أن المراقب لعملية صنع السياسة في العالم الثالث لا يستطيع أثناء دراسته للعمليات والمؤسسات أن يغض الطرف عن الأدبيات المتعلقة بالطبقة والسلوك الطبقي في العالم الثالث. وبالمثل يتعين على الكتاب الراديكاليين بذل مزيد من الاهتمام بالعمليات الحكومية الواقعية بدرجة توازي اهتمامهم بالخلفية الاجتماعية لهذه العمليات. وفي هذا السياق يتضح أن المدرستين الفكريتين اللتين تمت مراجعتهما في هذا الكتاب تتمم كل منهما الأخرى. فثمة ضرورة ملحة لكل من التحليل الاجتماعي وتحليل السياسة العامة. ولعل ذلك يصدق بشكل خاص مع الاعتراف بالحكمة التقليدية لتحليل السياسة، وهي عادة ما يتم توقعها بشكل بدهي، وتشير إلى أن المعوقات تتجاوز سبل المساعدة على تنفيذ السياسة في العالم الثالث (انظر Interalia وبيترز Peters ١٩٧٩، ومكنرى McHenry ١٩٧٩، وجريندل Grindle ١٩٨٠ و ١٩٨١، وكيلك Killick ١٩٨٠).

وتمثل معوقات تنفيذ السياسة في كثير من الحالات الوجه الآخر من العملية والذي يشير إلى درجة معينة من استقلال الدولة في عملية صنع السياسة. وربما يعد التوصل إلى منظور ملائم بدرجة كافية تغطي كافة الحالات التي نواجهها في العالم الثالث إحدى المشكلات الرئيسية التي تعترض عملية الفهم الصحيح. ومع ذلك فإن التنفيذ الناجح للسياسة عموماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسس المختلفة للمعرفة الاجتماعية. ولا ينطبق ذلك فحسب على مستوى التطبيق الحرفي للنظرية الغربية في كثير من المواقف داخل العالم الثالث، ولكنه يشمل أيضاً الحالات التي يتم فيها تعديل النظرية الغربية لتأخذ بعين الاعتبار خصوصية

العالم الثالث، وطبقاً لجوران هايدن Goran Hyden فإن الفلاحين في العالم الثالث لا يمكنهم أن يكونوا في مقدمة طريق المجتمع الحديث نظراً لكون التنمية تتم على حسابهم: يعني ذلك أنه من المنطقي قيام هؤلاء الفلاحين بمقاومة سياسات الدولة (هايدن ١٩٨٠: ١٦). ولاشك أن تلك معضلة كبرى تواجه صانعي السياسة في بلدان العالم الثالث. فالافتراضات العقلانية، سواء كانت من جانب صانعي السياسة المتزمتين أو القادة السياسيين الماركسيين، هي بمثابة نظم بيروقراطية مجردة لصنع القاعدة ويمكن أن تجابه في كثير من الحالات مشاعر متباينة قد تصل إلى حد العداء السافر. ومن المحتمل أن تسود مثل هذه المشاعر بغض النظر عما إذا كانت هذه السياسات ترمي إلى تحقيق المساعدة أو التأثير أو السيطرة أو حتى القمع للأهداف المحتملة بالضرورة وفي سعيهم لتحقيق السيطرة على مجتمعاتهم فإن حكام العالم الثالث ليسوا على ثقة بأي من التوجهات التسلطية أو النفعية. وعادة ما يتجاهل كل من المنظور الماركسي ومنظور السياسة العامة إمكانية استبعاد أو "خروج" عناصر معينة من سكان العالم الثالث من العملية السياسية إذا استخدمنا عبارة ألبرت هيرشمان Albert Hirschman (١٩٧٠) (وانظر أيضاً لامب Lamb ١٩٧٥).

وربما تمثل دراسة جوران هايدن الرائعة، أفضل دراسة حديثة عن السيطرة المثيرة للجدل، والتي تمارسها الجماعات الحاكمة على سكان العالم الثالث. فقد ناقش هايدن القوة النسبية لعناصر معينة من فلاحي تنزانيا، وذلك في مواجهة الحكومة المركزية. ويُظهر هايدن كيف أن الدولة في كثير من الحالات تفتقد إمكانية السيطرة الواقعية على مجتمع الفلاحين والذي يتحصن بما أطلق عليه هايدن اسم "اقتصاد العاطفة Economy of Affection" والعناصر الكامنة في أبنية الثقافة ما قبل الحديثة. وعليه فإنه لا يمكن التسليم، كما أشار إلى ذلك بحق هايدن، بأن "من يسيطر على الدولة هو نفسه من يسيطر على المجتمع"

(١٩٨٠: ٢٩). ولربما تكون الدولة قوية بدرجة تكفي لحماية مصالح هؤلاء الذين يتولون زمام أمرها، بيد أنها عادة ما تفتقد القوة الكافية لبسط سيطرتها على كافة أفراد المجتمع بالسرعة المناسبة.

على أنه إذا كان تحليل هايدن يمثل إضافة مفيدة تساعد على الفهم وربما يكون ملائماً لكثير من مناطق إفريقيا المعاصرة، فإنه ليس بالضرورة ملائماً لكافة مناطق العالم الثالث، حيث لم يعد الفلاحون هناك يتمتعون بالحماية الكافية ضد تدخل الدولة الحديثة. واستناداً إلى قراءة تاريخ المناطق الأخرى من العالم يصبح من غير المنطقي القول بأن ما أطلق عليه هايدن في السياق التنزاني "قوة الفلاحين"، يتم تقويضها عبر الزمن. وتكمن قيمة دراسة هايدن الحقيقية فيما تضفيه من رؤية على ما نؤكده عموماً من تزايد لقوة الدولة في العالم الثالث. ويشير هايدن، ولو من طرف خفي، إلى مشكلة عامة لدى كل من صانعي السياسة الماركسيين والتقليديين ألا وهي الحاجة لتحقيق السيطرة على كافة جوانب العمليات الإنتاجية للدولة بما في ذلك الفلاحين: "إذ لا يمكن تصور تحقيق التنمية دون خضوع الفلاحين التام لمطالب الطبقات الحاكمة" (هايدن ١٩٨٠: ٣١).

إن التنمية لا تمثل حافزاً كافياً للحكومات من أجل تحقيق التعاون مع المجتمع. فالعلاقة بين الحكومة والفلاحين ليست ذات طابع نفعي وهو الأمر الذي يخالف ما اعتدنا على تصديقه بصورة تلقائية. إذ لا يخفى أن هياكل الإدارة المركزية في كثير من بلدان العالم الثالث ليس لديها إلا القليل الذي يمكن أن تقدمه للقطاعات الفلاحية في مجتمعاتها. ولهذا السبب فإن القمع يشكل عادة عنصراً رئيسياً في العلاقة بين البيروقراطية والفلاحين. وربما يفسر هذا الموقف بجلاء أسباب تركيز أدبيات السياسة المتعلقة بالتنمية على تنفيذ السياسة بشكل فعال ورشيد، والاعتقاد بأن ذلك يمثل حجر الزاوية من أجل تحقيق استقرار النخبة وسيطرة الإدارة المركزية. وعليه فإن هذه الأدبيات توفر –سواء عن قصد أو عن غير

قصد- التصور اللازم للتوجه نحو التسلطية التكنوقراطية في العالم الثالث. ويمكن القول بأن الهدف الأساسي لصانعي السياسة هو إغلاق "بوابة الخروج" من ربكة القطاع العام أمام العناصر المنشقة وغير المنظمة في دول العالم الثالث. ربما لا يكون مستغرباً والحالة هذه أن تلجأ كثير من الحكومات بسهولة إلى إجراءات أكثر تسلطية إذا فشلت في تحقيق معدلات التعاون المطلوبة مع المواطنين من خلال استخدام التبريرات العقلانية أو الإغراءات النفعية.

واستناداً إلى كثير من الدراسات فإن الاحتجاج الفلاحي يمكن أن يكون أقل عنفاً وأكثر يسراً في مواجهته اليوم داخل أمريكا اللاتينية (ميكدال ١٩٧٤) وآسيا (سكوت Scott ١٩٧٦) مقارنة بما عليه الحال في إفريقيا (هايدن ١٩٨٠)، بيد أن القضية التي ينبغي التأكيد عليها هي الحاجة لتحقيق السيطرة الحكومية في العالم الثالث نظراً لأن هذه السيطرة ليست أمراً بديهياً. ومع ذلك فإن قوة الفلاحين، بهذا المعنى السلبي الرجعي لا ينبغي لها أن تقف حجر عثرة أمام إمكانية بناء قوة أكبر للفلاحين بالمعنى الإيجابي والفعال. إن ما أفصحت عنه مناقشتنا لدور الدولة في العالم الثالث هو أن القضية الكبرى ليست تلك المتعلقة بالثورة أو الإصلاح. ولربما تكون سيطرة الجماعات الحاكمة على الدولة في العالم الثالث غير كاملة إلا أنها تسمح لمعظم الأنظمة بالتعامل مع المصادر التحتية لعدم الرضا. ولا يزال تغير النظام الحاكم، سواء كان ذا نزعة محافظة أو راديكالية، أكثر من نمط دوران النخبة الذي تحدث عنه باريتو Pareto ومن على شاكلته أو تلك التغيرات السريعة على المستوى الشعبي والتي تصورتها الأدبيات الثورية في العالم الثالث بتأثير مدرسة التبعية أو أقلام بعض الثوريين الذين تحولوا للكتابة في الستينات (أنظر على سبيل المثال ديبراي Debray ١٩٦٧، وجيفارا Guevara ١٩٦٩).

ومن الملاحظ أن عدم الرضا المتزايد من جانب الفلاحين في بعض مناطق العالم الثالث لا يكون مصحوباً بتمرد ثوري. وليس بخاف أن القدرات

القمعية لدول العالم الثالث تـفوق كثيراً قدراتها في ميـادين الإصـلاح والتـنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن البحث الرئيسي يتمثل في إحداث نـوع مـن التـأليف بـين تحليـل المقتربات القانونية والمؤسسية لصنع السياسة والتحليلات الاقتصاديـة الاجتماعيـة للدولة في مجتمعات العالم الثالث كما عكستها الأدبـيات الأكـثر راديكاليـة فـي السنوات القليلة الماضية. إننا بحاجة خاصة لتقدير إمكانية دول العالم الثـالث علـى تحقيق درجة من الاستقلال بالشكل الذي تمت مناقشته من قبل كتاب ما بعد التبعيـة مثل ليز Leys، و روكسبرو Roxbrough، وإيفانز Evans (انظر الفصل الثـالث) ونوردلنجر Nordlinger وهو ما أشرنا إليه آنفاً في هذا الفصل. إن التوفيق بـين هذه المقتربات يحقق قدراً من التوازن المعقول بالنسبة لنشاط الدولة المحتمـل فـي العالم الثالث إذا ما تعارض مع تلك الخصائص التي أشارت إليها نظرية التبعية فـي أوج ازدهارها. ولاشك أن كثيراً من هذه الآراء وغيرها ولا سيما ما يتعلق بـالجمود الطبقي والعمل الثوري والتي روجت لها نظرية التبعية قد ثبت أنها غـير ملائمـة تماماً. ليس غريـباً إذن والحالة هذه أمام كثير من المراقبـين أن يكـون التحليـل الماركسي الملتـزم والمتعلق بالتوازن بـين استقلال الدولة مـن ناحيـة والقيـود المجتمعية التي أبرزها تحليل نوردلنجر ومن على شاكلته من ناحيـة أخـرى هـو الأكثر ملاءمة لتـفسير الأحداث والصيغ السياسية في العـالم الثـالث المعـاصر. وعليه فقد أضحى بمقدورنا الاعتراف بمجالين مختلفين للعمل: فالبرجوازية الوطنيـة الناشئة في العالم الثالث عادة ما تركز على استخدام قوة الدولة في حالة أي تعارض بـين مصالحها الخاصة والمصالح الأجنبـية المتطفلة.

وكما أوضح ليز في دراسته عن كينيا (١٩٧٨) وايفانز في دراسـته عـن البرازيل (١٩٧٩) فإن الجماعات الوطنية الحاكمة قد حقـقت نجاحاً ملحوظـاً فـي استخدام جهاز الدولة بهذا الخصوص. وعلى الصعيد المحلي تحـرص الجماعـات

الحاكمة في العالم الثالث على استخدام جهاز الدولة من أجل المحافظة على مكانتها في مواجهة جماعات التمرد داخل المجتمع. وفي هذا السياق تعتمد درجة النجاح على قدرات الدولة الأخرى، وهو الأمر الذي يبدو أكثر تعقيداً كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأخير.

لقد انصب التركيز في هذا الفصل حتى الآن على الحوار النظري المتعلق بدور الدولة في العالم الثالث المعاصر، وقد تم الاقتراب والتعامل مع هذه القضايا من منظور سياسي بالأساس. ومع ذلك فقد شهدت الجوانب الأخرى لدراسات التنمية تغيرات مهمة مقارنة بتلك التي شهدها حقل التنمية السياسية في علم السياسة، والتي يتعين علينا أخذها بعين الاعتبار حتى نضفي على تحليلنا رؤية أكثر ملاءمة، ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى التأثير الذي ارتبط بما أطلق عليه أزمة اقتصاد التنمية. ومن الملاحظ أن تلك الأزمة تم توثيقها بشكل أفضل مما حدث في علم السياسة (انظر نافزيجر Nafziger ١٩٨٠، سيرز Seers ١٩٧٩، ليفر Leaver ١٩٧٩، ستريتون Streeton ١٩٨٠). ويكفي القول هنا بأنه بينما كان علم سياسة التنمية يتطور ليصبح السياسة العامة للتنمية، كما ذكرنا آنفاً في الفصل الثاني، فقد شهد اقتصاد التنمية تحولاً مماثلاً. فنزعة روستو المتفائلة كانت مصحوبة بالترويج لدولة الرفاهية وفقاً للتصور الكينزي على المستوى الدولي، بيد أن عملية الانتشار هذه أفسحت المجال أمام ظهور نزعة تشاؤمية تبشر من خلال بعض علماء اقتصاد التنمية المبرزين دولياً، بموت اقتصاد التنمية (انظر سيرز ١٩٧٩).

إن العملية الفكرية التي شهدها علم اقتصاد التنمية كانت مماثلة لتلك التي حدثت في مجالات أخرى. ولعل جوانب الضعف الحقيقية في اقتصاد التنمية هي تلك التي أبرزها النقد البنيوي الذي حددناه في الفصل الثالث. وقد اكتسبت مقولة "التبادل اللامتكافئ" شعبية متزايدة، حتى أنها أضحت محور هذا

النقد وذلك على حساب المبدأ التقليدي الذي ساد لمدة مائة وخمسين عاماً خلت ألا وهو مبدأ الميزة النسبية Comparative Advantage * وخلال الفترة القصيرة التي شهدت ازدهار نظرية التبعية، امتلك مفهوم التبادل اللامتكافئ زمام السيطرة. ومع ذلك فإن التحالف الذي شاهدناه من قبل النظريات الماركسية والتقليدية في الميدان السياسي قد حدث أيضاً في الميدان الاقتصادي. لقد بدت المضامين السياسية لنظرية التبعية داخل النظرية الاقتصادية وكأنها منافية للعقل تماماً مثل الآراء التي طرحتها بشأن دور الدولة كما ظهر في كثير من الدراسات حتى منتصف السبعينات. وعلى مستوى منظور السياسة فإن مضامين نظرية التبعية ونظرية الأنساق الدولية لم تؤخذ بمحمل الجد. فالآراء التي عبرت عنها هاتان النظريتان بشأن النظام الدولي باعتباره المستوى الأوحد للتحليل والأكثر أهمية تقلل من قيمة أي شيء آخر يحدث على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي وما دون الإقليمي وذلك بشكل ينال من مصداقيتها.

ويشير التوقع بعيد المدى لنظرية الأنساق الدولية إلى انهيار النظام الرأسمالي الدولي في وقت ما غير محدد في المستقبل. وفي نفس الوقت فإن "الوصفة" المنطقية لهذا المقترب تتمثل في عملية الانسحاب من السوق العالمية. على أن كلاً من نظرية التنمية التقليدية ونظرية التنمية الماركسية قد جادلت بأن مثل هذه السياسة لا يمكن تحقيقها في دول العالم الثالث سواء كانت ذات توجه رأسمالي أو توجه اشتراكي. ولم تقتصر عدم واقعية نظرية التبعية عند هذا الحد حيث إنها لم تطرح أية اقتراحات بشأن السياسات التي تنتهجها الدولة وتحقق هذا الهدف في نفس الوقت الذي تؤمن فيه حصولها على السلع الضرورية سواء كانت

---

* تعني الميزة النسبية قدرة الدولة أو الوحدة الإنتاجية على إنتاج سلعة بتكلفة أقل من دولة أو وحدة أخرى، وعليه فان الدول تميل إلى التخصص في إنتاج تلك السلع والخدمات التي يمكن صنعها وتوفيرها بأكبر قدر من الربحية (م).

مادية أو علمية أو تكنولوجية والتي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال السوق العالمية. وأياً كان الأمر فإنه نظراً لعدم الاعتداد بنظرية التبعية على مستوى صنع السياسة، فقد اقتصر الأمر على الجانب البلاغي إذ سيطرت على لغة الخطاب السياسي في العالم الثالث، وهو الأمر الذي مثل نقطة التقاء لكل من اليمين واليسار حيث جمعهما معاً إدانة استغلال الهامش من قبل المركز. وفي هذا السياق رددت كثير من الجماعات الحاكمة في العالم الثالث مطالبها بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، بحسبانه العلاج الناجع الوحيد لكافة المشكلات التي تواجهها الدول النامية.

ومع ذلك فإن الانتقادات السابقة لا تعني بأي حال النيل من أهمية تحليل الأنساق الدولية. وطبقاً لكليات فرد كوبر Fred Cooper البليغة: فإن الإشكالية تكمن في أن تحليل تعقيدات مفاهيم مثل التخلف، والاندماج والتبادل اللامتكافئ وعلاقات المركز/ الهامش أشبه بمن يجري جراحة مستخدماً فأساً: فالمفاهيم تم تقطيعها ولكن بشكل فوضوي. إن ما نحتاج إليه هو مناقشة كاملة لما هو نظامي في النظام الدولي، الأمر الذي يعني إجراء مزيد من الدراسات النظرية والإمبريقية لأنماط محددة من رأس المال وتنميتها وعلاقتها البينية، وكذلك تدفق الاستثمار والائتمان، وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات التجارية والدول والسبل المتناقضة التي تنتجها طبقات معينة في تفاعلها مع الفرص والقيود المتغيرة في الأسواق الدولية" (كوبر Cooper ١٩٨١: ١٦).

وكما حدث في علم السياسة فقد أفضى رد الفعل في علم الاقتصاد لعدم ملاءمة نظرية التبعية للعودة إلى نمط من الاقتصاد السياسي أكثر تقيداً والتزاماً بالسياسة: ونجد في مركز القلب من هذا الاقتصاد السياسي مفهوم "التحيز الحضري Urban Bias" في العالم الثالث وهو الذي يضمن حصول النخب الحضرية الأكثر ثراء على تحويلات الثروة بدلاً من فقراء المناطق الريفية. وطبقاً

لأحد شرّاح مفهوم التحيز الحضري: "فإن ٦٠% إلى ٨٠% من الأفراد الذين يعتمدون على الزراعة لا يزالون يحصلون على ٢٠% فقط من الموارد العامة... وطالما ظلت مصالح وانحيازات وخلفيات النخبة حضرية بالأساس فإنه ربما يعطي الريف الأولوية، بيد أن الموارد سوف تعطى للمدينة" (ليبتون Lipton ١٩٧٧: ١٧-١٨). وقد تأثرت مقولة ليبتون كثيراً بمفاهيم عدم المساواة التراكمية "Cumulative inequality" والسببية الدائرية "Circular Causation".

وكما هو معروف فإن هذه المفاهيم قام بتطويرها جونار ميردال Gunnar Myrdal في فترة سابقة هي عام ١٩٥٧. على أن القبول بتحليل التحيز الحضري حديثاً أدى إلى تزايد تبني إستراتيجيات إعادة توزيع النمو وبرامج الحاجات الأساسية في العالم الثالث. ومن السياسات التي تم تلخيصها في منتصف السبعينات عن طريق دراسات لمؤسسات مثل البنك الدولي ومعهد دراسات التنمية (أنظر شينري وآخرون *Chenery et al.* ١٩٧٤ ومحبوب الحق ١٩٧٦).

ومع ذلك فإن التطبيق الناجح لهذه السياسات يطرح العديد من التساؤلات المهمة والمحيرة في نفس الوقت، وأثناء قيامنا بتحليل صنع السياسة ودور الدولة والذي استعرضنا أهم جوانبه في الأجزاء السابقة من هذا الفصل. فإذا كان فقر قاطني المناطق الريفية يعزى إلى حرمانهم من الموارد لصالح سكان المناطق الحضرية، فكيف يمكن تصحيح هذه العملية؟ ونظراً لأن السوق لا تستطيع ضمان توصيل السلع المطلوبة فإن إعادة التوجيه لا يتأتى حدوثها إلا من خلال تدخل الدولة بغية ضمان هذا الانسياب للموارد بشكل قسرَي. واستناداً إلى بعض الأدلة المتوافرة حتى اليوم فإن إعادة التوزيع تعد إحدى الوسائل القليلة للتخفيف عن عدد كبير من فقراء الريف مهما كان تدني مستواهم في العالم الثالث. ومع ذلك فان آفاق نجاح تنفيذ مثل هذه السياسات على نطاق واسع في العالم الثالث لا تبدو

مشجعة ولا سيما على ضوء العلاقة بين الجماعات المهيمنة وعملية صنع السياسة.

وتمثل الإرادة السياسية للنخب الحاكمة في العالم الثالث المكون الأساسي لنجاح إستراتيجيات إعادة التوزيع، نظراً لكون هذه الجماعات مطالبة بأن تقوم بإعادة توزيع قوتها السياسية والاقتصادية... فهل يتأتى لها أن تتخلى عن بعض مصادر قوتها؟!.

ويبدو أن مثل هذا المسار غير محتمل لاعتبارين: أولهما يتمثل فيما طرحه ليفر Leaver، ولو بمصطلحات أكثر إحكاماً من تلك الخاصة بأمليكار كابرال Amilcar Cabral (والتي أشرنا إليها آنفاً). يقول ليفر: "إن الإصلاحات اللازمة تتطلب نوعاً من التضحية الذاتية لكافة النخب القديمة – الحديثة". (١٩٧٩: ٤) وكما اقترحنا في الفصل الثاني، فإن أنماط صنع السياسة السائدة معدة لتكريس وتعزيز سلطة النخبة في العالم الثالث بشكل يجعلها متعارضة مع مثل هذه الاستراتيجيات الإصلاحية. أما الاعتبار الثاني فهو يتمثل أيضاً وكما ذكرنا في الفصل الثاني، في أن تعبئة التحيز في عملية صنع السياسة – ولاسيما التفاوت في القوة بين سكان الريف الذين يعانون من الفقر والأمية على عكس الجماعات الحاكمة المركزية – يقلل ذلك من إمكانية تغيير هذا التوازن من خلال الضغط الشعبي من أسفل.

إن منظور السياسة العامة، الذي يؤكد على المحافظة على وضع النخبة لا يمكن أن يؤدي، كما اقترح محبوب الحق (١٩٧٦: ٢٤ F F)، إلى تشجيع أي محاولات مباشرة للتخفيف من حدة حالة الفقر في الريف. وليس بخاف أن تلك إشكالية تعترض سبيل نماذج التنمية الاقتصادية سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية. فالطريق الرأسمالي للتنمية يتطلب استخداماً كثيفاً لرأس المال والقبول بالتفاوت الكبير في الدخول والمحافظة على هذه التفاوت من أجل إرضاء

النخبة. أما البديل الاشتراكي فإنه يطرح في كثير من المناحي مخاطر مشـــابهة ولا سيما الاتجاه نحو إضفاء الطابع البـيروقراطي بشكل كثيف لا تستطيع مثــل هــذه النظم الفكاك منه. وبعيداً عن الخصائص البـيروقراطية والتكنوقراطية لعملية صنع القرار فإن مكافحته تحتاج إلى إرادة سياسية. وفي هـــذا الســياق يـــبدو التميــيز واضحاً بــين السياسة والإدارة. إذ لا طائل من وراء الإدارة والتخطيط الكفء فـــي حالة غياب الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكله التوازن السياسي والاقتصـــــادي. وعليه فإن إمكانية نجاح استراتيجيات إعادة النمو تبدو محدودة للغاية.

ولعل هذا التردد الذي تــقابل به غالبــية النخب الحاكمة في العالم الثـــالث مقترحات إعادة النمو يتــناقض، كما ذكرنا آنفاً، مع الشعبــية التـــي تحظـــى بـــها مطالب إعادة التوزيع على المستوى الدولي تحت عبـــاءة المنـــاداة بإقامـــة نظـــام اقتصادي عالمي جديد. وليس من الضروري ولا حتى من الممكن هنا أن نستعرض جل الأدبــيات المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديـــد (والتـــي تـــتسم فـــي معظمها بالضعف النظري الواضح)(١٩). ومع ذلك يــبدو من المفيد الإشـــارة إلـــى الارتباط الواضح بــين مقولات معينة في فكر التــنمية وظـــهور حركـــة النظـــام الاقتصادي العالمي الجديد في العقد المنصرم. ولعله من اليسير حقاً تــتبع الجـــذور الفكرية لمثل هذه الدعوات. إنها ترجع إلى الاعتراضات الأوليـــة التـــي طرحتـــها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إزاء الطبــيعة اللامتــناسقة للاقتصاد الدولي في أواخر الخمسينات وحتى إنشاء منظمة الأونكتاد عـــام ١٩٦٤، ووضـــع تـــقرير بـــيرسون Pearson عام ١٩٦٩ * ، وكذا إعلان الأمم المتحدة بخصـــوص إنشـــاء

---

*United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)

الأونكتاد هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتــنمية تأسس كجهاز دائم من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٦٤، وهو يعقد كل أربع سنوات في عواصم مختلفة من عواصم الدول الأعضاء.=

نظام اقتصادي عالمي جديد في منتصف السبعينات ثم نشر تقرير برانت Brandt عام ١٩٨٠ وأخيراً قمة كانكون Cancun في أكتوبر ١٩٨١ ** . ومن الناحية السياسية فقد تم الترويج لفكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد في منتصف السبعينات، وهذه الفكرة تأثرت بشكل واضح بنظريات التبعية والوظيفية في ذلك الوقت. وبالمثل فإن خفوت نظرية التبعية مؤخراً انعكس بشكل واضح على اتجاهات صنع السياسة فيما يتعلق بقضايا تنمية الشمال والجنوب. ويمكن في واقع الأمر الاستفادة من معرفة الاتجاهات الخاصة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لتحديد المدركات المختلفة لعملية التنمية في العالم الثالث والتي تشتمل عليها أي مدرسة فكرية.

وفي تحليله المتمكن لأدبيات الحوار بين الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي العالمي الجديد حدد روبرت كوكس Robert Cox (١٩٧٩) خمسة اتجاهات أساسية حول هذه القضايا. أول هذه الاتجاهات تعبر عنه الدول الصناعية الكبرى وتجسده آراء اللجنة الثلاثية (انظر سكلار Sklar عام ١٩٨٠) في النصف الثاني من أعوام السبعينات وكذلك آراء إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في النصف الأول من الثمانينات. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في المنظور الديمقراطي

=ويعمل المؤتمر على دراسة نطاق واسع من المشكلات لتحقيق التقارب بين السياسات المتعلقة بالتجارة والعون والمجالات المرتبطة بهما. وهو يهدف إلى تعزيز التجارة بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتباينة ويولي اهتماماً خاصاً نحو مساعدة الدول النامية على توسيع تجارتها (م).

** اجتمع قادة ٢٢ دولة متقدمة ونامية في مدينة كانكون بالمكسيك يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨١ لمناقشة التعاون الاقتصادي بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب النامية. بيد أن هذا الاجتماع لم يتمخض عن إعلان رسمي مشترك بل مجرد بيان عام يشير إلى أن المجتمعين وافقوا على التحرك قدما نحو إرساء مفاوضات عالمية الطابع لمساعدة الشعوب الفقيرة - (م).

الاجتماعي كما يعبر عنه فكر معهد دراسات التنمية، ومنظمة العمل الدولية ونادى روما (انظر تنبرجن Tinbergen ١٩٧٦). ويمكن أن نطلق على الاتجاه الثالث وجهة النظر الرسمية للعالم الثالث والتي عبر عنها محبوب الحق (١٩٧٦) ومواقف الأونكتاد بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. أما الاتجاهان الأخيران وهما أقل إقناعاً فيتمثلان في التصنيفات "المركنتيلية Mercantilist" والتي يمكن التعرف عليها في أعمال روبرت توكر Robert Tucker (١٩٧٧) وبيتر بوير Peter Bauer (١٩٨١) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حالة "المادية التاريخية Historical Materialist"، وقد تمت معالجة هذين الاتجاهين بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وتكمن قيمة دراسة كوكس الحقيقية في تركيزها بشكل محدد على العلاقة القائمة بين النظرية والتطبيق في صناعة التنمية.

إن القضية الكبرى المرتبطة بغاية هذا الفصل يمكن أن نطلق عليها الأفول التام لافتراض "تنمية التخلف" الذي يشكل عصب نظرية التبعية. وإذا كان مفهوم التبعية لا يزال يحتفظ بأهميته بالصورة التي رسمها توني كيلك Tony Killick مثل الفرق بين ما يعتبره "منظرو التبعية" و "مناضلو التبعية" على مستوى السياسة. فمنظرو التبعية ينظرون إلى أي محاولة للإصلاح التدريجي باعتبارها عديمة الجدوى (كيلك ١٩٨٠: ٣٨٣) في حين امتلك مناضلو التبعية تأثيراً كبيراً في ميدان السياسة ولا سيما في الدفاع عن القضايا التالية: التفاوض مع الشركات متعدية الجنسيات Multinational Companies (MNCs) * وتبنى استراتيجيات تنموية أكثر اعتماداً على الذات، وتنويع الصادرات، وإجراءات إعادة التوزيع.

---

* في اعتقادنا أن تعبير الشركات متعدية الجنسيات 'Transnational' أدق من تعبير متعددة الجنسيات 'Multinational' الذي استخدمه المؤلف لأنها لا تعتد بالحدود بين الدول وترسم استراتيجيتها الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة بعينها، كما أنها لا تقوم على أساس تمثيل دول أو جنسيات متعددة – (م).

وكذا جملة المقترحات التي تـندرج في إطار النظام الاقـتصادي العالمي الجديـد (كيلك ١٩٨٠: ٣٨٣).

ولاشك أن هذا النوع من الأدبـيات يرجع في أصوله إلى التيـار الأكـثر تقليدية في الاقـتصاد السياسي الليـبرالي والذي يـبدو أنه يحتل عند هذه النقطـة مركزاً محورياً بـين منظري التـنمية. ويمكن القول بأن القوة الدافعـة الأساسـية لهذا الموقف تـتمثل في إعادة التأكيد على جدوى مفهوم الميزة النسبـية باعتبارهـا مفهوماً امبريقياً قابلاً للتطبـيق وذلك مقارنة بمفهوم التبادل اللامتكافئ الـذي ظـل مهيمناً لفترة قصيرة. وفي دراسة حديثة لـ"هوليس تـشينيري Hollis Chenery" (١٩٧٩) تم التعبـير عن هذا الموقف بشكل أكثر حسماً. فعلـى الرغـم مـن أن تـشينيري تساءل بشكل نقدي عن الافتراضات الكلاسيكية لمفهوم الميزة النسبـية إلا أنه مع ذلك أظهر أهميتها المستمرة. ويـبدو الأمر كذلك فـي حالـة تـقويم المزايا النسبـية لتـشجيع الصادرات في مواجهة سياسات التصنيع من أجل إحـلال الواردات في العالم الثالث.

ولا تكمن أهمية تحليل تـشينيرى في أنه قام بدحـض مقـولات التبـادل اللامتكافئ ولكن في إثارته انتباهنا لمدى تعقد الموقف في العالم الثالث. أضف إلـى ذلك فإنه يقوض الطبـيعة الشمولية لافتراض تـنمية التخلف وسياسته الرامية إلـى الانسحاب من التجارة الدولية.

وينبغي أن يكون مصطلح التعقد Complexity هـو شـعارنا فـي هـذه المرحلة. إن خبرة العقد المنصرم تؤكد على أن بعـض الـدول استـفادت مـن اندماجها في النظام الدولي وذلك على عكس البعض الآخر. وعليـه فـإن الجـهود الرامية لبناء نظرية عامة في التـنمية الاقتصادية أبلت بلاءً يدعو للسخرية تمامـاً مثلما حدث للجهود المناظرة في علم السياسة. على أن بارقة الأمل الرئيسية ربمـا تكمن في الاعتراف المتبادل من كلا الحقلين المعرفيـين بأهمية كل واحـد منـهما

بالنسبة للآخر. ولعل ما يكتسب أهمية خاصة في هذا الخصوص هـو اقـتـناع علماء الاقتصاد بأن تـنفيذ السياسات الاقتصادية ليس بكل بساطة قضية فنية. لقـد أضحى علماء الاقتصاد اليوم أكثر استعداداً للاعتراف بأهمية القرارات السياسية فـي تجاوز قوى السوق (انظر ألموند وجينكو ١٩٧٧). ومـن المعلـوم أن الابتكـارات التـقنية بدرجة أو بأخرى، قد تأتي رغماً عن القوى السياسية الذي يمثل القمع مـن جانبها متطلباً لازماً للولوج إلى منحى تطوري مختلف أياً كـان اتجاهـه. وبغـض النظر عما إذا كانت الحكومة تهتم حقاً بتحسين مستويات رفاهية الجماهير أو أنـها تعمد بكل بساطة إلى المحافظة على مكانتها الخاصة، فإن المعايـير السياسية تعـد الأساس المحوري في نجاحها أو فشلها.

وفي العالم الثالث المعاصر تعد الدولة الوطنية - باعتبارها همزة الوصـل بـين مستويات العمل المحلي والدولي - الساحة الأساسية للنـشاط السياسي. وكمـا حاولت أن أوضح في هذا الفصل، فإن عملية صنع السياسة على مسـتوى الدولـة المركزية في العالم الثالث، يمكن اتخاذ المبادرة بشأنها أو التحكم فيها أو العكس مـن ذلك على حسب كل حالة. أضف إلى ذلك فإنني أشرت إلى سذاجة ذلك النمط مـن التحليل الذي يحاول فهم عملية صنع القرار تلك من خلال رؤيـة مدرسـة فكريـة بعينها.

ويتطلب فهم دور الدولة في العالم الثـالث ليـس فقـط معرفـة الموقـع الاجتماعي/ الاقتصادي والبنيوي لمؤسساتها وأفرادها ولكن أيضاً تحليل العمليـات الواقعية لصنع السياسة وتـنفيذ السياسة في إطار هذه الهياكل الأوسع. ويمكـن أن نخلص، مع شيء من التكرار والمبالغة، إلى القول بأن أياً من اتجاه السياسة العامـة في التـنمية والنظرية الراديكالية لا يكفي في حد ذاته، فكل منهما ينبغي أن يـأخذ الآخر بعين الاعتبار.

خاتمة

لقد بات واضحاً أن فهم مشكلات ومعضلات العملية التـنموية هـي أيسـر بكثير من إعداد "وصفات" لحلها على مستوى السياسة، أو محاولة بناء نماذج نظرية عامة يمكن من خلالها رسم السياسة. ومثل هذا الاعتراف لا يحملنا مع ذلـك إلـى الاندفاع لتبني موقف متطرف كالذي عبر عنه بـيتر بوير بقوله: "لا توجد مشـكلة تـنمية للعالم الثالث. وعوضاً عن ذلك توجد مجتمعات عديدة تختلف اختلافاً بـيِّناً في أحوالها الحياتية وتطلعاتها المستـقبلية... أما ما يطلق عليـه مشـكلة تـنمية العالم الثالث فهي صنيعة هؤلاء الذين وضعوا مجتمعات عدة يشتمل عليـها العـالم الثالث في سلة واحدة دون ما أدنى تميـيز" (بوير ١٩٨١: ١٤٣). كما أننـا لسـنا بحاجة كذلك إلى أن نأخذ صف علماء الأنثربولوجيا الاقتصادية الماركسيـين الذيـن اكتـشفوا نمطاً جديداً للإنتاج في كل وادٍ بمنطقة الأنديز Andean قاموا بزيارتـه (فوستر- كارتر ١٩٧٨).

ولاشك أن كلا الموقـفين يعبر عن نوع من التطرف: فـقد أنكـرا تمامـاً عمومية كثير من مواقف ومشكلات العالم الثـالث، كمـا أنـهما رفضـا الوحـدة الأيديولوجية التي تـتمحور حول مدرك العالم الثالث وتؤثر على دول العالم الثـالث كافة. وعلى صعيد آخر فإن القول بأن ما يسمى "هوية" العالم الثالث هـي محـض تلفيق من جانب النخب السياسية ،هو قول مردود عليه وغير مناسب، كما أنه يرتبـط بذلك النمط من التحليل الذي يقترب من موقف البروفسور بويـر (انظـر هـاريس Harries ١٩٧٩). بيد أنه مع كل ذلك علينا أن نتجنب ما سماه هيرشمان التـنظير الملزم والغافل Compulsive and Mindless Theorising (١٩٧٠: ٣٢٩) والذي يجسد بدرجة كبيرة المراحل الأولى لنظريتي التحديث والتبعية.

إنه من غير المحتمل والحالة هذه أن يوجد نموذج معرفي واحد مسيطر، بل ويمكن أن نحاجج بضرورة عدم وجود مثل هذا النموذج. ومن الجلي أن التخطيـط

للتغيير هو بالأساس ظاهرة سياسية وليس أمراً نظرياً صرفاً. وعليه يصبح من الأهمية بمكان أن نحدد منذ البداية بشكل لا لبس فيه ولا غموض افتراضاتنا المعيارية. ونظراً لفشل أول عقدين للتنمية فقد أضحت الاعتبارات المعيارية أكثر أهمية ولا سيما وقد تراجعنا عن المواقف الأولية التي اتخذناها في بداية هذه الفترة. إن مفهوم التقدم Progress باعتباره انتقالاً من ماضٍ أدنى منزلة إلى مستقبل أرفع منزلة، وحتمية هذه العملية لم يعد أمراً مسلماً به ولا سيما في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي أفرزت لنا الجانب الأكبر من النظرية التي نقوم بمراجعتها هنا (انظر نسبت Nisbet ١٩٨٠: ٩). وقد تم التعبير عن هذا الإيمان الواهن بأشكال عدة. فعلى الصعيد الاقتصادي تزايدت الشكوك حول إمكانيات استمرار النمو الاقتصادي (أنظر على سبيل المثال ميدوز وآخرون Meadows *et al.* ١٩٧٢). كما ظهرت مخاوف مماثلة بشأن القيود الاجتماعية للنمو (انظر هيرش Hirsch ١٩٧٧). أما على الصعيد السياسي فقد عبر العديد من الكتاب عن شكوكهم إزاء قابلية الديمقراطية للتطبيق (انظر هانتنجتون وآخرون ١٩٧٥). وبشكل عام فإن هذا الإيمان الواهن في المجتمعات الصناعية المتقدمة يعد جزءاً لا يتجزأ من اتجاهات مماثلة تم تبنيها بشأن مستقبل التنمية في العالم الثالث.

يعكس ذلك تراجعاً عن مواقفنا اليقينية المتعلقة بالمقدرة على التعامل مع مشكلات المجتمع بأسلوب تقني رشيد وهي المواقف التي سيطرت على الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي منذ عقدين مضيا.

إن الضغوط من أجل التحديث في العالم الثالث قد أفضت إلى ضغوط مصاحبة لم يحلم بها المنظرون الأول. فالاعتراف بمحدودية الموارد سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، والضغوط المطروحة من أجل إعادة التوزيع أسهمت بشكل واضح في تقويض الأساس الرضائي الذي كان من المفترض أن ترتكز عليه النظرية الاجتماعية والسياسية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن

الملاحظ أن الأساس اللارضائي الذي يميز جل السلوك السياسي المعاصر قــد تــم إيضاحه بشكل أفضل من مواجهة الشمال - الجنوب بــين الذين يملكون والذيــن لا يملكون في المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق يصبح من العسير عدم الاتــفاق مع بــيتر بوير الذي يرى بأن بعض التــقارير مثل تــقرير برانت Brandt عام ١٩٨٠ ليست كمــا يوحــي عنوانها الفرعي، "برامج من أجل البقــاء Programmes for Survival" ولكنــها عوضاً عن ذلك "معالم للصــراع السياســي Signposts to Political Conflict" (بوير ١٩٨١: ١٤٠).

إن هذه التكهنات غير الواضحة لا تعني أن الأمور لم تــتغير بصورة ملفتة للنظر في العالم الثالث خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد حدثت بــالقطع تحولات درامية في بعض مناطق العالم الثالث مثل ظهور الدول الآخذة في التصنيع حديثاً. لقد تردد الراديكاليون في أوج ازدهار نظرية التبعية في الاعتراف بما نسميه في اللغة الشعبية معجزة جنوب شرق آسيا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فــإن منظري التــنمية ملتحفين بلحاف نظرية التحديث الوردي Rose-Tinted Glasses of Modernisation Theory ترددوا في الاعتراف بالطبيعة اللامتوازنة والقاســية لهذه التــنمية. إن الطبيعة الاستدلالية لهاتين المدرستين الفكريتين والتــي تستــند على التــقاليد الفكرية الغربــية قد حالت بينهما وبين إثارة تساؤلات جوهرية حــول الأوضاع المحلية السائدة في العالم الثالث.

وحتى يومنا هذا يميل معظم محللي عملية التــنمية سواء كانوا محــافظين أم راديكاليــين أو ما شاكل ذلك، إلى إضفاء الطابع الذاتي علــى الأدبيــات الخاصــة بمذهب أو حقل معرفي معين قبل الاستمرار في عملية البحث. أضف إلى ذلك فــإن صانعي السياسة في العالم الثالث قد شقوا طريقهم عــبر مؤسســات تعليميــة فــي

المجتمعات المتقدمة حيث تشربوا معظم التقاليد الفكرية الغربية... وهي العملية التي أطلق عليها هايدن (١٩٨٠) العجز المدرب Trained Incapacity.

وإذا فكرنا ملياً في عملية الإدماج الذاتي Internalisation Process تلك التي مر خلالها معظم النخب صانعة السياسة في العالم الثالث لاستطعنا ملاحظة عملية مناقضة تماماً خاصة بمستقبلي سياسات التنمية المحتملين على أرض العالم الثالث. وطبقاً لجوران هايدن فإن "معظم صانعي السياسة في العالم الثالث يشجعون تصوير الفلاحين باعتبارهم مستعدين للتعاون مع الحكومة. وانطلاقاً من هذا الافتراض فإنهم يتمكنون عادة من بيع سياسات التنمية الزراعية لهؤلاء الذين يوفرون التمويل. وعادة ما يرتبط الاشتراكيون الغربيون بمثل هذا المقترب. ففي سياق نظرتهم الخاصة ينظر إلى الفلاحين باعتبارهم قوة ثورية أما البرجوازية فتشكل العقبة الكؤود أمام إحداث تحول في المجتمع. على أن أغلب هذا التفكير يندرج في إطار لغة التمني إن لم يكن الجهل المطبق (هايدن ١٩٨٠: ٢١١).

إننا لا نود أن نذهب بعيداً مثلما فعل هايدن في تحليله لعناد فلاحي تنزانيا للتعرف على دلالات تحليلية بالنسبة للسياسة العامة للتنمية والتي تنبع من التقاليد الفكرية الغربية، ولا سيما تلك الخاصة بالأساس النظمي Systems-Based. ولا شك أن مثل هذا التحليل يلائم تماماً، ولو من الناحية الشكلية على الأقل، بيروقراطية العالم الثالث المؤلفة من خريجي الجامعات المدربين في الغرب.

على أن هذا التحليل، مع ذلك، يبدو غير ملائم في الوضعية الريفية حيث يتضاءل تأثير الحكومة المركزية وذلك بشكل يتناسب مع مسافة الابتعاد عن مركز الإدارة. وأياً كان الأمر فإن السياسة العامة التي ترتكز على نظريات الاختيار الرشيد والعام اكتسبت مؤخراً اهتماماً متزايداً (انظر على سبيل المثال راسيل ونيكلسون Russell and Nicholson ١٩٨١، وبيتس Bates ١٩٨١).

فهل يفضي تطبيق مثل هذه النماذج في العالم الثالث، رغم أنها أضحت مؤخراً بمثابة "موضة" في المجتمع الصناعي المتقدم، إلى إعطاء مثال آخر "للعجز المدرب Trained Incapacity"؟ وإذا كان لهذه النماذج قيمة تذكر فإنه ينبغي علينا الحرص التام حتى لا تتحول إلى "موضة عامة" في سياق العالم الثالث. وطبقاً لهايدن فإننا عندما نقوم بتوظيف هذه الأنماط من التحليل التي ترتكز على أساس الفردية المنهجية Methodological Individualism فإن ثمة خطراً عظيماً من تقديم مشورة سياسية غير ملائمة. ويحاول هذا الاقتراب تفسير صنع القرار الجماعي باعتباره بالأساس تجميعاً لقرارات فردية مختلفة تم اتخاذها بشكل منفصل. ولكي تكون عقلانياً في هذا النموذج فإن ذلك يعني القدرة على رؤية أي خبرة ذات علاقة على أنها مشكلة يمكن تجزئتها وإعادة تجميعها ومعالجتها بشكل عملي ثم قياس تأثيراتها.

والإنسان هو "كائن اقتصادي" بالمعنى الذي يمكنه من أن يسترشد بالأولويات والأذواق التي يتم التعبير عنها في السوق. وطبقاً لحسابه القويم فإنه يتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بحسبانها عوامل ملموسة يمكن قياسها كمياً في المجتمع. أما الباقي فإنه يتقلص لوضعية الأمور "الذاتية Externalities" (هايدن ١٩٨٠: ٣١٣).

وفي مثل هذا الموقف فإن العوامل التي لا يمكن التعرف عليها كمياً أو أنها صعبة القياس كمياً يتم التحقير من شأنها أو تجاهلها تماماً. وربما لا تكون هذه مشكلة كبيرة في السياق الصناعي المتقدم نظراً لأن قوى السوق متقدمة للغاية – رغم أن هذه القضية محل تساؤل من قبل الكثيرين – بيد أنها تمثل مشكلة من الطراز الأول في سياق العالم الثالث. عندئذٍ يتعين التعامل بقدر كبير من الحذر والحيطة مع نظريات صنع السياسة المرتكزة على الأساس النظمي أو الاختيار الرشيد، ولاسيما وأنهما يرتبطان أصلاً بسياق لا يمت بصلة للواقع الثقافي

والهيكلي الذي يميز خبرة العالم الثالث. فالكفاءة والرشادة الاقتصادية ليست هي المتغيرات الوحيدة التي يأخذها سكان العالم الثالث بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية (بالطبع لا أقصد القول بأنها غير ملائمة). إن عوامل أخرى مثل العقيدة ورابطة الدم أو ما يحققه قرار معين من إشباع أو استجمام يمكن أن تكون جميعها على نفس الدرجة من الأهمية.

وعلى نفس الشاكلة من الملاحظات الاحترازية حول تأثير نظرية الاختيار الرشيد على صنع السياسة يمكن طرح بعض النقاط حول تأثير نظرية التنظيم، ولا سيما آراء ماكس فيبر المتعلقة بطبيعة التنظيم البيروقراطي. وإذا كانت معظم البيروقراطيات في العالم الثالث تستند بلا ريب على النماذج البيروقراطية الغربية، كما أن موظفيها من خريجي الجامعات الغربية فإن التأثيرات غير البيروقراطية المترسبة في المجتمع لا تزال تلعب دوراً محورياً، يعكس ذلك دلالة واضحة بالنسبة لقيمة اقترابات صنع السياسة المنبثقة من الغرب. أضف إلى ذلك فإن نظرة فاحصة لاتجاهات مستقبلي السياسة – وهم الأفراد عند الطرف المستقبل للبناء التنظيمي الرسمي – تظهر أن هذا البناء ذو أهمية محدودة أو أنه غير ذي حيثية على الإطلاق. إن معظم المجتمعات الريفية في العالم الثالث تعمل من خلال أطرها المؤسسية الخاصة والتي لا تملك أدنى تأثير على عملية صنع السياسة نظراً لعدم تمكنها من التوافق مع النموذج التنظيمي الرسمي. بيد أن هذا الأمر يختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر داخل نفس الدولة وذلك بحسب تمكن الأشكال السياسية والاقتصادية الخاصة بالتصنيع المتقدم من النفاذ إلى العمليات والهياكل الإنتاجية لهذا الإقليم.

ولعل النقطة المهمة التي تجدر الإشارة إليها هنا هي أن عملية صنع السياسة يمكن أن تواجه عدم قابلية مثل هذه النماذج للتطبيق سواء في ظل الأنظمة والهياكل الرأسمالية أو الاشتراكية في العالم الثالث.

وليس بخافٍ أن مفاهيم الرشادة والكفاءة توجد في أعمال ماركس ومن ساروا على دربه تماماً مثلما توجد في أعمال ماكس فيبر والدراسات التي استندت على نماذجه النظرية. وعليه فإن "الاشتراكيين" لا يستطيعون المراوغة من خلال إسقاط هذه القضايا بحسبانها نتاجاً للفكر "الوضعي" أو "البرجوازي". كما أن استراتيجيات التنمية البديلة "الصغير هو الأجمل Small is Beautiful" (شوماخر Schumacher ١٩٧٤) لم تقوَ بدورها على فهم كنه هذه القضية وكما ذكرنا آنفاً في هذا الفصل فإن معظم حكومات العالم الثالث منشغلة بمحاولة كسب سيطرة نظمها الخاصة بصنع السياسة بشكل ملائم على مستوى الإدارة الوطنية عوضاً عن محاولة نقل الهياكل الإدارية للمستويات المحلية والإقليمية. إن حسابات الكفاءة والرشادة تصبح محدودة التأثير أو لا معنى لها في سياق العمليات التي ينظر إليها أساساً بمصطلحات القوة السياسية. ويصبح الأمر كما وصفه هايدن "الصغير هو الأقوى Small is powerful" (هايدن ١٩٨٠: ٢١٣) وليس الأجمل. أفضى ذلك كله إلى عدم الثقة بهذه المفاهيم وتحريفها لتصبح جزءاً من عملية تدعيم الدولة المركزية.

إن هذه النماذج سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو بديلة عادة ما يتم الترويج لتنفيذها من قبل محللين محترفين من العالم الصناعي الذين لا يدعون مسؤولية مباشرة عن المضامين السياسية والنتائج المتوقعة لمشورتهم تلك. وإذا كان من المناسب في هذا السياق انتقاد الماركسيين الغربيين فإن الأمر يكتسب أهمية أكبر بالمقارنة مع الفقه المعاصر الخاص بالسياسة العامة للتنمية. إذ لا يخفى أن تنامي دراسات السياسة خلال العقد المنصرم وتأثيرها الواضح على نظم الحكم في العالم الثالث – ولاسيما فيما يتعلق باستقرار النظام والمحافظة عليه –قد أعطى هذه الدراسات صوتاً مؤثراً بشكل متزايد في عملية صنع السياسة في العالم الثالث، ويعني التركيز الأساسي، أو حتى الثانوي، على المحافظة على النظام

الحاكم لأن البحث سوف يركز على المشكلات المرتبطة بنظـــام بعينـــه وبالـــهياكل البيروقراطية المحلية والدولية التي تعمل على خدمته.

ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد تماثلاً مثيراً للاهتمام، وإن كان مخيباً، مـــا بـــين المراحل الأولى والمراحل المتأخرة لنظرية التـــنمية خلال فـــترة مـــا بعـــد الحرب العالمية الثانية. فقد اتسمت عملية بناء النظريـــة وتطبـــيق السياســـة فـــي المراحل الأولى بالطابع الاستدلالي حيث إن دراسة العالم الثالث استخلصت بشـــكل استـــقرائي من أدبـــيات وتحليلات المجتمع الصناعي المتـــقدم. وفي اعتقادي يظـــل هذا التأكيد مناسباً سواء تحدثـــنا عن الطريقة التي تم بها تطويع أعمـــال بارســـونز Parsons وروستو Rostow وكندلبرجر Kindleberger أو غـــيرهم مـــن كبـــار منظري الديمقراطية، أو بنفس الدرجة مثلما نتحدث عن الطريقة التي تم من خلالـــها تطويع بعض الأدبـــيات الخاصة بعملية التصنيع السوفيـــيتية لتـــتلاءم وأوضـــاع العالم الثالث، وربما يعد كتاب بول باران عن "الاقتصاد السياسي للنمـــو Political Economy of Growth" المثل الأوضح في هذا السياق. ويبدو أن تلك العملية تـــم تكرارها مرة أخرى في المراحل اللاحقة لدراسات التـــنمية. لقد انـــشغلت معظـــم دراسات السياسة العامة للتـــنمية، كما أوضحنا في الفصل الثاني، بالاســـتدلال مـــن "الدراسات السياسية Policy Studies". إن ما يدعو للرثاء هو عـــدم تعلمنـــا مـــن أخطاء الجيل الأول في دراسات التـــنمية وعليه فـــإن غايـــة التحليـــل التـــأريخي لأدبـــيات التـــنمية السياسية الحديثة التي قمت بعرضها هنا تـــتمثل في القيمة التـــي تحملها لعملية التعلم الممكنة.

التعلم من التحليل التأريخي

كما هو معلوم فإن التحليل التأريخي هو نشاط سلبي بالأساس ينصب علـــى الماضي. وهو فضلاً عن ذلك نشاط يعبر عن الاعتـــزاز بالنفس، فمن السهل دومـــاً أن تكون حكيماً بعد وقوع الحدث بدلاً من إعطاء التـــقدير الكامل للمضامين التـــي

ينطوي عليها نمط تحليلي ما ساعة وقوع الحدث. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا التحليل يمكّن من الناحية الأساسية من الفهم الأكثر شمولاً لقوام المعرفة المعقد. بل الأكثر من ذلك يمكننا من خلال تقويم ما حدث من قبل الحصول على بعض الرؤية لطريقة تطور الأشياء، وبطريقة أكثر معيارية الطريقة التي نود أن نرى عليها الأشياء في المستقبل. لقد أظهر الفصل الرابع في الواقع أن محاولاتنا السابقة لتحليل دور الدولة في العالم الثالث ينبغي أن تمهد السبيل لتحليل المستقبل بشكل أكثر تطوراً. ويمكن في هذا السياق، ولو بشكل أكثر عمومية، أن نشير إلى عدد من الاقتراحات العامة الخاصة بهاتين المدرستين الفكريتين اللتين تمت مراجعتهما في هذا الكتاب. وربما يكون من المفيد حقاً تكرار القول بوجود منظورين كبيرين فقط في دراسات التنمية منذ الحرب العالمية الثانية ومثلما لم ينكر ماركس وجود طبقات أخرى غير البرجوازية والبروليتاريا فأنا لا أنكر وجود منظورات أخرى للتنمية. إن ما أود إضافته هو بكل بساطة أن هذه التصورات ليست مقصورة على لحظة بعينها.

إن النظر لحقل التنمية السياسية في علم السياسة باعتباره حالة دراسية لنظرية التحديث يؤكد التحول إلى ما أسميه اقتراب "السياسة Policy" مع نهاية السبعينيات. وقد صور الفصل الثاني هذا الاتجاه باعتباره نتاجاً للتغير والاستمرار. فالاستمرار يتأتى من أن تيار السياسة العامة للتنمية يضرب بجذوره الفكرية مرحلة نظرية التحديث حيث استفاد من أعمال الدارسين الأوائل أمثال الموند وأبتر وإيستون والأعمال الأقدم التي هيمنت عليها لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية. أما التغير فإنه يتمثل في كونه رد فعل لعملية التنظير الكبرى التي طرحتها نظرية التحديث. فالاقتصاد السياسي الجديد واقترابات السياسة العامة اللاحقة كانت تعكس في تركيزها على الاقتصاد والاختيار وصنع القرار رد فعل قوياً للتحليل السوسيولوجي المسيطر خلال الستينيات.

وتتمثل الأبعاد الأخرى الرئيسية لرد الفعل المناهض لنظرية التحديث في المطالبة بالمصداقية. بيد أن هذا الأمر أدى من نواحٍ عديدة إلى إعادة التأكيد على نظرية التحديث بدلاً من تجاوزها بشكل تام. وقد فشلت نظرية التحديث بسبب طبيعتها الوصفية والمسهبة في تطوير توجه إمبريقي لحل المشكلات وينظر إليه باعتباره إطاراً للتحليل. وفي كثير من الأحيان كان تطور اقتراب السياسة العامة في التنمية يرجع إلى قيامه بوضع الجوانب الرئيسية لنظرية التحديث في نصابها الصحيح. وعليه أفضى التركيز على السياسة العامة إلى نوع من الاستمرار حيث طرح طريقة ملائمة لإدارة والتحكم في نشر المساعدات والتكنولوجيا والرشادة الثقافية ولضمان خلق وتدعيم نخب صنع القرار ذات التوجه الغربي.

وعلى نفس القدر من الأهمية نجد عزم هذه المدرسة على عدم الاعتداد بافتراضات وأنماط التحليل الراديكالية الخاصة بالتخلف والتي انتشرت خلال العقد المنصرم وتمت مراجعتها في الفصل الثالث. وإذا عدنا إلى بعض التساؤلات المحورية حول القوة -"من يحصل على ماذا، كيف وعلى حساب من"- لوجدنا جهوداً محدودة تحظى بالاتفاق من أجل توسيع هذه التساؤلات لتشمل العلاقات الدولية بين الذين يملكون والذين لا يملكون في المجتمع الدولي أو من أجل تحليل الدور الذي يمكن أن تمارسه الدولة والتكوين الطبقي في مثل هذه العلاقات.

ومن الملاحظ أن التيار الراديكالي قدم إسهامات واضحة في هذه الجوانب المتعلقة بدراسة العالم الثالث - ولكن بنفس الطريقة التي قامت بها نظرية التحديث، حيث تم استبعاد الاهتمامات الأخرى. على أنه بدوره شهد عملية تطوير وإعادة تنقيح منذ الأيام الأولى لنظرية التبعية. ويبرز هنا على وجه التحديد رغبة الماركسيين في تقويض افتراضات "تنمية التخلف" ومنظورها السلبي للرأسمالية في العالم الثالث. ويمكن القول إن الماركسيين تمكنوا في مناحٍ كثيرة، من إنجاز هذه المهمة بشكل مرض. أضف إلى ذلك فقد تم إعادة التوكيد على

مصداقية الاقترابات الأكثر كلاسيكية للإمبريالية مثل تلـــك الخاصـــة بلكســمبورج ولينين وذلك على حساب المفاهيم الأصلية للتبعية. لقد وضعت الرأسمالية في إطـــار مناسب باعتبارها نمطاً للإنتاج ونظاماً للتبادل وليست مجرد نظام للتبـــادل (انظـــر وارن Warren ١٩٨٠، وبريور Brewer ١٩٨٠). ومع ذلك فإن التـــوازن مثـــل إشكالية أساسية أمام كل من الماركسيـين ومنظري التحديث علـــى الســواء. فقـــد أظهر التحليل الراديكالي اتجاهاً جزافياً للانتـقال مـــن التـــنظير علـــى مســتوى التحليل الكلي لعمليـــة التوزيـــع Macro-Analytical Theorising about the Process of Circulation على المستوى الدولي من ناحيـــة إلـــى النقـــاش علـــى مستوى التحليل الجزئي لأنمـــاط الإنتـــاج Micro-Analytical Discussion of Modes of Production السائدة في تكوينات اجتماعية طرفية بعينها مـــن ناحيـــة أخرى (فوستر-كارتر ١٩٧٨).

لكن ما الذي يمكن أن نتعلمه من التحليل التأريخي؟ من الجلي أن المقـــولات المحورية التي تستـــند عليها البرامج البحثية للماركسية والتحديث لا تـــزال قائمـــة. لقد أثبتت هذه المقولات، كما ذكرنا في الفصل الأول، أنها أشبه "بالسباحين المـــهرة" كما أنها استطاعت الصمود في مواجهة تـــزايد شعبـــية نظرية التبعية ولـــو لفـــترة قصيرة، أو على الأقل خلال منتصف السبعينيات. إن المرء ليشـــعر بالأســـى إزاء اقترابات التبعية الخاصة بالتـــنمية حيث إنها ولدت لتبقى.

وقد شاركت مجلة معهد دراسات التـــنمية Institute of Development Studies Bulletin عام ١٩٨٠ (جودفـــرى Godfrey ١٩٨٠: ٤). فـــي عمليـــة الاحتـــفال بجنازة اقترابات التبعية، كما شاركت أيضاً ولو بشكل متأخر، الجمعيـــة الأمريكية للدراسات الإفريقية United States African Studies Association فـــي أكتوبـــر ١٩٨١ (انظـــر كوبـــر Cooper ١٩٨١، ســـكلار Sklar ١٩٨١ ولوفيتـــشي Lofchie ١٩٨١). على أن هذه الأحكام غير المسوغة تعكس في نواحٍ

كثيرة فشلاً في الاعتراف بعمليات التحول بالغة التعقيد التي قام بـــها بعــض رواد نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية (انظر على وجه الخصوص كاردوســو Cardoso ١٩٧٣).

إننا لا نستطيع الزعم بأن الفصل الثالث من هذا الكتاب يخْلو من أي شـــبهة استهزاء بنظرية التبعية. وربما ألتمس العذر لنفسي بأنه من الأهمية بمكـــان، مــن وجهة النظر التأريخية، التركيز على دور مقولات فرانك الأكثر شـــهرة والمتعلقــة بافتراض تـــنمية التخلف وما أسهمت به من وضع علامات على طريق تطوير كــل من النظريات التـــقليدية والماركسية في التـــنمية.

صحيح أن هذا الكتاب تبنى منظوراً نقدياً لنظرية التبعية إلا أنه لم يقلل أبـــداً من شأن إنجازاتها المهمة والتي ليس أقلها إعادة الاقتصاد السياســـي إلـــى مكانـــه الصحيح في قلب العلوم الاجتماعية. لقد كان الاقتصاد السياسي ضعيفاً كما حـــرص نوف Nove (١٩٧٤) أن يخبرنا بذلك حيث احتل مركزاً ثانوياً في ظل غيـــاب أي منظور مسيطر على الاقتصاد السياسي المعاصر. وإذا افترضنا لفترة أننـــا جميعـــاً علماء اقتصاد سياسي فإننا لسنا بالتأكيد سواء. لقد ظهر مفـــهوم السياســـة العامـــة للتـــنمية، كما رأينا، من خلال إحياء مفهوم الاقتصاد السياسي وتأكيده على نظريـــة الاختيار العقلاني وتوزيع وتـــنظيم قدرات صنع القرار. على صعيـــد آخـــر فـــإن الاقتصاد السياسي الراديكالي ترعرع من خلال مفاهيم البنائية الراديكالية والماديـــة التاريخية والتي أكدت على أهمية التوزيع والتبادل (بالأساس)، والإنتاجية (مؤخراً).

واستـــناداً إلى هذين البرنامجين البحثيـــين يمكن القـــول بوجـــود بعــض الاتـــفاق حول قضايا التحليل الهامة. وإذا كان ذلك لا يتم التعبـــير عنـــه صراحـــة فإنه ينبع بشكل ضمني من حقيقة قيام كليهما بدراسة (ولو بمصطلحـــات مختلفـــة) الجماعة الحاكمة، سواء أطلق عليها نخبة صنع السياســـة أو الطبقـــة المهيمنـــة أو الحاكمة. وبالمثل فإن كلا البرنامجين، كما أكدنا على ذلك أيضاً، هما أكثر تحديـــداً

من الناحية التاريخية والمكانية. كما أن هناك اتجاهاً متـزايداً من أجـل اعـتراف التيار الرئيسي في علم السياسة بأهمية الروابط الدولية سواء أطلق عليها الاعتمـاد أو الاعتماد المتبادل وذلك في مواجهة مفاهيم الإمبريالية والاستعمار الجديد (انظـر دوفال وفريمان Duvall and Freeman ١٩٨١). إن كلا البرنامجين يرفض قطعـاً مفهوم التبعية بصياغته الأولى الخاصة بالتخلف. وتـتمثل المجـالات المشـتركة للبحث، كما أوضحناها في الفصل السابق، في الدور الذي تلعبه الدولة والذي ينبغـي عليها أن تمارسه وقضية التسلطية. ولا يخفى أن كـلا البرنـامجين يثـير أسـئلة مشتركة ذات أوجه متعددة مثل "كيف يمكن خلق وإعادة توزيع الفرص والأصـول الرأسمالية وفي ظل أي أشكال من السيطرة أو ميكانزمات القمع"؟ إن ما نسعى إليـه هو الوصول إلى منطقة وسطى بـين موقـفين على طرفي نقيض: إذ يـرى أحـد هذين البرنامجين البحثيـين أن التسلطية هي بكل بساطة نتاج توجـهات ثـقافية معينة في المجتمع (على سبيل المثال القيم والأحكام والعوامل النفسـية) وتبريرهـا على الصعيد السياسي بحسبانها أمراً لازماً "للاستـقرار" و "التـنمية" .فـي حيـن يرى البرنامج الآخر التسلطية كنتاج لعملية تطور تاريخي معيـن لمجموعـة مـن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالإنتاج. ولعله يصبح مـن الضـروري والحالة هذه إحداث نوع من التوفيق بـين نمط التحليل الثـقافي الاجتماعي- الـذي ارتكز عليه تحليل معظم نظرية التحديث- وبـين الاقتراب الذي يؤكد على تـأثير العمليات الدولية للتوزيع والإنتاج على الدول النامية. ولتحقيق هذا الإطار الفكـري المركب ينبغي حدوث عدة متطلبات.

إن ثمة تساؤلات عدة ينبغي مواجهتها من قبل منظري التحديث والسياسـة العامة. هل توجد الطبقات؟ وهل يوجد شيء اسمه نمط الإنتاج؟ وهـل الإمبرياليـة مفهوم حقيقي؟ وعلى هؤلاء تـقرير ما إذا كانت العوامل الطبقية والاقتصاديـة ذات أهمية في تـفسير الصراعات والأشكال السياسية، وهل يمكن التعبـير عن العلاقـة

بـين هذه العوامل في شكل مصطلحات نظرية أكثر عمومية مما كانت عليـه ثـم اختبارها في سياق تاريخي محدد؟ ومن خلال رفض قيمة هذه المفاهيم، ولو بشـكل محدود" فإنه يمكن للاقتراب الذي يؤكد على الإصلاح التدريجي قصـير المـدى – والذي يركز على استـقرار النظام والمحافظة على النخبة ودرجة كفـاءة الجـهاز البـيروقراطي للدولة – أن يجد تبريراً معيارياً له.

على أن المشكلة الرئيسية التي تواجه علماء الاقتصاد السياسي ذوي التوجـه الراديكالي تـتمثل في تخليهم، ولو لفترة من الوقت، عن هواجسهم المزدوجة بشـأن تطوير نظرية عامة للدولة، وبحث التطور التاريخي المحدد للصراعات والأشـكال السياسية والتي تدور حولها المفاهيم التحليلية غير الواقعية والخاصة بنمط الإنتـاج والتكوين الاجتماعي. ويـبدو الأمر غير مقبول من الناحيـة المنهاجيـة إذا قمنـا بإجراء تعميمات خاصة بطبـيعة الدولة في العالم الثالث حينما تكـون البـيانات والمعرفة التي بحوزتـنا عن أداء حالات بعينها أقل من تلك التي نمتلكها عن الدولة الصناعية المتـقدمة والتي نحن دوماً على استعداد للقيام بتعميمات بشأنها. وفـوق ذلك كله فإن التساؤل عن استـقلال المسـتويات الثـقافية والسياسـية مقارنـة بالمستويات الاقتصادية ينبغي التعامل معه في سياق العالم الثالث. يعني ذلك بالتبعيـة أن على عالم الاقتصاد السياسي الراديكالي مقاومة إغراء الإلقاء بنظرية التحديـث جانباً. فبمقدور إطار نظرية التحديث أن يوضح الارتباطات بيـن التغـيرات التـي تـشهدها شرائح معينة في المجتمع، ولا سيما حينما تكـون هـذه التغـيرات ذات طبيعة ثـقافية اجتماعية، ونابعة من الداخل (انظر جـرو Grew ١٩٨٠ وسـميث Smith ١٩٧٦). وعلى العموم فإننا بحاجة إلى محاولـة واعيـة لوضـع الإطـار النظري المشترك قدر الإمكان في سياق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثـقافية لعمليات الإنتاج في دراسات تاريخية محددة.

إن مثل هذه الخلاصة التي توصلنا إليها وإن كانت حذرة إلا أنها في نفس الوقت واسعة وفضفاضة حتى أنها تبدو مبتذلة. فإذا كانت تدعو للإحباط بحالتها تلك فإنها لا تعدو كونها، وللأسف، انعكاساً لحالة التنظير في الحقل. إننا ينبغي أن نكون من الناحية المنهجية أكثر حذراً وتطوراً عما كنا عليه منذ عقد مضى لكننا مع ذلك لا زلنا بعيدين تماماً عن تطوير نظرية متكاملة للتنمية و/أو للتخلف.

الفصل الخامس

نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة

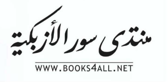
د. نصر محمد عارف

تعد علاقة العلم بالمجتمع في التقاليد الحضارية الغربية، بالغة التعقيد والتشابك؛ بحيث لا يستطيع الباحث فهم العلوم الاجتماعية المعاصرة سواء في نشأتها أو تطورها؛ دون الإحاطة بالسياقات الاجتماعية التي برزت هذه العلوم من ثناياها وحملت رموزها الوراثية وشفرتها وأصبحت جزءاً من التكوين الثقافي لا ينفك عنه ولا ينفصل منه. ومن ثم صار لزاماً على الباحث الربط بين العلوم والنظريات من ناحية، وبين سياقها الاجتماعي والإشكالات التي دفعت إلى ظهورها أو تعاملت معها في طور نشأتها الأولى وقبل تمام نضجها من ناحية أخرى، وذلك لأن تحقيق الفهم الدقيق -خصوصاً للباحثين الذين لم يتم تدريبهم الأكاديمي في الغرب والذين لم تتم تنشئتهم في ثقافته- يستلزم الدقة والإصابة في فهم وتوظيف علم اجتماع المعرفة في تحليل وفهم الأفكار في سياقها الاجتماعي؛ دون الوقوع في أسر النسبية أو التاريخانية، أي سجن النظريات والعلوم في بيئتها الأولى ونفي إمكانية تجاوزها -ولو بحدود معينة- لظروف نشأتها وتحولها إلى فكر إنساني يستفيد منه بنو البشر جميعاً على اختلاف ثقافاتهم وألسنتهم ومجتمعاتهم. ولكن هذا التحليل يُقصد به فقط الفهم الدقيق والمعرفة الأقرب إلى الصدق ثم بعد ذلك تأتي عملية الاختيار سواء بالقبول أو

الرفض أو الانتفاء أو أية صيغة أخرى. فقضية الفهم عملية مستقلة عن الاختيار أو النقل والاحتذاء.

والناظر في نشأة العلوم الاجتماعية المعاصرة في الغرب يجد أنها تختلف كثيراً عن نشأة العلوم التي تتعامل مع المجتمع والإنسان في الحضارة الإسلامية. ففي الأخيرة كانت جميع العلوم والأفكار متمحورة حول "النص" - القرآن الكريم أو السنّة المطهرة- سواء أكانت تلك العلوم منبثقة عن "النص" أو دائرة حوله أو خادمة له أو متعاطية مع طريقة تدوينه ونقله. فإنها في جميع الأحوال مركزها عالم الأفكار المنزلة. أما العلوم الغربية فقد تمحْورت حول المجتمع وقضاياه وإشكالاته، ومن ثم كانت هذه العلوم خادمة للمجتمع الذي نشأت فيه موظفة لتطويره وتقدمه وتجاوز عقبات سيره، ومن ثم تركت قضايا المجتمع آثارها على هذه العلوم. ولكن لا يمكن القول إن اختلاف الطبيعة بين النسقين المعرفيين الإسلامي والغربي قد يعني الإطلاق والنسبية لأي منهما. فالعلوم التي نشأت حول نص مطلق لم تكتسب صفة الإطلاق منه، بل هي نتاج إنساني تنطبق عليه مقولات علم اجتماع المعرفة كما تنطبق على تلك العلوم التي نشأت متمركزة حول مشكلات مجتمع معين، وإنما يمكن القول إن نسبة الإطلاق والنسبية قد تختلف في كل منهما طبقاً لإطلاقية أو نسبية المصادر المعرفية التي استقيت الأفكار منها أو اعتمد العلم عليها.

وحيث إن علم السياسة المعاصر نشأ في سياق الحضارة الغربية، وقادته المدرسة الأمريكية خلال القرن العشرين، وحيث إن التقاليد الأمريكية أكثر التصاقاً بالواقع وتأثراً به، فطبيعة المجتمع الأمريكي ونشأته وتكوينه وموازين القوى التي تحكم توازناته الداخلية، أو حركته الخارجية قد أثرت بصورة واضحة في طبيعة تطور علم السياسة المعاصر، وقادته للتركيز على قضايا محددة وبمنظور معين. بل إن المدرسة السلوكية التي تعتبر أهم حركة علمية في تاريخ



العلوم السياسية أحدثت نقلة نوعية غير مسبوقة في هذا العلم قد نشأت وتطورت في ظل معطيات اجتماعية وسياسية حددت وجهتها وانعكست على نظرياتها، بل وأدت إلى انحسارها وتجاوزها فيما بعد (سبلي Sibley ١٩٧٤) وأنظر أيضا (نصر عارف ١٩٩٨).

ونظرية التنمية كأحد موضوعات علم السياسة تمثل التجلي الكامل للعلاقة بين المجتمع والعلم. فحقل التنمية بجميع فروعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس علماً موجهاً للداخل، بقدر ما هو اقتراب لدراسة الخارج، أي أنه لا يعتبر من فروع العلوم التي تدرس المجتمع الغربي وتتعاطى مع إشكالاته، وإنما هو حقل معرفي يعكس نظرة المجتمع الغربي تجاه المجتمعات الأخرى، واقترابه منها ومنهجه في دراستها. أي هو رؤية "الذات" للآخر أكثر من كونه رؤية الذات لنفسها. وقد ورث هذا الحقل حقولاً معرفية سابقة كُرست كل جهود الباحثين والعلماء فيها على دراسة "الآخر" وفهمه وتحليله بقصد التعامل معه سواء كان تعاملاً إيجابياً أو سلبياً. فقد ورث حقل التنمية نفس منهجية الاستشراق والأنثروبولوجي دون أن يلغي وجودهما (نصر عارف ١٩٩٢: الفصل الأول).

ومن ثم كانت التنمية أكثر تأثراً بالتحولات الاجتماعية وأكثر استجابة لمعطيات المجتمع وتغيراً طبقاً لها. فالتنمية كحقل معرفي يخضع التغير فيه لمؤثرات قادمة من مصادر متعددة: معرفية وسياسية واستراتيجية واجتماعية، فطبيعة النسق المعرفي السائد في المجتمع الذي ينتج المعرفة في هذا الحقل والنظام السياسي واستراتيجيته، والدولة التي يقود علماؤها الإنتاج المعرفي في هذا الحقل ومركزها في النظام الدولي، وطبيعة النظام الدولي السائد؛ وطبيعة المجتمعات موضع الدراسة، جميعها عوامل تتضافر لتحديد التطورات داخله ومن ثم تشكيل صيرورته ومستقبله وصياغة النقلات النوعية الكبرى فيه، وذلك بالتحول من نموذج معرفي إلى آخر. ومن خريطة بحثية معينة إلى أخرى.

وعلى الرغم من حداثة حقل التنمية، وارتباطه بالتطورات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والتغير في ميزان القوى الدولي وظهور فاعلين دوليين جدد خصوصاً من دول الجنوب. على الرغم من قصر تاريخه، إلاّ أنه قد شهد تحولاً جذرياً عندما زالت العناصر الأساسية في التركيبة الاجتماعية، والسياسية، والدولية التي أنشأته وحددت ملامحه. فانتهاء الحرب الباردة وتغيير هيكل النظام الدولي، وانحسار النظرة الاشتراكية في دول الجنوب وانتشار النموذج الرأسمالي، وظهور ما أطلق عليه إجمالاً "بالنظام العالمي الجديد" على المستوى الواقعي وحركة "ما بعد الحداثة" على المستوى الفكري والثقافي والعلمي، دفع ذلك كله إلى ضرورة أن يتحول حقل التنمية ويتم تجاوز النسق التقليدي الذي أطلق عليه قبل عقد من الزمن "النسق الحداثي أو السلوكي أو التنموي"، وظهور ما بعد الحداثي أو ما بعد السلوكي أو ما بعد التنموية أو ما بعد المابعديات كلها.

وليس بخاف أن التحول سمة من سمات النسق المعرفي الأوروبي والنسق الحضاري كذلك، لذلك كانت أطروحة توماس كوهن في كتابه "بنية الثورات العلمية" هي الرؤية الكاشفة عن طبيعة هذا النسق وفلسفته. فالتقدم العلمي عند توماس كوهن لا يحدث بالتراكم، وإنما يحدث بالثورات أو النقلات الكبرى التي يتم فيها استبدال نموذج معرفي Paradigm بآخر أو ظهور نموذج معرفي جديد ليحل محل نموذج معرفي قديم. (كوهن Kuhn ١٩٧٠) والترجمة العربية (كون ١٩٩٢).

ومنذ بداية التسعينيات والتاريخ الأوروبي والعالم من ورائه يعيش تلك اللحظة التحوُّليَّة الكبرى التي يُطلق عليها التحول الحاد في التاريخ مثل الذي حدث في القرن الثالث عشر الميلادي عندما أصبح العالم الأوروبي متمركزاً حول المدينة الجديدة، وعندما أصبحت المدينة هي المجموعة الاجتماعية الأساسية، وعندما ظهرت البرجوازيّة كقوة اجتماعية أساسية، وعندما تم اكتشاف أرسطو وتحوله

إلى منبع للحكمة ومن ثم ظهرت الجامعات. وبعد مائتي عام حـــدث تحـول آخــر عندما اخترعت الطباعة وظهرت البروتستانتية واكتـشفت الأرقام العربيــة. وبعــد مائتي عام أخرى جاء تحول آخر مع الثورة الأمريكية واختراع المحرك البخـــاري وظهور كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث. وفي خـــلال قــرن ولـــدت الــــ ism أي اللواحق التي وضعت أواخر الكلمات فحولتها إلى مذهبـــيات وعقـــائد. فظــهرت الرأسمالية Capitalism، والشيوعية Commmunism، والماركســـية Marxism. وبعد الحرب العالمية الثانية حدث تحول آخر ويمكن القول بأننا نعيش اليوم مرحلـــة من التحول جذرية في أسسها وإن كانت ملامحها لم تـتبلور بعـــد لأننـــا نعيشـــها ونتحول داخلياً معها ومن ثم لن نستطيع كشفها إلا بالخروج من دائرتـــها والنظــر إليها من خارجها. فعلى سبيل المثال منذ ما يقرب مـــن قرنيـــن ونصـــف أي منـــذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر والرأسمالية هي الحقيقة الاجتماعية المسيطرة ومنذ بداية القرن الأخير أضحـت الماركســية أو الاشــتراكية هــي الأيديولوجيــا الاجتماعية المسيطرة. والآن بدأ الاثـــنان في الذوبان تمهيداً لظهور مجتمـــع ليـس "ضد رأسمالي" أو "غير رأسمالي" وإنما "ما بعد رأسمالي" و "غير اشتراكي" Non-Sociolist and Post Capitalist Society (دروكر Drucker ١٩٩٣: ٧) كذلـك شهدت الفترة الأخيرة بداية لنهاية مفهوم الدولة القومية ذات السيادة التي لم تعـد الآن إلا وحدة من وحدات التكامل السياسي في ظل نظام تــتــــنافس وتـــتعايش فيـــه هياكل عبر قومية، وإقليمية، وقومية، ومحلية وقبائلية (دروكر ١٩٩٣: ٤) كل ذلـــك تحت حماية النظام العالمي الجديد الذي يعتبر تجاوز الدولة القومية ذات السيادة أحـد أهم أسسه وأهدافه في ذات الوقت.

وفي ظل ذلك بدأت نظرية التـــنمية تـتحول سواء على مســـتوى الأطــر النظرية أو النموذج المعرفي أو الموضوعات. فبدلاً من التركـــيز علـــى الثـــقافة انصرف الاهتمام إلى الاقتصاد كمدخل للتغيــير، وبدلاً من الدعـــوة إلـــى إيجـاد

ثقافة مدنية عالمية أصبحت الدعوة تتجه إلى إيجاد مجتمع مدني عالمي، وبدلاً من التركيز على بناء الدولة وبناء الأمة أصبح الاهتمام منصرفاً لقضايا التعددية وتجاوز الدولة وتحطيم مفهوم السيادة، وبدلاً من اتخاذ الدولة كمركز أصبح السوق هو المركز... إلى آخره من قضايا سوف نعرض لها بالتفصيل في سياق هذا البحث الذي سوف نعالج فيه موضوع نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة التي تعتبر هي ذاتها ما بعد الرأسمالية وما بعد الاشتراكية وما بعد الحرب الباردة وما بعد كل الأفكار والقضايا الكبرى التي سيطرت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية حرب الخليج الثانية.

وسوف تتم معالجة هذا الموضوع عبر المحطات التالية:

أولاً: ما بعد الحداثة وما بعد السلوكية:

مثلت ما بعد الحداثة حركة احتجاجية ضد ما وصلت إليه الحداثة في مختلف نواحي النظم الاجتماعية، ونظراً لعدم تجذر هذه الحركة بعد في الواقع الثقافي والأكاديمي فقد تعددت حولها الآراء والمنظورات، فهناك من رأى أنها نظام فلسفي شكي يحول بيننا وبين قول أي شيء محدد عن العالم، فهي حركة تقود إلى شرك من العمومية والاستخفاف بكل شيء، وهناك من يرى أنها حركة تضع نهاية للنظام الفلسفي والثقافي المسيطر للحداثة، ذلك النظام الذي يتصف بعدم التحديد وعدم الدقة، وبالتالي فهي حركة تحريرية حتمية في تاريخ الفلسفة والثقافة (وارد Ward ١٩٩١: ١-٢) ومن خلال فهم الحداثة وتحديد ملامحها الأساسية يمكن القول أن ما بعد الحداثة هي حركة إصلاحية للمشروع الحداثي من زاوية، ومن زاوية أخرى هي محاولة لتجاوز النهايات الحتمية التي وضعتها الحداثة لذاتها، من خلال نقد الأفكار والتعميمات غير الواقعية التي انزلقت إليها الحداثة عبر تاريخها الممتد والذي حدد ملامحه "بيرمان" و "هارفي" بصورة عامة في مراحل أربع هي (دوهرتي وآخرون Doherty et. al. ١٩٩٢: ٦).

١- طور التنوير والذي ارتبط بتقدم المعرفة العلمية على حساب المعرفة الدينية من خلال تضاؤل سلطة الكنيسة والدين والتركيز على مفاهيم العقل والرشادة والعلم باعتبارها أسس التقدم البشري. ومن أهم رواد هذه المرحلة نيوتن ولوك وباسكال وديكارت وغيرهم من علماء القرنين السادس عشر والسابع عشر.

٢- الطور الجمالي التذوقي ويأتي بعد عام ١٨٤٨ حيث تم تحدي مفاهيم التنوير والرشادة والعلم بحسبان أنها ليست الطريق الوحيد للوصول إلى الحقيقة، وإنما هناك طرق متعددة، وقد أطلق على هذه المرحلة مرحلة النسبية والمنظوراتية. ومن أهم روادها: نيتشه وماركس وفيبر، وبودلير وبيكاسو وسوسير وأينتشتين. وقد سادها شعور بالشك والتشاؤم على عكس تفاؤلية المرحلة السابقة، كذلك سادها فقدان الثقة في قدرة العلم والعقل وبداية ظهور مبادئ عليا أخرى مثل الحرية والفردية والمساواة.

٣- الطور البطولي وقد جاء بعد الحرب العالمية الأولى. وهي المرحلة التي اتسمت بالبحث عن بطل أسطوري يعيد البشرية مرة أخرى إلى التنوير وأهدافه. ويتجاوز بربرية الحرب ويحول دونها إلى الأبد. ويضمد جراحها. وقد اتخذ هذا البطل الأسطورة أكثر من شكل عند المفكرين والفنانين والمعماريين بيد أنه اتخذ في السياسة شكل الفاشية والنازية والشيوعية.

٤- الطور العالمي في التحديث وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وارتبطت بالسيطرة العالمية والتغلغل الدولي للرأسمالية. وشهدت عودة تفاؤلية الحداثة في طورها الأول مرة أخرى. ولكنها تفاؤلية في صورة سلطوية جبرية حيث أضحى التقدم والتطور تحتمه النخبة الثقافية والسياسية والأكاديمية الغربية وترسم صورته وتستخدمه لتبرير الأوضاع القائمة واستمرارها.

ويلاحظ أن الحداثة خصوصاً في طورها الأخير قد وصلت إلى حد التجمد والتحجر وانقلبت ضد نفسها ولم تعد -مثلما كانت- ثورة تتحدى الواقع المؤسس وتسعى لتغييره وتطويره أو استبداله وبذلك نفت الحداثة نفسها وأصبحت ضد الحداثة. وقد خلص "هارفي" إلى أن الحداثة في مرحلتها الأخيرة قد ادعت أن الحقيقة السرمدية قد تم الوصول إليها، والطبيعة ذات الواقع المنتظم قد تم تحديدها وتحقيقها، والأسطورة أصبحت حقيقة في شكل "الحلم الأمريكي" الذي مثل الفودوس الأرضي للإنسان المعاصر، وفي انتصار الغرب الليبرالي الديمقراطي ومن ثم أصبح التاريخ في نهايته وزال التوتر من الكون وبذلك فقدت الحداثة روحها (دوهرتي وآخرون ١٩٩٢: ١٠) وعليه فقد كان ضرورياً الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحداثة وإلا لكان العالم قد وصل إلى نهاية الطريق بتلك الصورة التي عرضها "فرانسيس فوكوياما" نهاية التاريخ والرجل الأخير" وهو ما يعني نهاية وتحجر كل فكرة وواقع والتحول إلى الاجترار والتقليد.

ومن ناحية ثانية تأسست الحداثة على افتراض التناقض بين مفهومين غامضين هما "التقليدية" و "الحداثة"، وهذان المفهومان من العمومية والغموض إلى درجة لا يمكن معها تحديد المكونات الداخلية لأيهما (هانتنجتون ١٩٨٨: ٣٦٤-٣٦٨). ونظراً لعدم التحديد الخاص بمفهوم الحداثة في مواجهة مفهوم التقليد أجمع معظم الكتاب الدارسين لمشروع الحداثة - بصورة واضحة أو خفية- على تسع خصائص تصف عملية التحديث. وذلك على النحو التالي (هانتنجتون ١٩٨٨: ٣٦٠-٣٦٢):

١- التحديث عملية ثورية لأن التناقض بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث تناقض حاد ولذلك لابد من التحول بصورة ثورية.

٢- التحديث عملية معقدة لا يمكن اختـزالها أو اختصارها في عنصـر واحد أو عنصرين حيث تتضمن تغيير جميع الأبعاد المتعلقة بالفكر والسلوك الإنسانيين.

٣- أنها عملية منظمة فالتغيير في أحد العناصر يؤثر في جميع العناصر.

٤- أنها عملية كونية فعلى الرغم من بدايتها في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلا أنها قد تحولت إلى ظاهرة كونية.

٥- إنها عملية طويلة المدى فالتغيير الكلي الذي تتضمنه عملية التحديث يمكن فقط أن يتم عبر زمن طويل وممتد.

٦- أنها عملية متجانسة ومتناغمة يسير التغيير في جميع عناصرها بصورة متسقة.

٧- أنها عملية تمر بمراحل متعددة.

٨- أنها عملية تسير نحو الأمام بصورة دائمة.

٩- أنها عملية تقدمية حيث الأحدث دائماً أفضل من الأقدم.

وهذه الخصائص أو المحددات التي وسمت مشروع الحداثة في مجمله وحددت ملامحه العامة تقوم على افتراض وجود أنماط ثقافية متجانسة ذات خصائص محددة (إنجلهارت Inglehart ١٩٩٥: ٣٨٠) وأنظر أيضاً (إنجلهارت ١٩٩٧). وهذه الخصائص تصدق على المدرستين الأساسيتين في نظرية الحداثة وهما:

أولاً: المدرسة الماركسية والتي تقوم على أن الاقتصاد والسياسة والثقافة تربطهم جميعاً بنية واحدة يحتل فيها الاقتصاد الأولوية، فهو الذي يحدد الطابع الثقافي والنظام السياسي للمجتمع.

وثانياً: المدرسة الفيــبرية والتي تدعى بأولوية الثــقافة كعنصـــر يحــدد ويشــكل العناصر الأخرى الاقتصادية والسياسية. وهاتان المدرستان –رغــم الخــلاف الأيديولوجي– تــتــفقان معرفياً على أن التغيــير الاجتماعي يتبع وبصـــورة حتمية خطوات واضحة ومحددة ويمكن التــنبؤ بها (إنجلهارت ١٩٩٥: ٣٧٩)

وإذا كانت الحداثة هي المشروع الفكري والثــقافي الذي أطـــر الحضـــارة الغربية وامتداداتها العالمية، فإن السلوكية هي النسق المعرفي الــذي صيغــت فـــي إطاره العلوم الاجتماعية فيما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصـــاً فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية التي احتلت موقع الريادة في بناء المدرسة السلوكية ومدهـــا إلـــى مختلف العلوم الاجتماعية.

وقد مثلت الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية المحتوى الأساسي للحداثـــة في طورها الأخير، بل يمكن اعتبارها تجلي الجوهر الكامن في الحداثة الذي دفعـــها إلى التأسيس والجمود. والسلوكية التي نشأت على مقولات الحداثة وأسسها المعرفيـة سعت على المستوى العلمي إلى أن تحقق تلك المقولات في الواقع الاجتماعي. فقيــم العالمية في العلم والمنهج وادعاء الوصول إلى الحقيقة المطلقة، وافــتراض خطيــة التطور التاريخي، هي القيم الأساسية التي رسمت ملامح المرحلة الســـلوكية التـــي اتخذت التــنمية كفكرة محورية حتى أنه تم اعتبار التــنموية هي النموذج المعرفـــي المسيطر في المرحلة السلوكية. فقد تمحورت أعمال الرواد الأوائل للســـلوكية فـــي العلوم السياسية أمثال جبرائيل ألموند ولوشيان باي وصموئيل هانتـــنجتون... الـــخ حول نظرية التــنمية بما تــتضمنه من مقولات اللحاق بالركب الحضاري، واتبـــاع جميع شعوب العالم لنفس الخط التطويري الغربي سواء الرأسمالي أو الاشـــتراكي. وباختصار تمحورت حول القيم العليـــا الأربـــع: العلمنـــة والتصنيـــع والتحضـــر والديمقراطية (هانتنجتون ١٩٨٨: ٣٦٢ وإنجلهارت ١٩٩٥: ٣٨٤) كقيم يجـــب أن

يتم تبنيها وتطبيقها -على مستوى العالم- في صورة مؤسسات وسياسات حتى تتحقق التنمية في العالم الثالث.

ومن الجلي القول أن آرنولد توينبي يعد أول من استخدم مفهوم "ما بعد الحداثة" في كتابه متعدد الأجزاء "دراسة التاريخ" حين اعتبر ما بعد الحداثة ثورة على رشادة الحداثة التي دفعت العالم إلى الانزلاق في حربين عالميتين مما دفع إلى التساؤل حول عوائد التحديث المبني على الرشادة والعلم والتكنولوجيا. وهنا بدأت تظهر الأصوات الرافضة للحداثة خصوصاً تلك المرتبطة بالبنيوية الفرنسية أمثال: جاك دريدا، وجاك لاكان، وميشيل فوكو. كذلك المدرسة النقدية الألمانية خصوصاً النظرية النسوية التي أعطت بعداً أوسع لما بعد الحداثة، وقد اتجهت جميع هذه الجهود إلى نقد إبستمولوجيا الحداثة ودورها في الفلسفة والسياسة (وارد ١٩٩١: ٢-٨).

وقد تركز النقد على المسلمات المعرفية لنظرية الحداثة خصوصاً تلك التي بنيت عليها المدرسة السلوكية ونموذجها التنموي، واعتبرت تلك المسلمات غير حقيقية أو غير ممكنة التطبيق ومن ثم تأسست ما بعد الحداثة على نقض هذه المسلمات التي يمكن إجمالها فيما يلي: (وارد ١٩٩١: ٢٥-٢٦).

١- عالمية العلم والنظريات والمناهج وإمكانية التعميم عبر الثقافات والأزمان والأماكن.

٢- الاستغراق في الذات الأوربية والتمركز حولها.

٣- الاعتقاد في إمكانية إيجاد حقيقة مؤسسة أو مجسمة حيث ظل الخطاب الحداثي منشغلاً وبصورة مستمرة في تطوير النظرية الواحدة الصحيحة أو المنهج الواحد الصحيح القادر على فهم العالم، والذي يمكن من خلاله الوصول إلى الحقيقة في الواقع وقول الكلمة الأخيرة في العلم والمعرفة والقيم.

ومن خلال نقض هذه المسلمات واعتبار نقيضها هو أساس الانطلاق بـوزت حركة ما بعد الحداثة التي ركزت على ضرورة نفي السلطة -أية سلطة- والتـــأكيد على الاستقلال الفردي (رابلــي Rapley ١٩٩٦: ١٢٢). حيــث إذا اعتبرنـــا أن الحداثة قد شهدت التحول من الدين إلى الدولة فإن ما بعد الحداثة قد قامت بتجـــاوز الدين والدولة معاً إلى الفرد (إنجلهارت ١٩٩٥: ٣٨٤). وقد انعكست مقــولات مـــا بعد الحداثة على السلوكية والتـــنموية وتم توجيه الاهتمام إلى عدم إمكانية تطبـــيق مقولات السلوكية وفشلها في تحقيق ما وعــدت بـــه وهدفــت إليـــه مـــن عالميـــة وموضوعية وحيادية، بل إنها على العكس من ذلك وقعت في التحيز الآيديولوجـــي واتصفت بالطابع الاختـــزالي وفشلت في تحقيق الحيـــاد العلمـــي (نصـــر عـــارف ١٩٨٨: الفصل الرابع وكذلك: فار وآخرون .Farr et. al: ١٩٩٥) ومن ثـــم بـــرز الاهتمام بضرورة إعادة التـــفكير حول مفاهيم "التـــقليدية" و "الحداثة" و "التـــــنمية" وتداعياتها، فالعديد من الأدبـــيات التـــنموية كانت منحازة للتجربـــــة الأوروبـــــية ومتمركزة حولها ومن ثم دار النقاش حول طبـــيعة الظروف التي تمر بـــها عمليـــة التـــنمية في العالم الثالث، وهي ظروف مختلفة بصورة أساسية عن تلك التي مـــرت بها أوروبا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. ولذلك كان ولابد من مراجعـــة وإعادة فحص هذه المفاهيم الثلاثة. وأثير السؤال حول نظام الروابط الشرائحية فـــي الهند، والقبـــيلة في إفريقيا والكوربراتية في أمريكا اللاتينية هل ينظر إليـــها علـــى أنها مؤسسات تـــقليدية في طريقها إلى الزوال أم أنها مؤسسات قادرة على إحـــداث التـــنمية على غير شاكلة النموذج الأوروبي؟ ومن ثم ينبغي البحث في المســـلمات التي دفعت إلى الاعتـــقاد بعالمية النموذج الأوربـــي للتـــــنمية (فويـــرده Wiarda ١٩٩١: ٨-٩) وعلى الرغم من سيادة وانتـــشار حركـــة مـــا بعـــد الحداثـــة فـــي الأكاديمية الغربـــية، وعلى الرغم من الانتـــقال الفعلي علـــى مســـتوى النظريـــات والأفكار والموضوعات إلى تلك المرحلة، إلا أن هناك بعـــض الآبـــاء المؤسســـين للمرحلة السلوكية ممن يرفضون هذه الفكرة ويدعـــون إلـــى التمســـك بالســـلوكية

والحداثة، فجبرائيل ألموند، بعد أن يستعرض تطور حقل التـنمية السياسـية حتـى الثمانينات، يخلص إلى أن حقل التـنمية ليس في أزمة كما يشاع وإنما هي ظـاهرة صحية، وأن الأزمة سياسية في الواقع وليست فكرية في النظرية. ويلقـي ألموند باللوم على أنصار مدرسة التبعية لأنهم ساهموا في تـفتيت الحقل من خلال النقـد والتـفكيك على الرغم من أنهم -في رأيه- لم يطلعوا عليه بصـورة دقيقـة ولـم يقوموا بمسح أدبـياته، وأن دعواهم بأنهم أسهموا في توجيه الأنظار إلـى أهميـة الاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي في التـنمية ليست صحيحة، لأن هذا البعد لـم يكن غائبا عن البنية الأساسية لحقل التـنمية (ألموند ١٩٨٧: ٤٣٧-٤٧٨). كذلـك هناك من يرى أن نهاية الحداثة ليست ناتجة عن الفشل أو القصور، وإنما هي نهايـة للمشروع بعد أن حقق نتائجه واستغرق طاقة النجاح. وإذا كان الغـرب قـد أنـهى الألفية الثانية لميلاد المسيح عليه السلام بانتهاء الحداثة وتحقيق التقدم، فـإن العـالم غير الغربي قد بدأ يضخ في الحداثة دماء جديدة ويوسع فيها ويقويها ويبـدأ معـها وبها مرحلة جديدة سواء في الصين بعد "ماوتسي تونج" أو في غيرها. وهذا الاتجـاه إذا ما استمر سوف يـؤدي إلـى أن يتحـول النقـد الـذي وجهـة إدوارد سـعيد للاستـشراق إلى نقـد للاستـغراب (لـي Lee ١٩٩٤: ٣ وهاتـني Hattne ١٩٩٥: ٢٤٩).

وخلاصة القول أنه على الرغم من تعدد الاتجاهات ووجـود أصـوات لـم تـزل متمسكة بالحداثة والسلوكية والتـنموية، إلا أن الحقيقة الواقعية أننا نعيش مـا بعد الحداثة وأن علم السياسة -كما يرى مؤرخوه (فار وآخرون ١٩٩٥: ١) -هـو في مرحلة ما بعد السلوكية.

ثانيا: الدواعي النظرية والواقعية لتجاوز المنظور التـنموي:

إن الانتـقال من نموذج معرفي إلى آخر -سواء أكان هذا النمـوذج كليـا على مستوى العلوم الاجتماعية، أو فرعيا على مستوى واحد منها - أمـر لا يتـم

نتيجة لاجتهادات فردية أو اختيارات فكرية أو قناعات أيديولوجيـــة- وإن كـان لا يخلو منها - وإنما يحدث كمنتوج لتـفاعل عناصر نظرية وواقعية معينة تـتضافر هذه العناصر حتى تؤدي إلى رسوخ القناعة بوجوب تجاوز النسق القائم والانتـقال إلى تبني نسق جديد في وجوده أو جديد في توظيفه واستخدامه.

ومن أهم العناصر التي تحدد عملية التجاوز والانتـقال تلك العلاقة المعقـدة بـين النظرية والواقع الذي تبحث فيه وتـتعامل معه أو يُلجأ إليها لتحليلـه وفهمـه وتـفسيره. فطالما كان النموذج المعرفي قادراً على فهم الواقـع بصـورة صائبـة تؤدي إلى سلامة التحليل ودقة الفهم، وطالما كانت النظرية قادرة على التعاطي مـع الإشكالات. وطالما استطاع النموذج المعرفي إثارة المزيد من الإشـكالات البحثيـة والإسهام في حلها بصورة تؤدي إلى مزيد من الفعالية في فهم الواقع، فإن النمـوذج المعرفي يظل سائداً ومسيطراً وفعالاً. وحين يفشل في تحقيـق واحـدة مـن تلـك الوظائف أو جميعها فإنه يصبح موضع تساؤل ونقاش حتى يتم تجاوزه إلى نمـوذج جديد.

والناظر في حال نظرية التـنمية يجد أنها منذ الثمانينـات وهـي تـشهد عملية متواصلة ومتـزايدة من النقد والتـفكيك والدعوة إلى التجاوز إلى فكر جديد، وبالأحرى هي نظرية تـنمية جديدة تـتجاوز الأطروحات السلوكية التـي سـادت الخمسينيات والستينيات. ومن خلال مراجعة أهم الأدبـيات المتعلقة بنقـد نظريـة التـنمية السلوكية والدعوة إلى تجاوزها إلى نظرية أخرى ما بعد السلوكية يمكن أن نخرج بأهم الدواعي التي استلزمت ذلك التحول:

١-انـتهاء الحرب الباردة:

من المسلم به عند معظم كُتَّاب التـنمية أن نشأة هذا الحقـل فـي العلـوم الاجتماعية تـزامنت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب البـاردة بيـن المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، واشتداد تـنافسهما على السيطرة على الـدول

المستقلة حديثاً فقد كانت الدعوة إلى عمل نظري أطلق عليه فيما بعد نظرية التنمية، دعوة تحركها أهداف سياسية ثلاثة هي (ليز Leys ١٩٩٦: ٥-٦):

أ- دافع عملي لتقديم إطار نظري للفعل السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومحاولة التقليل من شأن هذا الاستقلال وإفقاده جوهره.

ب- أن الدول الجديدة كانت محوراً أساسياً للحرب الباردة وهدفاً في ذات الوقت، وعلى الرغم من أن معظم نظريات التنمية نظر إليها على أنها عمل أكاديمي فإنها في الواقع كانت دعاية حتى أن كتاب روستو حول مراحل النمو قد حمل عنواناً فرعياً هو: "بيان غير شيوعي".

ج- السبب الثالث هو ولادة اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods، فقد ارتبطت نظريات التنمية منذ ولادتها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (كانتوري وزيجلر Cantory and Ziegler ١٩٨٨: ٣٥٣) وبداية الاهتمام الأمريكي بالعالم الثالث، ومن هنا كانت نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي الجديد داعياً أساسياً لإحداث تغيير في البنية النظرية للتنمية نظراً لارتباط البنية السابقة بقضايا وموضوعات وأهداف مختلفة.

٢-انتهاء الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية:

سبق التأكيد على أن الحداثة قد عبر عنها من خلال مدرستين هما الماركسية والفيبرية وقد تزامن الطور الأخير منها مع الصراع الأيديولوجي بين هاتين المدرستين ممثلاً في الصراع بين الرأسمالية، والاشتراكية على العالم الثالث: أيهما تكون له الصدارة، وأيهما يكون أكثر إقناعاً وتبنياً وذلك في ظل الصراع السياسي والإستراتيجي السابق الإشارة إليه فيما عرف بالحرب الباردة؟. ومن ثم يكون من المنطقي أن انتهاء الصراع الأيديولوجي بين مدرستي الحداثة

يكون مبرراً منطقياً لتجاوز نظريات التـنمية التي نشأت في ظل فـترة الصـراع وتأثرت بها حيث حُملت تلك النظريات أيديولوجيـات الصـراع وكـانت انعكاسـاً مباشراً لها. فقد أعتبر "ديفيد أبتر" أن مفهوم التـنمية محمل بافتراضات أيديولوجيـة إلى الحد الذي اعتبر فيه هذه الافتراضات بمثابة عقيدة، أو علم أو كليهما معاً (أبـتر ١٩٨٧: ٧).

٣- تحدي مدرسة التبعية:

مثلت مدرسة التبعية تحدياً معرفياً لنظرية التـنمية في المرحلـة السـلوكية حيث ركز منظرو التبعية على كشف التحيزات الأيديولوجية في المسـلمات التـي تـقوم عليها نظرية التـنمية حيث إنصب الهجوم الأساسي من قبل أنصار نظريـة التبعية خصوصاً "آندريه جندر فرانك" - على النظرية التحديثية الخاضعة للسـيطرة الأمريكية والمتحيزة غائياً. وقد تعرض منظرو التبعية لهجوم مـن التـنمويـين الذين لم يهتموا بإدارة حوار علمي مع أنصار مدرسة التبعية وفضلوا التجاهل إلـى أن انتـقلت مقولات مدرسة التبعيّة إلى داخل التيار الرئيسي لنظرية التـنمية (لـيز ١٩٩٦: ٦٤). ومن ثم كان النقد أكثر فعالية سواء من قبـل فويـرده Wiarda أو كانتوري Cantori أو هانتـنجتون Huntington أو غيرهم، وقد أسهم النقد من قبل هؤلاء في إحداث النقلة النوعية في نظرية التـنمية من الحداثة إلى ما بعدها.

٤- النقد القادم من العالم الثالث:

إلى جانب التحدي الذي مثلته مدرسة التبعية كمدرسة فكرية نشأت في داخل التـقاليد الفكرية الأوروبية واعتمدت على إحدى مدرستي الحداثـة فـي مواجهـة الأخرى حيث مثلث الماركسية المعين الفكري لرواد مدرسة التبعية فقد برزت فـي مختلف أنحاء العالم الثالث أصوات متعددة سواء أكانت متأثرة بمقـولات مدرسـة التبعية أو أي إطار فكري آخر لكنها جميعاً أجمعت على رفض نظرية التـنمية فـي

صورتها التي طرحت بها وأريد لها التعميم في مختلف أنحاء العالم. وقد تركـــزت أهم هذه الانتـــقادات فيما يلي (فويرده ١٩٩١: ١٣٣-١٣٥):

أ- التحيز والتمركز الغربي حول الذات مما جعلها غير قابلة للتطبـيق لأنها قادمـة من تـقاليد تاريخية وخلقية ودينية مختلفة.

ب- التـتابع الزمني والمراحل قد لا تكون ملائمة للعالم الثالث. فالتجربة الغربـية قامت على التصنيع والتحضر والبـيروقراطية، وهذا قد لا يكون هـو الأمثـل للعالم الثالث.

ج- اختلاف السياق الدولي الذي تمت فيه التـنمية في العالم الأوروبي عـن ذلـك الذي تـتم فيه في العالم الثالث.

د- دور المؤسسات الدولية التي تخضع لسيطرة الدول الغربية.

هـ- محاولة نقل المؤسسات الغربـية بغض النظر عن فعاليتها في العالم الثالث.

وقد مثلت هذه الانتـقادات مؤشراً على فقدان المصداقية الواقعية لنظريـة التـنمية خصوصاً بعد فشل العديد من التجارب التـنموية في العـالم الثـالث فـي تحقيق أهدافها، حيث إن الأهداف التي وضعت لـها افـترضت بدايـة أن النمـو الاقتصادي يتـناسب طردياً مع كل من تحقيق العدالة والاستـقرار والديمقراطيـة والاستـقلال. وهذا الافتراض أثبتت التجربة عدم مصداقيته حيث إن هناك صراعـاً وتـناقضاً بـين النمو الاقتصادي من ناحية، وهذه العناصر الأربعـة مـن ناحيـة أخرى أو بينه وبين كل منها على حدة أو بين بعضها البعض سواء فـي النسـبة أو المستوى أو الاتجاه (فاينر وهانتـنجتون Weiner and Huntington ١٩٨٧: ٤-٢٥). ومن ثم لا يمكن اعتبارها أهدافاً قابلة للتطبـيق في خارج السياق الأوروبـي. وبناء عليه فإن عالمية النموذج بالصورة التي طرحت بها أصبحت موضـع شـك فلابد من تغيـير هذه الصيغة للنموذج ذاته أو التخلي عن مفهوم العالمية.

٥- التحول من الاقتصاد الدولي "International" إلى الاقتصاد العالمي "Global":

فقد مر الخطاب التنموي منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن بمرحلتين: أولاهما كانت الكنزية الدولية التي ركزت على رأسمالية الدولة وثانيهما الليبرالية الجديدة والتي ركزت على الرأسمالية غير المنظمة التي ظهرت في فترة السبعينيات مع بداية انفتاح دول العالم الثالث أمام الشركات عابرة القارات ومن ثم فتح أسواقها أمام السلع الرأسمالية (موري Moore ١٩٩٥: ٢) وقد شهدت المرحلة الثانية تحولاً في هيكل الاقتصاد الدولي من اقتصاد بين دول إلى اقتصاد عالمي يتجاوز الدول ويسعى لنفي تأثيرها وقد اتصف هذا النمط الاقتصادي الدولي بالخصائص التالية (أمين وثرفت Amin and Thrift ١٩٩٥: ٢٠٥).

ب- تزايد المركزية في البيئة المالية من خلال خلق وتوزيع النقود الائتمانية.

ب- تزايد أهمية الهيكل المعرفي أو نظام الخبرة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ج- إضفاء الطابع عبر القومي للتكنولوجيا المصحوب بتزايد وتسارع وتكرار مقولة نقل التكنولوجيا خصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة مثل الإلكترونيات.

د- تصاعد احتكارات القلة العالمية Global Oligopolies وذلك لأسباب ثلاثة: ١) طرق الإنتاج الجديد التي وجدت بسبب التكنولوجيا المتقدمة. ٢) احتكار الأموال الدولية. ٣) سرعة وسهّولة وسائل الاتصال.

هـ- تصاعد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية عبر الدولية وعولمة قوة الدولة.

و- تصاعد نفاذية وسريان الثقافة العالمية وافتقاد المعاني والرموز دلالاتها الإقليمية وذلك بسبب تزايد السياحة والهجرة واللجوء وانتقال العمال.

ز- نتيجة للسابق تمت عولمة الجغرافيا حيث وجدت جغرافيا بلا حدود تختلف تخومها عما سبق.

٦- فقدان المصداقية النظرية:

"اعتبرت مفاهيم الرشادة والموضوعية والتعميم من الأسس النظرية المهمة التي قام عليها مشروع الحداثة في مجمله. فقد مثلث الرشادة الديكارتية الوقود الذي حرك الثورة الصناعية في أوروبا، ومن ثم اعتبرت نموذجاً صالحاً للإقتداء في كل أنحاء العالم. وفي نهاية القرن العشرين ظهر واضحاً أن الثمن الذي دفع لهذه التجربة ليس فقط دمار البيئة ولا التمزق الاجتماعي، وإنما أيضاً احتلال العقول، وبعبارة أخرى فإن الصلاحية غير المشكوك فيها للتنمية -بغض النظر عن السياق- بدأت تخضع للشك لأن هذا النموذج لم يقف فقط عند تدمير التكامل البيئي والتنوع الحيواني على كوكب الأرض، وإنما أدى أيضاً إلى فقدان التنوع في الأنماط البشرية المختلفة للفعل والفهم (أبفل-مارجلن Apffel-Marglin ١٩٩٦: ١-٢)، كذلك بني هذا المشروع على قاعدة أن العالم قابل لأن يعرف بصورة موضوعية وأن المعرفة التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الموضوعية يمكن تعميمها ونقلها من مجتمع لآخر. وقد أثبتت التجربة عدم صحة هذه الفرضية (أبفل-مارجلن ١٩٩٦: ١).

٧- غموض مفهوم التنمية كما قدمته المدرسة السلوكية:

مفهوم التنمية مفهوم غامض غير محدد وهذا الغموض مصاحب للمفهوم منذ بداية حقل التنمية، فالأعمال الأساسية الأولى للجنة السياسة المقارنة التي أنشأها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية SSRC قد تم تأسيسها بمنحة من "مؤسسة فورد". وقد خصصت هذه المنحة وبدون تعريف لدراسة التنمية السياسية كمقابل للتنمية الاقتصادية مع تجاهل الفارق بين التخصصين (شيلتون Chilton ١٩٩١: ١-٢)، وقد دفعت الطبيعة الغامضة للمفهوم اثنين من كبار أساتذة

العلوم السياسية الذين أسهموا في بناء المرحلة السلوكية إلى رفض مفهوم التـــنمية. فقد أعتبر فريد ريجز (١٩٨١) أن مفهوم التـنمية ليس اكـــثر مـــن "كلمـــة قـــوة" Power Word، فهو مفهوم يستخدم كبؤرة لصراع قوى أو صـــراع تمويـــل. أمـــا صموئيل هانتـــنجتون فلم يذهب إلى هذا المدى وإن كان رفض المفهوم منـــذ عـــام ١٩٧١ حيث رأى أنه ينبغي أن يتم التخلص من هذا المفهوم لأنه لم يستطع إيجـــاد تكامل بـــين هيكل المفاهيم المتعلقة به. ورأى أن دراسة التغيـــير تـــقدم العديد مـــن المتغيرات التي يمكن ان تـــتبلور حولها وتمثل بؤرة للبحث أكثر مما يفعل مفـــهوم التـــنمية (شيلتون ١٩٩١: ٣-٤) وانظر أيضاً: (شيلتون ١٩٨٨: ٥) وبعيـــداً عـــن مناقشة أطروحتي ريجز وهانتـــنجتون فإن أكثر من ثلاثين عاماً من البحث في هـــذا المفهوم لم تسفر سوى عن مزيد من الغموض والتـــشعب في معانيه فقـــد أصبـــح المفهوم يطلق على ظواهر لا علاقة بينها. فهل هناك علاقة بـــين التحـــول مـــن النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، والتراكم الرأسمالي والتجارة ونمط الحيـــاة والمشاركة السياسية.... الخ؟ وهل يمكن اعتبار هذه المفاهيم جـــزءاً مـــن نظريـــة واحدة؟ وإلى أي حد تكون هـــذه النظريـــة متجانســـة (هاتـــني Hattne ١٩٩٥: ٢٥٠)؟.

تلك هي أهم الدواعي التي تستوجب تجاوز النمـــوذج الحداثـــي/ السـلوكي للتـــنمية وتدعو إلى الانتـــقال إلى نموذج أو نماذج أخرى سواء فيما عـــرف فيمـــا بعد الحداثة أو غيرها.

ثالثاً: المحددات النظرية للتـــنمية في مرحلة ما بعد الحداثة:

قد لا يكون دقيقاً القول بأن هناك تطوراً في نظرية التـــنمية، إذ أن التطور لم يقـــع فقط فيها، وإنما وقع أيضاً عليها، بحيث قد حدث تغيـــير ملحوظ في مكونات نظرية التـــنمية وموضوعاتها وقضاياها. وفي نفس الوقت حدث تغيير عليها جميعها فقـــد بدأت العديد من المفاهيم تـــزاحم مفهوم التـــنمية وتـــنتـــقص من أطرافه وتـــقتطع

من مكوناته. فالحقل الذي كان يطلق عليه التـنمية خلال المرحلة السلوكية لم يعـد هو نفسه ذات الحقل في مرحلة ما بعد السلوكية. فقد فقدت التـنمية نقاطاً عديدة من إقليمها المعرفي ومجالها الحيوي وتضاءلت كثيراً عما كانت عليه وأصبحت مفـاهيم عدة كانت تعتبر من مكونات التـنمية وجزئياتها تـنافس المفهوم الأم وتحـاول أن تحل محله أو تستـقل عنه أو تـنازعه المكانة، ومـن هـذه المفـاهيم: المجتمـع المدني، والإصلاح الهيكلي، والتحول الديمقراطي، والتعددية السياسية، وخصخصـة الاقتصاد،... الخ. وقد يكون صحيحاً أن الفشل الواقعي لتجارب التـنمية في العـالم المسمى بالثالث قد أدى إلى فشل نظري. ومحاولات "سرقة" التـنمية علـى أرض الواقع قد أدت أو نتجت عن تضعضع مكانـه المفـهوم، وانتـهاك سـيادته علـى موضوعه وحقله، وفي كل الحالات فإنه ينبغي التأكيد على أن التغيير فـي نظريـة التـنمية لم يكن فقط تغيراً "جوانياً" يتعلق بالمكونات والمحددات النظرية فحسـب، وإنما كان أيضاً تغيراً "برانياً" يتعلق بالمجال الحيوي للحقل وموقعه في داخل علـم السياسة وعلاقته بالحقول الأخرى. وفي السياق التالي سوف نركز على المحـددات النظرية لحقل التـنمية وماهية التغيـير الذي وقع فيها، سواء تمثل هذه التغير فـي استبدال موضوعات وأفكار نظرية، وحلـول أخـرى محلـها، أو تغـير الأوزان النسبـية للمكونات القائمة أو تغير دلالة المعنى واتجاهه في هذه المحددات النظريـة التي نجملها في التالي:

١-التـنمية المستديمة Sustainable Development:

يعتبر مفهوم الاستدامة في التـنمية مفهوماً جديداً قدم لتجـاوز قصـور النظريـة السلوكية في التـنمية والتي أدت إلى تـفجر العديد من المشاكل والأزمـات أكـثر مما عالجت منها. غير أن جدة المفهوم في ذاته لا تعكس نفس الجدة في المسـلمات التي قام عليها والأهداف التي سعى إليها. فهذا المفـهوم أو هـذه الأطروحـة -أي التـنمية المستديمة- تعكس وبصورة واضحة مدى غربة التـنمية عن الواقع فـي

العالم الثالث، ومدى انحيازها وتحيزها للمجتمعات التي أنشـأتها، وتعيد بصورة واضحة تلك المسلمات التي نشأ عليها حقل التنمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ورثها عن الحقول السابقة عليه، التي انصب اهتمامها على دراسة المجتمعات غير الأوروبية مثل الاستشراق والأنثروبولوجيا. فكما قد سبق وأكد إدوارد سعيد أن الاستشراق حقل يعكس اهتمامات ومنظورات المجتمعات التي أنشأته أكثر مما يعكس تلك الخاصة بالمجتمعات التي يدرسها. فالتنمية في صورتها الحداثية وفي صورتها ما بعد الحداثة تعكس نفس الفلسفة إذ أن صياغة الحقل وتطوره تحددهما اهتمامات ومشاكل المجتمعات المتقدمة التي تسيطر معرفياً على حقل التنمية وتنفرد بتحديد وجهته.

ومفهوم المستديمة والاستدامة يقر بالبطلان على مفهوم التنمية، إذ أنه يوضح أن التنمية في المرحلة السابقة كانت تنمية مؤقتة ينقصها عنصر الاستدامة. وقد يكون ذلك صحيحاً. بل هو صحيح -ولكن السؤال التي يثور بإلحاح لماذا قدمت هذه النظريات للمجتمعات العالم ثالثية وكأنها بديل عن نسقها الحضاري، وتطورها التاريخي، وكأنها أيضاً الحتمية التاريخية التي ستقود هذه المجتمعات حتى تصل إلى ما وصلت إليه مجتمعات العالم الأول وهو أن تضع أقدامها على خط التقدم الدائم المتصاعد وتلحق بركب الحضارة العالمية. لماذا أثير هذا الموضوع في هذه المرحلة رغم أنه بدهية يتضمنها مفهوم التنمية والتقدم إذ كلاهما مفهومان زمنيان يرتبطان بتطور الزمن وتقدمه والنمو فيه وبه.

والناظر في خلفية المفهوم وبيئته يجد أن نظرية التنمية في صورتها الحداثية أو ما بعد الحداثية يلاحظ أنها انطلقت من تعميم التجربة الغربية في التطور السياسي على العالم بحيث اعتبرت أن خط التطور الأوروبي وامتداداته في العالم الجديد هو نفس الخط الذي يجب أن تسلكه جميع دول العالم وأن أزمات

التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في هذه المجتمعات المتقدمة هي أزمات عالمية. بل انه ليس من قبيل المبالغة القول أن هذه النظريات قد قامت على رؤية استراتيجية مضمرة تتخذ من العالم الثالث أداة للحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية وأيضاً مجالاً لحل أزماتها والتخلص من آثار تطورها المتسارع.

فمحور مفهوم التنمية المستديمة هو الحفاظ على البيئة ووقف تدهورها واختلال عناصرها (ليويلن Lewellen ١٩٩٥: ١٩١-٢١٦) وكذلك الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، بحيث تستطيع التنمية الاستجابة للحاجات الحاضرة دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتها (أنظر تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية: ١٩٨٧: ٤٣). وعند تحديد كيفية الحفاظ على البيئة لتحقيق الاستدامة في التنمية قدمت أطروحات تعاكس تماماً ما قدم للعالم الثالث في مرحلة النظرية السلوكية فقد اعتبر رواد التنمية أن الانتقال من الريف إلى المدينة أحد أهم مؤشرات التنمية فيما أطلق عليه التحضير، وظهور المدن، وزيادة نسبة سكان المدينة قياساً على سكان الريف (ليرنر ١٩٦٤: ٥٤-٦٤)، والآن ينظر إلى الانتقال من الريف إلى المدينة على أنه يدمر البيئة ويهدد التنمية، ومن ثم لابد من وقف هذه الهجرة. حيث أدى الانتقال غير المنظم من المناطق الزراعية إلى المناطق الحضرية إلى خلق مشكلة اجتماعية/ اقتصادية، حيث إن نصف سكان العالم عام ٢٠٠٥ سوف يكون من ساكني المدن، وفي عام ٢٠٢٥ سيكون ثلثا سكان العالم في المدن. وسوف تتضخم مدن العالم الثالث حيث تهبط نيويورك على سبيل المثال إلى المرتبة الحادية عشرة ليصبح الترتيب الجديد: طوكيو، بومباي، لاجوس، شانجهاي، جاكرتا، ساوباولو، كراتشي، بكين، دكا، نيومكسيكو (شاتيرجي وآخرون Chatterji et. al. ١٩٩٧: ١).

وقد حدد البنك الدولي في عام ١٩٩٢ سبع سياسات أساسـية يمكن من خلالها أن تـقوم الحكومات الوطنية بتـنفيذ تـنمية مستديمة هي (ليوليـن ١٩٩٥: ٢٠٩-٢١٠).

أ- تضمين الاعتبارات البـيئية في عمليات صنع القرار.

ب- تخفيض نسبة زيادة السكان كأولوية.

ج- التمسك بشعار (فكر كونياً واعمل محلياً) والقضايا المحلية يجب مواجهتها أولاً.

د- تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها.

هـ- الحاجة إلى تحرك مخطط ومتوازن داخل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية وذلك من خلال خطط قصيرة وطويلة الأجل.

و- الحكومات تحتاج دائماً إلى أن تقوم بأبحاث حول التـنمية وأن تـتأكد أن هـذه الأبحاث تصل إلى الإداريـين والجماهير معاً.

ز- يجب التمسك بالشعار القديم "الوقاية أرخص من العلاج".

يتضح من خلال تلك النقاط السبعة أن غاية التـنمية المستديمة في منظـور البنك الدولي -الذي يستطيع أن ينفذ ما يخطط، وأن يحول أفكاره إلى واقـع حـي يسعى- هي أن البيئة هي الهدف وهي المحتوى والمنطلق. والبيئة قضية أحدثـتها معدلات التصنيع العالية والمتسارعة التي سلكتها الدول المتـقدمة، ولم يكن للـدول النامية فيها دور يذكر، بل على العكس نجد أن المصادر البـيئية لم تستخدم بصورة مناسبة في دول العالم الثالث، فلم تبدأ هذه الدول بعد مرحلة التـنمية التـي تمكنـها من استغلال مواردها بصورة صحيحة وفعالة. أضف إلى ذلك إن قضية البيئة تـأتي لتـقطع الطريق أمام تحقيق تـنمية حقيقية في العالم الثالث. كذلك فإن الخوف من دمار البيئة هاجس يهدد دول العالم المتـقدم أكثر مما يـهدد دول العـالم الثـالث.

وخلاصة القول، هو أنها قضية ذات أولوية في أجندة الدول المتقدمة وموقعها ثانوي في اهتمامات دول العالم الثالث.

هذا بالإضافة إلى أن مفهوم التنمية المستديمة مفهوم غير محدد إذ يثير تساؤلات متعددة مثل: كيف نستطيع أن نحدد المكاسب والخسائر التي يمكن تحملها من أجل البيئة؟ وعند أي نقطة يمكن أن تكون التنمية مستديمة؟ ومن الذي يحدد التنمية المستديمة من غير المستديمة (روبلي Ropley ١٩٩٦: ١٧٣)؟

٢- المجتمع المدني (المحلي والعالمي):

يعتبر من أهم المفاهيم التي بدأت تزاحم مفهوم التنمية، وتخطف كثيراً من جاذبيته وبريقه، وتجتذب اهتمامات الباحثين في حقل العلوم السياسية عامة. وعلى الرغم من تنوع دلالات مفهوم المجتمع المدني عبر تاريخه الممتد سواء كمقابل للمجتمع العسكري أو للمجتمع الديني. فإن الدلالات المعاصرة لهذا المفهوم بدأت تستوعب ذلك وتتجاوزه. حيث أصبح مفهوم المجتمع المدني يستخدم تعبيراً عن المجتمع في مواجهة الدولة كدولة وليس فقط بعضاً من مؤسساتها. في نفس الوقت حافظ المفهوم على ضديته للمجتمع الديني أو القوى الدينية أو العسكرية. وقد جاء استخدام هذا المفهوم في تطوره الأخير استخداماً غير محايد حيث ربط بين قوى المجتمع في مواجهة هيمنة الدولة من أسفل والقوى الدولية التي تتحدى سيادة الدولة من أعلى. فلم يتم اعتبار المؤسسات الاجتماعية جميعها جزءاً من المجتمع المدني وإنما اعتبرت تلك المؤسسات ذات الارتباطات الخارجية سواء في نشأتها أو ماهيتها أو علاقاتها. فقوى المجتمع المدني لابد أن تكون بداية منسجمة مع مفهوم المجتمع المدني العالمي أو القوى المعترف بها عالمياً أنها تدخل في إطار المجتمع المدني مثل حركات المرأة وحقوق الإنسان والحركات الديمقراطية والبيئية... الخ. أما المؤسسات التي أنشئت في صورة معاصرة مثل النقابات والجمعيات الخيرية والتي وصفت بأنها تخضع لسيطرة قوى دينية أو قوى

لا تستجيب لأجندة العالمية أو المؤسسات الطبـــيعية التـــقليدية المتجــذرة فـــي المجتمع فلم يتم اعتبارها جزءاً من المجتمع المدني.

ولعل أكثر التطورات مدعاة للاهتمام والتحليل ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي (٢٠) الذي يتضمن في ثـــناياه تجاوز مفـــهوم الدولـــة القوميـــة، ومفـــهوم السيادة، ويسعى لإيجاد نفاذية للنظام العالمي الجديد والقوى المسيطرة فيـــه، علـــى المجتمعات ليس من خلال الدولة وإنما من خلال مؤسسات "المجتمع المدنـــي" وقـــد جاءت مجموعة المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة: "قمـــة الأرض" فـــي الأرجنتين و "الأسرة والسكان" في القاهرة و "المرأة" في بكين، و "الموئل" في تركيـا لتدشن التأسيس الرسمي لمفهوم المجتمع المدني العالمي.

وعلى المستوى النظري بدأت تظهر أطروحة مضادة لتلـــك التـــي أطلقـــها أعضاء لجنة السياسة المقارنة لتأسيس ثـــقافة مدنية عالمية تكون مقدمة للتـــــــنمية وتـــتضمن قيم العلمنة والرشادة والبقرطة والتكنولوجيا (بـــاي وفيربـــا Pye and Verba ١٩٦٥). تلك الأطروحة الجديدة تدعو إلى أنه يجب التحول مـــن التركـــيز على الثـــقافة العالمية إلى التركيز علـــى المجتمـــع المدنـــي العـــالمي (فرانكمـــان Frankman ١٩٩٧: ١٠٢) وذلك في إطار تحول عام في أدبيات التـــــنمية مـــن الثـــقافة إلى الاقتصاد والقوى الاجتماعية كوسائل أساسية لتحقيق التـــنمية.

٣- تآكل مفهوم السيادة وبداية نهاية مفهوم الدولة القومية:

بدأت نظرية التـــنمية بالتركيز على بناء الدولة وبناء الأمة كأحد الأهداف الأساسـية التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها عملية التـــنمية. ففي تحديده لأهم الأزمـــات التـــي تواجه مجتمعات العالم الثالث في بداية طريقها في عملية التـــنمية ركـــز جـــبرائيل ألموند وبنجهام باول على أزمتين أساسيتين هما: أزمة بناء الأمة وتظهر في ســـياق الانتـــقال من الريف إلى المدينة، والانتـــقال من الولاء الأسري والقبلي إلى الـــولاء للدولة. وأزمة بناء الدولة وتبرز أثناء تكوين الدولة الحديثة حيث تـــتعرض الدولـــة

الوليدة لتهديدات داخلية وخارجية تهدد وجودها، ثم تناولا أزمة المشاركة وأزمة التوزيع... إلى آخره (ألموند وباول Almond and Powell ١٩٧٨: ٢٢).

وحين الانتقال إلى مرحلة ما بعد السلوكية في التنمية تغير التصور النظري لدور الدولة في التنمية، وتحول الموقف منها إلى النقيض، وصارت الدولة الآن عائقاً سواء في الأطروحات النظرية ما بعد الماركسية حيث لم تعد الدولة حتى مجرد أداة في تحقق التراكم الرأسمالي أو المحافظة على استمراره (بارو Barrow ١٩٩٣: ٩٦) أو في الأطروحات النظرية لما بعد السلوكية حيث تضافرت مجموعة عوامل جعلت الدولة أداة غير فعالة ينبغي تجاوزها سواء أعلن ذلك بصورة صريحة ظاهرة أو بصورة ضمنية مضمرة. وقد أثيرت مجموعة من الإشكالات النظرية/ العملية لتبرير تجاوز الدولة وتأكيد انتهاء مفهوم السيادة. وأهم هذه المبررات:

أ- ظهور المشكلات البيئية، وبداية دخولها الفضاء السياسي منذ نهاية الحرب الباردة، وبداية اعتبار هذه المشكلات تهديداً للوجود البشري في كل أرجاء المعمورة، وقد تزامن ذلك مع عولمة الاقتصاد بصورة شبه كاملة، وقد نتج عن هذا إيجاد قناعة نظرية/ عملية أن الدولة ضعيفة أمام هذا التحدي الذي يتجه نحو التزايد وأنها غير قادرة على التعامل بفعالية مع هذه المشكلات، وأن هذه المشكلات فوق قدرة الدولة. وقد مثل هذا تحدياً واضحاً للفكرة التقليدية عن سيادة الدولة التي برزت منذ القرن السابع عشر، وأكدت على حق الدولة في ممارسة السلطة داخل حدودها. إذ أعتبر أن هذا المفهوم للسيادة يتعارض مع تحقيق الهدف الكوني في الحفاظ على البيئة وذلك من خلال تفعيل دور المنظمات غير الحكومية NGO والمنظمات بين الحكومية IGOs (كلاب Clapp ١٩٩٧: ١٢٣-١٣٤).

ب- عولمة الثقافة من خلال التطور الحادث في وسائل الإعلام والاتصال خصوصاً بعد دخول عصر البث المباشر والأقمار الصناعية، وتجاوز حدود الدول، مما أدى إلى إضعاف سيادة الدولة القومية بدرجة قد تقود إلى أن يتم امتصاصها في وحدات أكبر حتى تصل إلى الدولة العالمية (فيزرستون Featherstone ١٩٩١: ١).

ج- بروز ما عرف بالنظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية، ففي بداية التسعينيات وضعت نهاية فترة أخرى من التاريخ، فإذا اعتبرنا أن سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ قد مثل رمزاً لانتهاء الشيوعية، فإن التحالف الدولي ضد العراق عام ١٩٩٠ قد مثل أوج نهاية أربعمائة عام من التاريخ كانت فيها الدولة القومية ذات السيادة هي الأساس وأحياناً الفاعل الدولي الوحيد على المسرح السياسي (دروكر Drucker ١٩٩٣: ٩-١٠) ومع حرب الخليج الثانية وبتحالف مجموعة من الدول، ولأول مرة بدون معارضة فاعلة أو خلاف جوهري داخل المجتمع الدولي يتم فرض سياسات معينة على دولة ذات سيادة، وكأنها حالة لتطبيق قانون داخلي في إحدى الدول، سواء في عمليات فرض الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق أو في نزع السلاح أو في التهديد باستخدام القوة عقاباً عند أية مخالفة صغيرة أو كبيرة ... إلخ.

د- الانتقال من الصراع بين الدول إلى الصراع بين الحضارات حيث مثلت أطروحة "صموئيل هانتنجتون" حول صراع الحضارات بداية لتراجع مفهوم الدولة كفاعل وحيد في الصراع الدولي ودخول مفهوم الحضارة -الذي قد يعني دولة أو عدة دول- إلى حقل العلاقات الدولية ليعبر عن فاعل دولي يتصارع أو حتى يتعاون مع فاعل آخر هو حضارة أخرى، يعني أن مفهوم الدولة قد تراجع خطوات إلى الوراء ليفسح المجال أمام تكوينات ثقافية أو اجتماعية أو دينية. ولعل السيناريو الذي قدمه هانتنجتون للتكوينات

الحضارية في العالم يمثل صورة جديدة لعدد وطبيعة الفاعلين الدوليين في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من عدم القبول بمقولة الصراع وعدم صحتها واقعياً وكونها محاولة لخلق عدو للمجتمع الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن طرح مقولة الصراع أو التعاون بين الحضارات يؤدي إلى نفس النتيجة، وهي أن الدولة القومية ذات السيادة قد تصبح من مكونات الماضي في غضون سنين(٢١).

هـ- التحول إلى ما بعد الحداثة: إذا كانت الحداثة قد شهدت التحول من الدين إلى الدولة فإن ما بعد الحداثة شهدت التحول من الدين والدولة معاً إلى الفرد وذلك من خلال أطروحات حول رفض مفاهيم السلطة بكل أشكالها (إنجلهارت Inglehart ١٩٩٥: ٣٨٣-٣٨٦).

و- بروز مفهوم التعددية خصوصاً العرقية أو الدينية واعتباره شأناً دولياً يخضع للتنظيم والتفعيل من قبل الأمم المتحدة، والقوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد، وقد مثل ذلك تجاوزاً لمفهوم السيادة ولكيان الدولة، وتفاعلاً مباشراً مع جماعات كانت تعتبر جزءاً من الدولة خاضعة لسيادتها.

ر- التطور السياسي سواء في دول العالم الأول أو دول العالمين الثاني والثالث. حيث تشهد جميعها انتهاءً لمفهوم الدولة، سواء بالذوبان في كيانات فوقية تتجاوز الدولة بإدماجها في منظمات، أو اتحادات تسعى لإيجاد كيان سياسي يتجاوز الدولة كأعلى مؤسسة بشرية لتنظيم حياة المجتمع ويجعلها جزءاً من كيان أكبر مثل الاتحاد الأوروبي كنموذج أكثر نضجاً من الاتحادات الإقليمية سواء في جنوب شرق آسيا أو رابطة كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي. أو على النقيض من ذلك تتجه دول العالمين الثاني (الاشتراكي) والثالث (دول القارات الثلاث) إلى تفكك الدولة لصالح كيانات أقل، سواء عرقية أو دينية أو إقليمية ولعل نماذج الصومال ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وروسيا وروانـدا

وبروندي وغيرها من أوضح الأمثلة على ذلك. ومن هنا نخلص إلى أن الدولة تسير في اتجاهين متضادين: إما الذوبان في كيانات أعلى أو التفكك إلى وحدات أدنى. وفي كل الأحوال فإن وجود الدولة كوحدة سياسية أساسية أصبح موضع شك ناهيك عن التحديات التي بدأ يواجهها مفهوم السيادة والتي أدت به إلى الميوعة فالذوبان فالتلاشي إذا استمرت معادلة القوة التي بني عليها النظام العالمي الجديد.

٤- من مركزية الدولة إلى مركزية السوق:

منذ بداية المرحلة السلوكية وهناك صراع قديم بين المدارس المختلفة في حقل التنمية السياسية حول اتخاذ،السوق كمركز أم اتخاذ الدولة كمركز، وقد مثل أولهما اليمين بمدارسه المختلفة، ومثل الثاني اليسار باتجاهاته المتعددة، وقد كان واضحاً أن اتخاذ السوق يعني تراجع الدولة والعكس بالعكس (رابلي Rapley ١٩٩٦: ٢)، وقد انتهى هذا الحوار بانتهاء السلوكية الذي تزامن وانتهاء اليسار كقوة سياسية فاعلة على الساحة الدولية أو في المجتمعات المحلية.

وبعد أن تزايد دور المؤسسات المالية الدولية وخصوصاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك دور الدول المتقدمة التي تقدم مساعدات للدول النامية بدأت تبرز على الساحة وبصورة جلية أطروحات محددة حول دور السوق ومحوريته ورفع شعار محدد هو التكيف الهيكلي "الذي تضمن شعاراً آخر كان منه بمثابة الجوهر والمحتوى "تدخل محدود للدولة وحرية أكبر للسوق" "Less State, More Market" (رابلي ١٩٩٦: ٢) وقد عكس هذا الشعار كل قصور النظرية الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد بحيث صار الإصلاح الهيكلي هو الشرط اللازم لجعل السوق أكثر فعالية ومن ثم وضعه في مركز عملية التنمية وتحويل الدولة إلى هامش، ثم جاءت فكرة "الخصخصة" والتي تعني أن الاقتصاد يجب أن يبنى خارج إطار الدولة وأن يقوم على افتراض أن القطاع الخاص لديه الرغبة والقدرة على الحفاظ على مستويات الكفاءة الإنتاجية أكثر من مديري القطاع العام (رابلي

١٩٩٦: ٧١-٧٣) اعتماداً على مفاهيم الرشادة والمصلحة واليد الخفية وجميعها افتراضات أثبتت العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية في العالم الرأسمالي عدم إطلاق صحتها كما كان متصوراً وإنما هناك أوجه قصور متعددة تحيط بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ناهيك عن قيم العدالة والمساواة كقيم إنسانية عليا لا يمكن تحقيقها من خلال اليد الخفية.

وإبرازاً لمدى هيمنة أيديولوجية السوق كتب "كلاب Clapp" تحت عنوان "حرية السوق كدين مطلق" يقول "المبدأ الحتمي لأيديولوجية السوق يمثل تماماً فرقة أو جماعة دينية أصولية. اليد الخفية تحكم الأحداث الإنسانية بمنطق لا يمكن اختراقه. أتباع العقيدة الصحيحة (عقيدة السوق) سوف يجازون بالرخاء المستقبلي، ومن ضل عن هذه العقيدة سوف يصلى ناراً من عقاب السوق. وأتباع هذه العقيدة لابد له من العديد من التضحيات التي يجب أن تقدم كقربان، وليس هناك قدر محدد من المعاناة الإنسانية، ولا الدمار الطبيعي يمكن أن يقلل من كون هذه العقيدة هي الوصفة الناجعة، أو يثبت خطأها، وذلك لأن صحتها أبدية لا يمكن أن تخضع لإثبات الخطأ" (كلاب ١٩٩٧: ١٩٤) ويخلص كلاب Clapp إلى التأكيد على أنه ليس هناك لاهوت أصولي أكثر سيطرة من هذه العقيدة أو أكثر اتساعاً من انتشارها. وهذا التصوير لمركزية السوق يبين إلى أي حد قد استطاعت أن تحل محل الدولة كما صورها هيجل أو غيره ممن تناولوا الدولة كمطلق إنساني ومحور لفعالية المجتمعات والحضارات.

وقد أدى ذلك إلى تحول التركيز من الثقافة كأداة للتنمية إلى الاقتصاد. وتحول الاهتمام من التنمية السياسية إلى التنمية الاقتصادية (ريمنر Remner ١٩٩٧: ٦٠) بحيث لم يعد هناك محتوى يذكر لما كان يعرف بالتنمية السياسية، حيث أصبح المتغير السياسي متغيراً تابعاً بصورة مطلقة للمتغير الاقتصادي،

فالإصلاح الهيكلي هو أساس التحول الديمقراطي، والخصخصة هي مقدمة الحريــــة والمشاركة والتعددية... الخ.

٥- انتهاء مفهوم العالم الثالث والبديل الثالث:

تحدد مجال نظرية التـنمية منذ بداياتها الأولى فيما بعد الحــرب العالميــة الثانية بنطاق الدول التي كانت خاضعة للنفوذ الأوروبي سواء مباشــرة بــالاحتلال العسكري، أو بصورة غير مباشرة. وقد أطلق على هذه الدول مفهوم "العالم الثــالث" تميــيزاً لها عن دول "العالم الثاني" الذي تمثل في الدول الاشتراكية، ودول "العـــالم الأول" وهي الدول الليــبرالية الغربــية، وذلك انطلاقاً من مسلمة مفادها أن التطور البشري يسير في خط واحد متصاعد على قمته تــقبع الدول الأوروبــية الغربــية ثم تأتي بعدها بقية دول العالم في صيرورة حتمية تــقودها وإلــى نفــس طريــق التطور الذي مرت به الدول الأوربــية الغربــية.

ويعتبر أول من صاغ مفهوم العالم الثالث "ألفريد سوفي" والذي كان يمثــل أحد أبرز مفكري اليسار الفرنسي. فقد كتب في ١٤ أغســطس/ آب ١٩٥٢ مقــالاً بعنوان "عوالم ثلاثة وكوكب واحد" نشرته "لوبزيرفاتوار" حدد فيــه مفــهوم العــالم الثالث بقوله"العالم الثالث مهمل محتــقر كالطبقة الثالثة، ويريـــد أن يصبــح شــيئاً (ورسلي ١٩٨٧: ٦٧) وانظر (شيلكوت Chilcote ١٩٨٤: ١-٢) ثم تبنت الدوائــر الأكاديمية هذا المفهوم وأصبح المفهوم الأساسي في حقل التـنمية عامة، الذي يحدد الفضاء المكاني الذي تدرسه النظريات التـنموية المختلفــة وتسـعى لأن تطبــق مقولاتها عليه وفيه.

ودون الدخول في نقد هذا المفهوم وتبــيان عدم صدقيته الواقعية وكيف أنــه لا توجد كتلة متماسكة جغرافياً أو تاريخياً أو ثــقافياً أو سياسياً أو اقتصادياً يمكــن أن يطلق عليها مفهوم واحد وإنما هناك تعدد وتـنوع لا يجمع بــينه شيء ســوى أنه مخالف للتجربة الأوروبــية وما وصلت إليه من نظم ومؤسسات (نصر عــارف

١٩٩٢: ١٠٠-١٠٢) وبغض النظر عن كل ذلك فإن مفهوم العالم الثالث قـــد أدى إلى ظهور العديد من التّجليّات سواء السياسية أو النظرية فكـــان هنـــاك الطريـــق السياسي الثالث الذي لا ينحاز إلى العالم الغربي الليـــبرالي، ولا يخضع له، ويكـــون ذيلاً تابعاً، وفي نفس الوقت لا ينحاز للعالم الشرقي الاشـــتراكي ويتحـــول إلـــى أن يصبح جزءاً منه. وقد كان هذا الطريق الثالث ممثلاً فـــي حركـــة عـــدم الانحيـــاز كحركة سياسية ركزت على العالم الثالث لتأكيد وجوده ومصالحه والحفـــاظ عليـــه بعيداً عن الخضوع لأي من القطبـــين المتـــنافسين على المستوى النظري ظـــهرت مدرسة التبعية كحركة نظرية تسعى للتأكيد على ضرورة الاستـــقلال النظري عـــن النموذجين المسيطرين أي عن مدرستي الحداثة الليـــبرالية والاشـــتراكية. وعلـــى الرغم من محاولات السعي لإيجاد طريق ثالث سياسياً وبديل ثـــالث نظريـــاً، إلا أن كلتا المحاولتين شهدت تعاطفاً بدرجة أو بأخرى وميلاً واضحاً للنموذج الاشـــتراكي بدرجة أكبر نسبـــياً من النموذج الليـــبرالي الرأسمالي، وبانتهاء الحرب الباردة مـــن خلال انهيار النموذج الاشتراكي، وقواه السياسية الفاعلة، والانتـــقال نظريـــاً إلـــى مرحلة ما بعد السلوكية، انتهت الإمكانية النظرية لوجود طريـــق ثـــالث، أو بديـــل نظري ثالث وأصبح لا يمكن الآن الحديث عن عالم ثالث في ظل نفاذيـــة النمـــوذج الرأسمالي الغربي وتسربه إلى دول العالم المختلفة، فالنمور الآسيوية لم تعد جـــزءاً من العالم الثالث، وكذلك بعضٌ من دول أمريكا الجنوبـــية، أو الـــدول الإفريقيـــة، سواء بالتـــقدم الاقتصادي من خلال تبني النموذج الرأسمالي أو التدهور والتـــفكك شبه الكامل بحيث أصبحت هناك أزمة تصنيف (لي Lee ١٩٩٤: ٣٩-٤٣) ســـقط معها العالم الثاني في ذمة التاريخ، وتـــشتت دول العالم الثالث ولم يـــبق إلا العـــالم الأول الذي يسعى لتـــشكيل بنيـــة العـــالم ونسـيجه طبقـــاً لمصالحـــه، وأهدافـــه، واستراتيجياته سواء بالقوة المسلحة اعتمـــاداً علـــى قـــرارات الأمـــم المتحـــدة، أو بالوصفات العلاجية الاقتصادية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولـــي وأصبـــح الحديث يدور حول عالم واحد (تـــقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي: مرجـــع

سابق) يتم تـشكيله طوعاً أو كرهاً سواء على مستوى الدول أو قوى المجتمع التـي أطلق عليها "المجتمع المدني".

تلك هي أهم المحددات النظرية العامة للتـنمية في مرحلة ما بعد السـلوكية أو ما بعد الحداثة ومن خلالها يمكن أن نخلص إلى أن الحقل يشهد تحولاً كاملاً فـي معظم مكوناته النظرية وإن ظل محافظاً على مسلماته وأهدافه.

رابعاً: الخصوصية والعالمية في نظرية التـنمية ما بعد الحداثية:

بنيت نظرية التـنمية الحداثية على مجموعة من الفرضيات التـي وصلـت إلى حد المسلمات أهمها مفهوم العالمية الذي بُني بدوره على الرشـادة الديكارتيـة التي قامت على افتراض أن البشر متـشابهون في مختلف أنحاء العالم، وعلى مـر التاريخ وأنهم جميعاً يسعون بصورة رشيدة لتحقيق منافعهم الخاصة (رابلـي ١٩٩٦: ١٧٠) وقد تم اعتبار المسيحية الأوروبـية الدين الوحيد الـذي يتمـيز بالرشـادة، وعلى هذا الأساس تم تصديرها خارج أوروبا، من أجل تغيـير النـاس وإنقـاذهم. وقد نظر إلى المشروع التـنموي الحداثي على أنه هو نفسه المشـروع التبشـيري خلال القرن التاسع عشر (مارجلن Marglin ١٩٩٦: ٢) وقد اعتبر مفهوم الرشـادة هو المسوغ المنطقي لعالمية النموذج التـنموي الحداثـي إذ بـدون هـذا المفـهوم كأساس وقاعدة أو إذا ما تم التـشكيك فيه فإن نموذج التـنمية والتـقدم سـيظهر فقط على أنه نوع من الاستعمار الأوروبي للعالم (مارجلن ١٩٩٦: ٢).

وعلى الرغم من أن هناك عناصر مـن الاسـتمرارية بيـن المنظوريـن التـنمويـين الحداثي وما بعده حيث ظلت هناك بعض المسلمات الحداثيـة سـارية مستمرة في مرحلة ما بعد الحداثة مثل: الفردانية والعلمانية والتخصص (إنجلـهارت ١٩٩٥: ٣٨٧-٣٨٨) فإن هناك من المسلمات ما تم تجاوزه والانقلاب عليـه مثـل مفهوم الرشادة والعالمية، إذ أن ما بعد الحداثة ترفض فكرة وجود خصائص بشـرية مشتركة وعامة حيث ترى أن كل شيء بالنسبة لها نسبي يخضع لسـياقه وإطـاره

المجتمعي، والسياق يختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر حتى داخل المكان نفسه، فالثقافة هي التي توجد الأشخاص وليس الأشخاص هم الذين يوجدون الثقافة، فكل شيء مرتبط بالسياق الموجود فيه، والسياق يختلف، ومن ثم تختلف الدلالات والمعاني، ومن ثم فكل سياق ثقافي يستطيع تطوير نموذج للتنمية يمكن أن يطبق فيه بنجاح، فالأفارقة مثلاً يستطيعون تطوير نموذجهم الخاص بهم بنجاح (رابلي Rapley ١٩٩٦: ١٧١ ومارشاند وبرات (محرران) Marchand and Pratt (eds.) ١٩٩٥: ٤).

وفي ظل هذا التوجه ما بعد الحداثي بدأت تبرز أطروحات متعددة تؤكد على عدم إمكانية تحقيق العالمية، وأن نظرية التنمية لابد أن تستجيب للاحتياجات المحلية، وأن تتيح الفرصة لظهور نماذج مختلفة للتنمية، وفي هذا السياق تم التأكيد على أنه لن يكون هناك إمكانية لإيجاد بديل عام للتنمية الحداثية، أو بديل كلي يحل محلها، ويكون قابلاً للتطبيق في كل مكان وأن التفكير في التنمية المستديمة كبديل هو نوع من البقاء في أسر التنمية ونظرياتها السلوكية التقليدية (اسكوبار Escobar ١٩٩٤: ٢٢٢) وأن التفكير يجب أن ينصرف إلى صيغة جديدة تقوم على النماذج المتعددة وعلى ربط التنمية بالقيم، وأن يتم تحديد التنمية في إطار القيم الخاصة بالمجتمع وذلك للخروج من الخطية والوضعية والتغريب (كوين وشنتون Cowen and Shenton ١٩٩٦: ٤٣٨-٤٧٤) وأن عملية التنمية ستكون متجهة نحو تحقيق التحول وليس نحو تحقيق التحديث (روجوفسكي Rogowski ١٩٧١: ٤٤) حيث سيتم التحول طبقاً للأطر الثقافية المختلفة، وذلك انطلاقاً من نفس المسلمات التي قامت عليها التجربة الأوروبية ذاتها فقد تم تجريد أطروحة ماكس فيبر حول الربط بين الثقافة والتنمية في كتابه "البروتستانتية والأخلاق الرأسمالية" حين ربط بين الرأسمالية وثقافة معينة. وقد تم تجريد هذه الأطروحة وتطبيقها في جنوب شرق آسيا حيث حاول المفكرون إيجاد علاقة

بين النموذج الاقتصادي الذي تم تطويره في مجتمعاتهم وبين الثقافة أو الثقافات السائدة في تلك المجتمعات التي مثلت نموذجاً تنموياً يشهد قدراً ملحوظاً من الاختلاف عن النموذج الأوروبي الحداثي (رابلي ١٩٩٦: ١٧١) حين استطاعت دول جنوب شرق آسيا الدمج بين تبني مؤسسات ونظم إنتاج حديثة مع الحفاظ على الثقافة التقليدية، وذلك من خلال تحقيق ما أطلق عليه "عملية الفوز الثقافي" أي تصفية الثقافة التقليدية، وكذلك الثقافة الوافدة من العناصر غير الوظيفية فيهما والتركيز فقط على العناصر التي تعين في تحقيق التنمية والحفاظ على الهوية الثقافية (نصر عارف ١٩٩٦).

وعلى الجانب الآخر هناك تأكيد مستمر في أمريكا اللاتينية على اتباع تجارب مستقلة عن النسق الأوروبي ونظرياته التحديثية، وذلك سواء من خلال تطبيق مقولات مدرسة التبعية أو التأكيد على أهمية ومحورية المؤسسات الكوربراتية في التنمية، وكذلك الحال في إفريقيا هناك دعوات مستمرة لإيجاد نموذج إفريقي للتنمية يقوم على المسلمات التالية (ايك Ake ١٩٩٦: ١٢٥):

أ- إن التنمية ليست هي النمو الاقتصادي فحسب ومن ثم لا ينبغي التعويل على المؤشرات الاقتصادية ولا ينبغي تقويم التجارب التنموية بالمؤشرات الاقتصادية فحسب.

ب- إن التنمية ليست مشروعاً بل عملية مستمرة.

ج- إن التنمية هي عملية من خلالها يقوم الأفراد بتكوين أنفسهم وإعادة تكوينها وكذلك ظروف حياتهم ليبنوا حضارتهم طبقاً لقيمهم واختياراتهم.

د- إن التنمية شيء يجب أن يقوم به الأفراد لأنفسهم، وإن كان يمكن تسهيلها من خلال مساعدات من غيرهم، فإن كان الأفراد هم غاية التنمية فينبغي أن يكونوا وسائلها وأدواتها كذلك.

هـ- إن إفريقيا والبيئة الكونية يجب أخذهما كما هما وليس كما ينبغي أن يكونا.

وعلى الرغم من الاتجاه الواضح نحو التأكيد على الخصوصية سواء داخل النسق المعرفي الغربي خصوصاً من قبل أنصار ما بعد الحداثة، أو في دول العالم غير الغربي إلا أنه ينبغي ملاحظة ثلاثة أبعاد أساسية تؤطر هذه الدعوة وتؤكد على العالمية واستمرارها بصورة أو بأخرى. وهذه الأبعاد هي:

أ- أن الدعوة إلى الخصوصية جاءت من المركز العالمي، أي من النسق الذي أبدع العالمية وطبقها وأسسها واقعياً على مستوى العقل السياسي والثقافي والاقتصادي. فالدعوة إلى الخصوصية هي وليدة العالمية السائدة الآن أي القادمة من رحم الغرب ذاته، ومن ثم فإن اتباعها والسير عليها هو نوع من استمرار العالمية الغربية التي لم تزل تحدد أجندة العالم وقضاياه وتضع أولوياته وتشكل قيمه ومعاييره. ومن ثم فنقد العالمية ورفضها يؤكد العالمية بل والمركزية الغربية بحيث يتحول أنصار ما بعد الحداثة إلى مركز عالمي جديد يحدد أجندة العالم البحثية والتطبيقية، وبذلك ندخل في عالمية جديدة طابعها النسبية والسياقية المجتمعية التي قد يفهم منها التعدد في الخصوصيات ولكن داخل نفس العالمية ودون نفي مسلماتها أو معارضتها، فالتجربة الإيرانية لن تكون خصوصية معتبرة ومعترفاً بها لأنها لا تنبع من نفس المسلمات التي انطلقت منها الدعوة إلى الخصوصية. فهي خصوصيات داخل عالمية طاغية تحدد المجال والنطاق الذي يسمح فيه ببروز الخصوصيات. فقيم العلمنة والفردية والحرية والديمقراطية والتخصصية وحقوق الإنسان... إلخ قيم لا يسمح فيها بالخصوصيات وإنما تأتي الخصوصيات بعد ذلك. كذلك ينبغي ملاحظة أن الدعوة إلى الخصوصيات دعوة نظرية قد لا تؤديها أو تدعمها السياسات العملية.

ب- إن النظام العالمي الجديد يقوم على مسلمة أساسية وهي إيجاد ما يشبه الحكومة العالمية ولو من خلال بناء المجتمع المدني العالمي أولاً. ولعل مؤتمرات الأمم المتحدة التي بدأت بمؤتمر الأرض ثم السكان ثم المرأة ثم المسكن، ثم الدعوة إلى إنشاء المجتمع المدني العالمي التي أصدرتها لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي تؤكد على ذلك وتؤسّس له. ومن أهم العقبات أمام سريان النظام العالمي الجديد واستقراره حدوث خروج على قيمه ومعاييره التي من أهمها إزالة الخصوصيات وتذويبها وتحويل العالم إلى نسق واحد تحدده قيادة النظام العالمي الجديد. ولعل الموقف من الصين في موضوع حقوق الإنسان ثم الحظر على كوريا الشمالية وكوبا وليبيا والسودان والعراق وإيران لا يخرج عن رفض النظام العالمي الجديد لأية مخالفة لمعاييره وقيمه العالمية، ومن ثم تكون محاولة إيجاد خصوصية تختلف قليلاً أو أكثر كثيراً عن المستقر عليه الحال في النظام العالمي الجديد، أمراً غير مقبول واقعياً وإن كانت هناك دعوة جادة إليه نظرياً من قبل اتجاهات فكرية وأكاديمية.

ج- أنه على المستوى الواقعي يعمل النظام العالمي الجديد من خلال إطار تحكمه خمسة من الاحتكارات تعتبر بمثابة قانون القيم العالمية المعاصر وهي (أمين ١٩٩٧: ٣-٥).

١- الاحتكار التكنولوجي.

٢- احتكار التحكم في أسواق التمويل المالي العالمي.

٣- احتكار الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

٤- احتكارات وسائل الإعلام والاتصال.

٥- احتكار أسلحة الدمار الشامل.

وهذه الاحتكارات تجعل من استمرارية العالمية أكثر احتمالاً من الانتقال إلى عصر الخصوصيات.

وختاماً ينبغي التأكيد على ما سبق وأكد عليه ريتشارد سكلار Richard Sklar وهو أن "نظريات التنمية قد حملت بخطيئة الأيديولوجية أكثر من فضيلة العلم (جيديز Geddes ٥٦) وذلك سواء في مرحلة الحداثة والحرب الباردة أو في مرحلة ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد، ففي كلتا المرحلتين كانت نظريات التنمية طيعة الاستخدام من قبل القوى السياسية التي يلعب علماؤها ومفكروها الدور الأساسي في بناء هذه النظرية وتطويرها وتتحكم سياساتها في تحقيق التنمية على أرض الواقع في دول القارات الثلاث. ولكن تظل هناك حقيقة ثابتة وهي أن هذه النظريات في مراحلها المختلفة سواء الحداثية أو ما بعدها قدمت إسهامات معتبرة وحولت الانتباه إلى ظواهر وقضايا جوهرية، وطرحت من البدائل والإستراتيجيات التطورية ما يستحق النظر فيه والإفادة منه، ويبقى دائماً الفكر الإنساني قاصراً عن الإحاطة بكل الأبعاد والجوانب لأي ظاهرة لأنه دائماً فوق كل ذي علم عليم ودائماً ينبغي أن تختتم الأعمال بالتأكيد على القول "والله أعلم".

هوامش الفصل الخامس

١) يمكن للقارئ أن يقبل هذه المصطلحات كما هي في هذه اللحظة حيث يسعى هذا الكتاب إلى تبيان أهميتها ومكان الضعف فيها على حد سواء.

٢) انظر بصفة عامة حول هذه القضايا الفضفاضة في النظرية السياسية والاجتماعية المعاصرة: بوك ١٩٧٨، بوري ١٩٢٨، بولارد ١٩٦٨ ونسبت ١٩٦٨،١٩٨٠.

٣) يشير فراي (١٩٧٨) إلى ثلاثة تيارات كبرى: أولها الإقتصاد السياسي الماركسي (الذي تأثر بشدة بأعمال ريكاردو Ricardo) والثاني هو الاقترابات غير الاقتصادية المرتكزة على نظرية النظم وتحليل النظم وعلم السياسة العامة أما الثالث فيتمثل في نمط من الاقتصاد السياسي يرتبط من الناحية الفكرية بالنظرية الاقتصادية الحديثة. حول أدبيات الاقتصاد السياسي واسعة الانتشار سواء الراديكالية منها أو التقليدية انظر: فراي ١٩٧٨، ليفر ١٩٧٨، فاليري ١٩٧٨، كوكس ١٩٧٩، وجارسون ١٩٧٨، الفصل الثالث.

٤) انظر على وجه الخصوص مقولة بارسونز الأساسية حول متغيرات النمط في: النظام الاجتماعي (١٩٥١). وبالنسبة لتطبيقها في المجتمعات النامية انظر هوزلنز ١٩٦٠. وعن الإنتقادات العديدة الموجهة لنموذج التقليدية/ الحداثة انظر تبس ١٩٧٣، برنشتاين ١٩٧١ وفرانك ١٩٧١.

٥) يعد عمل لاسويل على جانب كبير من الأهمية في تأسيس علم السياسة المرتكز على السياسة العامة. ويسعى اقترابه إلى الإجابة التي يمكن أن يقدمها نمط البحث الموجه لحل المشكلات وذلك إزاء التساؤلات الآتية: ما هي القيم التي تمثل الهدف المبتغى تحقيقه؟ ما هي اتجاهات تحقيق هذه القيم؟ ما هي

العوامل التي تتحكم في هذه الاتجاهات؟ ما هي التصورات المحتملة لتحقيق التنمية في المستقبل؟ ما هي السياسة البديلة التي تحقق القيم بشكل تام؟ (لاسويل ١٩٥٨: ١٨٧) وانظر أيضاً لاسويل ١٩٧١، ولمناقشة أفكار لاسويل أنظر بريور وبرونز ١٩٧٥.

٦) قام بنين عام ١٩٧١ بتطبيق تصور ميكانيكي على نشاط الأحزاب السياسية الإفريقية، كما أن روث (١٩٦٨) ووليم ١٩٧٢ أكدا على أن أفكار فيبر حول الأبوية أكثر إفادة من أفكاره المتعلقة بالكارزما إذا تعلق الأمر بالحديث عن السلطة في إفريقيا.

٧) ثمة دراسات لا بأس بها كذلك في مجال التنمية الإدارية والتي يمكن أن نطلق عليها مسمى "المدرسة البريطانية" والتي تشتمل على أعمال برنارد شافر، ومع ذلك فإن العمل الذي أجري داخل هذه المدرسة لم يكن له تأثير حقيقي على علم السياسة في أمريكا الشمالية.

٨) يظهر تحليل المضمون للقراءات الراديكالية عن التخلف خلال أوائل السبعينيات التأثير الذي مارسه فرانك خلال هذه المرحلة: أنظر دراسات فرانك ١٩٦٦، ١٩٦٩(أ) و ١٩٧٢ حيث اعتمدت عليها بشكل أساسي في التحليل.

٩) إن أفضل مراجعة شاملة لنظرية التبعية في تقاليدها المتنوعة داخل سياق أمريكا اللاتينية هي تلك التي طرحها دي بالما ١٩٧٨.

١٠) لمناقشة الجدل بين لينين ولكسمبورج انظر كوهين ١٩٧٥.

١١) لمراجعة الجدل المتعلق "باستنزاف الفائض" بشكل رائع أنظر: ماك وليفر ١٩٧٩.

١٢) يتمثل عمل والرشتاين الرئيسي في كتابه: النظام الدولي الحديث الجزء الأول (١٩٧٤)، حيث يقدم مناقشة مستفيضة لأصول الاقتصاد الدولي الأوروبي

في القرن السادس عشر. مقولاته النظرية الأساسية في سلسلة من المقالات منها على وجه الخصوص ١٩٧٥، ١٩٧٤ (أ)، ١٩٧٤ (ب) وقد تم تجميعها معاً في كتابه: الاقتصاد الدول الرأسمالي (١٩٧٨).

١٣) انظر على وجه الخصوص تعقيبات شارلز بتلهايم التي أعيد نشرها كملحق لكتاب إيمانويل التبادل اللامتكافئ (١٩٧٢) ولمراجعة إيمانويل بشكل جيد انظر ماك ١٩٧٤.

١٤) انظر أمثلة للدراسات التي أعدت على الطراز الولرشتايني في شيروت ١٩٧٧، تشيس - دون وروبنسون ١٩٧٧ وهوكي - كابلان ١٩٧٨. وبشكل نقدي انظر جيرشتاين ١٩٧٧.

١٥) لقد تم تجميع أعمال هؤلاء الأنثربولوجيين في: سيدون ١٩٧٨ كما ناقشها: كلامر ١٩٧٩، انظر أيضاً مجموعة المقالات حول نمط الإنتاج في ولبي ١٩٧٩.

١٦) يتحدث علوي على سبيل المثال (١٩٧٥، ١٩٧٩) عن النمط الاستعماري إلى جانب الأنماط الإقطاعية والرأسمالية للإنتاج. أما سمير أمين (١٩٧٤ ب ١٩٧٦) فإنه يتحدث عن الأنماط الفلاحية. وتقدم كل من فوستر - كارتر (١٩٧٨) وبرنشتاين (١٩٧٩: ٨٧-٨٩) مناقشة جيدة لهذه الأفكار.

١٧) يعتقد بعض المؤلفين أن الإجابة ينبغي أن تكون بالتأكيد: نعم أنظر هيرشمان ١٩٨١ - لاحظ أنه ليس البرت أو هيرشمان.

١٨) من المثير للاهتمام في هذا الصدد الإشارة إلى أن أول اجتماع للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية يكرس لمناقشة موضوع واحد عقد في نيويورك علم ١٩٨١ تحت عنوان: "إعادة الدولة مرة أخرى لعلم السياسة"

١٩) للحصول على مقدمة استرشادية انظر نواز ١٩٨٠ وكوكس ١٩٧٩.

٢٠- انظر نص التقرير في: Our Global Neighborhood: The Report of the Commission on Global Governance. Oxford: Oxford University press, 1995

وقد صدر بالعربية بعنوان "جيران في عالم واحد"، نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ترجمة مجموعة من الباحثين، الكويت: سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٠١، سبتمبر / أيلول ١٩٩٥.

٢١- انظر: هانتنجتون ١٩٩٦ ويمكن أيضا مراجعة مجموعة المقالات سواء المترجمة عن الإنجليزية أو المؤلفة بالعربية رداً وتعليقاً ورفضا وتأييدا لمقالة هانتنجتون: صدام الحضارات، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥.

ثبت بأهم المصطلحات والمفاهيم*

الابستمولوجيا Epistemology

تعد الابستمولوجيا أحد أفرع ثلاثة انقسمت إليها الفلسفة في طورها الحديث وهي: الابستمولوجيا والانطولوجيا Ontology أي مبحث الوجود والماهية، والاكسيولوجيا Axiology أي مبحث القيم والجمال. ويتركب لفظ "ابستمولوجيا" من كلمتين يونانيتين هما ابستمي Episteme بمعنى المعرفة، ولوغوس Logos بمعنى نقد أو دراسة أو نظرية، أي أنماط نظرية نقد أو دراسة المعرفة وكثيرا ما يتم الخلط بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة، أو تاريخ العلم، أو علم المناهج بيد أن إمكانية الاستخدام الحديث للابستمولوجيا يربط بينها وبين فلسفة العلوم، إذ أنها تعني أساساً دراسة نقدية للمبادئ والفروض والنتائج العلمية بهدف ضبط الأصل المنطقي والقيمة الموضوعية لتلك العلوم.

ويمكن التمييز بين أسلوبين من الابستمولوجيا الأول أسلوب تركيبي يعنى بتقويم حدود العلم داخل التجربة المعرفية الإنسانية، وهو اتجاه تزعمه راسل Russel وأنصار الوضعية المنطقية. والأسلوب الثاني تحليلي نجده عند الفلاسفة الفرنسيين أمثال باشلار ويختص بتمييز العلم عن غيره من الأنماط المعرفية الأخرى.

وإذا كان موضوع الابستمولوجيا هو المعرفة فان التطور في فهم عملية المعرفة يساعد الابستمولوجيا على تعيين موضوعها بصورة دقيقة تميزها كعلم مستقل. وعليه فان موضوع الابستمولوجيا لن يكون هو المعرفة بصورة مطلقة،

---

* أعد هذا المبحث د. حمدي عبد الرحمن.

وإنما المعرفة من حيث هي سيرورة. لذلك فان الابستمولوجيا تترك الأسئلة الفلسفية عن طبيعة المعرفة لكي تنتقل إلى السؤال عن كيفية نمو المعارف بصفة عامة، أو كيفية نموها في ميدان معرفي محدد بصفة خاصة.

ونظرا لتفرع العلوم وتنوعها فقد انقسمت الابستمولوجيا وتنوعت هي الأخرى. ويحدد بعض الدارسين أربعة فروع ابستمولوجية مختلفة هي على النحو التالي:

١- ابستمولوجيا الرياضيات ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى فكر راسل عن رياضيات المجاميع ونقدها حيث أشار إلى مفهوم اللامتناهي بين الرياضيات الكلاسيكية والرياضيات الحديثة مبرزاً الثورة الهائلة التي حصلت بين عصر نيوتن وليبنتيز وعهد رياضيات المجاميع.

٢- ابستمولوجيا العلوم الفيزيائية حيث يظهر تأثير باشلار ورايشنباخ حيث حدد الأول بنية العقلية العلمية الفيزيائية عبر تاريخه للمفاهيم العلمية حتى وصولها إلى فيزياء اينشتاين. وقد أكد باشلار في هذا الصدد على عقلانية الفكر العلمي وعلى القطعية بين حلقاته المتلاحقة وبينه وبين الفكر الساذج. أما رايشنباخ فقد بدأ من حيث إنتهى باشلار وأكد على إمكانية مهمة الابستمولوجي تتمثل في التحليل المنطقي اللغوي للنص العلمي.

٣- ابستمولوجيا علوم الحياة وتبرز في هذا الخصوص أعمال مونو Monod الذي أوضح أن علم الحياة الحديث يتأرجح بين الصدفة والضرورة وأن الصدفة فيه أوفر وأوكد. أما كلود برنارد فقد اهتم بالمنهج في الطب وبين انه منهج تجريبي دقيق.

٤- ابستمولوجيا العلوم الإنسانية حيث يتم التركيز على علمية الأبحاث الإنسانية، مثل الأبحاث التاريخية والاجتماعية. ويمكن القول إجمالاً بوجود منهجين

أساسين يتجاذبان البحث التاريخي والدراسات الاجتماعية، يرى أولها بإمكانيـــة تـــقليد البحث في الإنسان للبحث في الطبـــيعة. أما المنهج الثاني الـــذي يتلـــو الأول ويرفضه فهو حدسي ومثالي.

الأبوية Patrimonidism

هي حالة تـــقليدية للسيطرة كانت تعني سلطة محلية تـــنفصل عن المركز مـــن خلال التعيـــين أو التوريث. وهي نمط للسلطة الأبوية يعتمد على قوة الذي يتحكـــم في السلطة. وعليها غير مستـــقرة عملية صراعية دائما حيث إمكانية توزيع القـــوة يعتمد بصورة أساسية على الطبـــيعة التـــقنية للإدارة كما انه يعتمد ولـــو بصـــورة جزئية كذلك على الاقتصاد.

وقد ركز فيبر Weiber على أنظمة الإدارة العسكرية والمدنية مـــن ناحيـــة وعلى علاقة التجارة والعمليات الرأسمالية بالصراع السياسي من ناحيـــــة أخـــرى. ويعد هذا النمط، رغم إمكانية الحاكم الفرد بتولي السلطة ويفقدها بشكل سريع، اكـــثر ميلاً للاستـــقرار بصورة تجعله يمتد لأجيال.

الاستـــقرار السياسي Political Stability

على الرغم من وجود صعوبات ومشكلات تـــتعلق بتعريف مفهوم الاستـــقرار السياسي ومن ثم عدم الاستـــقرار السياسي إلا انه يمكن التميـــيز بـــين ثلاثـــة اتجاهات رئيسية في تعريف مفهوم الاستـــقرار:

- الاتجاه الأول يرى فيه بعض الدارسين أن الاستـــقرار السياســـي يعنـــي عـــدم تعرض النظام السياسي للتغير الكامل بصورة مستمرة. فالدولة التـــي تـــنتـــقل من نمط لآخر من أنماط النظم السياسية كأن تـــنتـــقل من النمط الملكـــي إلـــى النمط الجمهوري أو من الحكم المدني إلى الحكم العسكري عادة ما توصف بأنـــها

غير مستــقرة. إذن الاستــقرار يعني وفقا لهذا الاتجاه غياب التغيـــير الكـــامل للنظام السياسي.

* الاتجاه الثاني ويشير إلى إن الاستــقرار السياسي يعنى غياب التغيـــير المتكـــرر في الحكومة فالنظام غير المستــقر سياسياً هو ذلك النظام الذي يشهد تغيـــيرات وزارية متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو علـــى مســتوى أعضـــاء مجلس الوزراء) كل عام وذلك بالرغم من عدم تغيـــير النظام السياسي برمته.

* يميل الاتجاه الثالث إلى تــفسير الاستــقرار السياسي على انـــه غيـــاب العنـــف بكافة مســـتوياته فـــالدول التـــي لا تـــتأثر بأعمـــال الشـــغب والإضرابـــات والتـــظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستــقرة في حين تعتـــبر الـــدول التـــي تعاني من مثل هذه الأحداث دولا غير مستــقرة.

بـــيد انه ينبغي اخذ هذه التعريفات الثلاثة للاستــقرار السياسي بشيء مـــن التحفظ فالتعريف الأول المتعلق باستــقرار النظام السياسي ككل ليس صحيحا فـــي عمومه حيث إن هناك كثيرا من النظم السياسية غـــير المستـــقرة اســتطاعت إن تستمر فترة زمنية طويلة رغم أنها كانت تــتداعى وتـــشرف على الانهيار، مثـــال ذلك الجمهورية الثالثة في فرنسا التي استمرت سبعين عاماً. والتعريـــف الثـــاني لا يقدم بدوره مؤشراً صحيحاً تماماً لعدم الاستــقرار السياسي ولا ســـيما للـــدول ذات النظم السياسية غير البرلمانية. حتى انه في مثل هذه النظم التي تعـــاني مـــن عـــدم الاستــقرار نجد إن بعض المسؤولين في الحكومة يظلون محتـــفظين بمراكزهـــم لفترات زمنية طويلة. أما التعريف الثالث فانه ليس من الدقة الجمـــع بيـــن العنـــف وعدم الاستــقرار حيث إن تلك مسالة نسبـــية تختلف من مجتمع لآخر. ففي بعـــض المجتمعات يعتبر مجرد وقوع حدث معين من أعمال العنف السياسي مؤشرا خطيراً لعدم الاستــقرار السياسي في حين لا يعتبر مثل هذا الحدث ذا تأثير يعتد بـــه فـــي مجتمعات أخرى.

وعليه يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.

الاقتصاد السياسي Political Economy

يعد مدخل الاقتصاد السياسي من أقدم المقتربات في التحليل السياسي. على أن فهم الأدبيات المعاصرة للاقتصاد السياسي ينبغي أن يتم في إطار التقاليد الماركسية وغير الماركسية على السواء. فمن المعروف أن آدم سميث قام بصياغة نظرية للقيمة من خلال الربط بين مفاهيم السلطة ورأس المال والقيمة والعمل. كما قام بتحديد قوانين السوق التي تفسر قوة دفع المصلحة الذاتية للأفراد في المواقف التنافسية. بيد أن ماركس تجاوز أفكار الليبراليين الكلاسيكيين ووضع نظرية فائض القيمة وقدم تفسيره حول الصراع الطبقي. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأفكار الليبرالية المحافظة والأفكار الراديكالية والماركسية حول الاقتصاد السياسي، فالتحليل الماركسي يركز أساساً على العلاقة الجدلية بين الدولة والقاعدة الاقتصادية للمجتمع.

وثمة اقتراب حديث يربط بين طبيعة النظم السياسية ومستوى التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية يمثل مقدمة لازمة لبناء الديمقراطية. ولعل من أبرز هذه الشروط:

- وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق.
- تكنولوجيا اقتصادية متقدمة.
- انتشار قيم التسامح والقبول بالحلول الوسط.

- مستوىً عالٍ من التعليم.

- درجة عالية من التمدن.

- تعددية اجتماعية.

بـــيد أن هذه النظرية الضيقة، التي ربطت بـــين الاقتصاد السياسي ودراســـات التـــنمية، تم تجاوزها من أجل السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة، فمنذ أن قـــام انطوني دونز بنـــشر كتابه "نظرية اقتصادية للديموقراطيـــة" طرحـــت محـــاولات متعددة لتطبـــيق نظرية الاختيار الرشيد في السلوك والأبنية السياسية، وهو الأمـــــر الذي أدى إلى تطوير مدخل الاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy ولا شك أن تلك الرؤية الكلية التي تهدف لفهم الظاهرة السياسية في سياقها التاريخي قد تخلصت من صفتها الماركسية، حيث إنـــــها ارتبطـــت كذلـــك بالاقتصاديـــــين الليـــبراليـــين وغير الماركسيـــين أمثال آدم سميث وريكاردو وجون لوك.

الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي Neo-classical Political Economy

منذ أوائل الثمانينات ظهر اتجاه جديد في دراسة الاقتصاد السياســـي للتـــــنمية وان استـــند على أساس تـــقليدي. وقد كان لهذا الاتجاه أثر كبـــير على دراســـــات التـــنمية ولا سيما في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيـــــا، حتـــى أنـــه وصف "بالثورة المضادة Counter Revolution" في نظريات التـــنمية.

وقد رفض أنصار هذا الاتجاه فكر وأطروحات اقتصاديات التـــنمية. وتعكـــس أعمال كل من بوير Bauer ولال Lal رفـــض مُفكـــري هـــذا الاتجـــاه لأســـلوب المعونات، أضف إلى ذلك فان أدبـــيات الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي تبدي رؤيـــة نقدية لمفاهيم عدم الكفاءة والفساد وفشل الدولة لما لها مـــن آثـــار سلبـــــية علـــى سياسات التـــنمية. ومن هذا المنطلق نادى مفكرو هذا الاتجاه بتـــــقليص القطـــاع العام والحد من دوره ورفع الحواجز الحمائية وإطلاق حرية التجارة وآليات السوق.

الأنثروبولوجيا السياسية Political Anthropology

هو ذلك الفرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية الذي يتعامل مع علاقات القوة والسلطة، ومع قضايا المنافسة والصراع في الحياة الاجتماعية. وتركز الأنثروبولوجيا السياسية على العمليات السياسية في كافة المجتمعات ابتداء من النظم السياسية محدودة النطاق قبل مرحلة الدولة وانتهاء بالدول القومية الحديثة وما تتضمنه من مؤسسات سياسية متنوعة. وتتبنى الأنثروبولوجيا السياسية أيضاً مقترباً كلياً للسياسة يفترض أن كافة مجالات الواقع الاجتماعي ترتبط بشكل أو بآخر بالعمليات السياسية.

وترجع نشأة الأنثروبولوجيا السياسية إلى أفكار القرن التاسع عشر التطورية التي طرحها منظرون اجتماعيون أمثال هنري مين Maine وكارل ماركس وفردريك انجلز (ولا سيما أصل العائلة)، أضف إلى ذلك فان تطور الدولة تعد قضية محورية في هذا الحقل المعرفي. بيد أنه في القرن العشرين تحول الاهتمام إلى تحليل ودراسة المجتمعات غير الغربية والتي خضعت في معظمها للحكم الاستعماري. وفي أعوام الستينيات تركز الاهتمام على قضايا التغير والصراع. كما أن تجميع واستخدام البيانات التاريخية في نمط التحليل الأنثروبولوجي أضحى أكثر تعقيداً عن ذي قبل وانحصر التركيز على الهياكل السياسية المحلية في الدولة القومية. وقد ظهر جيل جديد من الدارسين في هذا الحقل تحولوا إلى النظرية الماركسية وقاموا بدراسة قضايا الاثنية والتكوينات الطبقية والصراعات السياسية.

وعلى صعيد آخر فقد تنامت الدراسات الأنثروبولوجية المتعلقة بأوروبا وأمريكا الشمالية حيث تم التركيز أولاً على المناطق الريفية التي طرحت مادة ثرية

للبحث والتحليل ولا سيما في ميادين السياسة الفلاحية والعنف ونمط القائد الاتباع. بيد أن علم الأنثربولوجيا السياسية أضحى اليوم اكثر اهتماماً بالقضايا السياسية المحورية التي تمس شرعية واستقرار الدولة ذاتها، مثل البطالة والصراعات الاثنية والعرقية والقومية، والحركات السياسية الانفصالية، بالإضافة إلى الهياكل السياسية غير الرسمية.

بريتون وودز Bretton Woods

تشير إلى المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية في يوليو ١٩٤٤ لمناقشة الاقتراحات التي قدمتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا فيما يتعلق بمشاكل موازين المدفوعات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد أفضى هذا المؤتمر إلى توقيع اتفاقية بريتون وودز التي نشأ بمقتضاها صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

البنائية الوظيفية Structural Functionalism

يستند التحليل البنائي الوظيفي على مفهومين أساسين هما البناء والوظيفة حيث إنهما نُقلا إلى علم السياسة من علوم اجتماعية وطبيعة أخرى. وعلى الرغم من ارتباط هذا المدخل الوظيفي بنظرية النظم (أي تحليل المدخلات والمخرجات) من حيث الافتراض بوجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة فان البنائية الوظيفية تفترض كذلك ضرورة توافر شروط معينة لبقاء واستمرار النظام.

وتشير الوظائف Functions إلى الشروط الضرورية المفترض وجودها في كل نظام. ولعل تسمية المنهج الوظيفي ترتبط بهذا الافتراض. وقد حدد بارسونز ونيل سملسر أربع وظائف يجب أن يقوم بها أي نظام لكي يستمر وهي:

١- الحفاظ على النمط وإدارة التوتر.

٢- تحقيق الأهداف.

٣- التكيــيف.

٤- التكامل.

وكل هذه الوظائف يحتوى على العديد من الوظائف الفرعية مثل نقل القيم مـــن جيل إلى آخر.

ويعد جبرائيل ألموند أكثر العلماء تعمقاً في دراسة المنهج الوظيفي واســـتعماله كإطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة. ويستـــند تحليـل ألمونـد علـــى الافتراض بأن جميع النظم السياسية تــشترك في أربعة ملامح عامة يمكن أن تكون أساسا للمقارنة بــينها:

أولاً: جميع النظم مهما بلغت درجة بساطتها لها أبنية سياسية.

ثانياً: جميع النظم تــقوم بنفس الوظائف على الرغم من تــفاوت الأداء من نظـــام لآخر.

ثالثاً: جميع الأبنية السياسية مهما بلغت درجة تخصصها تــقوم بوظائف متعددة.

رابعاً: جميع النظم السياسية مختلطة من الناحية الثــقافية فلا توجد ثــقافات وأبنيــة حديثه وعقلانية تماماً، كما لا توجد ثــقافات وأبنية تــقليدية بالكامل.

ويرى ألموند أن الحكومات منذ القدم تمارس وظائف صنع القاعدة وتطبـــيقها والتــقاضي طبقا لها وهي ترجمة للسلطات الثلاث التـــي ركــزت عليـــها نظريـــة الفصل بــين السلطات. ثم أضاف ألموند بعد ذلك خمس وظائف تستحق الدراســـة هي:

التـــنشئة السياسية، التجنيد السياسي، التعبــير عن المصـــالح، تجميـــع المصـــالح، الاتصال السياسي.

ومن الجدير بالذكر أن ألموند وكولمان قدما الصياغة الأولى للمنظور الوظيفي حيث تم تقسيم وظائف النظام السياسي إلى مجموعتين أولاهما وظائف المدخلات وتتمثل في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والاتصال السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها.

ثانيتهما وظائف المخرجات وهي صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي طبقا لها. بيد أن هذه المحاولة قوبلت بانتقادات حادة واعتبرت قاصرة، وعليه فقد قام ألموند وباول بتطويرها في دراستهما "السياسة المقارنة: نحو منهج تنموي" حيث قدما صياغة جديدة للمنظور الوظيفي وفيها تم النظر إلى النظام السياسي على مستويات ثلاثة:

١- قدرات النظام السياسي، وهي الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية.

٢- وظائف التحويل، وهي التعبير عن المصالح وتجميعها وصنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي بموجبها والاتصال السياسي.

٣- وظائف الاستمرار والتكيف، وهي التنشئة السياسية والتجنيد السياسي

وعلى الرغم من أن ألموند وباول قد طورا المنظور الوظيفي للمرة الثالثة والأخيرة عام ١٩٧٨ إلا أن هذه المحاولات كافة تعكس فلسفة عضوية بيولوجية وتنظر للنظم الاجتماعية من نفس المنطلق والمنهج الذي تتناول به الكائن الحي. ومن جهة أخرى لم تستطع محاولات المنظور الوظيفي أن تخرج من إسار النموذج النظمي وفلسفته الميكانيكية الآلية حيث إن مفاهيمه المحورية ظلت متمركزة حول: النظام والبيئة والمدخلات والمخرجات والتحويل والتغذية الاسترجاعية.

وقد تعرضت تحليلات ألموند للنظم السياسية الحديثة، باعتبارها نظماً أكثر تمايزاً بنائياً وأكثر علمانية، لانتقادات أساسها قصور ومحدودية هذه الصياغة وصعوبة تطبيقها على قاعدة واسعة تتضمن حالات معاصرة وتجارب تاريخية. ومن جهة أخرى فان صياغة ألموند اعتبرت أنها تميل إلى استعارة النظام السياسي الحديث من النظام الديمقراطي الانجلو أمريكي الحديث، كما اتُهمت هذه الصياغة بإهمالها لمشكلة التغير والاختلاف في الوظائف المجتمعية للحكومة.

البنيوية Structuralism

تعزى أصول التفكير البنيوي إلى كتابات جرامشي Gramsci وكتابات ألتوسير Althusser، وإن كان بعض الكتاب يرى بأن كارل ماركس هو أول من استخدم المفهوم البنيوي نظراً لأن أطروحته الخاصة بفهم النظام الرأسمالي تستند على تحليله للبنى الداخلية الكامنة خلف وظائفه الظاهرة.

وتؤكد ملاحظات جرامشي عن الدولة هيمنة وسيطرة طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة على القوة. كما أنه أشار إلى أن الأزمات التي تواجهها الطبقة الحاكمة تعزى في جوهرها إلى فشل هذه الطبقة في أداء وظائفها السياسية. ولقد تأثر ألتوسير ولو جزئياً بجرامشي إلا أنه استمد جل أفكاره من كتابات ماركس المتأخرة. ويرى ألتوسير أن الدولة جهاز قمعي مكون من البيروقراطية والشرطة والمحاكم والسجون والجيش، وهي تسمح للطبقة الرأسمالية بالهيمنة على الطبقة العاملة واستغلالها، وتتدخل الدولة في أوقات الأزمات لحماية البرجوازية وحلفائها في صراعها الطبقي ضد البروليتاريا.

وثمة علاقة وثيقة تجمع البنيوية مع الحتمية والوظيفية وكافة أنماط الغائية (أي القول بان العمليات السياسية والاجتماعية، ولا سيما عمليات التغيير، تسعى لتحقيق غاية معينة). يعني ذلك على سبيل المثال أن كثيراً من مقولات الفلسفة

الماركسية الخاصة بالمادية التاريخية ينظر إليها باعتبارها أشكالاً من الحتمية الاقتصادية. فكافة أبعاد الحياة السياسية والاجتماعية يتم تفسيرها استناداً إلى العلاقات الاقتصادية التي تؤطرها. كما أن تطور الأبنية المختلفة مثل الدولة والعائلة يكون محكوماً بالهدف المبتغى للعلاقات الاقتصادية ألا وهو تحقيق المجتمع الشيوعي.

وقد نُظر إلى البنيوية من الناحية النقدية على أنها تقلل من، أو في بعض الأحيان تتجاهل تماماً، أنشطة الأفراد وإمكانية قيامهم بأي دور مستقل. وعليه فان البنيوية ترسم صورة ميكانيكية للعالم السياسي والاجتماعي نصبح فيه جميعاً مجرد آلات لا تستطيع ممارسة أدنى تأثير بعيداً عن الأبنية القائمة. ويرتبط بذلك أيضاً أن وجهة النظر الغائية والحتمية للتنمية السياسية والاجتماعية التي تدعمها النظرية البنيوية اتهمت بتشجيع مفاهيم الجبرية والسلبية. فإذا كان مسار التاريخ البشري مقدراً سلفاً نحو غاية معينة فانه لا يصبح أمامنا من خيار سوى الانتظار والترقب لتحقق منطق التاريخ المقدر.

التحديث Modernization

على الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالتحديث إلا انه يقصد به بشكل عام التطورات التي حدثت في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتكنولوجيا والاختراعات والنمو في المجتمع الغربي خلال الأربعمائة سنة الأخيرة مع صعود الرأسمالية وارتباطها، خصوصاً في القرنين التاسع عشر والعشرين، بالنمو الحضري وظهور المدن الكبرى (الميتروبوليتان) في أوروبا وأمريكا.

ومن الملاحظ أن مفهوم التحديث قد ارتبط بشكل وثيق بعملية التنظير لمفهوم التنمية السياسية، وقد نظر معظم كتاب التنمية السياسية الأوائل إلى التحديث بحسبانه مرادفاً للتغريب Westernization، فالمجتمع يكون أكثر أو أقل حداثة

بالدرجة التي يتمكن من خلالها من السيطرة على الطبيعة ويكون قادراً على تبني مؤسسات متطورة. وثمة اتفاق بين كثير من الكتاب في الغرب على أن الحداثة Modernity هي المحصلة النهائية لعملية التحديث. إنها بإيجاز حركة نحو الأخذ بالتكنولوجيا والتكنوقراطية في السياق السياسي الغربي.

لقد عول كل من ألموند وباي وهنتنجتون كثيراً على فكرة التحديث باعتبارها عملية طويلة الأجل للأخذ بالعلمنة والعقلانية والتمايز البنائي. وقد قارن هؤلاء بين النظم السياسية "الغربية" والنظم السياسية "غير الغربية" مستفيدين في ذلك من التناقض القائم بين مفهوم "الحديث" و "التقليدي" في التمييز بين أنماط السلوك.

ويتضمن التحديث تغيراً في منظومة القيم الأساسية في المجتمع. إنه يعني على وجه الخصوص القبول التدريجي من قبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع بالمعايير العالمية القائمة على الإنجاز، وبالحقوق المتساوية للمواطنين إزاء الدولة وذلك في مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة.

هذا وقد خلص أحد الدارسين إلى ضرورة وجود عدد من الملامح العامة حتى توصف الدولة بأنها حديثة، ومن ذلك: الاستعداد للتعبير عن الرأي والقدرة عليه، والإحساس بقيمة الوقت مما يجعل الفرد أكثر اهتماماً بحاضره أو حتى بمستقبله، والدقة المتناهية على مستوى القول والممارسة، والعناية بالتخطيط والتنظيم والفعالية، والإيمان بالعلم والتكنولوجيا، والاعتقاد بأهمية العدالة التوزيعية.

التحليل البنيوي عند التوسير Althusser

انكب ألتوسير على قراءة ماركس أكثر من مرة بشكل عام ورأس المال بشكل خاص، وذلك من أجل اكتشاف تصنيف للتشكيلات الاجتماعية وأنماط الإنتاج يستند إلى عناصر بسيطة. لقد كان المقصود هو تبيان أن التشكيلات

الاجتماعية بمثابة تراكيب مبنية من عناصر بسيطة مثل أنماط تملك فائض الإنتـــاج، كما هو الحال بالنسبة للأنظمة الصوتية التي تعد تراكيب مبنية من ســمات معينـــة. وهكذا وجد ماركس نفسه متـــنكراً فـــي زي بنيـــوي مـــهتم بالبنيـــة المتـــــزامنة للتـــشكيلات الاجتماعية وغير مبالٍ في الواقع بتحليل التغير الاجتماعي.

ومن الجلي القول بأن التـــفسير البنيوي لماركس، في تـــشديده علـــى إمكانيـــة بناء أنظمة تركيـــبـــية مختلفة، كان لديه الميزة المهمة في تليـــين العلاقات بـــــين البنية التحتية والبنية الفوقية، وفي البرهنة على أن التـــشكيلات الاجتماعيـــة ســـواء الرأسمالية أو الاشتراكية يمكن أن تعتبر نوعاً من التـــنوع في البنى. وعليـــه فقـــد أدت المعالجة البنيوية لماركس التي أدارها ألتوسير واتباعه إلى إخراج الماركســـية من مأزقها والى استعادتها الاحترام الأكاديمي.

تحليل السياسة Policy Analysis

يهتم تحليل السياسة، باعتباره علم الهندسة الاجتماعية Social Engineering، بمضمون وتطور ومخرجات برامج العمل الموجهة لحل المشكلات الاجتماعيـــة. إن هذا النمط من التحليل يركز أساساً على السياسة العامة، أي العمل الذي تـــقوم بــــه الحكومة مباشرة أو أي عمل يتضمن شكلاً أو آخر من أشـــكال اســـتخدام الســلطة القانونية للدولة.

ويمكن أن نميز في إطار تحليل السياسة بـــين مقتربين، أولهما هو الاقـــــتراب المهني والثاني هو الاقتراب الأكاديمي. ويركز الاقتراب الأول المهني على التحليـــل من أجل السياسة. ويلاحظ في هذه الحالة أن هذا النمط من التحليل يستـــــفيد مـــن الاهتمام الذي يـــبديه أصحاب هذا الاقتراب بضرورة تحسين السياسة العامة عـــــن طريق الاستـــفادة من الأخطاء وحل (أو على الأقل إعادة تعريف) المشكلات. بـــهذا المعنى يعد تحليل السياسة فرعاً للبحث الإجرائي Operational Research كما أنه

يرتبط بالإدارة العامة، أي دراسة ما تقوم به الحكومة. ويرى البعض أن مهنة تحليل السياسة بالنسبة للعلوم الاجتماعية تماثل وضع الطب بالنسبة لعلم الأحياء (البيولوجي)، إنه بحث تطبيقي يتطلب موضوعاً محدداً، ودراية بحالة معينة ولكنه يفترض مع ذلك وجود قدر من التعميم والاستفادة بمجالات الخبرة المتعددة.

أما الاقتراب الأكاديمي فانه أقل تطبيقية، كما أنه تحليل للسياسة أكثر من كونه تحليلاً من أجل السياسة، وهو يركز على العمليات السياسية والإدراكية التي تشتمل عليها صياغة السياسة وتقويم النتائج وفهم عمليات التنفيذ واكتشاف الافتراضات السببية وتحديد أدوات السياسة البديلة. ويمكن تحديد أهم ملامح هذا الاقتراب الأكاديمي على النحو التالي:

١- يتركز التحليل عادة على برامج السياسة وهي مجموعة الأدوات Instruments والمؤسسات الموجهة لأغراض معينة مثل الصحة والتعليم والدفاع....الخ.

٢- يحاول التحليل أن يكون حقلاً بينياً Inter-disciplinary بما في ذلك كافة علوم السياسة ابتداء من النظرية السياسية المعيارية وانتهاء بالاقتصاد الجزئي.

٢- ينصب جانب كبير من اهتمام هذا الاقتراب بمحاولة تحديد ما أطلق عليه ريتشاردسون "أنماط السياسة القومية" حيث تختلف أنماط صنع السياسات (على سبيل المثال التخطيط بعيد المدى مقابل الاستجابة اليومية للأحداث، أو الاعتماد على المشورة مقابل الفردية في اتخاذ القرار) بيد أن بعض الدارسين يرفض هذا المنحى في التحليل ويرون بضرورة تحليل كل برنامج حكومي على حدة.

ونظرا لأن ممارسة الهندسة الاجتماعية تسبق صك المفهوم ذاته فان دراسة السياسة ترجع في أصولها إلى تقاليد القرن الثامن عشر. بيد أنه خلال عقدي الستينيات والسبعينيات حدثت ثلاثة أمور هامة:

أولها: أن تحليل السياسة اكتسب أهمية كبيرة أضحى يحظى بقدر كبير من الاهتمـــام الأكاديمي والفكري بشكل عام وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة وفـــرت سوقاً رائجةً للمتخصصين في هذا المجال.

وثانياً: استخدام أدوات التحليل الكمي واستخدام المؤشرات الإحصائيـــة لمخرجـــات السياسة وذلك إلى جانب الوسائل الكيفية التـــقليدية.

وثالثاً: أن الاهتمام بصياغة السياسة صاحبه اهتمام أكبر بـــــالتركيز علـــى عمليـــة تـــنفيذ السياسة.

التحليل المؤسسي Institutional analysis

يقوم هذا النمط من التحليل السياسي على شرح ووصف للمؤسسات السياســـية وإجراء المقارنات بـــينها من حيث أوجه الشبه والاختلاف ســـواء داخـــل الدولـــة الواحدة أو بـــين الدول وذلك بالتركيز على العناصر الآتية:

- كيفية تكوين المؤسسة.
- الهدف من وجود المؤسسة.
- مراحل تطور ونمو المؤسسة.
- الوسائل التي من خلالها تستطيع المؤسسة إمكانية الحفاظ على بقائها.
- الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة.
- البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة.
- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل.
- المدى الزمني الذي تستطيع فيه المؤسسة ممارسة عملها.
- وظائف المؤسسة وأهميتها.

وقد ارتبط هذا التحليل بدراسة المؤسسات السياسية الغربية ومن ثم فقد اعتبر أنه غير صالح لدراسة المجتمعات غير الغربية التي لا توجد فيها مؤسسات سياسية رسمية مثل تلك الموجودة في الدول الغربية. ومن ثم فان هذا الاقتراب لا يستطيع استيعاب إلا ما يدخل في إطار النموذج الأوروبي للحكم.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للتحليل المؤسسي من قبل التيار السلوكي في علم السياسة فان فكر ومفهوم المؤسسة استمر في التأثير على عمليات التحليل السياسي حيث أضحت المؤسسية تعني التركيز على دراسة العمليات والهياكل السياسية بالاستناد إلى الوثائق الحكومية والسجلات الرسمية. كما أنها ترتبط من جهة أخرى بالمداخل القانونية والتاريخية في دراسة الظاهرة السياسية.

وقد أكدت أدبيات التنمية السياسية والسياسة المقارنة على عمليات إضفاء الطابع المؤسسي Institutionalization على عمليات صنع القرار السياسي بمعنى الاعتماد على الأبنية والأطر الرسمية والنظامية مثل البرلمانات والأحزاب وجماعات المصالح... وذلك بهدف التخلص من عملية شخصنة السلطة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث. ولتدعيم هذا الطابع المؤسسي اهتم بعض الكتاب بتحديد شروط الفعالية المؤسسية ولعل من أبرز تلك الشروط التكيف مع متغيرات الواقع المجتمعي، وذاتية الحركة واستقلالية القرار السياسي، والهيراركية التنظيمية والترابط والتنسيق الوظيفي داخل الوحدة وفيما بين المؤسسات وبعضها البعض.

التخلف Underdevelopment

يعد التخلف في جوهره ظاهرة اقتصادية، حيث يشير إلى اختلال في التوازن بين الوظائف التصنيفية من ناحية والوظائف الأولية من ناحية أخرى لصالح الأخيرة، وعلى ضوء ذلك الاختلال تعاني مستويات دخول الأفراد من الانخفاض

وتــتدنى مستويات الخدمة الصحية والتعليمية ويتم الركون إلى التــقليد وما يرتبــط بذلك من ارتــفاع معدلات المواليد والتميــيز بين الرجل والمرأة. كما أن المــيزان التجاري للدولة يعكس حالة التخلف تلك، حيث يتضخم حجم الــواردات وتـــتعمق التبعية الاقتصادية للخارج.

أما التخلف السياسي فانه يشير إلى مجموعة من الملامــح العامــة لعــل مــن أبرزها:

- ضعف المشاركة السياسية بأنماطها المختلفة، بدءاً من حق التصويـــت وانتــهاء بتــشكيل التــنظيمات الطوعية كالأحزاب وجماعات المصالح.
- ضعف التكامل القومي بشقيه الرأسي والأفقي، فشرعية النظـــام الحــاكم محــل تساؤل كما توجد مطالب عرقية واثنيه ولغوية ودينية.
- غياب الرشادة أو العقلانية في عملية صنع القرار السياسي.
- الفساد السياسي.
- ضعف الرأي العام.
- عدم الاستــقرار السياسي.

وليس بخاف أن جوانب التخلف، ســواء كــانت اقتصاديــة أو اجتماعيــة أو سياسية، هي جد مترابطة ولا يمكن الفصل بينها. وبالنسبة للأســباب التــي تــؤدي للتخلف يكون من المفيد دراسة السياق التاريخي وملابساته حيث إن بمقدوره إماطــة اللثام عن طبيعة البناء الاجتماعي ودوره في تعثر جهود التــنمية وكذلــك طبيعــة الخبرة الاستعمارية وتطبيقاتها المنوعة وأثارها المدمرة في مختلف الأصعدة.

التعددية Pluralism

تكمن السمة المحورية للمجتمع التعددي في الاختلاف والتنوع. فالدولة التعددية تعني عدم هيمنة أي جماعة أو طبقة أو منظمة على المجتمع. يعني ذلك أن التعددية تنطوي على: (١) الفصل بين الدولة والمجتمع المدني (٢) الاختلاف بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية (٣) وجود مؤسسات غير متجانسة في المجتمع.

ونظرا لأن مفهوم التعددية يدخل في إطار المفاهيم المركبة حيث يرتبط بعدد من المفاهيم الأخرى مثل العرقية والطائفية والقومية والديموقراطية والمشاركة فقد تباينت اتجاهات التعريف بشكل واضح، حيث ركز كل اتجاه على أحد أبعاد أو أشكال التعددية. وعلى ذلك فقد تبنى روجيه لابوانت معنىً واسعاً فضفاضاً للتعددية، حيث ربط بينها وبين التنوع، فحيثما يوجد تنوع أياً كان الشكل الذي يتخذه – دينياً أو عقائدياً أو فلسفياً أو طبقياً أو إقليمياً أو حزبياً- توجد تعددية. أما دنليفي وأوليري فيطرحان تعريفاً فلسفياً للتعددية بحسبانها على النقيض من الأحادية Monism التي تعني وجود شيء واحد فقط. أما فيرنفال فقد أكد على عمليات التبادل الاقتصادي في السوق. فأهم ما يميز المجتمع التعددي عنده هو التعامل الاقتصادي في إطار من التنوع الثقافي والانقسام الاجتماعي. فهناك إذن سيطرة للقوى الاقتصادية في إدارة المجتمع بصورة مستقلة إلى حد ما عن القيود الاجتماعية.

أما سميث فقد طور آراء فيرنفال حيث أكد على أن التعددية تعني غياب الترابط النظامي والمؤسسي بين الجماعات المكونة لمجتمع واحد أو بعبارة أخرى تتضمن التعددية، حسب فهم سميث لها، إطاراً اجتماعياً يتسم بتمايزات وانقسامات جوهرية وتركيبية ثقافية تقوم على التعدد والتنوع المؤسسي. وثمة اتجاه آخر يربط بين التعددية ونظام تمثيل المصالح، وهو ما يعني تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولعل من أبرز ممثلي هذا الاتجاه فيلب شميتر الذي يعرّف

التعددية بأنها "نظام لتمثيل المصالح تـنظم فيه الوحدات المكونة في عدد غير محدد من الفئات أو الجماعات المتعددة الاختيارية التـنافسية وغير الهيكلية والتي تـتحدد من تلقاء ذاتها، أي على نحو لا تحتاج فيه إلى موافقـة الدولـة علـى قيامـها أو ضرورة اعترافها بها أو دعمها، ولا تخضع في عملية اختيـار قيادتـها لإشـراف الدولة أو سيطرتها. بيد أن هذه الفئات لا تمارس أي احتكار في نشاطها التمثيلي".

ويذهب كثير من الكتاب إلى التركيز على البعد السياسي للتعددية حيث ينظـر إليها باعتبارها وسيلة لتـنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلـف الاتجاهات القائمة في المجتمع الواحـد كشـرط رئيسـي للممارسـة الديمقراطيـة والمشاركة في المصير الواحد. ومن الجلي أن البعد التضامني الاجتماعي لا يغيـب عن نظر أصحاب هذا الاتجاه حيث إنه يفهم ضمنياً باعتباره مسؤولاً إلى حد كبـير عن هذا الاختلاف في الاتجاهات القائمة.

وإذا كانت أغلب الأدبيات تميز بين ثلاثة أشكال للتعددية هي التعددية الثـقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية السياسية فإن من الملفت للنظر أن الشـكل الأخـير وهو السياسي قد ارتبط بمفهوم الديمقراطية الليـبرالية. حيث يظهر الفقه فـي هـذا الصدد أن جذور التعددية السياسية تعزى إلى الفلسفة الليـبرالية، فقد أشـار جـون لوك إلى أن الدولة ينبغي أن تـقوم على الرضا وان الحكومة لا ينبغـي أن تعتمـد على السلطة المطلقة أو الأحادية، وقد تم تكريس هذه النظرة التعددية مـع كتابـات مونتسكيو الذي أكد على مبدأ الفصل بين السلطات.

على أن نظرية التعددية السياسية تطورت كثيراً في أعقاب الحـرب العالميـة الثانية ومع تـنامي تأثير المدرسة السلوكية ولا سيما كتابات روبرت دال الذي أكـد على أن المجتمع الأمريكي تـتحكم فيه نخب متساوية ومتـناوبة تمثـل المصـالح المختلفة وبذلك تكون السلطة موزعة. وعليه فـان كافـة الجماعـات المشـروعة

تشارك في عملية صنع القرار وهو الوضع الذي أطلق عليه دال اصطلاح حكم الأكثرية Polyarchy.

وأياً كان الأمر فان المجتمعات التعددية عامة تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الهياكل القائمة ودرجة التعقيد ونمط التكامل كما تختلف في قدرتها على تحقيق التنمية ولا شك أن ذلك كله يعتمد على نمط العلاقات الاجتماعية السائد.

التغير الثوري Revolutionary Change

توجد أشكال متعددة للتغير السياسي ابتداء من النمط التدريجي التطوري وانتهاء بالنمط الثوري الذي يحدث تغيراً سريعاً وواسع النطاق في المجتمع. وعلى الرغم من أن مفهوم الثورة يرتبط بالعالم المعاصر إلا أنه شغل اهتمام الباحثين في السياسة منذ القدم، فأرسطو ركز جل اهتمامه على دراسة الثورة وعدم الاستقرار في دول المدينة الإغريقية القديمة. لقد تراوحت نظم الحكم في هذه الدول بين الديمقراطية والأوليجاركية والاستبدادية.

وقد فسر أرسطو هذه التغيرات المفضية لعدم الاستقرار السياسي استناداً إلى عامل محوري هو عدم المساواة الاجتماعية ولا سيما الصراع بين الأغنياء والفقراء. وحينما تحدث عن الثورة فان أرسطو مع ذلك كان يقصد عملية نقل السلطة سواء تضمن ذلك تغيراً في الدستور أو في أشخاص الحكام. بيد أن الفقه المعاصر لا ينظر إلى أي تغير في النظام الحاكم باعتباره عملاً ثورياً. وإذا كان بعض الباحثين ينظرون إلى أي تغير عنيف غير قانوني باعتباره ثورة فانه يصعب التسليم بذلك القول حيث إن الثورة تختلف عن مجرد الانقلاب (التغير الاكراهي في أشخاص الحكام) نظراً لأنها تنطوي على تغيرات جذرية واسعة النطاق داخل المجتمع.

بهذا المعنى فإن الثورات الكبرى معدودة في تاريخ العالم ويبرز في هذا السياق، الحرب الأهلية الإنجليزية (١٦٤٢-١٦٤٩) والثورة الأمريكية (١٧٧٥-١٧٨٩) والثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٨١٥) والثورة الروسية عام ١٩١٧ والثورة الصينية عام ١٩٤٩.

وفي نطاق تفسير الظاهرة الثورية يمكن التمييز بين أربعة اقترابات أساسية من الماركسية والوظيفية وعلم النفس الاجتماعي والتاريخ المقارن وعلى الرغم من التباينات الفكرية بين هذه الإقترابات إلا أن كلاً منها يركز على بعد معين من عملية عدم الاستقرار السياسي التي تؤدي إلى الظاهرة الثورية.

التقدم Progress

يعنى التقدم التحول من حالة إلى أفضل وانتقال المجتمع البشري من مستوى إلى مستوى أرقى من حيث المقدرة الإنتاجية (التقدم الاقتصادي) والسيطرة على الطبيعة (التقدم العلمي والتكنولوجي) والثقافة والعلاقات الإنسانية (التقدم الاجتماعي). وقد نشأ المفهوم بمعناه الحديث مع الثورة الصناعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر خلال معارك تصفية النظام الإقطاعي ونشأة الدول القومية والنظم الرأسمالية، وقد تم تطوير هذا المفهوم بفضل نظرية التطور والنظريات الاشتراكية بما في ذلك الاشتراكية العلمية لكارل ماركس.

والتقدمية هي نقيض الرجعية وخصم المحافظة في الحياة السياسية حيث يستخدم مفهوم التقدمية سياسياً ليعني الميل نحو التجديد والتغيير والتطوير ومشاركة الجماهير في الحياة السياسية والاقتصادية. وتعتبر الأحزاب الاشتراكية واليسارية والليبرالية والراديكالية أحزاباً تقدمية حسب مراحل تطور المجتمعات التي توجد فيها نظراً لأن التقدم مسألة نسبية، أي التقدم عما هو كائن وقائم.

التكنوقراطية Technocracy

يرتبط هذا المفهوم بالآثار التي ترتبت على الثورة الصناعية والتكنولوجية. وقد ارتبط بالمفكر الفرنسي سان سيمون الذي تنبأ بقيام مجتمع يحكمه العلماء والمهندسون. بينما رأى آخرون أن السلطة الحقيقية انتقلت إلى أيدي الخبراء الفنيين. أي أن المجتمع قد انتقل من الديموقراطية (حكم الممثلين المنتخبين) إلى البيروقراطية ثم أخيراً إلى التكنوقراطية، وعلى أن الذي صك هذا المفهوم ودعا إليه هو وليام هنرى سميث عام ١٩١٩، حيث نادى بتولي أهل الاختصاص العلمي مهام الحكم في المجتمع الفاضل. وقد ذاع هذا المفهوم وانتشر على يد هوارد سكوت حتى انه تحول إلى تيار سياسي أمريكي قوي، ولا سيما في مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وتكمن قوة التكنوقراط في تزايد أهمية وسلطان العلم في مختلف مناحي الحياة ولا سيما الاقتصادية والعسكرية.

التمييز بين الحكومات المقارنة والسياسة المقارنة

يذهب بعض الدارسين إلى استخدام كل من السياسة المقارنة والحكومات المقارنة كمترادفين دون إدراك حقيقة الفارق بينهما. وعلى سبيل المثال فان الأستاذ صامويل فاينر لا يرى أي اختلاف في الاستعمال بين المفهومين، ومع ذلك فان إدوارد فريمان كان على وعي بحقيقة عدم التطابق بين المفهومين بل إنه حاول أن يرسم الحدود الفاصلة بينهما إذ يقول: تعني الحكومات المقارنة الدراسة المقارنة للمؤسسات السياسية أو أشكال الحكومات. أما السياسة المقارنة فإنها تشير إلى أوجه التشابه بين المؤسسات السياسية لدول وأزمنة قد تبدو متباعدة عن بعضها.

أياً كان الأمر فان أوجه الاختلاف الرئيسية بين السياسة المقارنة والحكومات المقارنة يمكن تحديدها على النحو التالي:

١- تهتم الحكومات المقارنة بدراسة المؤسسات السياسية الرسمية مثل البرلمان والسلطة التنفيذية والبيروقراطية في حين أن العوامل المؤثرة على أداء هذه المؤسسات هي موضع اهتمام السياسة المقارنة وبعبارة أخرى تهتم السياسة المقارنة بدراسة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية ويؤكد أحد الدارسين هذه القضية بقوله إن "السياسة المقارنة أوسع نطاقاً من الحكومات المقارنة على الرغم من حقيقة البحث المقارن في كليهما.

ومما لا شك فيه أن اهتمام الباحث في حقل السياسة المقارنة لا يتوقف عند حدود عمليات صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي طبقاً لها في مختلف الأنظمة السياسية، كما أنه لا يقف كذلك عند دراسة بعض المؤسسات الدستورية الأخرى (مثل جماعات الضغط والتنظيمات السياسية) وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة مع أجهزة الدولة وأنشطتها المختلفة. بل إنه بالإضافة إلى ذلك كله يتعامل الباحث مع بعض العوامل التي تقع في نطاق حقول معرفية أخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجي.

٢- ينحصر اهتمام الحكومات المقارنة على دراسة المؤسسات السياسية للنظم الديمقراطية الغربية بصورة أساسية. ومن جهة أخرى فان مجال اهتمام السياسة المقارنة يشمل دراسة المؤسسات السياسة لدول العالم كافة بل إن هناك اهتماماً خاصا بدراسة النظم السياسية للدول حديثة الاستقلال.

٣- تركز الحكومات المقارنة على الدراسة الوصفية للمؤسسات السياسية وتهتم بالجانب القانوني الشكلي من خلال الدساتير. أما السياسة المقارنة فإنها تركز على الجانب التحليلي من دراسة مختلف المؤسسات السياسية فالجانب التجريبي والكمي يعد من أبرز سمات السياسة المقارنة.

٤- تحصر الحكومات المقارنة نفسها في مجال الأنشطة السياسية للمؤسسات السياسية في حين أن السياسة المقارنة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وبعبارة أخرى أنها تحاول دراسة النظم السياسية من خلال اقتراب بيني Inter-disciplinary .

الثقافة السياسية Political Culture

يشيع في أدبيات الثقافة السياسية أنماط لا تركز كثيراً على الأبنية الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي كالسلطات الحكومية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح وما شابه ذلك أو على السلوك السياسي الواقعي الذي يمكن ملاحظته داخل المجتمع، ولكن عوضاً عن ذلك فان اهتمام هذه الأدبيات لينصب بشكل أساسي على ما يعتقده الأفراد بشأن تلك الأبنية والممارسات. ولا شك أن إمكانية هذه المعتقدات هي التي تعطي قيمة ومعنى لأنشطة الأفراد وممارساتهم السياسية. وتأخذ المعتقدات السياسية أشكالاً عدة فهي قد تكون معتقدات إدراكية Cognitive Beliefs حول طبيعة الحياة السياسية عامة، أو أنها تأخذ شكل مجموعة من القيم التي تحدد الغايات السياسية المنشودة في المجتمع، أو أنها من ناحية ثالثة تتكون من اتجاهات الأفراد ووجهات نظرهم بشأن النظام السياسي.

وعليه فان جوهر الثقافة السياسية في مجتمع معين يدور أساساً حول القيم والاتجاهات والراديكالية السلوك المختلفة والمعارف السياسية لأفراد هذا المجتمع. وبعبارة أخرى فهي تعبر عن عناصر معنوية غير مادية.

وإذا كانت الثقافة السياسية تعد في حد ذاتها ثقافة فرعية في ظل النسيج العام لثقافة المجتمع ككل غير مستقرة ليست بالضرورة متجانسة، فثمة أكثر من متغير واحد يدفع إلى عدم تجانس عناصر الثقافة السياسية يعنى ذلك أن إمكانية المواريث التاريخية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأنماط التنشئة

الاجتماعية والسياسية تدفع إلى وجود ثقافات معزولة بشكل أو بآخر عن الثقافة السياسية المسيطرة. وعليه يمكن التمييز داخل الثقافة السياسية في مجتمع ما بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وكذلك داخل القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة كالفلاحين وعمال الصناعة وسكان الريف والحضر والبادية... وهكذا..

وعلى صعيد أخر فان عناصر الثقافة السياسية في أي مجتمع تنطوي على مقومات للاستمرار جنباً إلى جنب مع ديناميات وقوى التغيير، يعنى ذلك إمكانية الثقافة السياسية تتغير عبر الزمان والمكان بيد إمكانية القضية المحورية بعد ذلك كله تتمثل في ضرورة إمكانية تدفع القيم والاتجاهات السياسية للأفراد والتي تشكل عماد ثقافتهم السياسية إلى مشاركتهم الإيجابية في العمليات السياسية بما يؤدي إلى خلق وتدعيم نمط ثقافة سياسية ديمقراطية.

ثورة البروليتاريا The Proletarian Revolution

يرى كل من ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي أن تاريخ كل مجتمع بشري هو تاريخ الصراع بين الطبقات، بيد أن البرجوازية الحديثة أسهمت في ظل النظام الرأسمالي إلى تبسيط الصراع حيث أضحى بين طبقتين رئيسيتين فقط هما الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الصراع. ويرى ماركس انه من خلال هذا الصراع يزداد وعي العمال ويتبلور وعيهم الطبقي ويعلمون أنه لا طاقة لهم بالرأسماليين إلا إذا تكتلوا ضدهم في صورة نقابات واتحادات عمالية على أساس قومي أولاً ثم على أساس عالمي ثانياً ومن هنا كانت صيحة ماركس "يا عمال العالم اتحدوا".

ورغم أن ماركس رأى حتمية زوال النظام الرأسمالي إلا أنه رأى وفي نفس الوقت أن البرجوازية لن تسلم بسهولة وبالتالي ركز على العنف والثورة لتحقيق ثورة البروليتاريا باعتبارها أمراً لا مفر منه لتحقيق الانتقال للاشتراكية. ويرى

ماركس أن عناصر البروليتاريا الأكثر وعيا "أو شيوعي البروليتاريا" هم الذين سيتولون مهمة القيام بهذه الثورة.

الديموقراطية الليبرالية Liberal Democracy

يشير مفهوم الديمقراطية الليبرالية إلى تطبيق فكرة الديمقراطية الحقة التي تعني حكم الشعب. وهذا النمط من الحكم يقوم على مبدأ التوازن حيث يتم تقييد حكم الأغلبية بواسطة مجموعة من الضوابط والمحددات العامة الدستورية. يعني ذلك أن الديموقراطيات الليبرالية تضمن وجود حكومات مقيدة ومن ناحية ثانية يقوم حكم الأغلبية على مبدأ الاعتراف بحقوق الأفراد والأقليات وهو ما يعني بعبارة أخرىً وجود حكومة دستورية ومن جهة ثالثة يتضمن حكم الأغلبية وجود العديد من جماعات المصلحة التي تعمل إلى جانب الحكومة وتدخل في عمليات تساومية إزاء السياسات الحكومية المقترحة والتي تمس مصالحها، بهذا المعنى فان الديمقراطية الليبرالية تعني وجود حكومة تعددية Pluralistic Government.

وربما تعد هذه الخصائص الثلاثة للحكومة الديمقراطية الملامح الفارقة لنمط الديموقراطية الليبرالية وذلك مقارنة بسمة السيطرة الشعبية من خلال صناديق الاقتراع العام. وطبقاً لجوزيف شومبيتر فان الدور المباشر للجماهير في الديموقراطيات الليبرالية المعاصرة يتسم بالمحدودية والسلبية. فالجماهير تختار حكامها من خلال مؤسسات تمثيلية ولكنها لا تتولى الحكم بشكل مباشر. وعليه فان شومبيتر يعرف الديمقراطية بمصطلحات إجرائية عامة فهي بمثابة عملية تحصل من خلالها النخبة على سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس من أجل الفوز بأصوات الناخبين. وبعبارة أخرى فان جوهر الديمقراطية طبقاً لهذا الفهم يكمن في عملية المنافسة الحرة من أجل الفوز بالسلطة عن طريق الانتخاب. ولعل وصف الدستور البريطاني للمعارضة الموالية لجلالة الملكة بأنها تمثل حكومة بديلة Government in waiting يجسد هذه الفكرة.

وثمة أنماط ثلاثة للديمقراطية الليبرالية، أولها هو النمط الانجلو أمريكي حيث يسود نظام الحزبين كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة وتعتمد ممارسة السلطة في ظل هذا النمط على قاعدة حكم الأغلبية. ثانياً النمط القاري حيث يسود نظام تعدد الأحزاب بمعناه الواسع ويكون تولي السلطة عادة عن طريق "حكومة ائتلافية" ثالثاً نمط التراضي أو الديموقراطية التوافقية Consociational وهو المصطلح الذي استخدمه ليجهارت ليصف به بعض التطبيقات الأوروبية للديمقراطية ولا سيما في النمسا وبلجيكا وسويسرا وهو يشير إلى تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي وعليه فانه لا يعتمد على مبدأ الأغلبية ولكن عوضاً عن ذلك يستند إلى مفهوم الاتفاق أو التراضي "Consensus".

الراديكالية Radicalism

الراديكالية السياسية ضد المحافظة حيث إنها ترى بان العمل السياسي يستطيع إصلاح أوضاع الأفراد في المجتمع وذلك على عكس المنظور المحافظ الذي لا يؤمن بأثر الحركة السياسية في التغيير. وتعد الراديكالية بمثابة موقف أو توجه يدعو إلى إخضاع الأنظمة والسياسات القائمة إلى تساؤلات نقدية والدعوة إلى الإصلاح أو التغيير إذا ما ثبت عدم صلاحية هذه الأنظمة والسياسات. وعليه فلن بعض الدارسين يربط بين الراديكالية والتطرف. ومن جانب آخر يربط بعض آخر بينها وبين اليسار وان كان ذلك غير صحيح تماماً حيث إن الراديكالية قد تكون يمينية أيضا حسب طبيعة الأفكار ووجهات النظر التي تتبناها.

وربما ترتبط الراديكالية في الفكر السياسي الليبرالي الغربي بآراء وكتابات جون ستيورات الذي طالب بالإصلاح الاجتماعي لصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المضطهدة. كما أنه سعى من جانب آخر إلى إصلاح النظام الليبرالي الغربي ولم يهدف إلى إحداث تغييرات جذرية فيه. ومن أشهر الحركات

والمذاهب الراديكالية في الفكر السياسي الغربي حركة الراديكاليين البريطانيين British Radicals التي نشطت في نهاية القرن الثامن عشر أسهمت بدور كبير في وضع أسس نظرية وممارسة الديموقراطية البرلمانية في بريطانيا.

على أنه من الملفت للنظر حقا أن مصطلح الراديكالية أضحى أكثر شيوعاً في الوقت الحاضر ولا سيما بين مفكري الطبقة الوسطى من المجتمعات الغربية حتى أن بعض الدارسين اعتبر ذلك من قبيل الموضة الفكرية في الغرب.

الرأسمالية Capitalism

يشير مصطلح الرأسمالية بشكل عام إلى النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الذي أضحى مسيطراً في المجتمعات الصناعية خلال القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من إمكانية ماركس قد تحدث عن نمط الإنتاج الرأسمالي وعن المجتمع البرجوازي اكثر من حديثه عن الرأسمالية فان المفهوم الحديث للرأسمالية يدين بالفضل لكتابات ماركس. لقد نظر ماركس إلى الرأسمالية باعتبارها مرحلة انتقالية في التطور التاريخي، كما أنه حدد ملامحها المحورية بهدف تحليل قوانين حركتها وبيان اختلافها عن أنظمة الإنتاج الأخرى.

ولا شك إمكانية هذا المنظور الماركسي يختلف تماماً عن منظور الاقتصاديين التقليديين الذين نظروا إلى الرأسمالية باعتبارها تعبيراً عن الجانب العالمي للسلوك الاقتصادي. وعلى الرغم من الاختلاف الحاصل بين هذين المقتربين فان مصطلح الرأسمالية يشير إلى المؤسسات الاقتصادية الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تتسم بالخصائص التالية:

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- العمل الأجير.
- التنظيم الاقتصادي على أساس حرية الأسواق.

وثمة أنواع عدة للرأسمالية من بينها الرأسمالية التجارية والتي يقوم فيها ممولون كبار بالسيطرة على حركة التبادل التجاري، والرأسمالية الصناعية التي تسودها الملكيات الخاصة الضخمة لوسائل الإنتاج، والرأسمالية المالية التي يسيطر فيها رجال البنوك والدائنون، ورأسمالية الدولة التي تتميز بتدخل الدولة في الاقتصاد ولصالح الرفاهية الاجتماعية.

وبفعل تأثيرات مختلفة من أبرزها انتقادات النظرية الماركسية خضعت الرأسمالية الحديثة لتعديلات معتبرة. فبينما كان دور الحكومة في بعض المجتمعات الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر يعكس مبدأ حرية العمل فان القرن العشرين شهد تزايداً في دور الدولة وتدخلها من اجل تحقيق مستويات أعلى للعمالة ومعدلات أسرع للنمو وتثبيتاً للأسعار وتحسيناً للأوضاع الاجتماعية، وتنظيماً لعملية الاحتكارات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك برنامج الـ New Deal في الولايات المتحدة وإصلاحات الحكومة العمالية في بريطانيا خلال الفترة من ١٩٤٥-١٩٥١.

ويزعم البعض إمكانية المجتمع الصناعي الحديث قد تجاوز كلاً من الرأسمالية والاشتراكية على السواء. على إمكانية تيار اليمين الجديد قد أسس رؤية جديدة للرأسمالية حيث يشير إلى إمكانية الدول الرأسمالية تعاني من تدخل الحكومة بشكل مكثف وعليه فانه لا سبيل لإصلاح اقتصاديات هذه الدول إلا من خلال تقليص دور الحكومة ووضع قيود على الديموقراطية ولاشك أن هذا الاتجاه يطرح جدلية العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية على نطاق البحث.

ستالينية Stalinism

يعزى هذا المفهوم إلى جوزيف ســـتالين (١٨٧٩-١٩٥٣) الحـاكم المطلـق للاتحاد السوفيتي لمدة تـزيد على عقدين من الزمان. ويشير مفهوم الستالينية إلـى طبـيعية النظام السوفيتي خلال الفترة ما بين ١٩٢٩ وحتى ١٩٥٣.

وقد ارتبطت الستالينية بدكتاتورية البروليتاريا التي مورست من خلال الحـزب الشيوعي بزعامة ستالين. وقد تم التأكيد على مفهوم الصراع الطبقـي مـن اجـل تحقيق الاشتراكية. يعني ذلك أن هذه الغاية قد بررت استخدام العنـف والإرهـاب الجماعي على نطاق واسع. وقد وضع البعض مجموعة من الملامح العامة للنظـام الستاليني وذلك على النحو التالي:

- السيطرة التامة على وسائل الإعلام كافة.
- القضاء المنظم على المعارضة.
- استـقطاب التأيـيد الشعبي للقائد.
- تطويع كل مظاهر السياسة للمبادئ الماركسية اللينينية.
- تصميم خطط خمسية لتأمين الإنتاج ولو قسراً.

وقد بدأت عملية التخلص من النظام الستاليني في مؤتمر الحـزب الشـيوعي العشرين عام ١٩٥٦ حينما هاجم خروتـشوف ممارسات فترة ما بعد عـام ١٩٣٤ في الاتحاد السوفيتي. على أن بعض مظاهر الستالينية عادت للظهور مرة أخـرى بعد عام ١٩٦٤. ويجادل بعض الدارسين عما إذا كانت الستالينية نتيجة طبـيعية للبلشفية أم أنها خروج على مبادئها.

السلوكية Behaviouralism

يركز المقترب السلوكي في التحليل السياسي والاجتماعي على تساؤل أساسـي مفاده لماذا يتصرف الناس على النحو الذي يتصرفون به؟ ويتسم السـلوكيون عـن

غيرهم من العلماء الاجتماعيين بتركيزهم على القول بأن محور التحليل هو السلوك البشري الذي يمكن ملاحظته سواء على مستوى الفرد أو الجماعة ككل، والتأكيد من جهة أخرى على القول بقابلية أي تفسير سلوكي للاختبار الإمبريقي.

وقد دفعت الانتقادات التي وجهت للطابع الشكلي والقانوني الذي غلب على علم السياسة قبل الحرب العالمية الثانية إلى إحداث ثورة فكرية كبرى أثرت على مسيرة العلم، وهي تلك الثورة التي اصطلح على تسميتها بالثورة السلوكية. ولعل أبرز انتقاد يطرح مثالاً معبراً في هذا السياق هو ما كتبه ديفيد ايستون عام ١٩٥٣ عن النظام السياسي.

وفي واقع الأمر فان كلمة سلوكي استخدمت لتصف تباينات فكرية متعددة وجماعات مختلفة من الباحثين بيد إمكانية الشيء الوحيد الذي جمع كل هؤلاء تمثل في الرغبة في التغيير بغية إمكانية يصبح علم السياسية أكثر علمية.

وقد تمثلت الإنجازات المهمة للتحليل السلوكي في تطوير وتحسين أدوات وتقنيات البحث العلمي حيث تم استخدام المجالات الآتية: تحليل المضمون، ودراسة الحالة، المقابلة والملاحظة، الإحصاء والأدوات الكمية.

وخلال عقد الستينيات بدأت صيحات النقد وعدم الرضا تتزايد رافضة جعل دراسة السياسة دراسة علمية دقيقة. وقد أطلق على هذا التيار النقدي للسلوكية اسم "ما بعد السلوكية" وقد كتب ديفيد ايستون عام ١٩٦٩ مؤكدا إمكانية ثمة ثورة جديدة في طريقها إلى علم السياسة. وعلى الرغم من تنوعات حركة ما بعد السلوكية إلا أنها أكدت على ضرورة التزام علماء السياسة بالقيم واهتمامهم بتطويع معارفهم المتخصصة لتطوير المجتمع وهو ما أطلق عليه ايستون مفهوم "عقيدة الملاءمة".

وليس بخاف إمكانية حركة ما بعد السلوكية تمثل في جوهرها نقداً أبستمولوجيا للمشروع الحداثي الغربي والنموذج المعرفي السلوكي المرتبط به. وهو الأمر الذي دفع إلى سعي علم السياسة إلى التركيز على قضايا المجتمع بحيث اصبح ذا نزعة توليفية يجمع بمقتضاها بين قيم ووسائل العلم، ولا ينسى في ذات الوقت حدود البحث العلمي والاهتمام بالقيم الإنسانية.

السياسة العامة Public Policy.

على الرغم من تعدد التعريفات المستخدمة فإنها تشير إلى مجموعة الأهداف والخطط والبرامج والتي تحدد اتجاه عمل الحكومة خلال فترة زمنية معينة ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية. ويضيق بعض الدارسين نطاق السياسة العامة ليجعلها تقتصر فقط على القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف وليس القرارات المتعلقة بوسائل تحقيقها، بيد أن المعنى الواسع يشمل كلا النوعين من القرارات، بل انه في حالات معينة تشير السياسة العامة للقرارات الحكومية الخاصة بالأهداف بعيدة المدى.

وبمراجعة الأدبيات السياسية يمكن ملاحظة أن دراسة السياسة العامة لا تخرج عن مجالات ثلاثة: فهي إما أن تتجه إلى مضمون هذه السياسة أو إلى تنفيذها أو تتجه إلى عملية صنعها، والمفهوم الأخير هو محور هذا النشاط العلمي الذي يسعى دائما إلى ترشيد عملية صنع السياسة العامة.

السياسة المقارنة Comparative Politics

ظهر مفهوم السياسة المقارنة في خمسينيات القرن العشرين ليعبر عن التطور الذي شهده حقل علم السياسة. فقد طرح العلماء والدارسون للظاهرة السياسية اقترابات وتقنيات جديدة للتحليل السياسي، إضافة إلى تعاملهم مع المفاهيم

المتعارف عليها في نطاق الحقل من خلال منظور جديد. ويمكن أن نعزي أحد أسباب هذا التطور إلى الانتقادات التي وجهت إلى الاقتراب الوصفي التقليدي الذي سيطر على علم السياسة ردحاً طويلاً من الزمان. وعليه فقد اهتم الاقتراب الجديد بالعمليات السياسية غير الرسمية بدلاً من التركيز على المؤسسات السياسية والدولة بشكل عام. كما تم استخدام العديد من الأفكار والمفاهيم المستعارة من العلوم الاجتماعية الأخرى وهو الأمر الذي فتح آفاقاً تجريبية جديدة على الدراسات السياسية.

ويمكن القول بصفة عامة إن السياسة المقارنة كما يعرفها فريمان Freeman تعني: "التحليل المقارن لمختلف أشكال الحكومات والمؤسسات السياسية" ويضيف بريبانتي Braibante أن السياسة المقارنة تعني "تحديد وتفسير العوامل النابعة من النظام الاجتماعي العام المؤثرة على مختلف الوظائف السياسية وكذا المؤسسات المراد إخضاعها للمقارنة".

الشرعية Legitimacy

الشرعية السياسية في أبسط معانيها تعني تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية، ومن ثم يحظى النظام الحاكم بالتأييد والرضا من جانب الجماهير. ويرى البعض أن الشرعية بمعناها الواسع تشير إلى قدرة النظام السياسي والاجتماعي على خلق وتطوير اعتقاد عام بان النظام القائم وما يطرحه من حلول وسياسات يعد بصفة عامة مناسباً للمجتمع.

وقد طرح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ثلاثة أسس رئيسية للسلطة الشرعية وهي السلطة التي تعتمد على مصادر تقليدية والسلطة التي تعتمد على شخصية كارزمية والسلطة التي تعتمد على أساس قانوني رسمي. وهذا النوع الأخير اكثر شيوعاً في الدول المتقدمة مع ملاحظة إمكانية ظهور الأساس

الكارزمي للسلطة في تلك الدول المتقدمة حينما تتعرض لأزمات معينة كالحرب الأهلية وأوقات الانهيار الاقتصادي أو ظهور أخطار طبيعية.

على أن أداء النظام السياسي وفعاليته في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه يعد مصدراً مهماً في بناء الشرعية السياسية. فمن شأن الأداء السياسي المتميز أن يدعم شرعية النظام والعكس صحيح. وأياً كان الأمر فان الشرعية مسألة إرادية من جانب المحكومين إذ أنهم هم الذين يحددون ما إذا كان النظام السياسي شرعياً أم لا؟

الشمولية Totalitarianism

استخدم هذا المصطلح ليصف الأنظمة الديكتاتورية الثلاثة في فترة ما بين الحربين الفاشية الإيطالية والاشتراكية القومية الألمانية والستالينية في الاتحاد السوفيتي، على أن هذا المصطلح خضع بعد ذلك لمناظرات فكرية وأكاديمية متعددة حيث طرحت تساؤلات حول الملامح العامة التي تميز النظم الشمولية عن الديكتاتوريات التقليدية التي تأخذ شكل الاستبداد والطغيان وهي نظم قديمة العهد منذ أفلاطون وأرسطو.

ويمكن تحديد ملامح الشمولية على النحو التالي:

- تفرض عقيدة سياسية رسمية واحدة على الشعب تصبح بمثابة الدين الشعبي في المجتمع مثل الماركسية والفاشية والنازية.

- لا تمانع في استخدام أساليب القهر والإكراه المادي لتأمين السياسة العليا في الدولة والقضاء على المعارضة.

- تعتمد على حزب واحد حاكم ومحتكر للقوة السياسية في المجتمع ويعمل هذا الحزب على تطبيق العقيدة السياسية الرسمية وتنشئة المجتمع على أساسها وتربية كوادره طبقاً لها.

- الصراع السياسي غير الشرعي وان كان يدور في الخفاء بين الشلل السياسية وعندما يحسم يكتفى بإعلان نتائجه للشعب وهي خروج المهزوم وحصول المنتصر على كل شيء.

- تعتقد النظم الشمولية بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة ولو كانت منافية لمبادئ الأخلاق. وهي تعتمد في ذلك على هيئات تنظم على نمط شبه عسكري وتمنح سلطات واسعة تبيح لها حق الاعتقال والتفتيش بل والإعدام دون محاكمة. ومن هنا أطلق على هذه النظم اسم النظم البوليسية.

- على أن أهم خصيصة للنظام الشمولي تتمثل في وجود القائد الزعيم حيث إنه هو الذي يتولى توظيف الأيديولوجية حسب إرادته فهو فوق الحزب وفوق الأيديولوجية بل وفوق القانون أيضاً.

ورغم وجود قدر كبير من الاتفاق حول خصائص الشمولية إلا أن المفهوم ذاته محل تساؤل ولا سيما بعلاقته مع المفاهيم الأخرى مثل الديمقراطية والتحديث. كما أن البعض أشار من جهة أخرى إلى الدلالة السياسية لاستخدام المصطلح ولا سيما الاستخدام الأيديولوجي له في المطارحات السياسية.

صنع القرار Decision Making

يشير مفهوم صنع القرار إلى عملية اختيار بين بدائل متاحة أو بعبارة أخرى مجموعة الآليات والوسائل التي يتحدد من محصلتها أسلوب التعامل مع أحد الموضوعات أو القضايا المثارة. وتشتمل عملية صنع القرار على:

(١) صانع القرار، وهو الشخص الذي يتخذ الاختيار النهائي والحاسم.

(٢) الوحدة القرارية، وهي تضم كافة الأفراد في الجماعات الصغيرة أو المنظمات أو الحكومة والذين يشتركون في عملية صنع القرار.

ويواجه هؤلاء مشكلة معينة أو مجموعة من المشكلات من خلال تحليل المعلومات وتحديد الأهداف والخيارات المتاحة ثم تقويم هذه البدائل بغية الوصول إلى نتيجة محددة. وليس بخاف إمكانية عملية صنع القرار تتأثر بطبيعة المشكلة وديناميات البيئة الخارجية وكذلك شخصية صانع القرار وتركيبة الوحدة القرارية.

وقد ناقش الفكر السياسي منذ أرسطو تأثيرات عملية صنع القرار على كفاءة وفعالية نظام الحكم. وعلى سبيل المثال فان مكيافللي يرى إمكانية الحكام الذين يتخذون قرارات بشكل بطيء وملتبس يجنون سياسات تخريبية وهدامة، على أن دراسة صنع القرار قد تطورت بشكل كبير في القرن العشرين بتأثير علم الاجتماع الحديث وعلم الحاسوب والرياضيات وخلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تطوير نظرية القرار ونظرية المباريات استناداً إلى مبدأ الاختيار العقلاني الرشيد. ومن جهة أخرى فان دراسات علم النفس ونظرية الجماعة قد ساعدت على فهم السلوك الواقعي للأفراد والجماعات الذين يقومون بعملية الاختيار.

ويمكن التمييز في إطار تحليل القرارات بين ثلاثة اقترابات أساسية أولها اقتراب الفاعل العقلاني حيث يصنع القرار استجابة لتحدٍ خارجي ويقوم الفاعل العقلاني بتحديد الأهداف بدقة لإعطاء أوزان نسبية عن تكلفة ومنافع كل بديل على حدة وهو ما يساعده على اختيار البديل الأفضل وتنفيذه بشكل كامل.

ثانياً: الاقتراب التنظيمي والذي يركز على تأثير عملية صنع القرار بشكل روتيني من قبل المنظمات. ويظهر هذا الاقتراب كيف إمكانية الهياكل التنظيمية والسوابق تؤثر على عملية الاختيار بين البدائل يعني ذلك إمكانية هذا النمط يؤكد على الاستمرارية والإضافة التدريجية في صنع القرار.

ثالثاً: الاقتراب الذي يؤكد على الديناميات الداخلية للوحدة القرارية والنظر إلى القرار باعتباره نتيجة صراع سياسي داخل البيروقراطية.

ويظهر هذا الاقتراب أهل المساومة السياسية بين الأفـــراد والجماعــات ذوي المصالح والقوى المختلفة وهو ما يعني إمكانية القرار يعكس نوعـــاً مـــن التوفيـــق والمواءمة بين هذه المصالح المتـــنافسة.

العالم الثالث Third World

استخدم هذا المصطلح في الأصل على يد الفرنسي ألفريد سوفيه عـــام ١٩٥٦ وذلك على غرار الطبقة الثالثة في التاريخ والتي تضم فئات الشعب من غير طبقتـــي النبلاء ورجال الدين وذلك للتميـــيز بـــينه وبين العالم الأول الـــذي يضـــم الغـــرب الرأسمالي والعالم الثاني الذي يضم الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشـــــتراكية. كما انه استخدم من قبل عالم الاجتماع الأمريكي أرمنج هوروفيتـــــز فـــي كتابـــه "عوالم ثلاثة للتـــنمية".

وأياً كان الأمر فقد استخدم المصطلح على نطاق واسع بعد الحـــرب العالميـــة الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين متـــنافسين ليعبر عن مجموعة الدول في إفريقيـا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي لم تـــنضم إلى أي من هذيـــن المعســـكرين وتجمعـــها بعض الملامح والخصائص المشتركة مثل التخلف الاقتصادي والنمو السكاني الكبير والاعتماد على الاستيراد وتصدير المواد الأولية. وهناك تعبـــيرات أخـــرى للعـــالم الثالث مثل الدول النامية أو الدول المتخلفة وعلى الرغم مـــــن الانتـــــقادات التـــي وجهت لهذا المصطلح فانه فقد الكثير من أهميته ولا سيما بعد التغـــيرات الهيكليـــة التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

العقلانية Rationality

ترتكز العقلانية في الفكر الفلسفي والسياسي على مقولة أساسية مفادها "حرية اكتشاف الحقيقة عن طريق عمليات التفكير والاستنتاج بدلاً من الإدراكات الحسية والتجريبية" ومن الثابت إمكانية المنهج العقلي المفضي إلى المعرفة يقابل المنهج التجريبي الذي يعتمد التجربة والمشاهدة سبيلاً للوصول إلى المعرفة فإذا كان أفلاطون عقلانياً فان أرسطو يعد فيلسوفاً تجريبياً.

ويستخدم المنظور العقلاني في كثير من أدبيات التحليل السياسي الحديثة مثل نماذج الاختيار الرشيد ونظريات صنع القرار. ويستند هذا المنظور على افتراض الرشادة والمنفعة في تصرفات الأفراد. الفاعلون السياسيون يؤسسون قراراتهم على أفضل المعلومات المتاحة حتى يتسنى لهم تحقيق أهدافهم أو تعظيم مكاسبهم بأقل تكلفة ممكنة.

ويمكن القول إمكانية نظرية المباريات والنظرية السوسيولوجية والنظرية السياسية تتجه إلى القبول بمقولة أبستمولوجية أساسية مفادها عدم وجود تعريف عام لمفهوم العقلانية. ففي بعض الحالات قد يكون أكثر عقلانية السعي إلى تقليل الخسائر المحتملة بدلاً من رفع المكاسب المحتملة إلى الحد الأقصى. وفي بعضها الآخر قد يكون أكثر عقلانية السعي إلى رفع المكاسب إلى حدها الأقصى، وعليه فانه وجه القبول بنسبية مفهوم العقلانية حيث إنها ترتبط ببنية الأوضاع وبموقع الفاعلين وخصائصهم.

علم اجتماع المعرفة Sociology Knowledge

يعد علم اجتماع المعرفة أحد فروع علم الاجتماع الخاص ويهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف أشكال المعرفة وأنماط التنظيم الاجتماعي. انه يهتم بعبارة أخرى بالذهنية الجماعية ويخلص إلى القول بان لكل واقعة اجتماعية

وجهين أحدهما مادي والآخر عقلي ولا ينبغي إعطاء الاعتبار لأحدهما دون الآخر، بمعنى أن كل ممارسة اجتماعية يقابلها تصورات أو تمثيلات جماعية. هذه التصورات أو التمثيلات الجماعية بالإضافة إلى الأساطير والأيديولوجيا تشكل الموضوع المباشر لهذا العلم انه يدرس نشوءها وانتشارها وتحولاتها وكيف تفرض نفسها على قسم معين من السكان. كما أنه يسعى كذلك إلى إيجاد العلاقات التي تربط بين هذه الأنماط الذهنية وبين البنى أو التنظيمات الاجتماعية التي تقابلها.

ويعزى الفضل الأكبر في تأسيس هذا العلم إلى كارل مانهيم (١٨٩٣-١٩٤٧) الذي اهتم بدراسة النظام الاجتماعي وميز بين الإرادة أو الوعي والوجود الاجتماعي، ومن الموضوعات الحديثة التي يعالجها علم اجتماع المعرفة دراسة وسائل انتشار المعرفة ودور موقع الأفراد الذين يقومون بنشرها.

علم النفس الاجتماعي Social Psychology

يشير هذا العلم إلى الترابط بين عدد من العلوم مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا (علم طبائع البشر) ويتحدد موضوعه بدراسة التأثيرات المتبادلة التي تنشأ عن تفاعل الفرد، بشكل واعٍ أو غير واعٍ مع مجموعة صغيرة من الأفراد كالعائلة وجماعة العمل وغيرها ومع المجتمع ككل. وقد أرسيت دعائم هذا العلم في عشرينيات هذا القرن ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات فكرية داخل علم النفس الاجتماعي يرتكز أولها على المنحى الثقافي فيشدد على دور الثقافة والتقاليد في تكوين التصرف البشري الفردي والجماعي أما التيار الثاني فهو اختياري يركز على ديناميكية المجموعات والتدريب الجماعي فيهتم بدراسة العلاقة بين الفرد وجماعة ما وكذلك درجة التنظيم القائمة في مجموعة بشرية معينة. والتيار الثالث ليس إلا مجرد

تطبيق عملي لنتائج التيارين السابقين مثل استطلاعات الرأي العام والاستقصاءات المختلفة ولا سيما في حالة الانتخابات العامة.

العلمانية Secularism

يرتبط هذا المفهوم بتقاليد عصر النهضة والتنوير في أوروبا حيث إنه استخدم للتعبير عن رفض سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع. وقد تطور هذا المفهوم ليصبح تياراً سياسياً واجتماعياً ينادي بفصل الدين عن الدولة وتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية تقوم على معاملة الفرد على أنه مواطن ذو حقوق وواجبات أي فصل الحياة السياسية والمؤسسات القائمة عن أية تصورات متيافيزيقية وإخضاعها لإرادة البشر ومصلحتهم.

وبعبارة أخرى فان العلمانية قد نحت جانباً الممارسة الدينية واعتبرتها ممارسة شخصية أما الممارسة السياسية فقد اعتبرتها ممارسة اجتماعية ورفضت التعامل مع الفرد بحسب انتمائه الديني. على أن ذلك لا يعني القول بأن العلمانية تعني الإلحاد أو اللادينية إذ أنها لم تنكر قط الإيمان الديني وفي واقع الأمر فان هذا المفهوم يرتبط في أصوله الأبستمولوجية والمعرفية بالنظرة الإنسانية التي تجعل من الإنسان محوراً للكون يسعى لتحقيق مصلحته استناداً إلى أسس عقلانية رشيدة. وقد واكب ذلك كله نشوء الدولة القومية التي ترفض الانقسامات الرأسية في المجتمع كالطائفية والانعزالية والإقليمية.

الغيرية Altruism

يرجع هذا المصطلح إلى استخدام أوجست كونت حيث عرفه بقوله:- "الغيرية أن تريد الخير لغيرك وان تبذل نفسك مختاراً في سبيل نفعه"- إنها بعبارة أخرى تدور حول معنى الإيثار والخيرية في النفس البشرية. ويرى كونت ودوركايم أن النزعة الغيرية الخيرة متأصلة في وجدان الإنسان شأنها شأن النزعة الأنانية التي

تكرس حب النفس، كما أن كلا الميلين الأنانية والغيرية ناشئ عن وظائف الخلية الحية.

فالأنانية تنشأ حسب اعتقاد البعض عن وظيفة التغذي، وهي التي تدفع بالكائن الحي إلى البحث عما يحتاج إليه من الغذاء في سبيل بقائه ونموه. أما النزعة الغيرية فهي ترجع إلى وظيفة التناسل، فهي التي تدفع بالإنسان نحو إنسان آخر يحتضنه ويقوم على رعايته وتربيته حتى يصبح قادراً على الحياة بنفسه.

والنزعة الغيرية بهذا المعنى مرتبطة بمقولة –"الإنسان كائن اجتماعي" حيث يقول دوركايم حيث يوجد الاجتماع توجد الغيرية.

الكاريزما Charisma

يعني هذا المصطلح في أصله اللغوي اليوناني الموهبة أو العطية "Gift" أو "Grace" وقد ورد بهذا المعنى أيضاً في العهد الجديد. بيد أن ماكس فيبر هو الذي أعطى للمصطلح بعداً سياسياً حيث نظر إلى السلطة الكارزمية باعتبارها أحد أنماط السلطة التي تنبع من خصائص غير عادية للفرد وليس من جراء المنصب أو الوظيفة التي يشغلها، والكارزما لا تعني في استخدام فيبر صفة حقيقية يمتلكها الحاكم وإنما هي تصف واقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويظهر هذا النمط من السلطة وقت الأزمات أو التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المهاتما غاندي، ومارتن لوثر كنج وأدولف هتلر، وعادة ما تستمر السلطة الكارزمية فترة زمنية قصيرة إلا إذا تم تحويل الأساس الذي تعتمد عليه إلى مرفق مؤسسي دائم.

والقضية الأساسية المرتبطة بنمط السلطة الكارزمية تتعلق بكيفية التأسيس حيث إن أساس الزعامة الكارزمية يعتمد على الإقناع فالعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم تشير إلى اقتناع من جانب المحكومين بالخصائص غير العادية

والشخصية الملهمة التي يتمتع بها الحاكم وعليه فانه لا يمكن بناء وتأسيس نمط كارزمي في القيادة استناداً إلى أدوات القمع والقهر المملوكة لدى النظام فقط. ويحدد البعض خمسة مكونات لازمة لتأسيس قيادة كارزمية وهي: (أ) شخص يمتلك مواهب غير عادية (ب) موقف أزمة (جـ) حل راديكالي لهذه الأزمة (د) أتباع يؤمنون بالقدرات الخارقة لهذا الشخص القائد (هـ) مصداقية للمواهب والقدرات غير العادية التي يمتلكها هذا الشخص من خلال تجارب واقعية ملموسة. على أن التوسع في استخدام هذا المصطلح حديثاً قد أضفى بعداً شخصياً ذاتياً على الخصائص غير العادية التي يتمتع بها الحاكم. وعليه فان مصطلح الكارزما أضحى اكثر ارتباطاً بعملية التملق الشخصي أكثر من ارتباطه بالدراسة الأكاديمية للسياسة.

الكوربوراتية Corporatism

ترجع الأصول الفكرية والسياسية لمفهوم الكوربوراتية إلى تقاليد القرن التاسع عشر المحافظة في أوروبا. ففي البداية استخدم الفكر الاجتماعي البابوي والمحافظون هذا المفهوم ضد سطوة الدولة حيث يتم التأكيد على حق التكوينات المؤسسية في حكم نفسها وأعضائها. وفي أواخر القرن التاسع عشر استخدمت الكوربوراتية من قبل الكنسية والدولة معاً في مواجهة القوى الماركسية. وقد استخدمت الكوربوراتية كذلك في ظل النظم الشمولية (الشيوعية والفاشية والنازية) للتأكيد على حق الدولة والواجب والمسؤولية وبذلك مرت الكوربوراتية عبر دورة كاملة من أيديولوجية تدافع عن الاستقلال الذاتي للمنظمات ضد سطوة الدولة إلى أيديولوجية للسطو على المنظمات المستقلة وقهرها.

وعليه فان الكوربواتية اتسمت بالغموض حيث استخدمت لأغراض وأهداف متباينة. ولعل أكثر معاني الكوربواتية انتشاراً هو ذلك التعريف الذي طرحه فيليب شميتر Philippe Schmitter حيث يرى إمكانية الكوربوراتية هي "نظام لتمثيل المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير

التنافسية والهيراركية والمتمايزة وظيفياً، تعترف بها الدولة وتعطيها ترخيصاً بالعمل، أو تخلقها أصلاً، وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها وفي توضيح والتعبير عن مصالحها وفي تأييدها".

ويمكن التمييز بين نوعين من الكوروبراتية الأول هو الكوروبراتية المجتمعية Societal Corporatism في النظم الديموقراطية حيث تكون فيه الجماعات مستقلة نسبياً عن سيطرة الدولة ولها نفوذ قوي على عملية صنع السياسات العامة والثاني هو الكوربوراتية الدولة State Corporatism ويسود في النظم التسلطية حيث تخضع فيه الجماعات لسيطرة الدولة ويخترقها الجهاز البيروقراطي الرسمي والتنظيم الحكومي الحزبي المسيطر.

ويمكن من خلال مراجعة الأدبيات السياسية إمكانية نميز بين ثلاثة استخدامات لمفهوم الكوروبراتية:

أولاً: الكوروبراتية كأيديولوجية سياسية مثل الماركسية والليبرالية وهنا ينظر إليها باعتبارها نسقاً من المعتقدات التي يحملها الأفراد والجماعات تجاه العلاقات والممارسات والمؤسسات الكوربوراتية.

ثانياً: الكوربواتية كشكل من أشكال نظم الحكم حيث استخدمت لتشير إلى تنظيم شامل للمجتمع يتعدى علاقات الدولة والجماعة.

ولعل المثال الأشهر في هذه الحالة هو نموذج إيطاليا الفاشية التي أرادت إمكانية تحل نظام التكوينات الكوربوراتية محل نظام الأحزاب والبرلمان.

ثالثاً: الكوربوراتية كمدخل نظري أو اقتراب لفهم النظم السياسية. وتفسيرها يقوم على افتراض شكل من سيطرة الدولة وتحكمها وشكل من نشاط جماعات المصالح.

ومن الملاحظ إمكانية اتجاهات ما بعد الحداثة في علم السياسة أبرزت المدخل الكوربوراتي باعتباره منظور بديلاً خلاف الليبرالية التعددية والماركسية.

الكومبرادور Comprador

هو تعبير سياسي اقتصادي يشير إلى فئة التجار المحليين في دولة معينة أو في منطقة ترزح تحت الاستعمار وهم يقومون أساساً بدور الوسطاء التجاريين بين رأس المال الأجنبي والسوق المحلية من خلال شراء المواد الأولية المحلية لصالح أرباب الصناعة والتجارة الأجانب وقد أضفى التحليل الماركسي على هذا التعبير صبغة أيديولوجية حيث إنه ربط بين ظهور الاستعمار والسيطرة الرأسمالية والاستغلال وبين ظهور طبقة الكومبرادور. وتتألف هذه الطبقة طبقاً للمنظور الماركسي من أعيان البرجوازية المحلية التي تحصل على امتيازاتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية بفضل الاحتكارات الأجنبية وهي بالتالي ذات مصلحة في المحافظة على الوجود الاستعماري والنظام الاجتماعي القائم المرتبط به.

الكينزية Keynesianism

يرتبط هذا المصطلح بالاقتصادي والمفكر جون كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) الذي ألف عدة كتب في الاقتصاد حول الموضوعات المتعلقة بالنقود، إلا إن العمل الأشهر الذي ارتبط به هو كتابه الموسوم "النظرية العامة في التوظف والنقود وسعر الفائدة" الذي نشره عام ١٩٣١. وقد كان كينز مفاوضاً رئيسياً في اجتماعات بريتون وودز عام ١٩٤٤ التي ترتب عليها إنشاء صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من أن كينز لا ينكر النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد حيث إنه يوافق على أن تخفيض معدلات الأجور يمكن من الناحية النظرية إن يكون عملاً مفيداً إلا أنه يرى ضرورة إن يتم ذلك على أساس جدول تفضيل السيولة.

فانخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات، وبذلك تزيد قدرتهم على الإقراض فينخفض سعر الفائدة في صالح الاستثمار. ويرى كينز أن الأفضل والحالة هذه التأثير بشكل مباشر على سعر الفائدة وكمية النقود المتاحة للتداول.

أضف إلى ذلك فان كينز يرى بوجود مستوى لسعر الفائدة دونه لا يمكن الإقراض وبذلك تضاف أي زيادة في عرض النقود إلى النقود العاطلة (Inactive money) بدلاً من استخدامها في الاستثمار وعند هذا المستوى مهما انخفضت الأجور لا يكون هناك حافز للاستثمار وبذلك يستقر النشاط الاقتصادي عند مستوى يقترن بالبطالة المزمنة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية العامة لكينز إلا أنه قد وضع أسس دراسات الاقتصاد الكلي (Macro Economics) ويستخدم فقه التنمية الاقتصادية مصطلح النظام الكنزي Keynes System للتعبير عن هيكل النشاط الاقتصادي على أساس العلاقات التي توجد للتعبير عن هيكل النشاط الاقتصادي بين بعض المتغيرات الاقتصادية وفقاً لتحليل كينز لكيفية عمل هذا النشاط. ومن ذلك على سبيل المثال القول بأن الدخل القومي يتكون من الاستهلاك القومي الذي يحدده ميل المجتمع إلى الاستهلاك ومن الاستثمار الذي يتحدد وفقاً للعلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق. ويتحدد سعر الفائدة تبعاً لعرض النقود والطلب عليها بدوافع التفضيل النقدي (أي دوافع تفضيل السيولة) أما الكفاية الحدية لرأس المال فتتحدد بتوقعات رَجال الأعمال عن الغلات المستقبلية لرأس المال وسعر عرض رأس المال... وهلم جرا من العلاقات التي تشكل في مجملها جوهر النظام الكنزي.

اللجنة الثلاثية Trilateral Commission

أسسها رجل المال الأمريكي ديفيد روكفلر عام ١٩٧٣ بهدف جمع شمل النخب السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن أن الهدف من وراء إنشاء هذه اللجنة الخاصة هو العمل على "تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان أي بين الأضلاع الثلاثة لمثلث الغنى والتقدم في العالم. وضمت اللجنة الثلاثية (٣٢٠) عضواً من كبار رجال الأعمال والمسؤولين السياسيين والنقابيين ومن الجامعيين البارزين. وتعقد اللجنة اجتماعات دورية متنقلة.

ويرى البعض أن هذه اللجنة الخاصة تعد بمثابة "الحكومة العليا" لبلدان العالم الحر وأن هدفها الحقيقي يتمثل في صياغة استراتيجية عالمية تضمن مستقبل الاقتصاد الحر. ولتحقيق هذا الهدف تعمل اللجنة على إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد العالمي تحت ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وتقوم اللجنة بإصدار الدراسات والخطط ذات الأبعاد الاستراتيجية الكونية وهي وان اعتمدت على نفسها عادة ما تجد آذاناً صاغية من قبل المؤسسات الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي والجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الماركسية الجديدة New Marxism

يطلق هذا الاقتراب على المحاولات التي طرحت لتجاوز حتميات الماركسية التقليدية وان أبقت على العامل الاقتصادي والتقسيم الطبقي. ويعد نيقولاس بولانتزاس أول الكتاب الماركسيين الذين فصلوا بين الاقتصاد والسياسة، أي بين الدولة ورأس المال، وذلك على عكس التحليل الماركسي التقليدي الذي كان ينظر للسياسة باعتبارها مجرد انعكاس لنمط وأدوات الإنتاج وهو ما يعني غياب استقلال الدولة فالدولة هي أداة الطبقة المهيمنة.

على أن قول بولانتزاس بأن الدولة ليست أسيرة رأس المال لا ينفي اعتمادها عليه بصورة غير مباشرة. ويتأتى استقلال الدولة من خلال اعتمادها على التراكم الرأسمالي الذي يولد الفائض عبر الضرائب والرسوم والذي من خلاله تستطيع الدولة تحويل أنشطتها يعني ذلك أن الدولة المعاصرة استطاعت أن تتجاوز الصورة التقليدية التي رسمت لها في المنظور الماركسي التقليدي، وهو الأمر الذي دفع لإعادة التفكير في الديمقراطية الليبرالية التي تشكل الخلاصة السياسية للرأسمالية المتقدمة. من الناحية التقليدية نظرت الماركسية للدولة في ظل الديمقراطية الليبرالية باعتبارها خدعة بورجوازية لتحويل المصالح الطبقية إلى مصالح فردية ومن ثم إلغاء دور الطبقة بيد أن المنظور الماركسي الجديد يرى بوجود توازن داخل الديمقراطية الليبرالية بين ما عرف بالاتجاه الرأسمالي المتأصل في الليبرالية والاتجاه الاجتماعي الاشتراكي المتأصل في الديموقراطية.

المذهب التجريبي "الإمبريقي" Empiricism

إذا كان كلمة امبريقية مشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية "Empeiria" والتي تعنى "ذو خبرة أو دراية" فان ترجمتها اللاتينية "Experientia" وكذا العربية لم تذهب بعيداً عن هذا الأصل اللغوي حيث تشير إلى معاني الخبرة والتجربة. وعليه فان المذهب الإمبريقي يعني الأخذ بمبدأ إمكانية أصل المعرفة هو التجربة فالإنسان لا يمكنه معرفة أي شيء إلا نتيجة الملاحظة والمشاهدة والتجربة.

وقد أدى الأخذ بالمذهب التجريبي في العلوم الطبيعية إلى ظهور نظرية إمبريقية جديدة مفادها إمكانية جملة الأشياء المتداخلة التي يتألف منها العالم لا تعزى الروابط بينها إلى علاقات سببيه حتمية وإنما إلى علاقات نظامية ترتيبية. ومن ثم فان غاية العلوم الطبيعية هي التنبؤ بناء على ملاحظة وقائع قائمة وتفسير العلاقات التي تربط بينها وليس إصدار أحكام قيمية.

وفي مرحلة علم السياسة السلوكي تم التركيز على النظرية الإمبريقية وذلك على حساب النظرية المعيارية Normative Theory التي اهتمت تقليدياً في إطار علم السياسة الشكلي القانوني بدراسة معايير وقواعد السلوك السياسي أي ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجال السياسي. ويتمثل مجال النظرية الإمبريقية في السلوك الواقعي الذي يمكن ملاحظته وليس السلوك المرغوب أو المطلوب وتشتمل هذه النظرية على الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي.

وليس بخاف إمكانية القول بأن اصل المعرفة هو التجربة والمشاهدة والملاحظة يضرب بجذوره تاريخ الأفكار السياسية والفلسفية. فأرسطو كان فيلسوفاً تجريبياً تماما مثلما كان ديمقريطس وأبيقور من العصر اليوناني، ووليم الأوكامي من العصر الوسيط. أما في العصر الحديث فقد ازدهر المذهب الإمبريقي مع حركة الإمبريقية البريطانية التي كان على رأسها فرنسيس بيكون وجون لوك وبركلي وديفيد هيوم. ومن جهة أخرى فقد مارس المذهب التجريبي تأثيراً واضحاً منذ نهاية القرن التاسع عشر على الحركات والمدارس الفكرية المختلفة. فالبرجماتية نظرت إلى نفسها باعتبارها حركة تجديدية ثورية في سياق المذهب التجريبي. كما أن الوضعية المنطقية كانت تسعى إلى التخلص من الأفكار غير الإمبريقية.

وعلى الرغم من هذه الأصول الأبستمولوجية للمذهب التجريبي الذي ازدهر مع الثورة السلوكية في الخمسينيات والستينيات حيث تم التركيز على القضايا السياسية التجريبية فان علم السياسة السلوكي واجه انتقادات حادة دفعت إلى حد المطالبة بإحداث ثورة جديدة. وهذا التيار النقدي هو الذي أُطلق عليه ما بعد السلوكية في علم السياسة. وقد أعاد هذا التيار الاعتبار للأساليب الاستنباطية والأسئلة المعيارية التي اعتبرت ذات أهمية واضحة لعلم السياسة. ومثل هذه القضايا المعيارية تستعصي بلا شك على طرق التحليل التجريبي.

المركنتيلية Mercantilism

يشير هذا المصطلح إلى طبيعة العلاقة بين ثـروة الدولـة وميزان تجارتـها الخارجية حيث أدى نمو التجارة الدولية وتـزايد قوة الطبقة المركنتيلية (التجاريـة) إلى ظهور مجموعة من الآراء التي تعنى بطبـيعة هذه العلاقة ولا سـيما خـلال الفترة من منتصف القرن السادس عشر وأواخر القرن السابع عشر.

وتؤيد المركنتيلية تدخل الدولة في النـشاط الاقتصادي لتعظيم ثروتها القوميـة عن طريق تـشجيع الصادرات والحد من الواردات وقد ترتب على بدائيـة النظـام النقدي في ذلك الوقت بالمقارنة مع الحاجة المتـزايدة للتوسع الاقتصادي أن خلـط التجاريون بين ثروة الدولة والمعادن النفيسة. وأياً كان الأمـر فقـد اسـهم كتـاب المذهب المركنتيلي بجهد واضح في تحليل مشكلات التجارة الدولية.

المشاركة السياسية Political Participation

جلي أن الأفراد يشاركون في الحياة السياسـية مـن خـلال طـرق مختلفـة وبدرجات متـفاوتة من الحماس. وتـنظر الفلسفة الديموقراطية بمعناها التـقليدي عموماً إلى المشاركة من جانب الفرد في النشاط السياسي باعتبارها قيمة فضلى فـي حد ذاتها إذ اعتبرت المشاركة واجباً مدنياً وطريقة مثلى للمحافظة علـى الصـالح العام. إنها بإيجاز شرط لازم لتحقق الديموقراطية.

ويقصد بالمشاركة السياسية في الأدبـيات السياسية تلك الأنشطة الإرادية التـي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وينطوي هذا التعريف في معنـاه العـام علـى مجموعة من الأنشطة منها الدخول في مناقـشات سياسية مـع الغـير وحضـور المؤتمرات والاجتماعات العامة وتمويل الحملات الانتخابية والدعوة إليها والاتصـال

بالمسؤولين السياسيين والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

على أن التعريف السابق ليس جامعاً مانعاً ولا يشمل كافة الأنشطة السياسية التي تدخل في عداد المشاركة السياسية وعليه فان الأدبيات السياسية تطرح تصنيفاً آخر لأهم أنماط المشاركة طبقاً لمعايير الهدف من النشاط، الفردية والجماعية القانونية وعدم القانونية، التلقائية والتنظيمية وذلك على النحو التالي:

١- النشاط الانتخابي والذي يتضمن إلى جانب التصويت المشاركة في الحملات الانتخابية والدعوة إلى تأييد ومناصرة مرشح معين. وبصفة عامة أي نشاط يستهدف التأثير على نتيجة العملية الانتخابية على أن التصويت يظل أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً وانتشاراً.

٢- الأنشطة الخاصة بممارسة الضغط والتأثير والتي تتضمن الجهود الفردية أو الجماعية للاتصال بالمسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين بهدف التأثير على قراراتهم في قضايا معينة. ولا مراء في أن أبرز الأمثلة على هذه الأنشطة تكمن في عمليات تكتيل التأييد أو المعارضة لقانون أو قرار إداري معين.

٣- النشاط التنظيمي والذي يتضمن مشاركة الفرد باعتباره عضواً أو مسؤولاً في تنظيم تكون غايته القصدية ممارسة التأثير على عملية صنع القرار الحكومي. وقد تركز هذه التنظيمات جهودها في مسائل وقضايا بعينها أو قد تميل إلى التعبير عن قضايا عامة فضفاضة ولا شك أن عضوية هذه التنظيمات يعتبر في حد ذاته عملاً من أعمال المشاركة السياسية.

٤- الاتصال وهو عمل فردي يتجه إلى المسؤولين الحكوميين ويسعى في الغالب الأعم إلى تحقيق مصالح فردية خاصة ويرى بعض الدارسين أن الاتصال

بالموظف العام يعد نمطاً متميزاً عن أنماط المشاركة السياسية الأخرى وربمـــا لا يرتبط بها.

٤- الأنشطة العنيفة والتي تسعى إلى التأثير على عملية صنع القرار الحكومي مـــن خلال إلحاق الأذى المادي بالأفراد والممتلكات وتلك الأنشطة عادة مـــا تكـــون غير قانونية في مختلف المجتمعات على أن الأسئلة التي تطرح في هذا الصـــدد تـــتعلق بالأسباب التي تدفع بالأفراد إلى اللجوء لممارسة هذا النمط العنيف مـــن المشاركة؟ والى أي حد يعتبر العنف الملجأ الوحيد أمام الأفراد بعد غيـــاب أو عدم الثـــقة في أنماط المشاركة السلمية.

وليس بخاف أن المشاركة من جانب الفرد في الحياة العامة تـــتأثر بالعديد مـــن المتغيرات مثل كم ونوع المثيرات السياسية التي يتعرض لها وخصـــائص خلفيتـــه الاجتماعية ووضعه الاقتصادي وكذلك مدى توافر القنـــوات المؤسســـية للتعبـــير والعمل السياسي. وعلى صعيد آخر فان لمشاركة الفرد مردوداً إيجابياً حيث تغـــذي لديه معاني الكرامة والانتماء والاقتدار وترتـــقي بمستوى وعيه السياسي كما أنـــها تؤسس لعلاقة سياسية اكثر تمثيلاً بين الحاكم والمحكوم

نظرية الاختيار الرشيد Rational Choice Theory

تكتسب نظرية الاختيار الرشيد منذ الخمسينيات أهمية متـــزايدة في علم السياســـة حتى أنها أضحت تهيمن على علم السياسة في التـــقاليد الأمريكية منذ نهاية الحـــرب الباردة. ويعد انطوني دونز صاحب الفضل في تطبـــيق نظرية الاختيـــار الرشـــيد على السلوك الانتخابي والمنافسة الحزبـــية، فالفرد يصوت للحزب الذي يتوقـــع أن يحصل منه حال فوزه على أفضل مكاسب ممكنة، كما أن الأحزاب من جهة أخـــرى تحركها الرغبة في الوصول إلى السلطة وعليه فإنها تسعى للحصول على أصـــوات الناخبـــين من خلال تغيـــير خططها وبرامجها السياسية. وعلى الرغم من الجـــدل

الذي أثاره تبني هذا المنظور فان أعمال دونز أحدثت ثورة في مجـــال الدراســات الانتخابـــية.

وقد استخدمت نظرية الاختيار الرشيد في البداية من قبل الاقتصاديــين الذيـــن استخدموا مناهج مشابهة لتلك المعمول بها في ميدان الاقتصاد الكلي، وربمـــا تعــد نظرية المباريات أهم وسيلة في هذا السياق، ونظريـــة المباريـــات تـــتعامل مـــع استراتيجيات القرار الرشيد في مواقف الصراع والمنافسة حيث يعمـــل فيـــها كـــل مشارك على تضخيم مكاسبه والتـــقليل من خسائره. وتعتمد قرارات واســـتراتيجية اللعب على استراتيجيات وقـــرارات اللاعبـــين الآخريـــن. وتـــفترض نظريـــة المباريات العقلانية من قبل اللاعبـــين في ترتيب أولوياتهم وتـــقدير الاحتمـــالات وتحديد توقعات كل منهم بالنسبة لاختيارات اللاعبـــين الآخرين. وقـــد اســـتخدمت نظرية المباريات على نطاق واسع في ميادين الردع النووي وسباق التسلح ونـــزع السلاح وغيرها من موضوعات علم العلاقات الدولية.

وتعد نظرية الاختيار الاجتماعي Public Choice أحد الميادين الفرعيـــة فـــي نظرية الاختيار الرشيد حيث تم تطويرها عندما تساءل الاقتصاديون عـــن وجـــود أسلوب ديمقراطي مقنع لتجميع تـــفضيلات الأفراد حتى يمكن التوصل إلى ترتيـــب اجتماعي للبدائل المتاحة. فإذا أخذنا نظام الأغلبـــية كمثال على هذا الإجراء لوجدنـــا أن ترتيب (أ) قبل (ب) إذا حصل (أ) على الأغلبية في مواجهة (ب).

بـــيد أن هذه الطريقة تعترضها دوماً إشكالية حقيقية إذا كان هناك تعـــدد فـــي البدائل المتاحة. وعليه فقد اعترف الباحثون بعدم وجود طريقة ديمقراطيـــة مقنعـــة لعملية تجميع التـــفضيلات تلك ويعني ذلك أن تلك الإشكالية لا تـــتعلق البتة بنظـــام الأغلبـــية البسيطة. ومن الجلي أن هذه النتيجة أفضت إلى طرح تساؤلات جوهريـــة حول الديموقراطية بحسبانها تعبيراً عن الإرادة الشعبـــية من خلال نظـــام ترتيـــب التـــفضيلات الاجتماعية.

ومن جهة أخرى فان المقولة المركزية للاختيار العام باعتباره ميداناً فرعياً آخر تتمثل في القول بأن تدخل الحكومات الديمقراطية لإصلاح فشل الأسواق يخلق مشاكل أكثر من تلك التي يحلها. وتشير إحدى المقولات إلى التوفيق بين المصالح الذاتية للبيروقراطي في تعظيم الميزانية وسيطرتهم على المعلومات على حساب توفير الدولة للسلع العامة. وتشير الأدبيات في ميدان الاقتصاد السياسي بهذا المعنى إلى أن البحث عن النجاح الانتخابي من خلال استخدام أسلوب المناورات الاقتصادية يفضي إلى ارتفاع مستوى التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي. وتسعى نظرية الاختيار العام من الناحية المعيارية إلى تقييد حجم واستقلال الدولة وإبعادها عن التعقيدات الكوربوراتية وبالقطع فان تفسير الظاهرة السياسية استناداً إلى مصطلحات المصلحة الذاتية الرشيدة يعد تقليداً بحثياً قديماً. وترجع الجذور الفكرية لأدبيات اقتصاديات الرفاهة، وليبرالية القرن التاسع عشر وأعمال كتاب الاقتصاد السياسي الكلاسيك أمثال آدم سميث و إلى أعمال مفكرين سابقين مثل جون لوك وتوماس هوبز.

نظرية لينين في الاستعمار (الإمبريالية)

يعد لينين أبرز من كتب عن الظاهرة الاستعمارية في العصر الحديث. بل أنه جعل عنوان مؤلَّفه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية". وقد أوضح لينين أن القانون العام والأساس للرأسمالية هو التركيز المستمر لملكية وسائل الإنتاج وملكية رؤوس الأموال في أقل عدد من الأيدي، أي أن الاقتصاد الرأسمالي يقع تدريجياً تحت سيطرة الاحتكارات. ويتم تدعيم هذه السيطرة الاحتكارية بالسيطرة الدولية للاحتكارات الدولية، وهنا تتحول الرأسمالية إلى الطابع الإمبريالي. فالإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار. وعليه فان الحروب الاستعمارية والتسلط الخارجي أمر حتمي بفعل تناقضات النظام الرأسمالي الداخلية.

ويرى لينين أن تاريخ الرأسمالية بمثابة صـــراع بـــين الـــدول الرأســمالية المتــقدمة من اجل السيطرة على المستعمرات والأســواق، ويؤكــد ذلــك نشــوب الحرب العالمية الأولى. على أن نظرية لينين تعرضت لانتــقادات متعددة ولا ســيما وأن الظاهرة الاستعمارية ذات طابع عالمي وليست مرتبطة فقط بالرأسمالية.

نظرية التبعية Dependency Theory

تمثل هذه النظرية رد فعل راديكالياً لمنظــور مدرســة التحديــث والتـــنمية السياسية وتجاهله للمتغيرات الدولية في تــفسير تخلف العالم الثالث وتحديد طـــرق تطوره. وقد ظهرت الكتابات الأولى عن التبعية في أمريكا اللاتينية واســتندت إلـــى تحليل تجارب هذه المجتمعات في النمو الاقتصادي منــذ إدماجــها فـــي الاقتصـــاد العالمي في بداية القرن السادس عشر وحتى أزماتها الاقتصادية والاجتماعيـــة فـــي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ثم امتدت أفكار التبعية إلى مناطق العـــالم الثالث الأخرى ولا سيما إفريقيا والشرق الأوسط.

وترى نظرية التبعية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تـــشكل مؤسســاتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة، فدور الغـــرب الرأسمالي في تــقسيم العمل الدولي أسهم في تــشكيل تاريخ الجنوب ابتـــداءً مـــن المرحلة المركنتيلية ثم حرية التجارة ثم مرحلة التمويل الرأسمالي وأخيراً ســـيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات .فقد استطاع الغرب خلال تلك المراحل خلـــق نظـــام اقتصادي عالمي .ومن ثم فان مشاكل العالم الثالث هي نتيجة طبـــيعية لتـــنمية العالم الأول، فالفقر والتضخم وتدهور النمو هي امتداد لإمبريالية الرأسمالية، وهنـــا تلتـــقي نظرية التبعية مع اقتراب النظام الدولي المستخدم فـــي دراســـة العلاقـــات الدولية.

ولعل أشهر كتاب التبعية هو أندريه جندر فرانك الذي أكد على أن الاحتكار التجاري وليس الإقطاع هو الذي يفسر كيفية قيام المراكز باستغلال الهوامش أو الأطراف. ويفترض التقسيم الثنائي للمراكز والأطراف أن الرأسمالية على المستوى العالمي هي المسؤولة عن تخلف دول الهامش. وربما يعد عالم الاقتصاد الأرجنتيني بريبش من أوائل الذين قاموا بتقسيم العالم إلى مركز وهامش وبدراسة مشكلة التخلف ولقد سار على هذا النهج كتاب آخرون من بينهم فورتادو وسنكل وكاردوسو.

وربما تعد مساهمة دوسانتوس الأكثر دقة حيث حاول أن يبرز عدم أمريكي تبديل علاقة البلدان التابعة بالبلدان المسيطرة إلا بتغيير البنية الداخلية والعلاقات الخارجية. كما أن بنية التبعية تميل إلى التعمق والتجذر وينتج عنها تخلف البلدان التابعة. ومن ناحية أخرى فقد أكد ايمانويل على عدم المساواة في التبادل الدولي وفي الأسواق الدولية بينما أكد سمير أمين على فكرة التنمية غير المتساوية نتيجة عدم تمكن دول الهامش من تحدى الاحتكارات الأجنبية.

ونظرا للتباين الفكري داخل نظرية التبعية فان البعض يفضل استخدام مدرسة التبعية هذا من جهة ومن جهة أخرى غير مستقرة تحتوي على قدر كبير من الغموض والإبهام نظرا لتعدد استخداماتها فالبعض يتعامل معها بحسبانها اقترابا منهجيا يبرز دور العامل الدولي في تحديد حركة دول الجنوب في حين يستخدمها آخرون كسلاح أيديولوجي من منظور ماركسي ضد الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي.

النموذج التدرجي "تحليل السياسة" Incremental Model

يمكن التمييز بين نموذجين لصنع القرار في تحليل السياسة الحديثة أولهما هو النموذج العقلاني الشامل الذي يرتبط بأعمال سايمون Simon (١٩٨٣) والنموذج

التدرجي الذي طوره لندبلوم Lindblom (١٩٧٩). ويتطلب النمـــوذج الأول مـــن صانعي القرار اختبار المشكلة بشكل عام وشامل. إذ يتعين عليهم القيام بعدة أمـــور على النحو التالي:

- ترتيب كافة القيم التي يؤمنون بها ويهدفون إلى تحقيقها.

- حساب كافة النتائج المترتبة على كل واحد من هذه الخيارات.

- اختيار البديل الذي يحقق معظم القيم.

على أن هذا النموذج وإن طرح خطة محكمة للتحليل إلا أنه يفتـــــقد القـــدرة على تبـــيان الطريقة التي ينبغي من خلالها صنع السياسة وعليه فقد طرح أنصـــــار هذا النموذج فكرة "العقلانية المقيدة" كبديل أكثر واقعية بحيث يتم التخلص من مفهوم الشمولية التي ينطوي عليها هذا النموذج. وفي هذه الحالة يركز صانع القرار علــــى بعض الخيارات الجيدة التي يمكن النظر إليها باعتبارهـــا مرضيـــة وإن لـــم تكـــن بالضرورة الحل الأمثل.

وكرد فعل لهذا النموذج الشامل قام لندبلوم بتطوير النموذج التدرجي. وتعنـــي السياسة التدرجية إحداث تغيـــير من خلال خطوات محدودة وصغـــيرة. والفكـــرة المحورية التي ينطوي عليها هذا النموذج تـــتمثل في أن السياسة تصنع باســـتمرار ويتم إعادة صياغتها من خلال سلسلة من التعديلات وليس عن طريق عملية شـــاملة واحدة. والقضية المهمة في عملية صنع القرار الذي يستـــند إلى هـــذا النمـــوذج لا تـــتمثل في الاتـــفاق على الأهداف ولكنها تـــتمثل في الاتـــفاق على سياسة معينـــة من قبل صانعي القرار وإن اختلفت أهدافهم الأساسية.

النموذج المعرفي Paradigm

على الرغم من صعوبة تحديد هذا المفهوم وتـــــنوع اســـتخداماته مـــن قبـــل الباحثين إلا أنه أسهم بدور كبـــير في تـــفسير كيف يتطور العلم من خلال ثـــورات

متتالية وليس عبر خط تصاعدي. وطبقا لتوماس كون فانه يمكن تعريف النموذج المعرفي بأنه مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتقنيات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليداً بحثياً كبيراً أو طريقة في التفكير والممارسة ومرشداً ودليلاً يقود الباحثين في حقل معرفي معين.

وقد يكون النموذج المعرفي ذا طبيعة فلسفية وشديد العموم بحيث يوجه القائمين على التفكير العلمي أكثر مما يشكل حقلاً بحثياً. وقد يكون ذا طبيعة إلزامية لكل العلوم الطبيعية مثلاً أو قد يكون ملزماً لعلم واحد منها فقط. على أنه في كل الأحوال يعد مطلباً ضرورياً وأساسياً للعلم تماماً مثل الملاحظة والتجربة، فالحقيقة الواقعية معقدة بصورة شديدة والتعامل معها في كليتها أمر مستحيل والعلم لا يلاحظ ولا يستطيع ملاحظة كل المتغيرات الفاعلة في ظاهرة معينة كما لا يستطيع أن يقوم بكل التجارب الممكنة، ومن ثم فلابد أن يتم اختزال المشكلة في نطاق قابل للعمل، واختيار الباحث في عملية الاختزال لابد وان يكون محكوماً بواسطة النموذج المعرفي السائد في ذلك الوقت، ومن ثم فالعلماء والباحثون لا يستطيعون تجنب إدخال نظام اعتقادي محدد إلى نطاق الدراسة.

ومن جهة أخرى لا يوجد البتة نموذج معرفي يستطيع أن يفسر كل الحقائق المتاحة أو أن يتعامل مع كل المعلومات والعوامل المؤثرة الأمر الذي يفرض التحديد والاختزال والاختيار وإلا تحول العلم إلى سرد رواية علمية. كذلك فانه يستحيل من حيث المبدأ ممارسة العلم بدون قدر معين من المعتقدات المعرفية الإنسانية مما يستلزم التأكيد على الطبيعة النسبية لأي نموذج معرفي بغض النظر عن درجة تطوره وقدرته الاقناعية.

وقد طرح توماس كون مصفوفة تتألف من أربعة عناصر هي:

- التعميمات الرمزية.

- الأبعاد الميتافيزيقية.

- القيم والمعايير السائدة في الحقل المعرفي.

- النموذج المعرفي.

الوضعية Positivism

تتضمن الوضعية رؤية موحدة عن العلم كما أنها تتبنى مناهج العلوم الطبيعية لتفسير العالم الاجتماعي. ويمكن تحديد ثلاثة مكونات أساسية في المدرسة الوضعية:

* المكون الأول طوره أوجست كونت A.. Comte (١٧٩٨-١٨٥٧) والذي يعد بحق مؤسس الفلسفة الوضعية، فقد كانت غاية كونت هي تأسيس علم اجتماع وضعي للمجتمع يرتكز على مناهج العلوم الطبيعية ولا سيما الملاحظة والتجريب. ويمثل العلم الوضعي بالنسبة لكونت المرحلة الثالثة في تطور المعرفة إذ كان اللاهوت المصدر الأول بينما شكلت الميتافيزيقا المرحلة الثانية في تطور هذه الحلقة.

* المكون الثاني هو ذلك الخاص بالوضعية المنطقية والتي ظهرت في العشرينيات من القرن العشرين في إطار حلقة فينيا. وتتمثل القضية الأساسية التي آمن بها أعضاء هذه الحلقة في أن العلم وحده هو مصدر المعرفة الحقيقية وأنه لا يوجد شيء يمكن معرفته خارج نطاق ما يمكن معرفته بصورة علمية وعليه فان القضايا تكون ذات دلالة معرفية قوية إذا أمكننا تكوينها أو التحقق منها عن طريق التجربة. يعنى ذلك من ناحية أخرى أن القضايا الأخلاقية والجمالية تعد لا معنى لها من الناحية المعرفية نظراً لعدم قدرتنا على التحقق منها أو تكذيبها بواسطة التجربة.

* المكون الثالث وهو الأمضى تأثيراً في العلوم الاجتماعية علـــى مــدار النصــف الثاني من القرن العشرين. وقد ولد هذا الاتجاه من رحم الوضعية المنطقية ولكنه ذهب بعيداً عن معيارها الصارم في تحديد المعرفة ورؤيتها الاختــزالية للمعرفة العلمية بأنها تلك التي ترتكز على مبادئ الفيزياء وينطوي هذا الاتجـــاه الأخـــير على أربعة ملامح أساسية هي:

- المنطقية والتي تعني إمكانية التأيــيد الموضوعي للنظريـــة العلميــة ينبغـــي أن يتطابق مع قواعد المنطق الاستــنباطي.
- التحقق الامبريقي أي القول بأن القضايا التي يمكن التحقق منها أو تكذيـــــبها أو القول بأنها ضعيفة بحكم التعريف هي التي يمكن أن نطلق عليها لفظ العلمية.
- التميــيز بـــين النظرية والملاحظة إذ يمكن القول بأن الملاحظة محايدة نظرياً.
- نظرية هيوم في السببـــية والتي تستـــند على الفكرة القائلة بأن تأســـيس علاقـــة سببـــية هو بمثابة اكتـــشاف علاقة زمانية ثابتـــة بيـــن الأحـــداث التـــي تمـــت ملاحظتها.

وليس بخاف أن هذه النظرة كانت في غاية الأهمية بالنسبة للعلوم الاجتماعيـــة بفعل تأثير عدد من الكتاب أمثال كارناب وهمبل وناجل وبوبر.

REFERENCES

Ake, C. (1976) 'Explanatory Notes on the Political Economy of Africa', *Journal of Modern African Studies*, *14* (1): 1-4.

Alavi, H. (1979) 'The Structure of Colonial Social Formations', *Underdevelopment – an International Comparison*, University of Bielefield, mimeo.

— (1975) 'India, and the Colonial Mode of Production' in R. Miliband and J. Saville (eds.), *Socialist Register*: 160-97

— (1972) 'The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh', *New Left Review*, *74*: 59-81

Almond, G. A. (1970) *Political Development: Essays in Heuristic Theory*, Little, Brown, Boston

— (1966) 'Political Theory and Political Science', *American Political Science Review*, *60* (4): 869-79

— and Coleman, J. (eds.) (1960) *The Politics of Developing Areas*, Princeton University Press, Princeton

—, Mundt, R. A., and Flanagan, C. (eds.) (1973) *Crisis, Choice and Change: Historical Studies of Political Development*, Little, Brown, Boston

— and Genco, S. (1977) 'Clouds, Clocks and the Study of Politics', *World Politics*, *29* (4): 489-522

— and Powell, B. J. (1978) *Comparative Politics: System, Process and Policy*, Little, Brown, Boston

—, — (1966) *Comparative Politics: a Developmental Approach*, Little, Brown, Boston

— and Verba, S. (1963) *The Civic Culture*, Little, Brown, Boston

Amin, S. (1978) *Imperialism and Unequal Development*, Harvester Press, Sussex

— (1976) *Unequal Development: an Essay on the Social Formation of Peripheral Capitalism*, Harvester Press, Sussex

— (1976a) 'Self-reliance and the New International Economic Order', *Monthly Review*, *29* (3): 1-21

— (1974) *Accumulation on a World Scale*, 2 vols., Monthly Review Press, New York

— (1974a) 'Accumulation and Development: a Theoretical Model', *Review of African Political Economy 1* (August-November): 9-26

— (1973) *Neo-Colonialism in West Africa*, Penguin, Harmondsworth

— (1972) 'Underdevelopment and Dependence in Black Africa – Origins and Contemporary Forms', *Journal of Modern African Studies*, *10* (4): 503-24

Anderson, C. W. (1975) 'System and Strategy in Comparative Policy Analysis: a Plea for Contextual and Experiential Knowledge' in B. W. Gwyn and G. C. Edwards (eds.), *Perspectives on Policy-Making*, Studies in Political Science, Tulane

Apter, D. (1980) 'The Passing of Development Studies: Over the Shoulder with a Backward Glance', *Government and Opposition*, *15* (3/4): 263-75

— (1971) *Choice and the Politics of Allocation*, Yale University Press, New Haven

— (1965) *The Politics of Modernisation*, Chicago University Press, Chicago

— (1957) *Ghana in Transition*, Princeton University Press, Princeton

Arrighi, G. (1978) *The Geometry of Imperialism*, New Left Books, London

Avineri, S. (1969) *Karl Marx on Colonialism and Modernisation*, Anchor Books, New York

Bachrach, P., and Baratz, M. S. (1970) *Power and Poverty: Theory and Practice*,

Oxford University Press, London
Ball, T. (1976) 'From Paradigms to Research Programs: Towards a Post Kuhnian Political Science', *American Journal of Political Science, 20* (1): 151-77
Baran, P. (1957) *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, New York
Barker, J. (1981) 'Beyond the Peasant Principle: the State and the Art of Political Economy in Rural Africa' in P. Ray, P. Shinnie and D. Williams, *Into the 1980s: Proceedings of the Eleventh Annual Conference of the Canadian African Studies Association*, Tantalus, Vancouver
Barratt-Brown, M. (1970) *After Imperialism*, Heinemann, London
Barry, B. (1977) 'Crisis, Choice and Change', *British Journal of Political Science, 7* (1): 217-53
Bates, R. (1981) *Markets and States in Africa*, University of California Press, Berkeley
Bauer, P. (1981) *Equality, the Third World and Economic Delusion*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
— (1976) *Dissent of Development*, Heinemann, London
Bendix, R. (1967) 'Tradition and Modernity Reconsidered', *Comparative Studies in Society and History, 9* (3): 292-346
Berger, P. (1976) *Pyramids of Sacrifice: Political Ethics and Social Change*, Allen Lane, London
Bergsten, C. F., and Krause, L. B. (eds.) (1975) *World Politics and International Economics*, Brookings Institution, Washington, DC
Berman, B. J. (1978) 'Letter to the Editor', *American Political Science Review, 72* (2): 207-9
— (1974) 'Clientalism and Neo-colonialism: Centre Periphery Relations and Political Development in African States', *Studies in Comparative International Development, 9* (1): 3-25
Bernstein, H. (1979) 'Sociology of Development versus Sociology of Underdevelopment?' in D. Lehmann (ed.), *Development Theory: Four Critical Studies*, Cass, London
— (1971) 'Modernisation Theory and the Sociological Study of Development', *Journal of Development Studies, 7* (2): 141-60
Bettleheim, C. (1972) 'A Reply to Emmanuel' in A. Emmanuel, *Unequal Exchange: a Study of the Imperialism of Trade*, New Left Books, London
Bienen, H. (1971) 'Political Parties and Political Machines' in M. Lofchie (ed.), *The State of the Nations: Constraints on Development in Independent Africa*, University of California Press, Berkeley
Binder, L., Pye, L. W., Coleman, J. S., Verba, S., LaPalombara, J., and Weiner, M. (1971) *Crises and Sequences in Political Development*, Princeton University Press, Princeton
Black, C. E. (1967) *The Dynamics of Modernisation*, Harper Row, New York
Blondel, J. (1978) *Thinking Politically*, Penguin, Harmondsworth
Bock, K. (1978) 'Theories of Progress, Development and Evolution' in T. Bottomore and R. Nisbet (eds.), *A History of Sociological Analysis*, Heinemann, London
Bodenheimer, S. J. (1971) *The Ideology of Developmentalism: the American Paradigm – Surrogate for Latin American Studies*, Sage, Beverly Hills
Boulding, K. (1965) *The Meaning of the Twentieth Century*, Harper Colophon, New York
Brandt, W. *et al*. (1980) *North-South: a Programme for Survival*, Pan, London
Brenner, R. (1977) 'The Origins of Capitalist Development: a Critique of Neo-Smithian Marxism', *New Left Review, 104* (July-August): 25-92
Brewer, A. (1980) *Marxist Theories of Imperialism: a Critical Perspective*,

Routledge and Kegan Paul, London
Brewer, D. G., and Brunner, R. D. (eds.) (1975) *Political Development and Change: a Policy Approach* Free Press, New York
Brittain, S. (1975) 'The Economic Contradictions of Democracy', *British Journal of Political Science*, *5* (April): 129-59
Bukharin, N. (1972) *Imperialism and the World Economy*, Merlin Press, London, first published 1917
Bury, J. B. (1928) *The Idea of Progress: an Inquiry into its Origins and Growth*, Macmillan, London
Cabral, A. (1969) *Revolution in Guinea: an African People's Struggle*, Stage One, London
Campbell, B. (1978) 'Ivory Coast' in J. Dunn (ed.), *West African States: Failure and Promise*, Cambridge University Press, London
Caporaso, J. (1978) 'Introduction to the Special Issue International Organisation on Dependence and Dependency in the Global System', *International Organisation*, *32* (1): 1-12
— (1978a) 'Dependence, Dependency, and Power in the Global System: a Structural Analysis', *International Organisation*, *32* (1): 13-29
Cardoso, F. H. (1973) 'Associated Dependent Development: Theoretical and Practical Implications' in A. H. Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil*, Yale University Press, New Haven
Cawson, A. (1978) 'Pluralism, Corporatism and the Role of the State', *Government and Opposition*, *131*: 178-98
Chase-Dunn, C., and Rubinson, R. (1977) 'Toward a Structural Perspective on the World System', *Politics and Society*, 7 (4): 453-76
Chenery, H. *et al*. (1979) *Structural Change and Development Policy*, Oxford University Press, London
— *et al*. (1974) *Redistribution with Growth*, Oxford University Press, London
Chirot, D. (1977) *Social Change in the Twentieth Century* Harcourt, Brace, Jovanovich, New York
Clammer, J. (ed.) (1979) *The New Economic Anthropology*, Macmillan, London
— (1975) 'Economic Anthropology and the Sociology of Development: Liberal Anthropology and its French critics' in I. Oxaal, T. Barnett and D. Booth, *Beyond the Sociology of Development*, Routledge and Kegan Paul, London
Cohen, B. (1975) *A Question of Imperialism: the Political Economy of Dominance and Dependence*, Macmillan, London
Cohen, R. (1972) 'Class in Africa: Analytical Problems and Perspectives' in R. Miliband and J. Saville (eds.), *Socialist Register*
Coleman, J. (ed.) (1965) *Education and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
— (1958) *Nigeria: Background to Nationalism*, University of California Press, Berkeley
— and Rosberg, C. G. (1966) *Political Parties and National Integration in Tropical Africa*, University of California Press, Berkeley
Cooper, F. (1981) 'Africa and the World Economy', African Studies Association, Bloomington, Indiana
Cox, R. (1979) 'Ideologies and the New International Economic Order: Reflections on Some Recent Literature', *International Organisation*, *32* (2): 257-302
Crenson, M. A. (1971) *The Un-politics of Air Pollution: a Study of Non-Decision-Making in the Cities*, The Johns Hopkins Press, Baltimore
Crompton, R., and Gubbay, J. (1977) *Economy and Class Structure*, Macmillan, London
Cumper, G. E. (1973) 'Non-economic Factors Influencing Rural Development Planning' in H. Bernstein (ed.), *Underdevelopment and Development*, Penguin

Harmondsworth
Debray, R. (1967) *Revolution in the Revolution*, Penguin, Harmondsworth
Di Palma, G. (1978) 'Dependency: a Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?' *World Development*, *6*: 881-924
Dos Santos, T. (1973) 'The Structure of Dependence' in C. K. Wilber (ed.), *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, Random House, New York
Dror, Y. (1968) *Public Policy-Making Reexamined*, Chandler Publishing, Pennsylvania
Dupuy, A., and Fitzgerald, P. V. (1977) 'A Contribution to the Critique of the World System Perspective', *Insurgent Sociologist*, *7* (2): 113-23
Duvall, R. (1978) 'Dependence and Dependencia Theory: Notes Towards Precision of Concept and Argument', *International Organisation*, *32* (1): 51-78
— and Freeman, J. (1981) 'The State and Dependent Capitalism', *International Studies Quarterly*, *25* (1): 99-118
Easton, D. (1969) 'The New Revolution in Political Science', *American Political Science Review*, *62* (4): 1051-61
Ehrensaft, P. (1971) 'Semi-industrial Capitalism: the Implications for Social Research in Africa', *Africa Today*, *18*: 40-67
Eisenstadt, S. (1973) *Tradition, Change and Modernity*, John Wiley, New York
— (1966) *Modernisation: Protest and Change*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs
Elkin, S. (1974) 'Political Science and the Analysis of Public Policy', *Public Policy*, *22*: 319-422
Emmanuel, A. (1976) 'The Multinational Corporations and Inequality of Development', *International Social Science Journal*, *28* (4): 754-72
— (1974) 'Myths of Development versus Myths of Underdevelopment', *New Left Review*, *85* (May-June): 61-81
— (1972) *Unequal Exchange: a Study of the Imperialism of Trade*, New Left Books, London
Evans, P. (1979) *Dependent Development: the Alliance of Multinational, State and Local Capital in Brazil*, Princeton University Press, Princeton
Falk, R. (1979) 'A World Order Perspective on Authoritarian Tendencies', *Alternatives*, *5* (1): 127-93
Feldman, E. J. (1978) 'Comparative Public Policy', *Comparative Politics*, *10* (2): 287-305
First, R. (1971) *The Barrel of a Gun*, Allen Lane, London
Foster-Carter, A. (1980) 'Marxism and Dependency Theory: a Polemic', *Millennium*, *8* (3): 214-34
— (1978) 'The Modes of Production Controversy', *New Left Review*, *107* (January-February): 47-77
— (1976) 'From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment', *World Development*, *4* (3): 167-80
— (1974) 'Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment' in E. de Kadt and G. Williams (eds.), *Sociology and Development*, Tavistock Publications, London
Frank, A. G. (1972) *Lumpenbourgeoisie, Lumpendevelopment*, Monthly Review Press, New York
— (1971) *The Sociology of Development and the Underdevelopment of Sociology*, Pluto Press, London
— (1969) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*, Monthly Review Press, New York
— (1969a) *Latin America: Underdevelopment or Revolution*, Monthly Review Press, New York

— (1966) 'The Development of Underdevelopment', *Monthly Review*, *18* (4), reprinted in Frank 1969a
Frankel, B. (1978) *Marxian Theories of the State: a Critique of Orthodoxy*, Arena Publications, Melbourne
Frey, B. S. (1978) *Modern Political Economy*, Martin Robertson, London
Galtung, J. (1971) 'A Structural Theory of Imperialism', *Journal of Peace Research*, *13* (2): 81-121
Garson, D. G. (1978) *Group Theories of Politics*, Sage, London
Gerstein, I. (1977) 'Theories of the World Economy and Imperialism', *Insurgent Sociologist*, *7* (2): 9-22
George, S. (1976) *How the Other Half Dies*, Penguin, Harmondsworth
Godelier, M. (1977) *Perspectives in Marxist Anthropology*, Cambridge University Press, Cambridge
Godfrey, M. (ed.) (1980) 'Is Dependency Dead?' *Bulletin of the Institute of Development Studies, Sussex*, *12* (1)
Goldsworthy, D. (n.d.) 'Analysing Theories of Development', Monash University, mimeo.
Goulbourne, H. (ed.) (1979) *Politics and the State in the Third World*, Macmillan, London
Gouldner, A. W. (1970) *The Coming Crisis of Western Sociology*, Heinemann, London
Goulet, D. (1976) 'On the Ethics of Development Planning', *Studies in Comparative International Development*, *11* (1): 25-43
Grew, R. (1980) 'More on Modernisation', *Journal of Social History*, *14* (2): 1-15
Griffin, K. (1969) *Underdevelopment in Spanish America*, Allen and Unwin, London
Grindle, M. (1981) 'Anticipating Failures: the Implementation of Rural Development Programs', *Public Policy*, *29* (1): 51-74
— (ed.) (1980) *Politics and Policy Implementation in the Third World*, Princeton University Press, Princeton
Guevara, C. (1969) *Guerilla War*, Penguin, London
Gusfield, J. R. (1967) 'Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change', *American Journal of Sociology*, *72* (January): 351-62
Habermas, J. (1976) *Legitimation Crisis*, Heinemann, London
Hagen, E. (1962) *On the Theory of Social Change*, Dorsey Press, Illinois
Halpern, M. (1965) 'The Rate and Costs of Political Development', *Annals of the American Academy of Political Science*, *382* (March): 20-8
Harries, O. (1979) 'The Ideology of the Third World' in *Australia and the Third World: Report of the Committee on Australia's Relations with the Third World*, AGPS, Canberra, Appendix U
Hartz, L. (1955) *The Liberal Tradition in America: an Interpretation of American Political Thought Since the Revolution*, Harcourt, Brace, New York
Hayter, T. (1971) *Aid as Imperialism*, Penguin, Harmondsworth
Heclo, H. (1972) 'Policy Analysis', *British Journal of Political Science*, *2* (1): 85-107
Higgott, R. (1983) 'The State of the Art on the Art of the State: Some Thoughts on the Future Drawn From the Past' in T. Shaw (ed.), *Africa Projected: from Dependence to Self Reliance by the Year 2000?* Macmillan, London, forthcoming
— (1980) 'Structural Dependence and Decolonisation in a West African Land-Locked State: the Case of Niger', *Review of African Political Economy*, *17* (July-August): 43-58
— (1978) 'Competing Theoretical Perspectives on Development and Under-

development: a Recent Intellectual History', *Politics*, *13* (1): 26-41
Higgott and Robison, R. (eds.) 1983 *Southeast Asia: Essays in the Political Economy of Structural Change*, Routledge and Kegal Paul, London, forthcoming
Hilferding, R. (1923) *Finance Capital*, Vorwers, Vienna, first published 1910
Hirsch, F. (1977) *The Social Limits to Growth*, Routledge and Kegan Paul, London
Hirschman, A. O. (1978) 'Beyond Asymmetry: Critical Notes on Myself as a Young Man and on Some Other Old Friends', *International Organisation*, *32* (1): 45-9
— (1975) 'Policy Making and Policy Analysis in Latin America: a Return Journey', *Policy Science*, *6* (4): 385-402
— (1970) *Exist, Voice and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organisations and States*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
— (1945) *National Power and the Structure of Foreign Trade*, University of California Press, Berkeley
Hirschman, D. (1981) 'Development or Underdevelopment Administration', *Development and Change*, *12* (3): 459-79
Hobson, J. A. (1965) *Imperialism – a Study*, Michigan University Press, Michigan, first published 1902
Hockey-Kaplan, B. (ed.) (1978) *Social Change in the Capitalist World Economy*, Sage, Beverly Hills
Holt, R. T., and Turner, J. E. (1975) 'Crises and Sequences in Collective Development Theory', *American Political Science Review*, *64* (3): 979-94
Hopkins, A. G. (1976) 'Clio-Antics: a Horoscope for African Economic History' in C. Fyfe (ed.), *African Studies Since 1945: a Tribute to Basil Davidson*, Longmans, London
— (1975) 'On Importing André Gunder Frank into Africa', *African Economic History Review*, *2* (1): 13-21
Huntington, S. P. (1968) *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, New Haven
— (1965) 'Political Development and Political Decay', *World Politics*, *17* (3): 386-430
— *et al.* (1975) *The Crisis of Democracy*, Columbia University Press, New York
Hyden, G. (1980) *Beyond Ujaama in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Heinemann, London
Illchman, W., and Uphoff, N. T. (1969) *The Political Economy of Change*, University of California Press, Los Angeles
Jalée, P. (1968) *The Pillage of the Third World*, Monthly Review Press, New York
Jenkins, W. I. (1978) *Policy Analysis: a Political and Organisational Perspective*, Martin Robertson, London
Kaufman, R. *et al.* (1975) 'A Preliminary Test of the Theory of Dependency', *Comparative Politics*, 7 (3): 303-30
Kay, G. (1975) *Development and Underdevelopment: a Marxist Analysis*, Macmillan, London
Keohane, R. O., and Nye, J. S. (1976) 'International Economics and International Politics: a Framework for Analysis' in O. Blake and R. S. Walters, *The Politics of Global Economic Relations*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs
— (1973) *Transnational Relations and World Politics*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
Kesselman, M. (1973) 'Order or Movement: the Literature of Political Development as Ideology', *World Politics*, *26* (1): 139-54

Kiernan, V. G. (1974) *Marxism and Imperialism*, Edward Arnold, London
Killick, A. (1980) 'Trends in Development Economics and their Relevance to Africa', *Journal of Modern African Studies*, *18* (3): 367-86
Kindleberger, C. (1958) *Economic Development*, McGraw Hill, London
Kon, I. S. (1975) 'The Crisis of Western Sociology and the "Second Discovery" of Marxism' in T. Bottomore (ed.), *Crisis and Contention in Sociology*, Sage, Beverly Hills
Kothari, R. (1968) 'Tradition and Modernity Revisited', *Government and Opposition*, *3* (2): 273-93
Kuhn, T. (1978) *The Essential Tension: Selected Studies in Scientific Tradition and Change*, Chicago University Press, Chicago
— (1962) *The Structure of Scientific Revolutions*, 2nd edn, Chicago University Press, Chicago
Laclau, E. (1975) 'The Specificity of the Political: Around the Poulantzas-Miliband Debate', *Economy and Society*, *4* (1): 87-110
— (1971) 'Imperialism in Latin America', *New Left Review*, *67*: 19-38
Lall, S. (1975) 'Is "Dependence" a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?' *World Development*, *3*: 799-810
Lakatos, I. and Musgrave, A. (eds.) (1970) *Criticism and the Growth of Knowledge*, Cambridge University Press, London
LaPalombara, J. (ed.) (1963) *Bureaucracy and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
— and Weiner, M. (eds.) (1966) *Political Parties and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
Lasswell, H. D. (1971) *A Pre-View of Policy Sciences*, Elsevier, New York
— (1958) *Politics, Who Gets What, When, How*, Meridan, Cleveland
Law, R. (1978) 'In Search of a Marxist Perspective on Pre-Colonial Tropical Africa', *Journal of African History*, *19* (3): 441-52
Leaver, R. (1979) *Amin on Underdevelopment*, Flinders University, South Australia, mimeo.
— (1978) *Towards the Political Economy of International Relations: the End of the World as We Know it?* Department of International Relations, Australian National University, Canberra, mimeo.
Lehmann, D. (ed.) (1979) *Development Theory: Four Critical Studies*, Cass, London
— (1974) *Peasants, Landlords and Governments*, Holmes and Meier, New York
Leichtheim, G. (1963) 'Marx and the Asiatic Mode of Production', *St. Anthony's Papers*, *14*
Lenin, V. I. (1970) *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*, Progress Publishers, Moscow, first published 1917
Leys, C. (1978) 'Capital Accumulation, Class Formation and Dependency – the Significance of the Kenyan Case', *Socialist Register*: 241-66
— (1977) 'Underdevelopment and Dependency: Critical Notes', *Journal of Contemporary Asia*, 7 (1): 92-107
— (1976) 'The "Over-Developed" Post-Colonial State: a Re-evaluation', *Review of African Political Economy*, *5* (January-April): 39-48
— (1974) *Underdevelopment in Kenya: the Political Economy of Colonialism*, Heinemann, London
— and Borges, J. (1979) 'State Capitalism in Kenya', Canadian Political Studies Association (June)
Lindblom, C. E. (1959) 'The Science of Muddling Through', *Public Administration Review*, *19* (2): 79-88
Lipton, M. (1977) *Why People Stay Poor: Urban Bias in World Development*, Temple Smith, London

Lofchie, M. (1981) 'Africa and the World Economy', African Studies Association, Bloomington, Indiana
Long, N. (1977) *An Introduction to the Sociology of Rural Development*, Tavistock Publications, London
Love, J. (1980) 'Rául Prebish and the Doctrine of Unequal Exchange', *Latin American Research Review, 15* (November): 45-72
Lowi, T. (1970) 'Decision Making in Public Policy', *Public Administration Review, 30* (4): 314-25
Lukes, S. (1974) *Power: a Radical View*, Macmillan, London
Luton, H. (1976) 'The Satellite-Metropolis Model: a Critique', *Theory and Society, 3* (4)
Luxemburg, R. (1951) *The Accumulation of Capital*, Routledge and Kegan Paul, London, first published 1913
Mack, A. (1974) 'Theories of Imperialism: the European Perspective', *Journal of Conflict Resolution, 18*: 514-35
— and Leaver, R. (1979) 'Radical Theories of Underdevelopment: an Assessment' in A. Mack, R. Doyle and D. Plant (eds.), *Imperialism, Intervention and Development*, Croom Helm, London
Magdoff, H. (1969) *The Age of Imperialism*, Monthly Review Press, New York
Meadows, D. *et al*. (1972) *The Limits to Growth*, Pan Books, London
Meillassoux, C. (1972) 'From Réproduction to Production: a Marxist Approach to Economic Anthropology', *Economy and Society, 1* (1)
Migdal, J. S. (1977) 'Policy and Power: a Framework for the Study of Comparative Policy Contexts in Third World Countries', *Public Policy, 25* (2): 241-60
— (1974) *Peasants, Politics and Revolution in the Third World*, Princeton University Press, Princeton
Miliband, R. (1977) *Marxism and Politics*, Oxford University Press, London
— (1970) 'The Capitalist State: a Reply to Nicos Poulantzas', *New Left Review, 59*: 53-60
Milne, R. S. (1972) 'The Overdeveloped Study of Political Development', *Canadian Journal of Political Science, 5* (4): 560-8
— (1972a) 'Decision-making in Developing Countries', *Journal of Comparative Administration, 3* (4): 397-405
Mitchell, W. C. (1969) 'The Shape of Political Theory to Come: from Political Sociology to Political Economy' in S. M. Lipset (ed.), *Politics and the Social Sciences*, Oxford University Press, London
Mohri, K. (1979) 'Marx and Underdevelopment', *Monthly Review, 30* (11): 32-42
Montgomery, J. (1969) 'The Quest for Political Development', *Comparative Politics, 1* (2): 285-95
Mouzelis, N. (1980) 'Modernisation, Underdevelopment, Uneven Development: Prospects for a Theory of Third World Formations', *Journal of Peasant Studies, 7* (3): 353-74
Myrdal, G. (1972) *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, Methuen, London
McClelland, D. (1961) *The Achieving Society*, Van Nostrand, New Jersey
McFarlane, B. (1978) *Theories of Imperialism: Political Aspects*, Australian Political Studies Association, Adelaide, 18pp.
McGowan, P. (1976) 'Economic Development and Economic Performance in Black Africa', *Journal of Modern African Studies, 14* (10): 25-40
— and Smith, D. L. (1978) 'Economic Dependency in Black Africa: an Analysis of Competing Theories', *International Organisation, 32* (1): 179-235
McHenry, D. (1979) *Tanzania's Ujaama Villages: the Implementation of Rural*

Development Strategy, Institute of International Studies, Berkeley
McMichael, P., Petras, J., and Rhodes, R. (1974) 'Imperialism and the Contradictions of Capitalism', *New Left Review*, *85* (May-June): 84-104
Nafziger, W. (1979) 'A Critique of Development Economics in the U.S.' in D. Lehmann (ed.), *Development Theory: Four Critical Studies*, Cass, London
Nawaz, T. (1980) *The New International Economic Order: a Bibliography*, Westwood Press, Connecticut
Nisbet, R. (1980) *History of the Idea of Progress*, Basic Books, New York
— (1968) *Social Change and History*, Free Press, New York
Nordlinger, E. (1981) *On the Autonomy of the Modern Democratic State*, Harvard University Press, Cambridge Mass.
Nove, A. (1974) 'On Reading André Gunder Frank', *Journal of Development Studies*, *10* (3/4): 445-55
Nye, R. A. (1976-7) 'The Anti-Democratic Sources of Elite Theory: Pareto, Mosca, Michels', *Comparative Political Sociology*, *2*: 5-57
O'Brien, D. C. (1972) 'Modernisation, Order and the Erosion of a Democratic Ideal: American Political Science 1960-1970', *Journal of Development Studies*, *8* (2): 351-78
O'Brien, P. (1975) 'A Critique of Latin American Theories of Dependency' in I. Oxaal, T. Barnett and D. Booth (eds.), *Beyond the Sociology of Development*, Routledge and Kegan Paul, London
O'Connor, J. (1973) *The Fiscal Crisis of the State*, St. Martins Press, New York
— (1970) 'The Meaning of Economic Imperialism' in R. I. Rhodes (ed.), *Imperialism and Underdevelopment*, Monthly Review Press, New York
Owen, R. and Sutcliffe, B. (eds.) (1972) *Studies in the Theory of Imperialism*, Longman, London
Oxaal, I., Barnett, T., and Booth, D. (1975) *Beyond the Sociology of Development*, Routledge and Kegan Paul, London
Packenham, R. A. (1973) *Liberal America and the Third World: Political Development Ideas in Foreign Aid and Social Science*, Princeton University Press, Princeton
Panitch, L. (1980) 'Recent Theorisations of Corporatism: Reflections on a Growth Industry', *British Journal of Sociology*, *31* (2): 159-87
— (1977) 'The Development of Corporatism in Liberal Democracies', *Comparative Political Studies*, *10* (1): 61-90
Parsons, T. (1951) *The Social System*, Routledge and Kegan Paul, London
Perry, N. (1977) 'A Comparative Analysis of Paradigm Proliferation', *British Journal of Sociology*, *28*: 38-50
Peters, B. G. (1979) 'Bureaucracy, Politics and Public Policy', *Comparative Politics*, *11* (3): 339-58
Petras, J. (1975) 'New Perspectives on Social Imperialism: Social Classes in the Periphery', *Journal of Contemporary Asia*, *5* (3): 291-308
— and Trachte, K. (1978) 'Liberal, Structural and Radical Approaches to Political Economy: an Assessment' in J. Petras, *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World*, Monthly Review Press, New York
Phillips, A. (1977) 'The Concept of Development', *Review of African Political Economy*, *8* (January-April): 7-20
Pool, I. de Sola (ed.) (1967) *Contemporary Political Science: Towards Empirical Theory*, McGraw Hill, New York
Poulantzas, N. (1969) 'The Problem of the Capitalist State', *New Left Review*, *58*: 67-78
Pratt, R. P. (1973) 'The Underdeveloped Political Science of Political Development', *Studies in Comparative International Development*, *8* (1): 88-112
Prebisch, R. (1963) *Towards a Dynamic Development Policy in Latin America*,

United Nations, New York
— (1950) *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*, United Nations, New York
Price, R. (1975) *Bureaucracy and Society in Contemporary Ghana*, University of California Press, Berkeley
Pye, L. (1966) *Aspects of Political Development*, Little, Brown, Boston
— (ed.) (1963) *Communication and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
— (1962) *Politics, Personality and Nation Building: Burma's Search for Identity*, Yale University Press, New Haven
— and Verba, S. (eds.) (1965) *Political Culture and Political Development*, Princeton University Press, Princeton
Ray, D. (1973) 'The Dependency Model of Latin American Underdevelopment: Three Basic Fallacies', *Journal of Inter-American Studies and World Affairs*, *15*: 4-20
Ricci, D. (1977) 'Reading Thomas Kuhn in the Post-Behavioural Era', *Western Political Quarterly*, *77* (March): 7-34
Robinson, J. (1976) *Economic Philosophy*, Penguin, Harmondsworth
Rodney, W. (1972) *How Europe Underdeveloped Africa*, Bogel Ouverture, London
Rogowski, R. (1978) 'Rationalist Theories of Politics: a Mid-Term Report', *World Politics*, *30* (2): 296-323
Rosberg, C. (1963) 'Democracy in the New Africa', *St. Anthony's Papers*, *15* (2)
Rose, R. (1973) 'Comparing Public Policy: an Overview', *European Journal of Political Research*, *1* (1): 67-94
— and Peters, B. G. (1977) *Can Governments Go Bankrupt?* Basic Books, New York
Rosenau, J. (1971) *The Scientific Study of Foreign Policy*, Free Press, New York
Rostow, W. (1960) *Politics and the Stages of Growth*, Cambridge University Press, Cambridge
Roth, G. (1968) 'Personal Rulership, Patrimonialism and Empire Building in New States', *World Politics*, *20* (2): 194-206
Rothchild, D., and Curry, R. L. (1978) *Scarcity, Choice and Public Policy in Middle Africa*, University of California Press, Berkeley
Rothstein, R. L. (1977) *The Weak in the World of the Strong: the Developing Countries in the International System*, Columbia University Press, New York
Roxborough, I. (1979) *Theories of Underdevelopment*, Macmillan, London
— (1976) 'Dependency Theory in the Sociology of Development: Some Theoretical Problems', *West African Journal of Sociology and Political Science*, *1* (2): 11-133
Russell, C., and Nicholson, N. (1981) *Public Choice and Rural Development*, Resources for the Future, Washington, DC
Sandbrook, R. (1976) 'The Crisis in Political Development Theory', *Journal of Development Studies*, *12* (2): 165-85
Sartori, G. (1970) 'Concept Misinformation in Comparative Politics', *American Political Science Review*, *64*
Saul, J. (1974) 'The State in Post-Colonial Societies: Tanzania', *Socialist Register*: 349-72
Scarrow, H. A. (1969) *Comparative Political Analysis*, Harper Row, New York
Schaffer, B. (1978) 'Administrative Legacies and Links in the Post-Colonial State: Preparation, Training and Administrative Reform', *Development and Change*, *9* (2)
Schmitter, P. C. (1974) 'Still the Century of Corporation?', *Review of Politics*, *36* (1), 85-131

Schumacher, E. F. (1975) *Politics, Bureaucracy and Rural Development in Senegal*, University of California Press, Berkeley
— (1974) *Small is Beautiful: a Study of Economics as if People Mattered*, Abacus, London
Scott, J. C. (1976) *The Moral Economy of the Peasant*, Yale University Press, New Haven
Seddon, D. (ed.) (1978) *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*, Cass, London
Seers, D. (1979) 'The Birth, Life and Death of Development Economics', *Development and Change*, *10* (4): 707-19
— (1972) 'What are we Trying to Measure', *Journal of Development Studies*, *8* (3): 21-36
Shivji, I. (1976) *Class Struggles in Tanzania*, Heinemann, London
Sklar, H. (ed.) (1980) *Trilateralism*, Southend Press, Boston
Sklar, R. (1981) 'A Response to John Lonsdale's "The State and Social Processes in Africa" ', African Studies Association, Bloomington, Indiana
— (1979) 'The Nature of Class Domination in Africa', *Journal of Modern African Studies*, *17* (4): 531-52
Smith, A. D. (1976) *The Concept of Social Change: A Critique of the Functionalist Theory of Social Change*, Routledge and Kegan Paul, London
Smith, R. F. I. (1977) 'Public Policy and Political Choice: a Review Article', *Australian Journal of Public Administration*, *36* (3): 258-73
Smith, R. B. (1973) 'The Study of Policy-Making in Developing Nations', *Policy Studies Journal*, *9* (4): 244-9
Smith, T. (1979) 'The Underdevelopment of Development Literature: the Case of Dependency Theory', *World Politics*, *31* (2): 247-88
Spero, J. E. (1978) *The Politics of International Economic Relations*, Allen and Unwin, London
Stepan, A. (1978) *The State and Society: Peru in Comparative Perspective*, Princeton University Press, Princeton
Streeton, P. (1980) 'Development Ideas in Historical Perspective', *Regional Development Digest*, *1* (2): 1-34
— (1974) *The Frontiers of Development Studies*, University of London Press, London
Sutcliffe, B. (1972) 'Imperialism and Industrialisation in the Third World' in R. Owen and B. Sutcliffe (eds.), *Studies in the Theory of Imperialism*, Longman, London
Sutcliffe, R. (1971) *Industry and Underdevelopment*, Addison-Wesley, London
Swainson, N. (1979) *The Development of Corporate Capitalism in Kenya: 1918-1978*, Heinemann, London
— (1977) 'The Rise of a National Bourgeoisie in Kenya', *Review of African Political Economy*, *8*: 39-55
Taylor, J. (1979) *From Modernisation Theory to Modes of Production: a Critique of the Sociology of Development*, Macmillan, London
— (1974) 'Neo-marxism and Underdevelopment: a Sociological Fantasy', *Journal of Contemporary Asia*, *4* (1): 5-23
Terray, E. (1972) *Marxism and Primitive Societies*, Monthly Review Press, New York
Tinbergen, J. (1976) *Reshaping the International Order: a Report to the Club of Rome*, Dutton, New York
Tipps, D. (1973) 'Modernisation and the Comparative Study of Societies', *Comparative Studies in Society and History*, *15*, 199-226
Trimberger, E. K. (1979) 'World Systems Analysis: the Problem of Unequal Development', *Theory and Society*, *8* (1): 127-37

Tucker, R. (1977) *The Inequality of Nations*, Basic Books, New York
Ul Haq, M. (1976) *The Poverty Curtain: Choices for the Third World*, Columbia University Press, New York
UN/ECLA (1950) *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*, UN/ECLA, New York
Uphoff, N. T., and Illchman, W. (1972) *The Political Economy of Development*, University of California Press, Los Angeles
Wade, L. A. and Curry, R. L. Jr. (1970) *The Logic of Public Policy*, Wadsworth, Belmont, California
Walleri, R. W. (1978) 'The Political Economy Literature of North South Relations', *International Studies Quarterly*, *22* (4): 587-624
Wallerstein, I (1979) *The Capitalist World Economy*, Cambridge University Press, London
— (1978) 'World System Analysis: Theoretical and Interpretative Issues' in B. Hockey-Kaplan (ed.), *Social Change in the Capitalist World Economy*, Sage, Beverly Hills
— (1976) 'From Feudalism to Capitalism: Transition or Transitions', *Social Forces*, *55* (2): 273-83
— (1975) 'Class Formation in the Capitalist World Economy', *Politics and Society*, *5* (3): 367-75
— (1974) *Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, Academic Press, London
— (1974a) 'Dependence in an Interdependent World: the Limited Possibilities of Transformation within the Capitalist World Economy', *African Studies Review*, *17* (1): 1-26
— (1974b) 'The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis', *Comparative Studies in Society and History, 16* (4): 387-415
— (1973) 'Class and Class Conflict in Africa', *Canadian Journal of African Studies*, 7 (3): 375-80
Ward, R. E., and Rustow, D. (1964) *Political Modernisation in Japan and Turkey*, Princeton University Press, Princeton
Warren, B. (1980) *Imperialism, Pioneer of Capitalism*, Verso Books, London
— (1973) 'Imperialism and Capitalist Industrialisation', *New Left Review, 81* (September-October): 3-44
Weiner, M. (1967) *Party Building in a New Nation: the Indian National Congress*, Chicago University Press, Chicago
Willame, J. C. (1972) *Patrimonialism and Political Change in the Congo*, Stanford University Press, Stanford
Winkler, J. T. (1976) 'Corporatism', *Archive Européene de Sociologie*, *17* (1): 100-36
Wolfe, A. (1977) *The Limits of Legitimacy*, Free Press, New York
Wolin, S. (1968) 'Paradigms and Political Theories' in P. King and B. C. Parekh (eds.), *Politics and Experience*, Cambridge University Press, Cambridge, pp. 125-52
Wolpe, H. (ed.) (1979) *The Articulation of Modes of Production: Essays from Economy and Society*, Routledge and Kegan Paul, London
Zolberg, A. (1966) *Creating Political Order: the Party States of West Africa*, Chicago University Press, Chicago